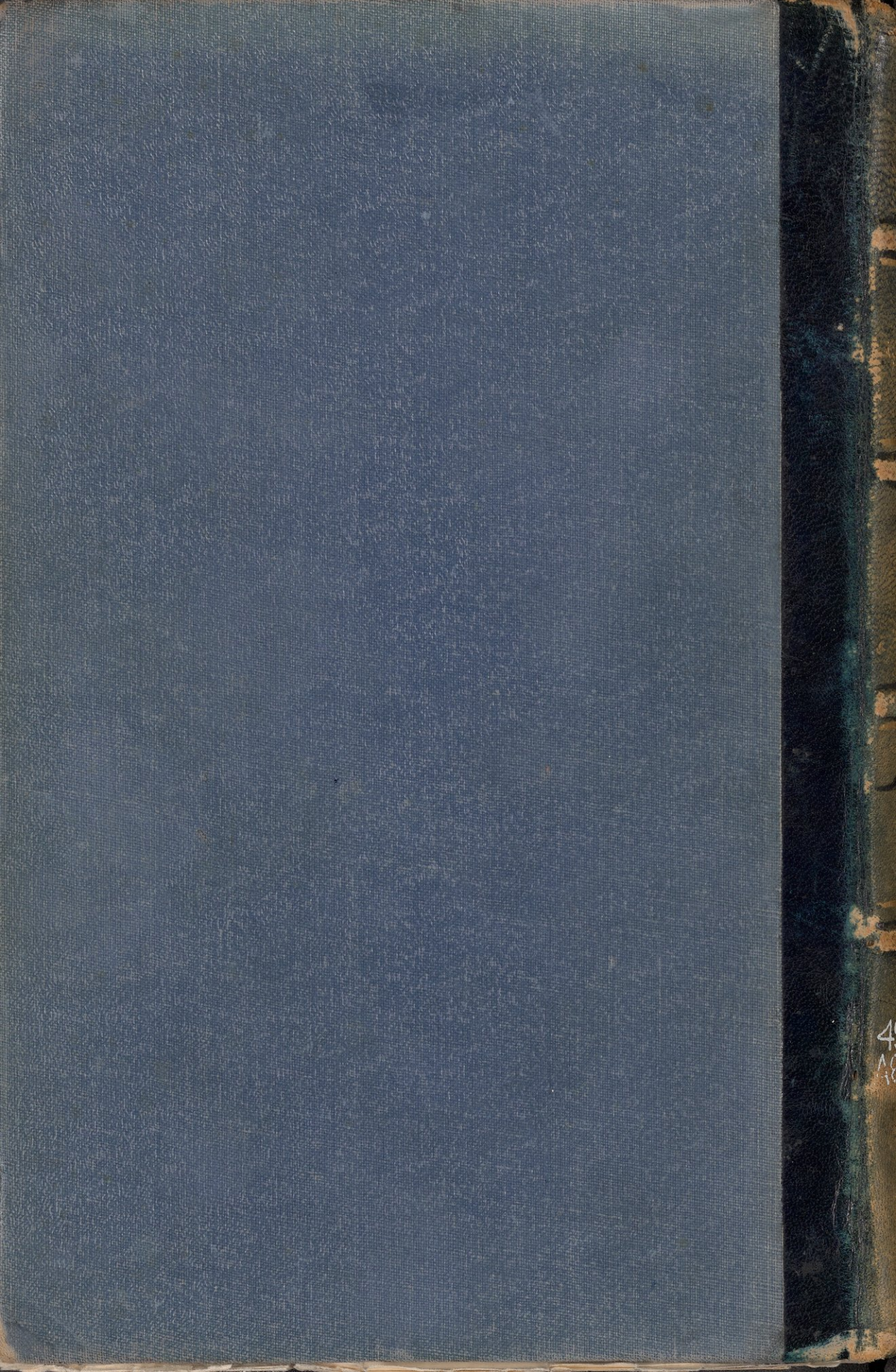
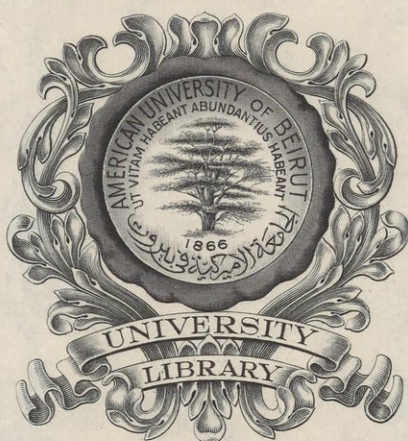
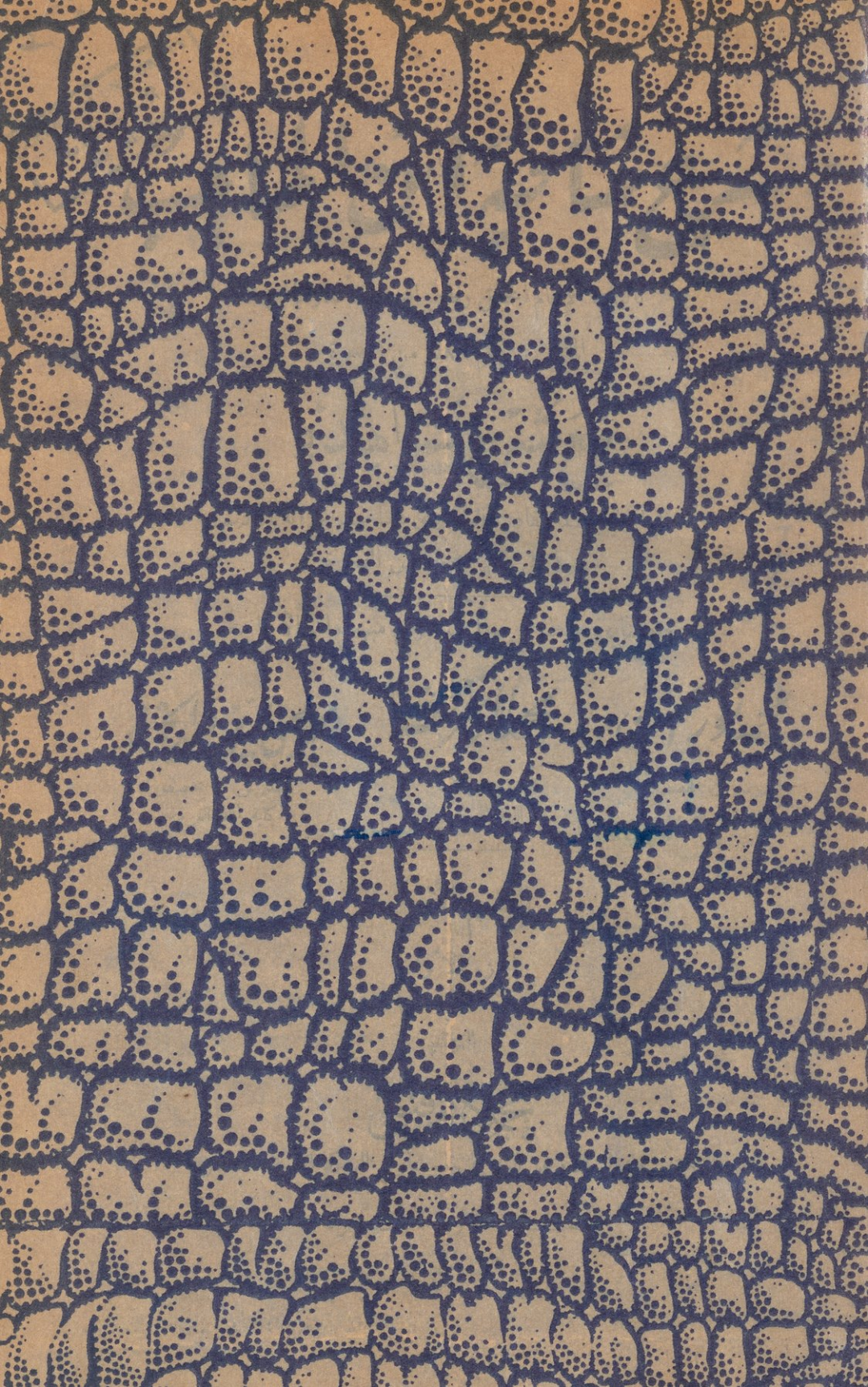


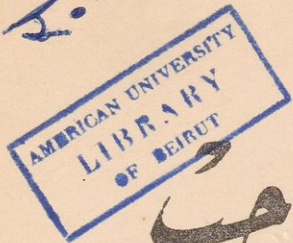


AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT





492.72
A859A
v.1



شرح تافيه ابن الحاجب

تأليف الإمام المحقق رضى الدين الأستراباذى
المتوفى في عام ٦٨٨ من الهجرة

مَعَ شَرْحِ شَوَاهِدِهِ

للعالم الجليل عبد القادر البغدادى صاحب خزنة الأدب
المتوفى في عام ١٠٩٣ من الهجرة

حقيقتهما ، وضبط غريبهما ، وشرح مبهمهما ، الأساتذة

محمد محيى الدين عبد الحميد

المدرس في تخصص
كلية اللغة العربية

محمد الزرقاف

المدرس في كلية
اللغة العربية

محمد نور الحسن

المدرس في تخصص
كلية اللغة العربية

القسم الأول

الجزء الأول

التزام

مجمع المؤلفين

السكتي بميدان الازهر الشريف وشارع السكة الجديدة بمصر

مطبعة حجازى بالقاهرة

تليفون ٥٥٤٨٠

البر



[جميع حقوق الطبع محفوظة للشرح]

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، وعلى آله وصحبه
ومن والاه .

أما بعد ؛ فهذا شرح أفضل المحققين ، وأبرع المدققين ، العالم الذى لا يشق
غُبَّاره ؛ ولا يدرك مداه ، نجم الملة والدين ، محمدرضى الدين بن الحسن الأسترباذى ،
على مقدمة العلامة النجوى الفقيه الأصولى أبى عمر عثمان بن عمر بن أبى بكر المعروف
بأبن الحاجب التى جمع فيها زبدة فن التصريف فى أوراق قليلة ؛ غير تارك لما يجب
علمه ولا يجمل بالمتأدب جهله شيئاً ، مشيراً فيها إلى اختلاف العلماء أحياناً ، وإلى
لغات العرب ولهجاتهم أحياناً أخرى

وقد ظَلَّ شرح رضى الدين رحمه الله - رغم كثرة طبعاته وتعددتها - سرّاً
محبوباً ، وكنزاً مدفوناً ، لا يقرب منه أحد إلا أَخَذَهُ البَهرُ ، وأعجزه الوقوف
على غوامضه وأسراره ، ذلك لأنه كتاب ملاء صاحبه تحقيقاً ، وأفعمه تدقيقاً ،
وجمع فيه أوابد الفن وشوارده ، وأتى بين ثناياه على غرر ابن جنى وتدقيقه ،
وأسرار ابن الأنبارى واستدلالة وتعليله ، وإفاضة المازنى وترتيبه ، وأمثلة سيبويه
وتنظيره ، ولم يترك فى كل ما بحثه لقائل مقالاً ، ولا أبقى لباحثٍ منهجاً ؛ حتى كان
كتابه حَرِيّاً بأن ينتجعه طالب الفائدة ، ويُقْبِلَ على مدارسته واستذكاره كل
من أراد التفوق على أقرانه فى تحصيل مسائل العلم ونوادره ، وكان الذين قاموا
على طبعه فى الآستانة ومصر لم يعطوه من العناية ما يستحقه ، حتى جاء فى منظر
أقل ما يقال فيه إنه يُبْعَد عنه ، ولا يقرب منه ،

وبقى قراء العربية إلى يوم الناس هذا يعتقدون أن الكتاب وَعَرُّ المسلك ،
صعبُ المُرتقى ، لاتصل إليه الأفهام ، ولا تدرك حقائقه الأوهام ، فلم يكونوا

ليقبلوا عليه ، ولا ليتعرضوا له ؛ والكتاب - علم الله - من أمتع الكتب وأوفاه ، وأحفلها بالنافع المفيد ، وأدناها إلى من ألقى له بالا ، ولم يشنه عن اقتطاف ثماره ما لحاظ بها من قتاد

وكم كنا نود لو أن الله تعالى قيَّضَ لنا من تنبعت همته إلى نشره على وجه يرضى به الإنصاف وعرفان الجليل ، حتى أتيتحت لنا هذه الفرصة المباركة ، ووكل إلينا أمر مراجعته وإيضاح ما يحتاج إلى الإيضاح منه ، ففكفنا على مراجعة أصوله ، وضبط مبهمات ، وشرح مفرداته ، والتعليق على مسائله وما يختاره المؤلف من الآراء تعليقا لا يُمَلِّ قارئه ولا يحوجه إلى مراجعة غيره ،

ثم عرض لنا أن نذيله بشرح شواهد الذي صنفه العالم المطالع المحقق عبد القادر البغدادى صاحب « خزنة الأدب » ، ولب لباب لسان العرب » التي شرح فيها شواهد شرح رضى الدين على مقدمة ابن الحاجب فى النحو ، فلما استقر عندنا هذا الرأى لم نشأ أن نطيل فى شرح الشواهد أثناء تعليقاتنا ، وأرجأنا ذلك إلى هذا الشرح الوسيط ، واجتزأنا نحن بالإشارة المفهمة التي لا بد منها لبيان لغة الشاهد وموطن الاستشهاد

وليس لأحدنا عمل مستقل فى هذا الكتاب ؛ فكل ما فيه من مجهود قد اشتركنا ثلاثتنا فيه اشتراكا بأوسع ما تدل عليه العبارة ، فلم يخطَّ أحدنا حرفا أو حركة إلا بعد أن يقر الآخرون ما أراد ؛ فان يكن هذا العمل قد جاء وافيا بما قصدنا إليه ، مؤديا الغرض الذى رجونا أن يؤديه ؛ كان ذلك غاية أملنا ومنتهى سؤالنا ؛ وإن تكن الأخرى فهذا جهد المقل ، وحسبك من غنى شبع ورى . والله تعالى المسئول أن يتقبل منا ، وأن يجعل عملنا خالصا لوجهه ، مقربا بامنه ، آمين

كتبه

فهارس الجزء الأول من كتاب

شرح شافية ابن الحاجب

تأليف العلامة المحقق رضي الدين الأسترابادي

المتوفى في عام ٦٨٨ من الهجرة

فهرست الموضوعات

الموضوع	ص	الموضوع	ص
أبنية الاسم الرباعي والخماسي	٤٧	خطبة الشارح الرضى	١
المزيد فيه من الأسماء وضابطه	٥٠	« المصنف ابن الحاجب »	١
تفسير أبنية الرباعي والخماسي	٥١	تعريف التصريف	١ ✓
معنى اللاحق	٥٢ ✓	بناء الكلمة ووزنها وصيغتها	٢ ✓
فائدة اللاحق	٥٢ ✓	أنواع الأبنية	٧ ✓
دليل اللاحق	٥٣ ✓	حصر الأبنية المزيد فيها	٩ ✓
مقابل حرف اللاحق	٥٤ ✓	الميزان الصرفي	١٠ ✓
ذو زيادة الملحق	٥٥ ✓	وزن الكلمة التي فيها حرف زائد	١٣ ✓
شرط اللاحق بذى الزيادة	٥٥ ✓	الوزن التصغيري	١٤ ✓
موضع حرف اللاحق	٥٦ ✓	قد يجوز في الكلمة أن تحمل	١٦ ✓
أوزان الملحق بالرباعي	٥٩ ✓	زيادتها على التكرير ، وألا تحمل	
أوزان الملحق بالخماسي	٦٠ ✓	عليه ، فلا يقدم على القول بأحدهما	
متى يكون أحد المثلين زائدا	٦١	إلا ثبت	
فك المثلين أمانة اللاحق	٦٤	زنة المبدل من تاء الافتعال	١٨ ✓
القياسي والسماعي من اللاحق	٦٤ هـ	زنة المكرر	١٩ ✓
(بحث)		القلب المسكاني	٢١ ✓
الأغراض التي تقصد من أحوال	٦٥ ✓	أنواع القلب المسكاني	٢١ ✓
الأبنية		علامات القلب المسكاني	٢٣ ✓
أبنية الفعل الماضى المجرد الثلاثى	٦٧ ✓	تقسيم الأبنية إلى صحيح ومعتل	٣٢ ✓
أبنية الفعل الماضى الثلاثى المزيد	٦٧ ✓	وبيان أنواع المعتل	
فيه		أبنية الاسم الثلاثى	٣٥ ✓
تختص المغالبة بباب نصر إلا لداع	٧٠ ✓	رد بعض الأبنية إلى بعض	٣٩ ✓
		بيان التفريعات وأنها لغة تميم	٤٠ ✓ ✓

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	نوعين سماعى وقياسى وبيان	٧٢	فعل (بكسر العين) ومعانيه
	المواطن التى ينقاس فيها كل منهما	٧٤	فعل (بضم العين) ومعانيه
	مع ذكر ما شذ عن القياس وما	٧٦	لم يحى أجوف يأتى من باب كرم
	قيل فى تخريج الشاذ	٧٧	لم يحىء مضعف من باب كرم
١٣٤	مضارع فعل بكسر العين		إلا نادرا
١٣٥	بيان أصل القياس فى مضارع فعل	٨٣	معانى صيغة أفعل
	بكسر العين وما جاء مخالفا له	٨٦	معنى التعدية وأثرها
١٣٧	مضارع فعل بضم العين	٨٨	معنى التعريض
١٣٨	مضارع مازاد على ثلاثة أحرف	٨٨	معنى الصيرورة وموضعها
١٤١	كسر حرف المضارعة وموضعها	٩٠	بقية معانى صيغة أفعل
١٤٣	الصفة المشبهة بقياس أوزانها	٩٢	معانى فعل بتضعيف العين
١٤٨	الصفة المشبهة من فعل بفتح العين	٩٦	معانى فاعل
	قليلة	٩٩	معانى تفاعل
١٥١	المصدر	١٠١	الفرق بين فاعل وتفاعل
١٥١	مصدر الثلاثى كثير الأوزان	١٠٤	معانى صيغة تفعل
	وذكر ضوابط لأوزانه بحسب	١٠٨	معانى صيغة انفعل
	ما يدل عليه من المعانى	١٠٨	معانى صيغة افتعل
١٥٧	مذهب الفراء فى قياس المصدر	١١٠	معانى صيغة استفعل
	من الثلاثى إذا لم يسمع ، والرد	١١٢	معانى باقى الصيغ
	عليه	١١٣	المجرد الرباعى ومزيده
١٦٠	مصدر الفعل الثلاثى المسكور	١١٤	المضارع وأبوابه
	العين	١١٧	قياس مضارع فعل بفتح العين
١٦٣	مصدر مازاد على ثلاثة أحرف	١١٨	فى الأفعال التى على زنة فعل
١٦٨	المصدر الميمى		بفتح العين ما يجب فى مضارعه
١٧٤	مجيء المصدر على زنة مفعول		ضم العين أو كسرها وهذا على
١٧٥	مجيء المصدر على زنة فاعل		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	فيه من سبب الاعلال وذكر	✓ ١٧٧	مصدر الفعل الرباعى المجرد
	ما اتفق العلماء عليه من ذلك	✓ ١٧٨	اسم المرة
	وما اختلفوا فيه	✓ ١٨١	أسماء الزمان والمكان
٢١٧	حكم تصغير ما فيه مدة ثانية وما	✓ ١٨٦	اسم الآلة
	حذف منه شئ قبل التصغير فاء	✓ ١٨٨	يبنى على زنة مفعلة من أسماء
	كان المحذوف أو عينا أو لا ما		الأجناس للدلالة على كثرتها
٢٢٦	حكم تصغير ما ثالثه حرف علة		بالمكان
	أو همزة	١٨٩	التصغير
٢٣٧	حكم تصغير الاسم المؤنث بغير	١٩٠	معنى التصغير ، وبيان ما يدخله
	تاء ، وبيان ما يحذف من ألفات	١٩١	هل يجىء التصغير للتعظيم ؟
	التأنيث وما لا يحذف	١٩٢	المقصود من التصغير
٢٤٩	حكم المدة التي تقع بعد كسرة التصغير ،	١٩٣	ما يعمل فى الاسم المراد تصغيره
	وحكم تصغير ما فيه زيادتان من	١٩٦	تمييز ما تقاب فيه عند التصغير
	الاسم الثلاثى وليست إحدى		الألف التى قبل النون ياء وما لا
	الزيادتين مدة قبل الآخر ، وحكم		تقلب فيه
	تصغير ما فيه زيادة من الأسماء	٢٠١	ضابط للنجاحة فى قلب الألف
	الرباعية الأصول		التى قبل النون ، والاعتراض
٢٦٥	حكم تصغير جمع الكثرة ، واسم		عليه
	الجمع ، واسم الجنس	٢٠٢	تصغير ما زاد على الأربعة
٢٧٣	شواذ التصغير	٢٠٤	اختلاف العلماء فى الذى يحذف
٢٧٤	تصغير إنسان		من الخماسى عند تصغيره
٢٧٥	تصغير عشية	٢٠٥	بيان ما يرد إلى أصله عند التصغير
٢٧٦	تصغير مغرب		وما لا يرد
٢٧٧	شذوذ أصيلان	٢٠٦	الضابط العام لذلك
٢٧٧	شذوذ أينون	٢٠٩	بيان حكم ما يزيل التصغير ما كان
٢٧٧	تصغير ليلة		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٨٩	السرف في امتناع تصغير الضمائر	٢٧٨	شدوذ رويجل
٢٩٠	امتناع تصغير بعض الأسماء المبهمة	٢٧٨	شدوذ أغيلة وأصيلية
٢٩١	لا يصغر اسم الفعل ، ولا الاسم	٢٧٩	تصغير الصفات
	العامل عمل الفعل	٢٧٩	تصغير أفعال التعجب والمراد منه
٢٩١	تصغير الزمان المحدود ، واختلاف	٢٨٠	بعض أسماء وردت مصغرة ولم
	العلماء فيه		يستعمل لها مكبر
٢٩٤	تصغير الاسم الذي حدث فيه قلب	٢٨٣	تصغير الترخيم
	مكانى قبل التصغير	٢٨٤	ذكر ما صغر من المبنيات

تمت فهرست الموضوعات الواردة في الجزء الأول

من شرح الرضى على شافية ابن الحاجب

فهرس الاعلام

(ابن)

ابن السيد : ٧٥
 ابن سيدته : ١٠ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢٤ ، ٤٨
 ، ٦٩ ، ٨٩ ، ٩٤ ، ١٢٣
 ، ١٢٤ ، ١٨٣ ، ١٩٨
 ، ٢٢٠ ، ٢٣٦ ، ٢٤١
 ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٦٠
 ٢٧٤ ، ٢٨١
 ابن صياد : ٢٧٤
 ابن الطراوة : ١٠٠
 ابن عامر : ١٧١
 ابن عباس : ٢٧٤
 ابن عصفور : ١٣٣ ، ١٣٤ ، ٢٢٢
 ابن القطاع : ١٠ ، ١٣٦ ، ١٤٩
 ابن القوطية : ١٣٨ ، ١٥٤
 ابن كثير : ١٧١
 ابن السكرماني : ٧٥
 ابن مالك : ٣٩ ، ٧١ ، ١٣٣ ، ١٦٠
 ابن مقبل : ٦١ ، ١٩٨
 ابن منظور : ١٧ ، ٢٢ ، ٩٩ ، ١٢٨
 ٢٢٣
 ابن ميادة : ٣٦
 ابن هشام : ٨٤ ، ١١٤ ، ١٧٧ ، ٢٢٣
 ٢٩٢ ، ٢٩٣

ابن أبي عبلة : ١٣٠
 ابن الأثير : ١٠ ، ٢٠ ، ٢٧
 ، ١٠٥ ، ١٣١ ، ١٥٢
 ، ١٨٢ ، ٢٤٤ ، ٢٦٤
 ابن الأعرابي : ٤٨ ، ٨٩ ، ١١٤ ، ٢٤١
 ابن الأنباري : ٢٤٤
 ابن بري : ١١ ، ٦٩ ، ٨٦ ، ٩١
 ، ٩٥ ، ١٠١ ، ١٠٦
 ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٥١
 ، ١٥٩ ، ٢٣٦ ، ٢٦٣
 ابن بزرج : ٢٢٣
 ابن جماعة : ٣٨
 ابن جني : ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٩ ، ٥٣
 ٦٥٧ ، ٦٤ ، ١١٣ ، ١١٤
 ، ١٢٣ ، ١٣٣
 ، ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٧٠
 ، ٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨
 ، ٢٦٠ ، ٢٧٥
 ابن الحاجب : ١ ، ٢ ، ١٨ ، ٨٩
 ، ٢١١ ، ٢٥٠
 ابن خروف : ٢٣٥ ، ٢٦٧
 ابن دريد : ٥٤
 ابن السكيت : ١١٤ ، ١٣٦ ، ٢٠٣

ابن يعيش : ١٨٧ ، ٢٢١ ، ٢٧٦ ،
٢٨٥ ، ٢٨٦

(أبو)

أبو الآخر : ١٦٩

أبو الأسود الدؤلى : ٣٦ ، ١٣١

أبو البقاء العكبرى : ٢٢٨

أبو بكر بن السراج : ٢٤١ ، ٢٥١

أبو بكر الصديق (رضى الله عنه) : ٧٨

أبو بكر بن العربى : ١٠٠

أبو تمام : ١٨٠

أبو حاتم : ٢٤٣

أبو الحسن الأخفش : ٢٧٨

أبو الحسن الأشموني : ٢٢٢ ، ٢٣٠

أبو حنيفة (الدينورى) : ١٠٠ ، ١١٦ ، ١٢٢

أبو حيان : ٤٨ ، ٣٨ ، ١١٧

أبو ذؤيب الهذلى : ٢٠٩

أبو زيد : ٧١ ، ١١٢ ،

١١٧ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ،

١٣٦ ، ١٤٩ ، ١٥٩ ،

١٦٤ ، ٢١٠ ، ٢٢٨ ، ٢٦٣ ،

٢٦٩ ، ٢٧٨ ، ٢٩١ ،

أبو سعيد السيرافى : ٤٦ ، ١٢٣ ،

١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٦٨ ،

١٧١ ، ٢٠٥ ، ٢٠١ ،

٢٢٥ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ ،

٢٤٣ ، ٢٦٨ ،

أبو سفيان : ٣٧

أبو السمال : ٣٨

أبو سهل الهروى : ١١

أبو الطيب المتنبي : ١٨٠

أبو عبدالله القرطبي : ٢٢٨

أبو عبيد : ٢٤ ، ١٢ ، ١٤٢ ، ١٤٢٥ ،

٢٧٣ ، ٢٧٧ ،

أبو عبيد البكرى : ٩٣

أبو عبيدة : ١١٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ،

١٣٧ ، ١٦٢ ،

أبو عثمان المازنى : ٦٤ ، ٦٥ ، ١٣٣ ،

٢٢٤ ، ٢٥٤ ، ٢٨٨ ، ٢٩٢ ،

أبو على الفارسى : ٦١ ، ٦٤ ، ٦٥ ،

٧٥ ، ١٣١ ، ١٨٣ ، ٢٠١ ،

٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٩٠ ،

٢٦٥

أبو العلاء المعرى : ١٨٠

أبو عمرو : ١٧١

أبو عمر الجرمى : ٢١٥ ، ٢٢١ ،

٢٤٢ ، ٢٩٣ ،

أبو عمرو بن العلاء : ٢٢ ، ٩٣ ، ١٢٥ ،

١٥٩ ، ١٦٠ ، ٢٢٤ ،

٢٢٦ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ،

٢٣٥ ، ٢٤٤ ،

أبو القاسم السهيلي : ٧٥ ، ١٠٠ ،

أبو مالك : ٢١

أبو مالك الغفارى : ٣٨

أبو منصور : ٩٤ ، ٢٧٤ ،

أبو النجم : ٤٣

أبو هريرة : ١٤٣

أبو الهيثم : ١٥٩

(المحلى بآل)

٢٣٥، ٢٣٢، ٢٢٥، ٢٠٩

٢٥٥، ٢٤٤، ٢٤٢، ٢٤١

٢٧٧، ٢٧٤، ٢٦٤

الحجاج : ٩٣

الحسن البصرى : ٣٨ ، ١٢٥

الحسن بن على : ١٠١

الحسين بن عبد الرحمن العربى : ١٩٠

الحكم بن منقذ : ١٥

الخليل : ٢٩ ، ٢٥ ، ٢٢ ، ٢١

١٢٧ ، ٨٢ ، ٨١ ، ٥٨

١٥٢ ، ١٣٩ ، ١٣٥

٢٢٣ ، ٢٠٥ ، ١٦٥ ، ١٥٣

٢٨٢ ، ٢٥٨ ، ٢٥٣ ، ٢٣٥

الدئل : ٢٦

الرازى : ١٣٣ ، ١٢٨

الرضى : ٢٥٠ ، ١٠٠ ، ٧٥

الزجاج : ٢١٦ ، ١٧١ ، ١٥٧

٢٧١ ، ٢٦٤ ، ٢٣٤

٢٨٧ ، ٢٧٢

الزجاجى : ١٠٤ ، ١٠٠

الزنجشبرى : ٢٠٥ ، ١٨٧ ، ٨٩ ، ١٧

السخاوى : ١١٤

السرى الرفاء : ٦٢

السيد الشريف الجرجانى : ٨٩ ، ٧٥

الشهاب الخفاجى : ٨٩ ، ٧٥

الصاغانى : ١٨٨ ، ١٣٧ ، ١٣٣

الصبار : ٣٨

الصمة الأصغر (معاوية بن الحرث) :

٢٣١

الأحنف : ١٠٣

الأخطل النصرانى (التغلبى) : ٤٤ ، ٤٣

الأخفش : ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ١٦

٤٥٥ ، ٤٨ ، ٤٦ ، ٣٨

١٥٩ ، ١٢٥ ، ٨٤ ، ٦١ ، ٥٩

٢٠٢ ، ١٧٦ ، ١٧٠ ، ١٦٥

٢٦٦ ، ٢٦٥ ، ٢٠٩ ، ٢٠٥

٢٨٨ ، ٢٨٥

الأزهرى : ١١٩ ، ٧٥ ، ٣٨ ، ١١

١٨٢ ، ١٧١ ، ١٣١

٢٧٤ ، ٢٦٤ ، ٢٠٣

٢٨١ ، ٢٧٦

الأسدى : ١٥٧

الأصمعى : ٢٥٤ ، ١٥٩ ، ١٣٧

٢٦٩ ، ٢٦٣

الأعلم الشنتمرى : ١٥٠ ، ٩٣ ، ٤٣

الأندلسى (أبو على الشلوين - أو - علم

الدين الورقى) : ٢٠١

٢٣٥ ، ٢٢٢ ، ٢٠٥

البحترى : ١٨٠

البغدادى : ١٩١ ، ١٥٠ ، ١٣٤

٢٢٥ ، ٢١٠

التبريزى : ٢٦٧

الجاربرى : ١٧ ، ١٠ ، ٨

الجوهرى : ٧٤ ، ٢٠ ، ١٦ ، ١٠

١١٧ ، ١١٤ ، ٨٩ ، ٧٨

١٣٧ ، ١٣٢ ، ١٣١ ، ١٢٨

١٨٩ ، ١٨٨ ، ١٨٢ ، ١٣٩

٢٦٣ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ ،

٢٨٧

المجد (الفيروزبادي) : ١١ ، ١٦٦ ، ٩٩٠

٢٠٩ ، ١٨٣ ، ١٥٤ ، ١٢٨

المرار الاسدي : ٢٧٣

المرار الفقهسي : ٢٧٣

المرار بن منقذ : ١٥ ، ٥٣٦

المسيب بن علس : ٨٦

الميداني : ٢٨٣

النابعة الذيباني : ١٢٧ ، ١٨٠ ، ٢٦٧

الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان

: ٣٦ ، ١٩٤

اليزيدي : ١٧١

حرف الهمة

أحمد بن يحيى (ثعلب) : ٢٠ ، ٢١٠ ،

٢٧٦ ، ١٨٣ ، ٨٦ ، ٦٧

أدد : ٢٠٧ ، ٢١٦

أد (بن طائخة) : ٢١٧

امرؤ القيس : ٤٦ ، ٧٧

أنس بن زعيم الليثي : ١٣١

أوس بن حجر : ١٥٧ ، ١٩٢

أيوب السختياني : ٢٢٨

ب

بثينة ١٦٨

بشر بن أبي خازم : ١٧٦ ، ٢٤٨

بكر ٤٣

بلال ٢٧٣

ت

٤٣

تغلب

الطرماح : ٦٠ ، ٦١

العباس بن مرداس : ١٥٢ ، ٢١٢

العجاج بن روبة : ٤٥ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩

العرجي : ١٩٠

العمراني : ٢٥٦

العيبي : ٢١٠

الفراء : ٢٠ ، ٢١ ، ٢٩ ، ٣٠

٣٨ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٦٣ ،

٩٤ ، ١٠٤ ، ١٤٣ ، ١٥٠ ،

١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٧ ،

١٥٨ ، ١٦٥ ، ١٦٨ ،

١٦٩ ، ١٧١ ، ١٨٢ ،

١٩٦ ، ٢١٢ ، ٢٢٥ ، ٢٦٧

٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٢٨٣

الفرزدق : ٩٢ ، ٩٣ ، ١٣٣ ، ١٧٧

الفضل بن العباس : ١٥٨

القتبي : ٩٤

الكسائي : ٢١ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١

٤٧ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٠

١٤٢ ، ١٦٨ ، ١٧١ ، ٢٤٣

٢٦٨

اللحياني : ٨٥ ، ١٤٢ ، ٢١٢

٢٣٦

الليث : ٣٨ ، ٤٨ ، ٥٤ ،

٢٠٩ ، ٢٧٥ ، ٢٨٢

المبرد : ٤٨ ، ١٣٤ ، ١٥٧

٢٠٦ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ،

٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ،

٢٤٧ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٩

سويد أبى كاهل الشكرى ، ١٣١

سيديويه ، ١٥٦ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٢

٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٠

٣١ ، ٣٢ ، ٣٩ ، ٤٥ ، ٤٧

٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٥٩

٦١ ، ٦٤ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٨

٨٤ ، ٩٠ ، ١٠٣ ، ١٠٨

١١٠ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥

١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٧

١٣٤ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٧

١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٥٩ ، ١٦٠

١٦١ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٧

١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٣

١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩

١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦

١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٨ ، ٢٠١

٢٠٥ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٢

٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦

٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥

٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤

٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٢٤١

٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤

٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩

٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥

٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢

٢٨٥ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩١

٢٩٣

ج

جرير ١٣٣ ، ٧٤

جميل العذرى ١٦٨

جندب الجهمى ٢٧٦

ح

حاتم الطائى ١٠٣

حسان بن ثابت ، ١٠٧ ، ٢٦٧ ، ٢٧٣

حمزة ١٧١ ، ٢٦

حي بن وائل ٢٧٨

خ

خطام المجاشعى ، ١٣٩ ، ١٩٤

خفاف بن ندبة ، ١٣١ ، ١٥٧

د

دكين الراجز ٢٤٢

ذ

ذو الرمة (غيلان بن عقبة) ٩٢

١٥٩

ر

رؤبة بن العجاج ١٥٠

رويشد ٢٧٥

ز

زهير بن ابى سلى ١٧٤ ، ٢٦

زياد بن منقذ العدوى : ١٥

س

سلمان الفارسى : ٢١١

سيف الدولة ١٨٠

ط

طرفه بن العبد :

طفيل الغنوى :

ع

عبد القاهر :

عبد الله بن همام السلولى :

عبد المؤمن بن عبد القدوس :

عبد الملك بن مروان :

عبد يغوت بن وقاص الحارثى :

عبيد :

عدى بن خزاعى :

عدى بن الرقاع :

عروة بن الزبير :

على بن أبى طالب (رضى الله عنه) : ٧٨ -

٢٧٩ - ١٠٤

عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) : ٧٨

عمر بن عبد العزيز (رضى الله عنه) : ٦٠

عمرو بن معد يكرب :

عمرو بن العاص :

عمرو بن عبيد :

عنتره بن شداد :

عاصم :

عيسى بن عمر :

عيسى بن عمر (الثقفى) ١٧٧ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤

عياض بن درة :

غ

غيلان بن شجاع النهشلى : ١١٦

ف

٨٦

٢٨٢

فقيم

١٨

ق

قطرى بين الفجاءة

قيصر

٢٧٨

١٠

ك

كامل الثقفى

كثير

١٩٠

٢٢٨

كراع

١١٥

٣٧

كعب بن مالك الأنصارى

ل

لييد بن ربيعة العامرى ١٠٧ ، ١٣٢

١٩١ ، ١٨٨ ، ١٣٣

ليلى الأخيلىة

١٣٩

م

مجاشع بن مسعود السلبى

مجاهد

٩١

١٧٠ ، ١٣٠

مجنون بنى عامر (قيس بن الملوخ) ١٧٧

محمد بن السرى

٤٩

مروان بن الحكم

مسييلة

١٦٩

٢١٢

معن بن أوس

معية

١٣١

٢٣١

مقاتل

١٣٠

مهرة بن حيدان

٢٥٦

٢١٠

ن	ي
نافع	١٧١
نصر بن سيار	٧٥
هـ	١٣٠
هدبة بن الحشرم	١٤٨
هشام بن عبد الملك	٧٥
و	٢٤٠ ، ٢٣٣ ، ٢٣٢ ، ٢٢٥ ، ٢٢٤
ود	٢٦٩ ، ٢٦٤ ، ٢٥٩ ، ٢٥٨ ، ٢٤٧
	٢١٦

تمت فهرست الأعلام الواردة

في الجزء الأول من شرح رضى الدين الأسترا باذى على شافية ابن الحاجب في علم الصرف

فهرست الكلمات اللغوية الواردة

في الجزء الأول من شرح شافية ابن الحاجب

مرتبة بحسب لفظها غير مراعى تجريدها عن الزوائد ولا أصولها اللغوية

حرف الهمزة

آء	٢٠٩	اتَّقَى	١٥٧	احْرَنْبَى	٥٤
آبار	٢٢	أَثَقَى	١٣٩	احْرَنْبَجَمَ	٦٨
آدُر	٢٢	أَثِمَ	١٠٥	احرنجام	٩
آراء	٢٢	أَثَمَدَ	٥٦	أَحْصَدَ	٨٨
آل	٣٣	أَجَاةً	١٨٨	أَحْمَدَ	٩١
آلفَ	٩٠	أَجْبَلَ	٩٠	أُخْنَاءَ	٣٦
آنَ	١٢٧	أَجَبَنَ	٩١	أَحْوَى	٢٣٢ و ٢٠٨
آنَ	٣٨	اجْتَوَرُوا	١٠٩		٢٣٣
أَبْخَلَ	٩١	أَجَدَّ	٩٠ و ١٥٨	أُخْتُ	٢٢٠
أَبْدَ	٤٦	أَجْدَى	٨٧	اخْتَبَزَ	١٠٩
أَبْرَأَ	١٢٠	أَجْذَمَ	١٤٥	اخْرَوْطَ	١١٢
أَبْطَ	٤٦	أَجْرَبَ	٨٨	أُذْبَرَ	٩٠
أَبْلَمَ	٥٦	إَجْرَدُ	٥٩	أُدَّ	٢١٧
أَيْسَكَرَ	٢٧٠	إَجْلَ	١٠٧	أُدَّ	٢١٦ و ٢٠٧
أَبَاعَ	٨٨	اجْلَوذَ	٥٥ و ١١٨	أُدْرَةَ	١٦١
أَتَسَعَ	٩٠	أَجْنَبَ	٩٠	إِدْرُونَ	٥٦

٩١	أَشْكِي	٨٦	اسْتَحْجَرَ	٧١	أَدَمَ
٩٠	أَشْمَلٌ	١١٠	اسْتَرْقَعَ	٩٠	أَذْنَفَ
١٨٧	أَشْنَانٌ	١١٠	اسْتَرْقَعَ	١٩	ادَّارَكَ
٩٠	أَشْهَرٌ	١١٠	اسْتَرَمَ	٣١	إِدَاوَةٌ
١٤٦	أَشِيمٌ	٧٠ و ٦٨	اسْتِكَانٌ	١١٣	إِذْلَوِي
٣١	أَشَايَا	١١١	اسْتِلَامٌ	٢٣٣	أُرَاسٌ
٩٠	أَصْبَحَ	١١١	اسْتَنْسَرَ	١٧٣	أَرِبَ
٩٠	أَصْبَى	٨٦	اسْتَنَوَقَ	١٠٩	ارْتَشَى
٢٠٠	أَصْطُوَانَةٌ	١٢٤	اسْتَوْقَدَ	١٨١	ارْتِفَاقٌ
١٠	إِصْطَفَالِيْنَةٌ	٨٥	أَسْحَمَ	١٤٤	أَرَجَ
٢٧٦	أَصْهَبُ الْعَثَانِيْنِ	١٤٠	اسْتَحْنَكُ	٥٧	أَزْطَى
٢٦٧	أَصِيلٌ	١١٣	اسْتَرَنْدَى	٩٩	أَزْعَ
٢١	أَضْمَحَلَّ	١٠٨	أَسْفَقَ	٢٥٢	أَرَنْدَجٌ
٨٨	أَطْفَلَتْ	٩١ و ٨٨	أَسْقَى	٢٣٦	أَرَوَى
١٩	اطْلَبَ	٦٨ و ٥٥	اسْلَتَقَى	٢٣٦	أُرْوِيَّةٌ
٤٦	إِطِلَ	٩١	أَسْمَنَ	١٠	إِرِيْسٌ
٣٦	أُعْبَاءٌ	٢٢١	أُسْنَتَ	٨٨	أَرَابَ
١٠٩	اعْتَوَرُوا	٢٣٠	أَسْوَدَ	١٨	ازْدَرَعَ
١٨٨	أَعْدَادٌ	٨٥	أَشْحَمَ	٣٣	أَزَّ
١١٢	اعرورى	١٤٤	أَشِرُّهُ	١٩	ازَيِّنَ
٨٨	أَعْسَرَ	٨٩	أَشَفَّ الْبَعِيرَ	١٢٠	اسْتَبْرَأَ
٩٠	أَعْشَرَ	١٩٤	أَشْقَرُ	٢٦٤	اسْتَبْرَقَ

١٥٨	أَنْجَرَدَ	٨٨	أَكْبَ	٥٥	أَعْشَوْشَبَ
٨٩	أَنْزَفَ	١١٠	أَكْتَسَبَ	٦٨	أَعْلَوَطَ
٨٩	أَنْسَلَ	٩٠	أَكْدَى	٥٨	أَعْيَلَ
٦١	أَنْقَحَلُ	٩١	أَكْرَمَ	١٠٩	أَغْثَدَى
٦٩	أَهْرَمَعَ	٢١	أَكْرَهَفَ	١٩٤	أَغْتَالَ
١٤٦	أَهْمِمَ	٢١	أَكْفَهَرَ	٨٨	أَغَدَّ
٢٧	أَوَدَّ	١٠٧	إَكْلِيلَ	١١٢ و ٦٨	أَغْدَوْدَنَ
٨٨	أَيْسَرَ	١٠	أَكَّارَ	١١٣	أَغْرَنَدَى
٧٤	أَيْشَ	٢٥٤	بَنَاتِ الْبُيُ	٩٠	أَفْجَرَ
٤٦	أَيْطَلُ	١٠٧	أَلْبُ	٩١	أَفْحَمَ
٢٧	أَيْلَ	٨٥	أَلْجَمَ	٨٧	أَفْحَى
		٨٨	أَلْجَمَ	١٩٩	أَفْعُمَوَانَ
		٢٥٢ و ٥٣	أَلْنَدَدُ	٨٨	أَفَلَّ
٢٢٣ و ٢٢٤	بَنَحَ	٢١٢	أَلَاءَ	٢٧٣	أَفْنَانَ
١٥١	بَخَذَنَ	٨٨	أَلَامَ	٨٨	أَقْبَرَ
١٢٠ و ١١٩	بَرَأَ	١٠٩	أَمْتَحَى	٨٨	أَقْتَلَ
٦٨	بَرَّأَلَ	٨٩	أَمْرَتِ النَّاقَةَ	٨٩	أَفْشَعَ
٦٨	بُرَائِلَ	٩٠	أَمْسَى	١١٣ و ٤٦	أَقْطَرَ
٥١	بُرُنُّ	٢١	أَمْضَحَلَ	١١٣	أَقْطَارَ
٢٠٣	بُرْدَى	٢٢	أَمْهَى	١٤٥ و ٩٠	أَقْطَعَ
٢٤٦	بَرْدَرَايَا	١٥	أَمِيلِحَ	٨٨	أَقْطَفَ
٧٤	بَرَعَ	٩٠	أَنْجَدَ	٥٤	أَقْعَنْسَسَ

حرف الباء

٢٥٠	تَرْقُوهُ	٢٢٠	بَنْتٌ	٧٢	بَرْقٌ
٦٩	تَرْمَسَ	٤٨	بَرْمَى	٢١٠	بَارِقَةٌ
٦٨	تَرْهُوكَ	٧٦ و ٧٣	بَرْوُ	١٧٨	بَرْقَشٌ
٢١٦ و ٢٠٧	تُرَاثٌ	٧٣	بَرْيَ	٤٨	بُرُقُعٌ
٧٨	تَشَطَّرَا	٣	بَيْطَرٌ	٢٥٣ و ٦٣	بَرْهَرَهَةٌ
٦٨ و ٥٥	تَشْيِطَنَ	١٥٨	بَيْنٌ	٢٤٨	بَرْوُكَاءٌ
١٦٧	تَضْرَابٌ	حرف التاء		٢٤٨	بَرَاكَاءٌ
١٦٧	تَعْشَارٌ			٢١٠	بَرَى
١٠٤	تَعَهَّدَ	١٦٧	تَبْرَاكَ	٢٨ و ٢١٢	بَرِيَّةٌ
١٠٤	تَعَايَا	١٧٢	تَبْسَعُ عِلْمٌ	٨٧	بَزَرٌ
١٠٢	تَعَاْفَلٌ	١٩٥	تَبْرَى	٢٧٩	بُزَيْرِزٍ
٤٣	تَقَتَّلَ	١٠٥	تَجَرَّعَ	٩٥	بَصْرٌ
١٦٨	تَقْصَارٌ	٦٨	تَجَلَّبَبَ	٧٢	بَطَرٌ
٢١٥	تَقَوَّى	٦٨	تَجَوَّرَبَ	٨٥	بَطْنٌ
١٥٧	تَقَى	٢٦٠	تُجَيِّفُفٌ	١١ و ١٦	بُطْنَانٌ
٤٥	تَكَرَّدَسَ	١٠٢	تَحَكَّمَ	١١	بَعْكُوكَةٌ
٢١٥	تُكَلَّةٌ	٢١٦	تُخَمَّةٌ	١١١	بَعَاثٌ
١٦٧	تِلْعَابٌ	١٥٢	تُدْرَأُ	١٥٥	بُعَامٌ
١٦٧	تِلْفَاقٌ	١٥٦	تَرَبَّ	١٧٦	بَاقِيَةٌ
١٦٧	تِلْقَامٌ	١٦٧	تَرْبَاعٌ	٢١	بَلْبَالٌ
١٠٢	تِمْرَاءٌ	١٠٥	تَرْدَى	٤٥	بَلَزٌ
١٦٧	تِمْرَادٌ	٦٩	تَرْفَلَ	١٥٣	بُلْهَنِيَّةٌ

١٤٧	جَمَجَم	١٢٣	جَبَا	٦٨	تَمَسْكَن
١٥٤	جَمَاح	٢٤٩	جَجَجَبِي	١٦٧	تَمَسَّاح
٢٨٠	جُمَيْل	٥١	جَجْمَرَش	٢٦٠	تَمَلَّاق
٢٥٧	جُمَادَى	٢٦٣ و ٦٠	جَجْنَفَل	١٦٨	تَنْبَال
٥٥	جُنْدَب	٥١	جُجْدَب	١٠٦	تَنْجَز
٥١	جَنْدَل	٥١	جُجَادِب	١٦٥	تَنْزَى
٦٨	جَهْوَر	١٥٤	جَدَاد	٦٨	تُنُوْط
١٤٩	جِيد	٨٧	جَدَا	٦٩	تَهْلَقَم
٢٢	جَاه	٩٢ و ٩٤	جَدَع	٢١٦	تَهْمَة
حرف الحاء		٢٤	جَدَب	١٦٧	تَهْوَاء
٧٧ و ١٦	حَبَّ	١٤٤	جَدَلُ	٤٥	تَوْجَسَ
٤٦ و ٣٥	حَبْر	١٦١	جُدْمَة	١٠٥	تَوْسَد
٢٦١	حَبْطُ	١٤٤	جَرَد	٨٧	تَابِل
٢٥٥ و ٥٤	حَبْنَطَى	٢٣٠	جَزُر	١١٥	تَاه
٣٩ و ٢	حُبْك	٧٠	جَسْرَة	حرف الثاء	
٦٠	حَبْوَكِر	٥٠	جَعْفَلِيْق	٢٧٣	ثَغَام
٢٥٧ و ٢٤٤	حُبَارَى	١٥٨	جَلَبُ	١٤٤	ثَكَل
٢٧٣	أَم حُبَيْن	٩٤ و ٨٥	جَلْد	٢٢٠	ثَنَّتَان
١٦٨	حَمِيْنِي	٦٩	جَلْمَط	٩٥	ثِيْب
١٩٩	حَجَلُ	٢٥٠	جَلَّوْز	حرف الجيم	
١٦٨	حَجِيْزَى	٢٤٨	جَلَوْلَاء	٢٤	جَبْدَ
١٤٥	حَدَبُ	١٥٨	جَلِيْس	١٥٢	جَبْرُوت

١٥٨	خَلِيط	٧٢	حَمَق	٦٢	حَدَرْد
١٦٨	خَلِيفِي		حَمَارَة	٢٧٤	حَدَرِيَان
٧٢	خَمَط	٢٥٦	حَنْطَاو	٢٤١	حَرْب
٥٢	خَنَدَرِيس	٢٥٦	حَنْطَاوُ	١٠٥	حَرَج
٢٦٢	خَنَشَلِيل	٢٤٢	حَنَّاَط	٢٧٤	حِرْضِيَان
٥٩	خَنَفَس	٥٢ و ٣٣	حَوْقَل	٢٤٨	حِرْمَلَاء
١٩١	خَوْخَة	٦٨ و		١٥٤	حِرَان
١١٠	خَوَان	٢٤٩ و ٢٤٦	حَوَلَايَا	٨٧	حزن
٢٠	خَوَل	٢٤٢	حَوَّاط	١٠٥	حَسَى
حرف الدال		٢٥٥	حَيَوَة	١٠٦	حَسَاء

حرف الحاء

٣٦	دَال			١٣٩	حصى
٣٨	دَالَان	١٦٢	خَبَط	٢٧٣	أَبَوَالْحَصِين
٣٦	دُئِل	٤٠	خَبَقَّ	١٢٥	خَضِيض
٣٧	دَب	٣٦	خَتَل	١٥٥	خَطَام
٤٨	دُخَلَل	٥٩	خَدَب	٢٢١	خِفْرَى
٣٤	دَدَن	٧٢	خَرْق	٥٢	حَقَل
٢٦	دَارَى	١١	خَزَعَال	٦٣	حَلِيلَاب
١١٣	دَرَبَج	٥١	خُزَعِيل	١٠	حَلْتِيَت
١٨٠	دَرْب القلعة	٧٢	خزى	٧٣	حلى
٦٢ و ٥٠	دَرْدِيس	٦٠	خَفِيْفَد	٢٢٨	حَمراء
٢٤٢ و ٣٠	دِرْع	٦٠	خَفِيْدَد	٧٢	حَمَش
٦٩	دَقْعَاء	١٥ و ١٧٨	خَلْخَال	٢٧٢	حَمَصِيْصَة
				٦٩	حَمْظَل

٩٩	راع	٢٨	رَّيَّ	١٥٥	دُقَاق
حرف الزاي		٢٢٤ و ٢٢٣	رُبَّ	١٦٨	دَلِيلِي
٣٢	زُبَيْر	٢٣٩	رَبَاب	١٧٦	دَالَة
١٤٨ و ١٤٤	زَبَّ	٩٢	رَبْع	٦٢	دَمْدَم
١٦٢	زَبُر	١٥٦	رَتَكَان	٧٨	دُمْت
٥١	زَبْرَج	٢٦٥	راجل	٩٠	دَنَف
١٤	زُرَّق	٧٥	رَحْب	٦٩	دَنَقَع
١٢٤	زَكَن	٤٤	رَدَاد	١٧٠	دَهْدَاه
١٥	زَلْزَال	١٠٥ و ٧٢	رَدِي	١٩١	دَاهِيَة
١٥٤	زِمَار	٧٣	رَسَح	١٠	دَوْبَل
٢٠٣	زِنَار	٥٩	رَعَشَن	٤٩	دُودِم
٢٠٣	زَنْبُور	٧٤	رَعْن	٢١٠	دين
١٨٩	زَنَار	١٢٦	رَغَا	حرف الذال	
٦٢	زَهْلُول	١٥٥	رُفَات	٢١٣	ذُؤَابَة
٧٠	زِيَّافَة	١٥٤	رِفَاع	١٦٢	ذِج
٩٤	زَيْل	١٥٠	رَقَم	٦٣	ذَرْحَرَح
حرف السين		٢٧٠	رَقَة	١٩٥ و ٧٠	ذِفْرِي
٤٨	سُودَد	١١٥	رَكَن	٢٤٣	ذَوْد
١٩٨	سَبْعَان	٧٦	رَمُو	٢٢٠	ذَيْت
١٠١	سَاجَل	١٦٨	رَمِيَّا	حرف الراء	
١٥٩	سَحُور	٩٥	رَوْض	٨٥	رَأْس
		١٦٩	رَوْع	٣٨	رَم

٩٣	شِسْع	١١	سَمْنَان	١٠	سُحْنُون
١٥٠	شَعِيب	٢٥٧	سُمَائِي	١٩٨	سِرْبَال
٧٢	شَعِثَ	٥٩	سَنْبِتَة	٢٠١	سِرْحَان
١٧٥	شَقَى	٦٩	سَنْبَسَ	٥٧	سِرْدَاح
٧٢	شَكَسَ	٦٩	سُنْبِل	٢٦٩	سِرَاوِيل
١٨٠	شُكُول	٧٢	سَهَك	١٣٠	سَرُو
٢٦٣	شَمْرَاخ	١٠١	سَاهَمَ	٥٨	سَاسَم
١٥٤	شِمَاس	٢٤	سَوَاء	٢٦٥	سَفَرُ
٥٣	شَمَل	١٥٥	سَوَاف	١٦٢	سِفَرُ
٦٧ و ٥٣	شَمَلَل	١٥٢	سَيْدُوْدَة	٩٩	سَافِر
٥٦	شِمَال	١٠١	سَايَفَ	١٠٨	سَفَقَ
٧٢	شَهَبَ	٢٥١	سَيِّمِيَاء	٩٩	سَقَرُ
١٦٥	شَهَلَة	حرف الشين		٩٤	سَقَى
٢٢	شَوَاع	٣٧	شَبَّ	٢٨٢	سُكَيْتَ
١٤٩	شَوَلَمَ	٧٣	شَتَر	٢٦١	سُلْخَفَاة
٥٥	شَيَطَنَ	١٢٢	شَجَبَ	٨٥	سَلَاخَ
١٤٩	شَيْمَ	١٥٠	شَاخِنْ	١٤٤	سَمَاسَ
١٤٩	شَالَمَ	١٥٠	شُجُونُ	٩ و ٥٠	سَكْسَيْلِيل
حرف الصاد		٢٤٣ و ٢٤٢	شَخِمَ	٤٤	سَلَفَ
٩٥	صَبَّحَ	١٩٠	شَدَنَ	٥٥ و ٦٨	سَلَقَى
٢٥٢	صَبَارَة	٧٨	شَرُزَتَ	٢٤٦ و ٢٠٣	سَلَهَبَة
١٩٥	صَحْرَاءَ	٢٩١	شِرْعَاكَ	٧٢ و ١٩٠	سَمَر
		٩٨ و ٣	شَرِيفَ		

٢١١ طَيَّان	١٤٩ صَيْرَفٌ	٧٣ صَدَى
حرف الظاء	حرف الضاد	١٤٦ صَدَى
١٩٨ ظَرَبَان	٣٢ ضَبِيلٌ	٣٥ صُرْد
١٨٠ ظَاعِن	٢٤٣ ضَحَى	٢٨١ صِرْدَان
١٩٤ ظَهْر	١٥٤ ضِرَاب	٦٢ صَرَصَر
١٧ ظُهرَان	٧٧ ضَارِج	١٥٤ صرام
حرف العين	١٥٣ ضارورة	٩٩ صَعَر
٢٤٥ عِبْدَى	٩٩ ضَاعَفَ	٩٩ صاعر
٢٠٠ عَيَّوْثُرَان	٧٣ ضِلَع	١١ صَعْفُوق
٢٠٠ عَبَيْثُرَان	٢٤٢ ضِنَّاك	١١ صَعْقُول
٢٦٨ عِبَايِد	٩٥ ضَوَّأ	٤٤ صَفَق
٢٦٨ عِبَادِيْد	١٩٠ ضَالٌ	٧٣ صَلَعٌ
١١٨ عَتَب	حرف الطاء	١٦١ صَلْعَة
١٩٧ عُمٌ	٢٢ طَأْمَنَ	١٩١ صَلَّ
١٩٧ عُمَان	٤٨ طُحْلُبُ	٢٠٠ صَلِّيَان
١١ عَشْنُون	٢٩ طَرْفَاء	٦٠ و ٢٥٣ صَمَحَمَح
٦٠ عَشْوَثَل	١٧٢ طَلْبُ عِلْم	١٩٧ و ١٩٩ صَمَيَان
٢٥٣ عَشْوَلٌ	١٥٤ طِمَاح	١٥٧ صَنَع
١٢٤ عَثَا	٢١٧ و ١٩٨ طُوْمَار	١٦١ صَهَبَ
٩٥ عَجَز	١٩٨ طَامُور	١٦١ صُهُوبَة
٧٢ عَجَفَ	١١٥ و ٨١ طَاحَ	٢٠٩ صَابٌ

٥١	عَلَيْط	٢٢٩	عَشَوَاء	١١٠	عَجَل
٢٤٣ و ٢٤٢	عَلَج	٢٧٥	عَشِيَّة	٧٢	عَجْم
٥٠	عَلَطَيْس	٢	عَضْد	٢٦٣	عَجَنَسْ
٥١	عَلَطَمِيس	٩ و ٥١	عَضْرَفُوط	٢٣٠	عَجُوز
١٧٢	عَلَق مَضْنَة	٢٥٣	عَطَوْد	١٨٠	عَذْرَة
١٨٢	عَلَق عِلْم	٢٧٩	عَطَّار	٧٧	عَذِيب
١٩٥	عَلَقَى	٢٥٥	عَفْر	٢٥٧	عُذَا فِرَة
٦١	عَلَّكَد	٢٥٦	عَفْرَنِيَة	٢٤٣	عَرَب
١١٦	عَلَّ	٢٥٥	عَفْرَنَى	٢٤٢	عُرْس
١٥٤	عَلَاط	٢٥٦	عَفْرَنَة	٥٩	عَرَضْنَة
١٧٣	عَلَا قَة	١٥ و ٢٥٦	عَفْرِي ت	٢٤٥	عَرَضْنَى
٢٥٧	عَلَانِيَة	٢٥٦	عَفْرِيَة	٥١	عَرْفَج
٦٠	عَمَلَس	٦٠ و ٢٤٥	عَفْنَجَج	٥١	عَرَّتَن
٢٦٢	عَنْتَرِيس	٢٥٢ و ٢٥٤		٢٠٨	عُرْوَة
٥٩	عَنْسَل	٢٥٦ و ٢٥٧	عَفَارِيَة	٢٠٨	عَرُوض
٢٥١	عَنْفُوَان	٢٣١	عَقْد	٨	عَرِيْقَة
٢٣٩	عَنْاق	٩٢ و ٩٤	عَقْر	١٥٤	عَرَار
٢٣١	عَهْد	٢٣٨	عَقْرَب	١٥٤	عَرَا ض
٤٨	عُوطَط	٢٣٨	عَقْرَبَاء	٧٨	عَز
٩٥	عَوْن	١٩٩ و ٢٣٨	عَقْرُ بَان	٧٢	عَسِر
١٥٥	عَوَاء	٦٠	عَقْنَقَل	١٥٦	عَسْلَان
٩٥	عَوَان	٢٣٨ و ٢٣٩	عُقَاب	١١٢	عُشْب

٤٣	فَصِيدٌ	٩٦	غَوْرٌ	١٦٠	عَيْسٌ
١٧٦	فَاضِلَةٌ	١٥٥	غَوَاثٌ	١٦٠ و ١٦١	عَيْسَةٌ
١٥٩	فَطُورٌ	١٩٥	غَوْغَاءٌ	٢٦٣	عَيْضَمُوزٌ
١٦٩	فَعَالٌ	١٤٩	غَيْلَمٌ	١٥٠	عَيْنٌ
١٨	فَقِيمٌ ج	حرف الفاء		٢٧٨	عَابٌ
١٠٧	فَكَكٌ			١٧٥	عَاقِبَةٌ
٢٢٢	فُلٌ	١٥٥	فُتَاتٌ	٨٥	عَانَ
٣٥	فُلَسٌ	٨٧	فَتَنٌ	حرف الغين	
٢٥٠	فُلَيْقٌ	١٨	فَحْصَطٌ	٨٨	غُدَّةٌ
٧٠	فَنَيْقٌ	٨٧ و ٩٣	فَحْفَى	٢٥٢	غَدَوْدَنٌ
٩٦	فَوْزٌ	٦١	فِرْدَوْسٌ	١٤٤	غَرثٌ
١٠٥	فَوْقٌ	١٥٣	فِرَارٌ	١٦١	غُرْهَلَةٌ
١٠٦	فَيْقَةٌ	٢٤١	فِرَاسٌ	٢٢٩	غَزَوَانٌ
حرف القاف		٥٩	فِرَاسَنٌ	١٢٤	غَسَى
١٩٩	قَبَجٌ	٦٩	فِرَاصَمٌ	٧٠	غَضُوبٌ
٩ و ٥٤	قَبَعَثَرَى	٦٩	فِرَاصَنٌ	٢٩	غَضِيَاءٌ
٦٩	قَحْزَنٌ	١٨	فِرْدُ	١٥٨	غَلَبٌ
٢٠٢	قَدَرٌ	١٧	فُسْطَاطٌ	١٥٣	غَلْبَةٌ
٢٤٣	قُدَامٌ	٩٤	فُسُقٌ	٢١٠ و ١٥٣	غَلْبَى
٥١	قُدْغَمِلٌ	٢٨٢	فُسِكِلٌ	٩٥	غَلَسٌ
١٩٤	قُدْفٌ	٤٣	فُصْدَآءٌ	١٤٨	غَمَمٌ

٢١٧	قار	١٥٤	قَطَاف	٧٢	قرب
٢٨٢	قاسُور	٤٨	قَعْدَد	١٤٧	قَرَبَان
٩٥	قيح	١٤٥	قَعَس	٩٤ و ٨٥	قَرَدَد
٢١٧	قير	١٧	قُفَزَان	١٣	قَرَدَد
٣٧	قيل وقال	٦٨	قَلَسَى	٦١	قَرَشَب
١٦٣ و ١٦٢	قيوء	١٦١	قُلْمَة	٢٦٤ و ٥١	قَرَطْبُوس
٢١١	قِيَّ	١٤٤	قلق	٥١	قَرَطْعَب
حرف الكاف		١٧٨	قَلْقَال	١١	قَرُطاس
		٦٨	قَلْنَس	١٧	قَرُطاط
٧٢	كدر	١٥٥	قَلَامَة	قَرَعْبَلَانَة ١٠ و ٢٠ و ٢٦٤	
١٦١	كُدُورَة	١١٤	قَلَى	١٥٥	قَرَا ضَة
٩٠	كُدِيَة	٢٦١	قَمَحْدُورَة	٢٤٨	قَرِثَاء
١٧٦	كاذبة	٥٣	قُمَد	١٧	قَسِطاس
٢٤٩	كُرْدُوس	٥١ و ٣	قِمَطْر	٧٤	قَسَامَة
٦٣	كر كر	١٥٦	قِمَاص	٢٩	قَصْبَاء
٦٠	كِرُوس	٦٢	قِنَب	١٦٨	قَصْرَة
١٩٩	كروان	٧٢	قَنَم	٦٩	قَصَمَل
١١٠	كسب	٧٣	قَهَب	٧٦	قَضُور
١٥٤	كشاح	٢١	قَهْقَر	٢٢٣	قَط
١٣٤	كَع	١٩٦	قُوبَاء	١٦١	قُطْعَة
٢٨٠	كُعَيْت	٢١١	قَوَاء	٢٥٣	قُطُورَى
٢٩١	كُفَيْك	٢٤٣	قُوس	١٩٧ و ١٩٩	قُطُورَان

١٧٣	مَحِيض
٤١	مُحِين
٥١	مَحْلَب
٢٧٣	مُخْلَس
١٦٨	مَخْنَقَة
١٨٢	مِدَبّ
١١٦	مَدّ
٢٥٠	مَدّة
٢٩	مِذْرَعَة
١٨٧	مُدُق
١٨٧	مُدْهُن
٧	مُدّ
١٨٣	مَدَلَّة
١٧٢	مَذْمَمَة
١٨٤	مِرْبَد
٩٢	مَرْبَع
١٩٤	مَرْتِي
١٧٣	مَرْجَع
١٨١	مَرْفِق
١٧٥	مَرْفُوع
١٥٠	مُرَقَنّ
٦٣	مَرْمَرِيس

١٨٨	لُبْنَى
٧٢	لَحِج
٧٢	لَحَز
٢٤٤	لُغَيْزَى
١٤٤	لَهْف
١٤٣	لَوَى
٢٥٠	لَيْن
١٥٩	لَيَّان

حرف الميم

١٧٣	مَادُبَة
١٧٣	مَارَبَة
١٨٢	مَأْوَى
١٧٤	مَأْوِيَة
٧٧	مُتَأَمِّل
١٧٤	مَجْلُود
١٠٠	مَجْمُوعَة
١٢٢	مَبْجَن
١٨٧	مُخْرَضَة
١٧٢	مَحْسَبَة
٤٠	مَحَاك
١٨٦	مِخْلَب
١٧٠	مَحْمِيَة

٢٩٢	كُلّ
٢٢١	كَلْتَا
٢٨١	كَمِيَتْ
٦١	كُنَابِيل
٢٤٢	كَنَاز
٤٩	كَنَهَبْل
٥٦	كَنَهْوَر
٧٣	كَهَب
٣٦	كَاهِل
٢٥٦	كُوَالَل
٥٣	كُوَثَر
٩٥ و ٩٦	كُوَف
٥٤	كُوَكَب
٢٢٠	كِيت
١٣٨	كَاد
٧٠	كَين
١٥٢	كَيْنُونَة

حرف اللام

١٠٩	لَام
١١١	لَامَة
٢٧٠	لُؤْم
٧٤	لَبَث

فَرْفِق

عَسَا

٩٦	مَفَارَة	١٨٨	مُطَحَّب	١٦٦	مِرَاء
١٨٤	مَقْبَرَة	١٤٢	مَطْرَف	٢٣٠ و ٢٠٨	مِرْزُود
١٧٣	مَقْدُرَة	١٥٠	مُطْفِل	٢٦	مُسْتَهْزِئَة
٧٠	مُقَرَّم	١٧١	مَطْلَع	١٨٣ و ١٧٣	مُسْرُبَة
٢٨	مَقْرُوء	١٧٢	مَظْلَمَة	٢٥٠	مُسْرُول
١٨٣	مَقْنُوءَة	١٧٢	مَعْتَبَة	١٨٧	مُسْطُ
١٧٣	مَقِيل	١٧٢	مَعْدِرَة	٢٩	مَسِيل
١٧٣	مَكْبَر	٣٧	مُعَرَّس	٩٥	مَسَى
٧٠	مُكْدَم	١٧٠	مَعْصِيَة	١٥٣	مَسَائِيَة
١٦٩	مَكْرُم	١٧٥	مَعْقُول	٢٩٣	مَسَار
١٧٥	مَكْرُوهَة	٢٤٨	مَعْلُوجَاء	١٥٠	مَشْدَن
١٧	مَكْرُوك	٢٤٨ و ٢٠٣	مَعْيُورَاء	١٨٣ و ١٧٣	مَشْرُبَة
٩٢	مَلْعَب	٤١	مُعِين	١٨٣	مَشْرُوقَة
١٥٠	مُلَقَّن	٢٠٨	مُعَاوِيَة	٢٥٠	مُشْرِيف
١٦٧	مَنْشُج	٤٤	مَعْبُون	١٢٢	مَشَق
٢٢١	مَنْت	١٨٧	مُعْشُور	١٤٢	مُصْحَف
٤٥	مُنْتَصِبًا	١٨٧	مُعْرُود	١٧٥	مَصْدُوقَة
٤٥	مُنْتَصَا	١٨٧	مُعْشُور	٢١٠	مَصَاب
٢٦٢	مَنْجَنِيْق	١٨٧	مُعْلُوق	١٦٧	مَضْرِب
٢٦٢	مَنْجَنِيْن	١٠	مَعْنَاطِيْس	١٨٣	مَضْرِبَة
٢٩	مَنْدِيل	١٧٤	مَقْتُون	١٨٨	مُضْفِد ع
		١٨٣	مَقْيُوءَة	١٨٤	مَطْبَخ

١٧٩	نَشْدَة	١٤٩	مال	١٨٢	مَنْسِك
٧٢	نَصَف	٢٢	ماهة	١٨٧	مَنْصُلٌ
١٤٧	نَصْفَان	٨	مُ الله	١٤	مَهْدَد
١٢٥	ناصية	حرف النون		١٧٣	مَهْلَكَة
٩٩	نَعْمَة			١٩٤	مَهْمَة
٩٩	ناعم	٢٠٧	نَوْر	٢٢	مِهْمَة
٢٨١	نَغْرَان	٣٢	نُتْطِل	٢٥٦	مِهَارَى
١٦١	نُفْجَة	١٥٥	نَسِيم	١٨٦	مَوْالَة
١٦٢	نَقْض	٤٥	نَبَاَة	٩٣	مَوْت
١٥٦	نُفَاوَة	١٥٥	نَبِيح	٩٣	مَوْتَان
١٥٦	نفوة	١٢٥	نَبَل	١٨٦	مَوْ رَق
١٥٦	نُقَايَة	٢١٢	نَبِيٍّ	١٧٥	مَوْضُوع
١٥٦	نفاة	١٣٧	نَجْد	١٨٥	مَوْظَب
١٥٦	نقاء	٢٩	نَدَل	١٨٦	مَوْكَل
١٥٦	نَغْرَان	١٥٨	نَدِيم	١٨٦	مَوْهَب
١٦٢	نقوع	٦٩	نَرْجَس	١٨٥	مَوْهَبَة
١٥٠	نَقَى	١٦١	نَرْعَة	١٧٣	مَيْسِر
١٥٦	نُقَاوَة	١٥٦	نَرْوَان	١٧٠	مَيْسِر
١٥٦	نُقَايَة	١٦٥	نَرْي	١٧٢	مَيْسِرَة
١٥٦	نقاة	١٨٢	نَسِك	١٤٩	مَيْل
٧٢	نَكْد	١٢٢	نَسَم	١١١	مَائِدَة

٢٤٤	وَرَّى	٤٦ و ٤٢	هَيَّوْ	١٦٨	هَيَّيْمَى
٢٤٣	وَرَاءَ	٢٢٤	هَائِرْ	١٥٥	هَيْتْ
٢٨	وَزُّ	١٥٢	هَيْعُوعَة	١٥٥	هَيْيَقْ
١٢٠	وَسِعَ	٢١	هَائِعْ	٢٤١	نَابْ
١٧٤	وَسَامَة	٢١	هَاعْ	١٥١	نَاعْ
١٢٠	وَضُوْ	حرف الواو		١٤٩	نِيرَبْ
١٥٩	وَضُوْءْ			حرف الهاء	
١٢٠	وَطِيْءْ	٣٣	وَأَلْ		
١٣٥	وَعَقْ	١٣٥	وَجَدَ	٦٠	هَبِيَّخْ
٣٨	وَعِلْ	١٤٥	وَجَرَ	٩٥	هَجَرَ
١٣٦	وَعِمَ	١٦٢	وَجُورْ	١٦٨	هَجِيرَى
١٢١	وَعِرَ	١٢١	وَحَرَ	٢٨	هَجِفْ
١٥٩	وَقُودْ	٢١٦	وَدَّ	٤٨	هَدَبْدْ
١٣٥	وَقِهْ	١٣٠	وَدَعْ	١٧٥	هَدَعْ
٢٣١	وَقَاءْ	١٥٤	وَدَقَ	٨٧	هَدِيَّةْ
٢١٥	وَكَلَّةْ	١٣١	وَذَرَ	٨٧	هَدَى
١٣٥	وَكِمَ	٢٤٤	وَرَأْ	١٨	هَرَاقْ
١٢١	وَلِهْ	١٩٩	وَرَّشَانْ	١٤٥ و ٧٣	هَضَمَ
١٢١	وَهْلَ	١٢٠ و ١٣٦	وَرَعْ	٦٩	هَلَقَمَ
٣٥	وَيْبْ	٩٥	وَرَّقَ	٦١	هَمَرَّشْ
٣٥	وَيْحْ	١٣٥	وَرَكْ	١٢٠	هَنَا
٣٥	وَيْسْ	٣٣	وَرَنْتَلْ	٢٢٠	هَنْتْ
٣٥	وِيلْ	١٣٥	وَرَى	٤٩	هَنْدَلَعْ

١٨٨	يَمَّن	٢٥٢	يَرْنَدَج	حرف الياء
١٦٩	يَمَى	١٢٩	يَسَر	يَدَاهُ ٨٥
٧٠	يَنْبَاع	٥٩	يَلْمَع	يَرْنَأ ٦٩
٣٥	يُوح	٥٣ و ٢٥٢	يَلْنَدَد	يُرْنَأ ٦٩

تمت فهرست الكلمات الغوية الواردة في الجزء الأول من شرح شافية ابن
الحاجب للعلامة رضي الدين الأسترباذي

فهرست الشواهد الواردة

في الجزء الأول من شرح شافية ابن الحاجب للعلامة الرضى (١)

البيت الشاهد

ص	بحر الشاهد	نحو الأملح من سمنان مبتكرا	بفتية فيهم المرار والحكم
١٥	البسيط	جرى متى يظلم يعاقب بظلمه	سريعا ، وإلا يبد بالظلم يظلم
٢٦	الطويل	رأيت الوليد بن اليزيد مباركا	شديدا بأعباء الخلافة كاهله
٣٦	»	جاءوا بجيش لوقيس معرسه	ما كان إلا كمعرس الدليل
٣٧	المنسرح	[فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها]	وحب بها مقتولة حين تقتل (٢)
٤٣	الطويل	[خوذ يغطى الفرع منها المؤترز]	لو عصرت منه البان والمسك انعصر
٤٣	الرجز	وما كل مبتاع ولو سلف صفقه	راجع ما قد فاته برداد
٤٤	الطويل	فبات منتصباً وما تكرر دسا	[إذا أحس نبأة توجسا]
٤٥	الرجز	[الأرب مولود وليس له أب]	وذى ولد لم يلد له أبوان
٤٥	الطويل	ينباع من ذفرى غضوب جسرة	زيافه مثل الفنيق المكدم
٧٠	الكامل	قعدت له وصحبتى بين ضارج	وبين العديب ، بعد ما متأملي
٧٧	الطويل	وقفت على ربع لمية ناقتي	فما زلت أبكى عنده وأخاطبه
٩١	»	وأسقيه حتى كاد مما أبته	تكلمنى أحجاره وملاعبه
٩٣	البسيط	مازلت أفتح أبوابا وأغلقتها	حتى أتيت أبا عمرو بن عمار
١١٣	الرجز	إني أرى النعاس يغرنديني	أطرده عني ويسرنديني

(١) وقع كثير من الشواهد في حواشينا ، ولسكننا لم نذكرها في هذه
الفهرس .

(٢) وانظره أيضا في (ص ٧٧) .

البيت الشاهد

بحر الشاهد

١١٤	المنسرح	[نستوقد التَّيْلَ بالحضيض وَنَصْ] طاد نفوساً] بُنْتُ عَلَى السَّكْرَمِ
١٣١	الرملي	ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودَّعَهُ
١٣٢	الكامل	لو شئتُ قد نَقَعَ الفؤاد بشربة تدعُ الحوائم لا يُجْدَنَ غَلِيلًا
١٣٧	الرجز	بُنَيْتِي سَيِّدَةَ البنات عِشِّي وَلَا نَأْمُنُ أَنْ تَمَآيَ
١٣٩	»	فَإِنَّهُ أَهْلُهُ لِأَنْ يُؤَكَّرَمَا
١٥٠	»	مَابَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ
١٥٨	البسيط	إِنْ الْخَلِيطُ أَجَدُّوا الْبَيْنَ فَأَجْرَدُوا وَأَخْلَفُوكَ عَدَا الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا
١٦٥	الرجز	فَهَيَّ تَنْزَى دَلَوْهَا تَنْزِيًّا كَمَا تُنْزَى شَهْلَةً صَبِيًّا
١٦٨	الطويل	بَشِينُ الزَّمَى لَا ، إِنْ لَا إِنْ لَزِمْتِهِ عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَيْ مُعُونٍ
١٦٩	الرجز	[نَعَمْ أَخُو الْهَيْجَاءِ لِلْيَوْمِ الْيَمِي] لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ
١٧٦	الوافر	كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءٍ كَافٍ وَلَيْسَ لِنَأْيِهَا إِذْ طَالَ شَافٍ
١٧٧	الطويل	فَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارَهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا
١٧٧	»	أَلَمْ تَرْنِي عَاهَدْتُ رَبِّي ، وَإِنِّي لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمٌ وَمَقَامٍ
١٨٠	الطويل	عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتَمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ
١٨٠	البسيط	لَقِيتُ بِدَرْبِ الْقُلَّةِ الْفَجْرَ لَقِيَةً شَفَتُ كَمْدَى وَاللَّيْلُ فِيهِ قَتِيلُ
١٨٨	الرجز	هَا إِنْ تَا عِذْرَةٌ إِلَّا تَسْكُنُ نَفْعَتِ فَانَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ
١٩٠	البسيط	يَمَّهَنْ أَعْدَادًا يَلْبُسُنِي أَوْ أَجَا مُضْفِدَعَاتٍ كُلُّهَا مُطَحِّلِبَةً
١٩١	الرجز	يَا مَ أَمِيلُحْ غَزْلَانَا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَوُلِيَّا تَسْكُنُ الضَّالَّ وَالسَّمُرُ (١)
		دَاهِيَةٌ قَدْ صُغِرَتْ مِنَ الْكِبَرِ صَلِّ صَفًّا مَا تَنْطَوِي مِنْ الْقِصَرِ

البيت الشاهد

ص	بحر الشاهد	البيت الشاهد
١٩١	الطويل	وكل أناسٍ سوف تدخل بينهم دُويهيَّةٌ تصفر منها الأناملُ
١٩٢	الطويل	فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شَاهِقِ الرَّأْسِ لم تكن لتبلغه حتى تكلَّ وتعملا
١٩٤	الرجز	ومَهْمَهَيْنِ قَدَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ ظهراهما مثل ظهور الثُّرْسَيْنِ
١٩٤	الهمزج	لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشَقِّ رَ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَّ
٢١٠	الطويل	حَمَى لَا يُحِلُّ الدَّهْرَ إِلَّا بِأَمْرِنَا وَلَا نَسْأَلُ الْأَقْوَامَ عَقْدَ الْمِيَانِقِ
٢٣١	الوافر	وَقَالَمًا مُعَيَّةً مِنْ أَبِيهِ لِمَنْ أَوْفَى بَعْقَدٍ أَوْ بَعْدِ
٢٤٢	الرجز	إِنَّا وَجَدْنَا عُرْسَ الْحَنَاطِ لَثِمَةً مَذْمُومَةً الْخَوَاطِ
٢٧٠	المتقارب	عَلَيْهِ مِنَ اللَّوْمِ سِرْوَالُهُ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْظِفِ
٢٧٠	الرجز	قَدْ رَوَيْتَ إِلَّا الدُّهَيْدَ هِينَا قُلَيْصَاتِ وَأَبْيَكْرِينَا
٢٧٣	الكامل	أَعْلَاقَةً أُمَّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْخَلْسِ
٢٧٧	الرجز	 فِي كُلِّ يَوْمٍ مَّا وَكُلِّ لَيْلَةٍ

تمت فهرست الشواهد ، والله الحمد في الأولى والآخرة

فهرست الأمثال التي وردت في الشرح والتعليقات

ص	المثل
٣٧	ش أعيتني من شُبِّ إلى دُبِّ . ومن شُبِّ إلى دُبِّ
٤٣	» لم يحرم من فُصْدَ له
٨٠	» إن لم يكن خل نفمر
٨٥	» استنوق الجمل
٩١	» أكرمت فاربط
٩٥	ت لا تُعَلِّمَ الْعَوَانَ الْخِمْرَةَ
١١١	ش إن البغات بأرضنا يستنسر
١٧٥	» صَدَقَنِي سَنَّا بَكْرَه
١٩٧	ت إن لم أكن صَنَعًا فاني أعتشم
٢٨٣	ش عرف حميق جملة
٢٩١	ت شَرُّكَ مَا بَلَغَكَ الْحَلَّ

بيان صواب الخطأ الواقع في شرح الرضى

ص	س	الخطأ	الصواب
١٤	١٠	احيمرا	احيمر
١٤	٢٠	وفى اللام	أوفى اللام
٤٣	٤	المبنى المبني	المبنى
٦٦	١٦	والمفعول	المفعول
٩٢	١٤	أى أكثر	أى أكثر
٩٤	٧	العير	البعير
١٠٠	١٥	تصاف	تضاف
١٣٠٠	٣	وقال	قال
١٨٠	١٣	بل بل	بل
١٩٥	١١	عالمها	يجعلها
٢٠١	٩	التكثير	التكسير
٢٣٣	٩	لمشابهته	لمشابهته
٢٣٩	٥	وزنيبة	وزنيبة

بيان صواب الخطأ الواقع في التعليقات

ص	س	الخطأ	الصواب
٦	٤	التصريف	التعريف
٧	١٧	دال	ذال
٩	١١	بعضهما	بعضها
٢١	٦	جل	رجل
٢٦	٩	ودراً	درأ

ص	س	خطأ	صواب
٢٩	٣	اسم جمع	اسم جنس
٣٢	١٠	ضئيل	ضئيل
٣٦	٦	ظالم من عمرو	ظالم بن عمرو
٤٠	١	وياء	وباء
٤٢	١	حالة	حاله
٦٠	٨	الشواحم	الشواحن
٦٩	٩	افعمل	افعمل
٧٢	١٠	واعله الأسمر أو الأدم أو الأعجم	واعله الأعجم
٧٣	٥	وتقول وضلع	تقول ضلع
١٤٢	٥	يابا	يابى
١٥٣	٧	بفعالية	بمفاعلة
١٦٩	١٩	الكوميين	الكوفيين
١٧٨	٤	إذا حرکه	إذا حرکته
١٩٥	١١	علها	يجعلها
١٩٨	٩	كثيرة الضوء	كثيرة الفسو
٢١٢	٥	والنبيئة	والنبيء
٢٢٥	١٠	تصغير ابن ... جمع ابن	تصغير ابن جمع ابن
٢٢٩	١٠	وغزاو	وغزاة
٢٢٣	٤	وشاء	وشاو
٢٣٤	٢	الحبيء	الحبي
٢٤٨	١٦	(ص ٢٤٢ ٣٥)	(ص ٢٤٣ ٣٥)
٢٧٢	٣	طلال	طلال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[وصلی اللہ علی سیدنا محمد ، وعلی آلہ وصحبہ وسلم]

أما بعد حمد الله تعالى على توالى نعمه ، والصلاة على رسوله محمد وعترته المعصومين ، فقد عزمت على أن أشرح مقدمة ابن الحاجب في التصريف والخط ، وأبسط الكلام في شرحها كما في شرح أختها بعض البسط ، فإن الشراح قد اقتصروا على شرح مقدمة الإعراب ، وهذا — مع قرب التصريف من الإعراب في مَسَاس الحاجة إليه ، ومع كونهما من جنس واحد — بعيد من الصواب ، وعلى الله المعول في أن يوفقني لإتمامه ، بمنه وكرمه ، وبالتوسل بمن أنا في مقدس حرمة ؛ عليه من الله أزكى السلام ، وعلى أولاده الغر الكرام .

قال المصنف : « الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ ؛

وَبَعْدُ فَقَدْ التَّمَسَ مِنِّي مَنْ لَا تَسْعُنِي مُخَالَفَتُهُ أَبَ الْحَقِّ بِمُقَدِّمَتِي فِي الْإِعْرَابِ مُقَدِّمَةً فِي التَّصْرِيفِ عَلَى نَحْوِهَا ، وَمُقَدِّمَةً فِي الْخَطِّ ، فَأَجَبْتُهُ سَائِلًا مُتَضَرِّعًا أَنْ يَنْفَعَ بِهِمَا ، كَمَا نَفَعَ بِأَخْتِهِمَا ، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ ؛

التَّصْرِيفُ عِلْمٌ بِأَصُولٍ تُعْرَفُ بِهَا أَحْوَالُ أَبْنِيَةِ الْكَلِمِ الَّتِي لَيْسَتْ تعريف العرف بِالْإِعْرَابِ .

أقول : قوله « بأصول » يعني بها القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات ،

كقولهم مثلاً « كل واو أو ياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قُلِبَتْ أَلْفًا » والحق أن هذه الأصول هي التصريف ، لا العلم بها ^(١)

تعريف
الصيغة

قوله « أبنية الكلم » المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هَيْئَتُهَا التي يمكن أن يشاركها فيها غَيْرُهَا ، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كُلٌّ في موضعه ؛ فَرَجُلٌ مثلاً على هيئة وصفة يشاركه فيها عَضُدٌ ^(٢) ، وهي كونه على ثلاثة أولها مفتوح وثانيها مضموم ، وأما الحرف الأخير فلا تعتبر حركته وسكونه في البناء ، فَرَجُلٌ وَرَجُلًا وَرَجُلٍ على بناء واحد ، وكذا جَمَلٌ على بناء ضَرَبَ ؛ لأن الحرف الأخير لحركة الإعراب وسكونه وحركة البناء وسكونه ، وإنما قلنا « يمكن أن يشاركها » لأنه قد لا يشاركها في الوجود كالحَبْكُ — بكسر الحاء وضم الباء — فإنه لم يأت له نظير ^(٣) ، وإنما قلنا « حروفها المرتبة » لأنه إذا تغير النظم والترتيب تغير الوزن ،

(١) يريد الاعتراض على ابن الحاجب حيث قال « التصريف علم بأصول » ولم يقل التصريف أصول ، وذلك أن عبارة ابن الحاجب تشعر بأن التصريف غير الأصول المذكورة ، مع أنه نفس الأصول المذكورة ، والحق أن عبارة ابن الحاجب مستقيمة ، ولا وجه للاعتراض المذكور عليها ، وذلك أنه قد تقرر عند العلماء أن لفظ العلم يطلق إطلاقاً حقيقياً على الأصول والقواعد ، وهي القضايا الكلية التي يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها ، وعلى التصديق بهذه الأصول والقواعد ، وعلى ملكة استحضارها الحاصلة من تكرير التصديق بها ، فقول ابن الحاجب « التصريف علم بأصول » يجوز أن يراد من العلم فيه القواعد ، فتكون الباء في قوله « بأصول » للتصوير ، وأن يراد منه التصديق فتكون الباء للتعدية ، وأن يراد منه ملكة الاستحضار فتكون الباء للسببية إلا أن القواعد سبب بعيد للملكة ، والسبب القريب التصديق بها (٢) العضد - كرجل وفلس وعنق وقفل وكثف - من الإنسان وغيره الساعد

وهو ما بين المرفق إلى الكتف

(٣) الحبيكة - كسفينة - الطريق في الرمل ونحوه ، واسم الجمع حبيك ، والجمع

كما تقول : يئسَ على وزن فعِلْ وأيسَ على وزن عَفِلْ ، وإما قلنا « مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية » لأنه يقال : إن كَرَّم مثلاً على وزن فَعَّلْ ، ولا يقال : على وزن فَعْلَلْ أو أَفْعَلْ أو فَاْعَلْ مع توافق الجميع في الحركات المعينة والسكون ، وقولنا « كل في موضعه » لأن نحو دَرَّهَم ليس على وزن قَمَطَرٍ ^(١) لتخالف مواضع الفتحتين والسكونين ، وكذا نحو بَيَطَر ^(٢) يخالف لَشَرِيف ^(٣) في الوزن لتخالف موضعي الياءين ، وقد يُخَالَفُ ذلك ^(٤) في أوزان التصغير فيقال : أوزان التصغير ثلاثة : فُعِيلٌ ، وَفُعَيْعِلٌ ، وَفُعَيْعِيلٌ ؛ فيدخل في فُعَيْعِلُ أَكْيَلٌ وَحَمِيرٌ وَمُسَيْجِدٌ ونحوها ، وفي فُعَيْعِيلُ مُفَيْتِيحٌ وَمُتَمَثِّلٌ ونحو ذلك ؛ [وذلك] ^(٥) لما سيحى

حبائك وحبك ، كسفين وسفائن وسفن ، وقد قرئ في الشواذ : (والسما ذات الحبك) بكسر الحاء وضم الباء ، وهذه هي التي عناها الشارح المحقق بأنها لانظير لها (١) القمطر : الجمل القوى السريع ، وقيل : الجمل الضخم القوى ، ورجل قمر : قصير ، وامرأة قمر : قصيرة عريضة ، والقمطر والقمطرة : ما تصان فيه الكتب

(٢) يبطر : عاجل الدواب ، فهو يبطار . وبطر كفرح ويطر كجعفر ويطر كعزير وميطر ، وأصله بطر الشيء يبطره شقه ، وبابه نصر (٣) شريف الزرع : قطع شريافه ، وهو ورقه إذا كثر وطال وخشى فساده ، ويقال : شرفه ، أى قطع شرفاه ، وهو بمعنى الأول

(٤) اسم الإشارة في قوله « ذلك » يعود إلى اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه في الوزن ، فأكيلب وزن التصريف أفيعل والتصغيرى فيعيل ، وحمر وزنه التصريف فعييل والتصغيرى فيعيل ، ومسجد وزنه التصريف مفعيل والتصغيرى فمفعيل ، ومفيتيح وزنه التصريف مفيعيل والتصغيرى فمفعيل وتمثيل وزنه التصريف تفعيل والتصغيرى فمفعيل ، وسيأتى للشارح توجيه هذه المخالفة عند قول المصنف « ويعبر عنها بالفاء والعين واللام »

(٥) هذه الزيادة عن النسخة الخطية

قوله « أحوال أبنية الكلام » يُخْرِجُ من الحد معظم أبواب التصريف ،
أعنى الأصول التي تعرف بها أبنية الماضي والمضارع والأمر والصفة وأفعال التفضيل
والآلة والموضع والمصغر والمصدر ، وقد قال المصنف بعد مُدْخِلًا لهذه الأشياء في
أحوال الأبنية : « وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضى والمضارع » الخ
وفيه نظر ^(١) ، لأن العلم بالقانون الذي تعرف به أبنية الماضى من الثلاثى والرابعى

(١) هذا النظر في قول المصنف بعد مدخلا لهذه الأشياء في حد التصريف
« وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضى والمضارع والأمر واسمى الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وأفعال التفضيل والمصدر واسمى الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب
والجمع والتقاء الساكنين والابتداء والوقف ، وقد تكون للتوسع كالمقصود والممدود
وذى الزيادة ، وقد تكون للجنانسة كالامالة ، وقد تكون للاستتقال كتخفيف الهمزة
والاعلال والابدال والادغام والحذف » والحاصل أن قول المصنف « تعرف بها
أحوال الأبنية » إن جعلت الاضافة فيه بيانية دخل فيه الأصول التي تعرف بها أبنية
الماضى والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل
وأسماء الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب والجمع ، وخرج منه الأصول التي
تعرف بها أحوال الأبنية كالأصول التي يعرف بها الابتداء والامالة وتخفيف الهمزة
والاعلال والابدال والحذف وبعض الادغام ، وهو إدغام بعض حروف الكلمة
في بعض نحو مد وامتد وشد واشتد ، وبعض التقاء الساكنين وهو ما إذا كان
الساكنان في كلمة نحو قل وبع ، وخرج منه الأصول التي يعرف بها الادغام في كلمتين
نحو « منهم من ينظر » و « منهم من يقول » و « منهم من يستمع » « فإله من وال »
« قل لزيد » والتي يعرف بها التقاء الساكنين في كلمتين نحو « ادخل السوق »
« واشتر الكتاب » وإن جعلت الاضافة على معنى اللام خرج من الحد النوع الأول
والثالث ، ثم ذكر الشارح المحقق أن قول المصنف « وأحوال الأبنية قد تكون الخ »
مشكل على كل حال ، وذلك أن الماضى وما ذكر معه إلى الجمع ليست أبنية ولا أحوال
أبنية كما أن الادغام من كلمتين والتقاء الساكنين من كلمتين كذلك ، فلا يستقيم
قوله « وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضى والمضارع الخ » سواء أجمعت
الاضافة بيانية أم على معنى اللام

والمزيد فيه وأبنية المضارع منها وأبنية الأمر وأبنية الفاعل والمفعول تصريفٌ بلا خلاف ، مع أنه علم بأصول تُعرَفُ به أبنية الكلم ، لأحوال أبنيتها ، فإن أراد أن الماضى والمضارع [مثلاً] حالان طارئان على بناء المصادر ففيه بُعدٌ لانهما بناءان مُستأنفان بنياً بعدَ هدمِ بناء المصدر ، ولو سلمنا ذلك فلم عدّ المصادر في أحوال الأبنية ؟ فإن القانون الذى تُعرَفُ به أبنيتها تصريفٌ ، وليس يعرف به حال بناء ، والماضى والمضارعُ والأمرُ وغيرُ ذلك مما مر كما أنها ليست بأحوال الأبنية ليست بأبنية أيضاً على الحقيقة ، بل هى أشياء ذوات أبنية ، على ما ذكرنا من تفسير البناء ، بل قد يقال لَضَرْبٍ مثلاً : هذا بناءٌ حاله كذا ، مجازاً ، ولا يقال أبداً : إِنْ ضَرْبٍ حالُ بناءٍ ، وإنما يدخل في أحوال الأبنية الابتداء ، والامالة ، وتخفيفُ الهمزة ، والاعلال ، والابدال ، والحذف ، وبعض الادغام ، وهو إدغام بعض حروف الكلمة في بعض ، وأما نحو « قُلْ لَهُ » فالادغام فيه ليس من أحوال البناء ، لأن البناء على ما فسرناه لم يتغير به ، وكذا بعض التقاء الساكنين ؛ وهو إذا كان الساكنان من كلمة كما في قُلْ وأصله قُولٌ ، وأما التقاؤهما في نحو « اضْرِبِ الرجل » فليس حالاً لبناء الكلمة ، إذ البناء — كما ذكرنا — يعتبر بالحركات والسكنات التى قبل الحرف الأخير ؛ فهذه المذكورات أحوال الأبنية ، وباقى ما ذكر هو الأبنية ؛ إلا الوقف والتقاء الساكنين فى كلمتين والادغام فيهما ؛ فإن هذه الثلاثة لأبنية ولا أحوال أبنية

قوله « التى ليست بأعراب » لم يكن محتاجاً إليه ، لأن بناء الكلمة — كما ذكرنا — لا يعتبر فيه حالات آخر الكلمة ، والاعراب طارٍ على آخر حروف الكلمة ، فلم يدخل إذن فى أحوال الأبنية حتى يحترز عنه ، وإن دخل (١) فاحتاج إلى الاحتراز فكذا البناء ، فهلاً احترز عنه أيضاً ؟ !

(١) قول الشارح المحقق « وإن دخل فاحتاج إلى الاحتراز فكذا البناء فهلاً

واعلم أن التصريف ^(١) جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة ،
والتصريف — على ما حكى سيبويه عنهم — هو أن تبني ^(٢) من الكلمة بناء لم

احترز عنه أيضا « نقول : قد يقال : إن المراد من الأعراب ما يشمل البناء ، وإطلاق
الأعراب على ما يشمل البناء كثير في كلامهم ، من ذلك قول المصنف « أن الحق
بمقدمتي في الأعراب مقدمة في التصريف على نحوها » فهو إما حقيقة عرفية أو مجاز
مشهور ، وكلاهما لا يضر أخذه في التصريف .

(١) قول الشارح المحقق « واعلم التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف
من أهل الصناعة » نقول : هذا على طريقة المتقدمين من النحاة ، فانهم يطلقون النحو
على ما يشمل التصريف ، ويعرف على هذه الطريقة بأنه علم يعرف به أحكام الكلم
العربية أفراداً وتركيباً ، أو بأنه العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب
الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي اختلف منها ، والمتأخرون على أن التصريف
قسيم النحو لا قسم منه ، فيعرف كل منهما بتعريف يميزه عن قسمه وعن كل ما عداه
فيعرف النحو بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أو آخر الكلم إعراباً وبناء ، وأما
التصريف فيستعمل في الاصطلاح مصدراً واسماً علماً ، فيستعمل مصدراً في تغيير
الكلمة عن أصل وضعها ، ويتناول هذا المعنى نوعين من التغييرات : الأول : تحويل
الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني لا تحصل إلا بذلك التحويل ، وذلك
كتحويل المصدر إلى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم
الزمان والمكان والآلة ، وكالتحويل إلى التثنية والجمع والتصغير والنسب ، والثاني :
تغيير الكلمة عن أصل وضعها لقصد اللاحاق أو التخلص من التقاء الساكنين أو
التخفيف ، وذلك التغيير كالزيادة والحذف والإعلال والإبدال وتخفيف الهمزة
والادغام ، ويستعمل التصريف اسماً علماً في القواعد التي يعرف بها أبنية الكلمة وما
يكون لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وحذف وإبدال وإدغام وابتداء
وإمالة ، وما يعرض لآخرها مما ليس بأعراب ولا بناء كالوقف والادغام والتقاء
الساكنين ، وهذان التعريفان غير التعريف الذي حكاه الشارح عن إمام أهل
الصناعة سيبويه .

(٢) قول الشارح « أن تبني من الكلمة بناء لم تبني العرب الخ » نقول : يريد

تَبَنِيهِ الْعَرَبُ عَلَى وَزْنِ مَا بَنَتْهُ ثُمَّ تَعْمَلُ فِي الْبِنَاءِ الَّذِي بَنَيْتَهُ مَا يَقْتَضِيهِ قِيَاسُ
كَلَامِهِمْ ، كَمَا يَتَبَيَّنُ فِي مَسَائِلِ التَّمْرِينِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَالْمُتَأَخِّرُونَ عَلَى أَنْ
التَّصْرِيفِ عِلْمَ بَابِنِيَةِ الْكَلِمَةِ ، وَبِمَا يَكُونُ لِحُرُوفِهَا مِنْ أَصَالَةٍ وَزِيَادَةٍ وَحَذْفِ وَصَحَّةٍ
وَإِعْلَالٍ وَإِدْغَامٍ وَإِمَالَةٍ ، وَبِمَا يَعْضُرُ لِآخِرِهَا مِمَّا لَيْسَ بِأَعْرَابٍ وَلَا بِنَاءٍ مِنَ الْوَقْفِ
وغير ذلك .

أنواع
الابنية

قال : « وَأَبْنِيَةُ الْأَسْمِ الْأَصُولُ ثَلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ وَخَمَاسِيَّةٌ ، وَأَبْنِيَةُ
الْفِعْلِ ثَلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ » (١)

أَنْ تَأْخُذَ مِنَ الْكَلِمَةِ لَفْظًا لَمْ تَسْتَعْمَلْهُ الْعَرَبُ عَلَى وَزْنِ مَا اسْتَعْمَلْتَهُ ثُمَّ تَعْمَلُ فِي هَذَا
الْلَفْظِ الَّذِي أَخَذْتَهُ مَا يَقْتَضِيهِ قِيَاسُ كَلَامِهِمْ مِنْ إِعْلَالٍ وَإِدْغَامٍ ، فَذَا بَنِيَتْ
مِنْ وَأَيْتَ مِثْلَ قُلْتُ قُلْتُ وَوَيَ ، فَذَا خَفَفْتَ الهمزة بِإِدْغَامِهَا مِنْ جَنْسِ حَرَكَةٍ مَاقَبِلَهَا
صَارَ وَوَيَا ، فَعَمِلَ أَنْ قَلَبَ الْوَائِ الْأَوَّلَى هَمْزَةً فِي مِثْلِ هَذَا وَاجِبٌ يَقَالُ : أَوَى ، وَعَلَى
أَنَّهُ جَائِزٌ يَقَالُ : « أَوَى » ، أَوْ « وَوَى » ، وَإِذَا بَنِيَتْ مِنْ وَأَيْتَ مِثْلَ كَوَّكَبْتُ قُلْتُ :
وَوَوَّى ، تَعَلَّ الْيَاءُ بِقَلْبِهَا أَلْفًا لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، ثُمَّ تَحْذِفُ الْأَلْفَ لِاتِّقَاءِ
السَّاكِنِينَ ، فَذَا خَفَفْتَ الهمزة بِنَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا ثُمَّ حَذَفَهَا ، فَعَمِلَ الْقَوْلُ
بِوُجُوبِ الْقَلْبِ فِي مِثْلِهِ يَقَالُ : أَوَى ، كَفَتِي ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِعَدَمِ وَجُوبِهِ يَقَالُ : أَوَى ،
أَوْ وَوَى

(١) قول المصنف « وَأَبْنِيَةُ الْأَسْمِ الْأَصُولُ ثَلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ الْخ » مُقْتَضَاهُ أَنْ
الْأَبْنِيَةَ الْأَصُولَ لِلْأَسْمِ وَالْفِعْلِ لَا تَكُونُ أَقْلَ مِنْ ثَلَاثَةٍ ، وَهُوَ كَذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى أَصْلِ
الْوَضْعِ وَأَمَّا بِالنَّظَرِ إِلَى الِاسْتِعْمَالِ فَقَدْ تَكُونُ عَلَى حَرْفَيْنِ وَعَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، مِثَالُ مَا كَانَ
عَلَى حَرْفَيْنِ مِنَ الْأَسْمِ وَهُوَ مَحْذُوفُ اللَّامِ أَبْ وَأَخْ وَيَدُ وَثَبَةٌ وَأُمَةٌ ، وَمِثَالُهُ مَحْذُوفُ
الْفَاءِ عِدَّةٌ وَزَنَةٌ وَدِيَةٌ وَشِيَّةٌ ، وَمِثَالُهُ مَحْذُوفُ الْعَيْنِ وَهُوَ قَلِيلٌ لَمْ يَسْمَعْ إِلَّا فِي ثَلَاثِ
كَلِمَاتٍ : سَهْ اتِّفَاقًا ، وَأَصْلُهُ سَهْ بِدَلِيلِ جَمْعِهِ عَلَى أَسْتَاهُ ، وَمَذْعَلِي رَأَى مِنْ يَقُولُ : إِنْ أَصْلُهَا
مَنْذُ ، اسْتَدْلَالًا بِأَنَّكَ لَوْ سَمِيتَ بِمَنْذٍ صَغُرَتْ عَلَى مَنْبِذٍ وَجُمِعَتْ عَلَى أَمْنَاذٍ ، قَالَ الشَّارِحُ
فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ : وَمَنْعٌ مِنْهُ صَاحِبُ الْمَغْنَى فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَقَالَ : قَوْلُهُمْ مَنْبِذٌ وَأَمْنَاذٌ
غَيْرُ مَنْقُولٍ عَنِ الْعَرَبِ ، وَأَمَّا تَحْرِيكُ دَالِ مَنْذٍ نَحْوُ « مَنْذُ الْيَوْمِ » بِالضَّمِّ لِلْسَّاكِنِينَ

أقول : لم يتعرض النحاة لأبنية الحروف لندور تصرفها ، وكذا الأسماء ^(١)
العريقة البناء كمن وما

أكثر من الكسر فلا يدل أيضا على أن أصله منذ ، لجواز أن يكون للاتباع ، وضم
زال مذ — سواء كان بعده سا كن أولا — لغة غنوية ، فعلى هذا يجوز أن يكون أصله
الضم تخفيف فلما احتيج إلى التحريك للسا كنين رد إلى أصله كما في « لهم اليوم » والكلمة
الثالثة ذا الاشارية ، على رأى من يقول : إن المحذوف منها العين ، وإن أصلها
ذوى ، لكثرة باب طويت ، وورود الامالة في ألفها ولا سب لها هنا إلا انقلابها
عن ياء ، وهذا ما اختاره الشارح في باب التصغير والاعلال ، ولكن اختار في
شرح الكافية أن أصله ذى ، وأن المحذوف منه اللام ، لأن حذف اللام اعتباطا
أكثر من حذف العين ، والحمل على الأكثر عند خفاء الأصل أولى ، ومثال ما
كان على حرف واحد في الاسم « م الله » على رأى من يقول : إن أصله « أيمن
الله » وأما على رأى من يقول : إنه موضوع للقسم هكذا ابتداء وليس مختصرا من
أيمن ، فهو حرف قسم كالباء والواو ، وأما الفعل فقد يكون على حرفين ، والمحذوف
منه العين كقل وبع وسل ، وقد يكون كذلك والمحذوف منه الفاء كضع ودع وذر ،
وقد يكون على حرف واحد والمحذوف منه الفاء واللام المعتلان نحو « ع كلامي »
و « ق نفسك »

(١) قول الشارح « وكذا الأسماء العريقة البناء » يريد المتأصلة في البناء ،
وهو مستعار من قولهم : أعرق الرجل ، إذا صار عريقا ، أى : أصيلا ، وهو الذى
له عروق في الكرم أو اللؤم ، هذا ، ولم يتعرض الشارح للسرفى أن أقل الأبنية
ثلاثة ، ولا للسرفى أن الاسم لا يكون سداسيا ، ونحن نذكر لك ما قيل في ذلك :
قال أبو حيان : إنما كان أقل الأصول ثلاثة لأنه لا بد من حرف يبتدأ به ، وحرف
يسكت عليه ، وحرف يحشى به الكلمة لأن بعض الكلام يحتاج إليه في بعض
الاحكام ، ألا ترى أن التصغير لا يتصور في اسم على حرفين لأن ياءه إنما تقع
ثالثة وحرف الاعراب بعدها ، وفيه أن هذا إنما يتم في الاسم لا الفعل ، وقال
الجار بردى : « الأصل في كل كلمة أن تكون على ثلاثة أحرف : حرف يبتدأ به ،
وحرف يوقف عليه ، وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه ، إذ

واعلم أنه لم يُبين من الفعل خماسى ، لأنه إذن يصير ثقيلًا بما يلحقه مُطَرِّدًا من حروف المضارعة وعلامة اسم الفاعل واسم المفعول ^(١) والضمائر المرفوعة التي هى كجزء الكلمة ، وإنما قال « الأصول » لأنه يزداد على ثلاثيَّ الفعل واحدٌ كأخرج ، واثنان كانقطع ، وثلاثة كاستخرج ، وعلى رباعيَّة واحدٌ كتدحرج ، واثنان كاحرنجم ^(٢) ويزاد على ثلاثيَّ الاسم واحدٌ نحو ضارب ، واثنان كمضروب ، وثلاثة كمستخرج ، وأربعة كاستخراج ، وعلى رباعيَّة واحدٌ كمُدَحرج ، واثنان كمُدَحرج ، وثلاثة كاحرنجم ^(٣) ، ولم يزد في خماسيَّة غير حرف مدقبل الآخر نحو سلسبيل ^(٤) وَعَضَرَ فُوط ^(٥) أو بعده مُجَرِّداً عن التاء كقبعثرى ^(٥)

يجب أن يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا ، فلما تنافيا صفة كرهوا مقارنتهما ، ففصلوا بينهما بحرف لا تجب فيه الحركة ولا السكون ، فكان مناسباً لهما « وهو منقوض بما كان على حرفين من الحروف والأسماء المشبهة لها ، قال : « وإنما جوزوا في الاسم رباعيا وخماسيا للتوسع ، ولم يجوزوا سداسيا لثلاثيَّ يومهم أنه كلتان ، إذا الأصل في الكلمة أن تكون على ثلاثة أحرف » هذا ، وأكثر أنواع الأبنية وقوعا في الكلام الثلاثي ، ويليه الرباعي ، ويليه الخماسي

(١) قول الشارح « وعلامة اسم الفاعل والمفعول » ظاهره أن علامة اسم الفاعل والمفعول تلحق الفعل وليس كذلك ، والصواب حذفه والتعليل تام بدونه (٢) الاحرنجم : الاجتماع ، يقال : احرنجم القوم ، إذا اجتمع بعضهم إلى بعض ، وحرجمت الابل : إذا رددت بعضها إلى بعض ، فاحرنجمت : أى ارتدت بعضها إلى بعض واجتمعت

(٣) يقال : شراب سلسل وسلسال وسلسبيل ، إذا كان سهل المدخل في الحلق ، واختلف علماء اللغة في قوله تعالى : (عينا فيها تسمى سلسبيلا) فقيل : إنه اسم عين في الجنة ، وصرف وحقه المنع للعلمية والتأنيث : للتناسب ، وقيل : إنه وصف للعين ، وعليه فلا إشكال في صرفه

(٤) العضر فوط : دويبة بيضاء ناعمة ، وقيل : ذكر العطاء

(٥) القبعثرى : العظيم الشديد ، والأثني قبعثراة ، قال المبرد : ألفه ليست

أو معها كقَبَعَثَرَاة ، وندر قرَعْبَلَانَة ^(١) وإِصْطَفَلِينَة ^(٢)

الميزان
الصرفي

قال : « وَيُعْبَرُ عَنْهَا بِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ ، وَمَا زَادَ بِلَامٍ ثَانِيَةً وَثَالِثَةً ، وَيُعْبَرُ عَنِ الزَّائِدِ بِلَفْظِهِ ، إِلَّا الْمُبْدَلُ مِنْ تَاءٍ أَلْفُتْعَالٍ فَإِنَّهُ بِالتَّاءِ ، وَإِلَّا الْمُكَرَّرَ لِلْإِلْحَاقِ أَوْ لغيرِهِ فَإِنَّهُ بِمَا تَقَدَّمَهُ وَإِنْ كَانَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ إِلَّا بِثَبَتِهِ ، وَمِنْ شَمَّ كَانَ حَلْتِيَّتُهُ ^(٣) فَعَلِيلًا لَا فَعْلِينًا ، وَسُحْنُونُ ^(٤) »

للتأنيث ولا للإلحاق ، وإنما هي مجرد تكثير البنية

(١) القرعبلانة : دوية عريضة عظيمة البطن ، قال ابن سيده : وهو مما فات الكتاب من الأبنية ، قال الجوهري : أصل القرعبلانة قرعبل ، فزيدت فيه ثلاثة أحرف ، لأن الاسم لا يكون على أكثر من خمسة أحرف ، وقيل : إن هذه اللفظة لم تسمع إلا في كتاب العين ، وهو غير موثوق به

(٢) في القاموس : « الا صطفلين — كجردحلين بزيادة الياء والنون — : الجزر الذي يؤكل ، الواحدة إصطفلية ، وفي كتاب معاوية إلى قيصر : « لأنزعتك من الملك انتزاع الاصطفلية ، ولأردنك إريسا من الأاراسة ترعى الدوبل » اهـ والاريس : الأكار : أى الحراث ، والدوبل : الخنزير أو الذكر من الخنازير خاصة أو ولده ، قال ابن الأثير : ليست اللفظة - بمعنى الاصطفلية - بعربية محضة لان الصاد والطاء لا يكادان يجتمعان إلا قليلا ، وقول الشارح « وندر قرعبلانة وإصطفلية » نقول : ذكر بعضهم أنه زيد في الخماسي حرفا مد قبل الآخر ، نحو مغناطيس ، قال : فان صح ذلك وكان عربيا جعل نادرا ، وقد حكاه - أعنى مغناطيس - ابن القطاع ، ونقول : « في اللسان المغنطيس حجر يجذب الحديد ، وهو معرب » وفي القاموس « المغنطيس والمغنطيس والمغنطيس : حجر يجذب الحديد ، معرب » اهـ

(٣) قال في اللسان : قال أبو حنيفة : « الحلتيت عربي أو معرب ولم يبلغني أنه ينبت ببلاد العرب ولكن ينبت بين بست وبين بلاد القيقان ، وهو نبات يسلمطح ثم يخرج من وسطه قصبه تسمو وترفع ، والحلتيت أيضا : صمغ يخرج في أصول ورق تلك القصبه ، وأهل تلك البلاد يطبخون بقله الحلتيت ويأكلونها وليست مما يبقى على الشتاء » اهـ

(٤) لم نجد هذه الكلمة في القاموس وشرحه ولا في اللسان ، وفي شرح الجاربردى أنه أول الريح والمطر

وَعُثْنُونَ^(١) فَعْلُولًا لَا فَعْلُونًا لِذَلِكَ وَلِعَدَمِهِ ، وَسَحْنُونَ^(٢) إِنْ صَحَّ الْفَتْحُ
فَفَعْلُونَ لَا فَعْلُولٌ كَحَمْدُونَ ، وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالْعِلْمِ ؛ لِنُدُورِ^(٣) فَعْلُولٍ وَهُوَ
صَعْفُوقٌ^(٤) ، وَخَرْنُوبٌ ضَعِيفٌ ، وَسَمْنَانٌ^(٥) فَعْلَانٌ ، وَخَزْعَالٌ^(٦) نَادِرٌ
وَبُطْنَانٌ^(٧) فَعْلَانٌ ، وَقُرْطَاسٌ^(٨) ضَعِيفٌ مَعَ أَنَّهُ نَقِيزٌ ظُهُرَانٍ «

(١) قال في القاموس : « العثنون اللحية ، أو مفضل منها بعد العارضين ، أو ما نبت على الذقن وتحتة سفلا ، أو هو طولها ، وشعيرات طوال تحت حنك البعير ومن الريح والمطر أولها ، أو عام المطر ، أو المطر ما دام بين السماء والأرض »

(٢) مرجع الضمير في قوله : « وهو مختص بالعلم » فعلون (بفتح أوله وبالنون) وقوله « لنُدُورِ فَعْلُولٍ » تعليل لجملة على فعلون ونفي كونه فعلولا

(٣) قوله « وهو صَعْفُوقٌ » يريد الذي ندر من فعلول بفتح أوله ، قال في اللسان : « وقال الأزهري كل ما جاء على فعلول فهو مضموم الأول مثل زنبور وبهلول وعمروس وما أشبه ذلك ؛ إلا حرفا جاء نادرا وهو بنو صَعْفُوقٍ لُخُولٍ باليامة ؛ وبعضهم يقول صَعْفُوقٍ بالضم ، قال ابن بري : رأيت بخط أبي سهل الهروي على حاشية كتاب : جاء على فعلول (بالفتح) صَعْفُوقٌ وصَعْقُولٌ لضرب من الكمأة وبعكوكه الوادي لجانبه ، قال ابن بري : أما بعكوكه الوادي وبعكوكه الشر فذكرها السيرافي وغيره بالضم لا غير ، أعني بضم الباء ، وأما الصَعْقُولُ لضرب من الكمأة فليس بمعروف ولو كان معروفا لذكره أبو حنيفة في كتاب النبات وأظنه نبطيا أو أعجميا » اه وقد ذكر المجد في القاموس الصندوق بضم أوله وفتححه فهو مزيد على ما حكاه ابن بري عن الهروي

(٤) سَمْنَانٌ كما قال الشارح : اسم موضع ، قيل : هو من أرض نجد ، وقيل : هو مدينة بين الرى ونيسابور

(٥) سيأتى في كلام الشارح تفسير الخزعال بأنه ظلع يصيب الناقة
(٦) بطنان : اسم لبطن ريش الطائر ، وظهران : اسم لظاهره ، وسيأتى لهذا القول تكملة

(٧) القرطاس - بضم أوله ، وقد يفتح ، والأشهر فيه الكسر - وهو الكاغد : أى ما يكتب فيه

أقول : يعنى إذا أردت وزن الكلمة عبرت عن الحروف الأصول بالفاء والعين واللام : أى جعلت فى الوزن مكان الحروف الأصلية هذه الحروف الثلاثة كما تقول : ضَرَبَ على وزن فَعَلَ

اعلم أنه صيغ لبيان الوزن المشترك فيه كما ذكرنا لفظ متصف بالصفة التى يقال لها الوزن ، واستعمل ذلك اللفظ فى معرفة أوزان جميع الكلمات ؛ فقليل : ضَرَبَ على وزن فَعَلَ ، وكذا نَصَرَ وخرَجَ ، أى : هو على صفة يتصف بها فَعَلَ ، وليس قولك فَعَلَ هى الهيئة المشتركة بين هذه الكلمات ، لأننا نعرف ضرورة أن نفس الفاء والعين واللام غير موجودة فى شئ من الكلمات المذكورة ، فكيف تكون الكلمات مُشْتَرَكَةً فى فَعَلَ ؟ بل هذا اللفظ مصوغ ليكون محلا للهيئة المُشْتَرَكَةِ فقط ، بخلاف تلك الكلمات ، فانها لم تُصَغْ لتلك الهيئة بل صيغت لمعانيتها المعلومة ، فلما كان المراد من صَوَّغَ فَعَلَ الموزون به مجرد الوزن سُمى وزنا وزِنَةً ، لأنه فى الحقيقة وزن وزنة ، وإنما اختير لفظ فَعَلَ لهذا الغرض من بين سائر الألفاظ لأن الغرض الأهم من وزن الكلمة معرفة ^(١) حروفها

(١) المراد أن يعرف المتعلم باختصار الفرق بين الأصلى والزائد ومحل الأصلى ، فاذا قيل له إن وزن منطلق منفعل ، كان أخصر من أن يقال الميم والنون زائدتان ، وكذا إذا قيل له أن ناء فلع كان أخصر من أن يقال له إن اللام مقدمة على العين ، وهكذا ، وبما ذكرنا اندفع ما يقال : كيف تعرف الأصالة والزيادة من المقابلة بالفاء والعين واللام مع أن المقابلة فرع معرفة الأصالة والزيادة ، وذلك أن المعلم إذا عرف الأصالة والزيادة من أدلتها وأراد أن يعرف المتعلم باختصار الأصالة والزيادة قابل له حروف الكلمة التى يريد أن يعرفه حالها بحروف الميزان ، ثم إن ما ذكر من أن المقابلة بالفاء والعين واللام تدل على الأصالة إنما هو فى غير المسكر أما هو سواء كان تكراره لللاحق أم لغيره فانما تعرف الأصالة والزيادة فيه من أمر آخر وهو أن كل تضعيف فى كلمة زائدة على ثلاثة أحرف فأحد الضعفين فيها زائد كقطع وجلب وركع (جمع راكم) ، وقردد ، إذا لم يفصل بين المثليين

الأصول وما زيد فيها من الحروف وما طرأ عليها من تغييرات لحروفها بالحركة والسكون، والمطرّد في هذا المعنى الفعل والأسماء المتصلة بالأفعال كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والآلة والموضع، إذ لا تجد فعلاً ولا اسماً متصلاً به إلا وهو في الأصل مصدرٌ قد غيّر غالباً إما بالحركات كضرب وضرب أو بالحروف كيضرب وضارب ومضروب، وأما الاسم الصريح الذي لا اتصال له بالفعل فكثيرٌ منه خالٍ من هذا المعنى كرجل وفرس وجعفر وسفرّ جل، لا تغيير في شيء منها عن أصل

ومعنى تركيب « ف ع ل » مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها، إذ الضرب فعل، وكذا القتل والنوم، فجعلوا ما تشترك الأفعال والأسماء المتصلة بها في هيئته اللفظية مما تشترك أيضاً في معناه، ثم جعلوا الفاء والعين واللام في مقابلة الحروف الأصلية، إذ الفاء والعين واللام أصول، فإن زادت الأصول على الثلاثة كرّرت اللام دون الفاء والعين، لأنه لما لم يكن بُدٌّ في الوزن من زيادة حرف بعد اللام لأن الفاء والعين واللام تكفي في التعبير بها عن أول الأصول وثانيها وثالثها كانت الزيادة بتكرير أحد الحروف التي في مقابلة الأصول بعد اللام أولى، ولما كانت اللام أقرب كرّرت هي دون البعيد

[فإن كان في الكلمة المقصود وزنها حرفٌ زائد فهو على ضربين : إن كانت الزيادة بتكرير حرف أصلي كتكرير عين قطع أو لام جلبب كرّرت العين في وزن الأول نحو فعلّ واللام في وزن الثاني نحو فعملّ، ولا يُورد ذلك المزيد بعينه؛ فلا يقال : فعملّ ولا فعملب؛ تنبيهها في الوزن على أن الزائد حصل من تكرير حرف أصلي، سواء كان التكرير لللاحق كقردد^(١) أو

حرف أصلي، وإن لم ترد على الثلاثة فالمثلان فيها أصليان كمد وعد وبر وجب (١) قردد : اسم جبل، وما ارتفع من الأرض، ومن الظهر أعلاه، ومن الشتاء شدته وحدته، ويقال : جاء بالحديث على قردده : أي وجهه

غيره كقطع ، وإن لم تكن الزيادة بتكرير حرف أصلى أُوردَ فى الوزن تلك الزيادة بعينها ، كما يقال فى ضارب : فاعل ، وفى مضروب : مفعول

الوزن
التصغير

وقد ينكسر هذا الأصل الممهد فى أوزان التصغير ، إذ قصدوا حصرَ جميعها فى أقرب لفظ وهو قولهم : أوزان التصغير ثلاثة فُعِيلٌ ، وَفُعَيْلٌ ، وَفُعَيْلٌ ، ويدخل فى فُعَيْلٍ دُرَيْهَمٌ مع أن وزنه الحقيقى فُعَيْلٌ ؛ وَأَسِيوُدٌ وهو أَفْعِلٌ ، وَمُطَيَّلِقٌ وهو مُفْعِلٌ ، وَجَوَيْرِبٌ وهو فَوَيْعِلٌ ، وَحُمَيْرٌ وهو فُعَيْلٌ ، ويدخل فى فُعَيْعِلٍ عَصِيفَيْرٌ وهو فُعَيْلِيلٌ ، وَمُفَيْتِيحٌ وهو مُفْعَيْعِلٌ ، ونحو ذلك ، وإنما كان كذلك لأنهم قصدوا الاختصار بحصر جميع أوزان التصغير فيما يُشْتَرَكُ فيه بحسب الحركات المعينة والسكنات ، لا بحسب زيادة الحروف وأصالتها ، فإن دُرَيْهَمًا مثلاً وأَحِيمَرٌ وَجَدْيُولًا وَمُطَيَّلِقًا تشترك فى ضم أول الحروف وفتح ثانيها ومجىء ياء ثالثة وكسر ما بعدها ، وإن كانت أوزانها فى الحقيقة مختلفة باعتبار أصالة الحروف وزيادتها ، فقالوا لما قصدوا جمعها فى لفظ للاختصار : إن وزن الجميع فُعَيْعِلٌ ، فوزنوها بوزن يكون فى الثلاثى دون الرباعى ، لكونه أكثر منه ، وأقدم بالطبع ، ثم قصدوا ألا يأتوا فى هذا الوزن الجامع بزيادة إلا من نفس الفاء والعين واللام ، إذ لا بد للثلاثى — إذا كان على هذا الوزن — من زيادة ، واختيارُ بعض حروف « اليوم تنساه » للزيادة دون بعض تحكّم ، إذ لو قالوا مثلاً أَفْعِلٌ باعتبار نحو أَحِيمَرٍ أو مُفْعِلٌ باعتبار نحو مُجَيْلِسٍ أو فُعَيْلٌ باعتبار نحو حُمَيْرٍ أو غير ذلك كان تحكّمًا ، فلم يكن بُدٌّ من تكرير أحد الأصول ، وفى الثلاثى لا تكون زيادة التضعيف فى الفاء فلم يقولوا فُعَيْعِلٌ ، بل لا تكون إلا فى العين كزُرَقٌ ^(١) وفى اللام كمَهْدِدٍ ^(٢) وَقَرَدَدٍ ،

(١) الزرق بوزان سكر طائر صياد وبياض فى ناصية الفرس والجمع زراريق

(٢) مهدد: اسم امرأة ، قال ابن سيده : وإنما قضيت على ميم مهدد أنها أصل

فلو قالوا فعليل لالتبس بوزن جعيفر ، أعنى وزن الرباعى المجرد عن الزيادة ، وهم قصدوا وزن الثلاثى كما ذكرنا ، فكرروا العين ليكون الوزن الجامع وزن الثلاثى خاصة ، وإن لم يقصدوا الحصر المذكور وزنوا كل مصغر بما يليق به ، فقالوا : **دَرِيْمُهُ فُعَيْلِلُ ، وَحُمَيْرٌ فُعَيْلٌ ، وَمُقَيْتِلٌ مُفَعِّلٌ** ، ونحو ذلك .

هذا ، وقد يجوز فى بعض الكلمات أن تُحْمَلَ الزيادة على التكرير ، وأن لا تحمل عليه ، إذا كان الحرف من حروف « اليوم تنساه » وذلك كما فى **حِلْتَيْتِ** ، يحتمل أن تكون اللام مكررة كما فى **شَمْلِيلٍ** فيكون وزنه فعليلا فيكون ملحقا بـ **قِنْدِيلٍ** ، وأن يكون لم يقصد تكرير لاهمه وإن اتفق ذلك ، بل كان القصد إلى زيادة الياء والتاء كما فى **عَفْرِيت** ^(١) فيكون **فَعْلَيْتًا** ، وكذا **سَمْنَانٌ** : إما أن يكون مكرر اللام للحاق بزَلْزَالٍ ، أو يكون زيد فيه الألف والنون للتكرير بل كما زيد فى **سَلْمَانٍ** ، ولا دليل فى قول الحماسى : -

١ - **نَحْوُ الْأَمِيلِحِ مِنْ سَمْنَانَ مُبْتَكِرًا بِفَتْحَةٍ فِيهِمُ الْمَرَارُ وَالْحَكَمُ** ^(٢)

— بمنع صرف **سَمْنَانَ** — على كونه فعلاً ، لجواز كونه فعلاً لا وامتناع صرفه لتأويله بالأرض والبقعة لأنه اسم موضع ، قال المصنف : لا يجوز أن يكون مكرر اللام للحاق لأن فعلاً نادراً كخزعال ، ولا يالحق بالوزن النادر ، ولقائل أن يقول : إن فعلاً إذا كان فاءً ولأوله الأولى من جنس واحد نحو **زَلْزَالٍ** ^(٣)

لأنها لو كانت زائدة لم تكن الكلمة مفكوكة وكانت مدغمة كمسد ومرد ، وهو (مهدد) فعمل اه وقال سيديويه : الميم من نفس الكلمة ، ولو كانت زائدة لأدغم الحرف مثل مفر ومرد ، فثبت أن الدال ملحقة ، والملحق لا يدغم اه

(١) العفريت : النافذ فى الأمر المبالغ فيه مع دهاء

(٢) الأميلح : ماء لبنى ربيعة ، وسمنان تقدم ذكره ، ومبتكرا : ذاهبا فى بكرة الهار ، وهى أوله ، والمرار والحكم أخوا الشاعر ، وهو زياد بن منقذ

(٣) الزلزال : التحريك الشديد ، والخلخال : حلى يلبس فى الساق ، واخلخال : بلد ويقال : ثوب خلخال ، أى رقيق

وخلخال غير نادر اتفاقا ، فهلا يجوز أن يكون سَمْنَان ملحقا به ، وليس نحو زَلْزَال بَقَعْقَال على ما هو مذهب الفراء كما يذكره المصنف في باب ذى الزيادة ، ولا يجوز أن يكون التاء أصليتين في حِلْتَيْتٍ وكذا النونان في سَمْنَان لماسيجيء من أن التضعيف في الرباعى والخماسى لا يكون إلا زائداً إلا أن يُفَصَّل أحد الحرفين عن الآخر بحرف أصلى كزَلْزَال على ما فيه من الخلاف كما سيجيء ، ولا يجوز أن يكون كرر اللام فيهما غير اللاحق كما في سُودَد^(١) عند سيبويه لأن معنى اللاحق حاصل فيهما ، وإنما امتنع ذلك في نحو سُودَد عند سيبويه^(٢) لعدم نحو جُجْدَب عنده

وأما نحو سَخْنُون وعُثْنُون فهما مكررا لللاحق بضعفٍ ، ولا يجوز أن يكون زيد الواو والنون كما في حَمْدُون لعدم فَعْلُون في أبنيتهم ، وأما سَخْنُون — بفتح الفاء — فليس بمكرر لللاحق بضعفٍ ، لأنه نادر ، ولا يلحق بالنادر ، وليس التكرير لغير اللاحق كما في سُودَد^(١) لعدم فَعْلُول مكرراً للام فهو إذن فَعْلُول ثبوت فعلون في الأعلام خاصة ، وسَخْنُون علم وأما بَطْنَان فليس بمكرر للام ، لأنه جمع بطن^(٢) ، وليس فُعْلَال من

(١) هذا الكلام الذى ذكره الشارح هاهنا فى كلمة سُودَد مخالف لما سياتى له ، فقد قال فى مبحث اللاحق : ولا تلحق كلمة بكلمة مزيد فيها إلا بأن يجىء فى الملحقة ذلك الزائد بعينه فى مثل مكانه ، فلا يقال إن اعشوشب واجلود ملحقان باحرنجم لأن الواو فيهما فى موضع نونه ، ولهذا ضعف قول سيبويه فى نحو سُودَد إنه ملحق بجندب المزد نونه ، وقوى قول الأخفش إنه ثبت نحو جندب وإن نحو سُودَد ملحق به . وقال فى باب الاعلال عند التعليل لتصحيح كلمة عليب : وهو عند الأخفش ملحق بجندب وعند سيبويه لللاحق أيضا كسُودَد وإن لم يأت عنده فعل اه فها تان العبارتان صريحتان فى أنه يرى أن مذهب سيبويه أن كلمة سُودَد ملحقة بنحو جندب (٢) الذى قاله المصنف هنا هو الذى ذكره المجد فى القاموس والجوهري فى

أبنية الجموع ، وفُعْلَانُ منها كَقُفْزَانٍ^(١) ولو كان بطنان واحدًا لجاز أن يكون فُعْلَالًا مكرر اللام لللاحق بقُسْطَاسٍ^(٢) كما في قُرْطَاطٍ^(٣) وَفُسْطَاطٍ^(٤) ، أو يقال في الثلاثة إنها مكررة اللام لا لللاحق كما في سُودَدٍ عند سيديويه^(٥) وقال المصنف : لا يجوز أن يكون بطنان ملحقا بقُرْطَاسٍ لأنه ضعيف ، والفصيح قِرْطَاسٌ — بكسر الفاء — ولقائل أن يقول : قُرْطَاسٌ غير ضعيف ، وقد قرئ في الكتاب العزيز بالكسر والضم ، وما قيل « إنها لغة رومية » لم يثبت والظاهر أن المصنف بنى على أن بطنانًا وظُهرَانًا مفردان^(٥) فحمل بطنانًا في كونه فُعْلَانٍ عَلَى ظُهرَانٍ الذي هو فُعْلَانٌ بيقين ، ولو جعلهما جَمْعَيْنِ لم يحتج إلى ما ذكر ، لأن فُعْلَالًا ليس من أبنية الجموع ، والحق أنهما جمعا بطن وظهر كما ذكر أهل اللغة

رجعنا إلى تفسير كلامه ، قوله « يعبر عنها » أى عن الأصول : أى

الصحاح وابن منظور في اللسان عن ابن سيده ، لكن قال الجاربردى في شرحه على الشافية إن ظهرانا اسم لظاهر الريش وبطنانا اسم لباطنه فهما على ذلك مفردان كما يقتضيه كلام المصنف

(١) القفزان : جمع قفيز ، وهو مكيال يسع ثمانية مكايك (والمكايك : جمع مكوك - بزنة تنور - وهو مكيال يسع صاعا ونصف صاع) . والقفيز من الأرض يساوى مائة وأربعا وأربعين ذراعا

(٢) القسطاس - بالضم والكسر - الميزان

(٣) القرطاط - بالضم والكسر - ما يوضع تحت رحل البعير ، وهو الداهية أيضا .

(٤) الفسطاط - بضم أوله أو كسره - المدينة التي فيها مجتمع الناس ، وكل مدينة فسطاط ، ومنه قيل لمدينة مصر التي بناها عمرو بن العاص فسطاط ، وقال الزمخشري : الفسطاط : ضرب من الأبنية في السفردون السراقد ، وبه سميت المدينة ، ويقال لمصر والبصرة الفسطاط اه عن اللسان (٥) أنظر (ص ١٦ ١٥ من هذا الجزء)

يُجْعَلُ فِي الْوِزْنِ مَكَانَ أَوَّلِ الْأَصُولِ الْفَاءَ ، وَمَكَانَ ثَانِيهَا الْعَيْنَ ، وَمَكَانَ ثَالِثِهَا اللَّامَ .

قوله « وما زاد » أى : وما زاد على ثلاثة من الأصول يُعَبَّرُ عَنْهُ بِلَامٍ ثَانِيَةٍ
إِنْ كَانَ الْاسْمُ رِبَاعِيًّا ، كَمَا تَقُولُ : وَزَنَ جَعْفَرٌ فَعَلَلٌ

قوله « وثالثة » أى : إِذَا كَانَ الْاسْمُ خَمَاسِيًّا كَمَا تَقُولُ : وَزَنَ سَفَرَجَلٌ فَعَلَلٌ
قوله « ويعبر عن الزائد بلفظه » : أى يورد فى الوزن الحرفُ الزائد بعينه
فى مثل مكانه ، كَمَا تَقُولُ : مَضْرُوبٌ عَلَى وَزْنِ مَفْعُولٍ

قوله « إلا المبدل من تاء الافتعال » يعنى تقول فى مثل اضْطَرَبَ وَازْدَرَعَ ^(١) زنة المبدل
من تاء
الافتعال
افتَعَلَ ، وَلَا تَقُولُ افْطَعَلَ وَلَا افْدَعَلَ ، وَهَذَا مِمَّا لَا يُسَلَّمُ ، بَلْ تَقُولُ : اضْطَرَبَ
عَلَى وَزْنِ افْطَعَلَ ، وَخَفَضْتُ ^(٢) وَزَنَهُ فَعَلَطُ ، وَهَرَّاقُ ^(٣) وَزَنَهُ هَفَعَلَ ، وَفَقِيمَجُ
وَزَنَهُ ^(٤) فُعَيْلَجُ ؛ فَيُعْبَرُ عَنْ كُلِّ الزَّائِدِ الْمَبْدَلِ [مِنْهُ] بِالْبَدَلِ ، لَا بِالْمَبْدَلِ مِنْهُ
وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ فِي الْمَبْدَلِ عَنِ الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ : « يَجُوزُ أَنْ يُعْبَرَ عَنْهُ بِالْبَدَلِ ؛ فَيُقَالُ
فِي قَالَ : إِنَّهُ عَلَى وَزْنِ قَالَ » اهـ ، قَالَ فِي الشَّرْحِ ^(٥) : إِنَّمَا لَمْ يُوزَنَ الْمَبْدَلُ مِنْ تَاءٍ

(١) أصل ازدرع ازترع ، فأبدلوا التاء دالا لوقوعها بعد الزاى ، وهى بمعنى زرع
أى طرح البذر

(٢) خفصط : هو خفصت بقاء المتكلم ، فأبدلت طاء تشبيها لها بالتاء فى نحو اضطر
والإبدال فى خفصت شاذ ، إذ التاء فيه من الأسماء العريقة فى البناء

(٣) هراق : أصله أولا أريق ثم أعل بالنقل والقلب فصار أراق ثم ، أبدلت
همزته هاء شذوذا

(٤) فقيمج (بالتصغير والجيم مشددة) أصله فقيمى ، وهو المنسوب إلى فقيم ،
وفقيم : بطن من كنانة ، أبدلت فيه الياء المشددة جima كما قالوا : علجا وعشجا فى
على وعشى

(٥) المراد بالشرح فى هذه العبارة شرح ابن الحاحب على شافيته

الافتعال بلفظه إما للاستثقال أو للتنبيه على الأصل ، قلنا : هذان حاصلان في
خَصَطُ وفي فُرْدُ ^(١) ولا يوزنان إلا بلفظ البدل ، ولو قال : ويعبر عن الزائد
بلفظه ، إلا المدغم في أصليّ فانه بما بعده ، والمكرر فانه بما قبله ، ليدخل فيه نحو
قولك : ازيّن وادّارك ^(٢) على وزن افعلّ وافاعلّ ، وقولك قرّد وقطّع واطلب
على وزن فعّل وفعلّ وافعلّ ؛ لكان أولى وأعم

قوله « وإلا المكرر للالحاق » أى : لا يقال في قرّد فعلدّ ، بل فعّل

قوله « أو لغيره » أى : لا يقال في نحو قطع فعطلّ ، بل فعّل ، قال : ^(٣)

«إنما وُزن المكرر للالحاق بأحد حروف فعل لأنه في مقابلة الحرف الأصلي ، وهذا
ينتمض عليه بقولهم في وزن حوّل وبيطرّ : فوعلّ وفيعّل ، بل العلة في التعبير
عن المكرر للالحاق [كان] أو لغيره عينا كان أو لا ما ذكرته قبلُ

قوله « فانه بما تقدمه » أى : فإنّ المكرر يعبر عنه في الوزن بالحرف الذى

تقدمه ، عينا كان ذلك الحرف أو لا ما

قوله « وإن كان من حروف الزيادة » أى : وإن كان أيضا ذلك الحرف

المكرر من حروف « اليوم تنساه » لا يعبر عنه بلفظه ، بل بما تقدمه ، فالنون

من عُشْنُون من حروف « اليوم تنساه » ولا يعبر عنه في الوزن بالنون ، بل

باللام الذى تقدمه .

(١) فزد : أصلها فزت ، فعل ماض من الفوز مسند إلى ضمير المتكلم ، فأبدلت

التاء دالا تشبيها لها بالتاء في نحو ازدجر وازدرع

(٢) ازين : أصله تزين ، فأبدلت التاء زايّا ثم أدغم ثم أتى بهمزة الوصل توصلا

إلى النطق بالساكن ، وادارك : أصله تدارك أبدلت التاء دالا ثم فعل به ما فعل

بسابقه ، واطلب : أصله اطلب أبدلت تاء الافتعال طاء لوقوعها بعد حرف الأطباق

ثم أدغمت الطاء في الطاء

(٣) القائل هو المصنف فى الشرح المنسوب إليه

قوله « إلا بثبت » أى : إلا أن يكون هناك حجة تدل على أن المراد من الاتيان بحروف « اليوم تنساه » ليس تكريرا كما قلنا فى سَحْنُون — بالفتح — إنه فَعْلُون لا فَعْلُول .

قوله « ومن ثم » أى : من جهة التعبير عن المكرر بما تقدمه وإن كان من حروف « اليوم تنساه » ، ونحن قد ذكرنا أنه لا مانع أن يقال إنه فعليت قوله « لذلك » أى : لوجوب التعبير عن المكرر بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة .

قوله « ولعدمه » أى : لعدم فَعْلُون .

قوله « وَسَحْنُون إن صح الفتح » إنما قال ذلك لأنه رُوى الفتح فيه ، والمشهور الضم ، وَحَمْدُون وَسَحْنُون : علمان .

قوله « وهو صَعْفُوق » أى : الْفَعْلُولُ النادر صَعْفُوق ، وهو اسم رجل ، وبنو صَعْفُوق : خَوْلٌ باليماة ^(١)

قوله « وَخَزْعَالٌ ضعيف » المشهور ضم الخاء ، وقد منع الجوهري الفتح ، ولو ثبت أيضا لم يدل على ثبوت فَعْلُول ؛ لأن النون زائدة لقولهم أَخْرُوب — بالتضعيف — بمعناه ، وهو نبت .

قوله « وخزعال نادر » قال الفراء : لم يأت من غير المضاعف على فَعْلَالٍ إلا قولهم : ناقة بها خَزْعَال : أى ظلع ، وزاد ثعلب قهَقَارًا ، وأنكره الناس ، وقالوا :

(١) الخول - بفتحيتين - الخدم والرعاة إذا حسن قيامهم على المال والغنم ، الواحد خولى كعرب وعربي . قال ابن الأثير : الخولى عند أهل الشام القيم بأمر الابل واصلاحها ، من التخول التعهد وحسن الرعاية

قَهَقْرُ^(١) وزاد أبو مالك قَسَطًا بمعنى قَسَطَلٍ ، وهو الغبار ، وأما في المضاعف كخَلْخَالٍ وَبَلْبَالٍ^(٢) وَزَلْزَالَ فكثير .

قال : « ثُمَّ إِنْ كَانَ قَلْبٌ فِي الْمَوْزُونِ قَلِبَتِ الزَّيْنَةُ مِثْلَهُ كَقَوْلِهِمْ فِي آدُرٍ أَعْفُلٌ ، وَيُعْرِفُ الْقَلْبُ بِأَصْلِهِ كِنَاءَ يَنَاءٍ مَعَ النَّأْيِ ، وَبِأَمْثَالِهِ اشْتِقَاقِهِ كَأَجَلِهِ وَالْحَادِي وَالْقِسِي ، وَبَصِيحَتِهِ كَأَيْسَ ، وَبَقِيْلَةٍ اسْتِعْمَالِهِ كَارَامٍ وَآدُرٍ ، وَبَادَاءٍ تَرْكِهِ إِلَى هَمْزٍ تَيْنٍ عِنْدَ الْخَلِيلِ نَحْوُ جَاءَ ، أَوْ إِلَى مَنْعِ الصَّرْفِ بِغَيْرِ عِلَّةٍ عَلَى الْأَصَحِّ نَحْوُ أَشْيَاءَ ؛ فَانْفَعَاءُ ، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ : أَفْعَالٌ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : أَفْعَاءُ وَأَصَابَهَا أَفْعِلَاءٌ ، وَكَذَلِكَ الْخُذْفُ كَقَوْلِكَ فِي قَاضٍ فَاعٍ ، إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ فِيهِمَا »

القلب
المكانى

أنواع
القلب

أقول : يعنى بالقلب تقديم بعض حروف الكلمة على بعض ، وأكثر ما يتفق القلب في المعتل والمهموز ، وقد جاء في غيرها قليلا ، نحو امْضَحَلَّ وَاكْرَهَفَّ في اضمَحَلَّ وَاكْفَهَرَّ^(٣) ، وأكثر ما يكون بتقديم الآخر على متلوه كِنَاءَ يَنَاءٍ فِي نَأْيٍ يَنَأَى ، وَرَاءَ فِي رَأَى ، وَلَاعٍ وَهَاعٍ وَشَوَاعٍ فِي لَائِعٍ وَهَائِعٍ^(٤)

(١) قال في اللسان : القهقر ، والقهقر بتشديد الراء الحجر الأملس الأسود

الصلب ، وكان أحمد بن يحيى يقول وحده القهقاراه وأحمد هو ثعلب

(٢) البلبال : شدة الهم ، والوسواس في الصدر

(٣) اضمحل الشيء : ذهب ، وامضحل في لغة السكلايين بمعناها ، واكفهر الرجل :

عبس وقطب وجهه ، واكرهف بمعناها

(٤) تقول : رجل هائِع لائِع : أى جبان ضعيف جزءه ، وهو اسم فاعل من

الأجوف قلبت عينه ألفا ثم همزة كما في بائِع وقائِل ، وقد قال أكثر العرب هاع

لاع (معربا بحركات ظاهرة على آخر الكلمة وهو العين) فاختلف العلماء في تخرجه

فنههم من ذهب إلى أنه على زنة فعل بكسر العين قلبت عينه ألفا لتحركها إثر فتحة

وقال آخرون : أصله هائِع لائِع ، فخذفت العين ووزنه قال ، وقال بعض العرب

هاع لاع (معربا إعراب قاض) فقال العلماء : أصله هائِع لائِع قدمت اللام على

العين فصار هاعيا ولاعوا ثم أعلا إعلال قاض وغاز ، فالاعراب على هذا الوجه

بفتحة ظاهرة وبضمة وكسرة مقدرتين ، هذا ، واعلم أنه قد تتوارد هذه الأوجه

وشوائع^(١) والمهاة وأصلها الملهة^(٢) ، وأمهييت الحديد^(٣) في أمهته ، ونحو جاء عند الخليل ؛ وقد يقدم متلو الآخر على العين نحو طامن وأصله طمان^(٤) لأنه من الطمأنينة ، ومنه طمان يطمنن اطمئنانا ، وقد تقدم العين على الفاء كما في آيس وجاه وأينق والآراء والآبار والآذر^(٥) ، وتقدم اللام على الفاء كما في أشياء على الأصح ، وقد تؤخر الفاء عن اللام كما في الحادى وأصله الواحد

الثلاثة فيما ورد مجرورا بالكسرة ، فأما المرفوع والمنصوب فلا تتوارد عليه ، بل إن كان المرفوع بالضمة والمنصوب بالفتحة على الحرف الصحيح فلا يجيء إلا أحد الوجهين ، وإن كان على غير ذلك فهو على ما ذكر آخر ليس غير

(١) شوائع : جمع شائعة ، تقول : أخبار شائعة وشوائع إذا كانت منتشرة ، وكذا تقول شاعية وشواع بالقلب ، وتقول : جاءت الخيل شوائع وشواعى : أى متفرقة

(٢) المهامة : واحدة الماه ، وهو الماء ، قاله فى اللسان ، والمهامة - بفتح الميم - الحجارة البيض التى تبرق ، وهى البلورة التى تبص لشدة بياضها ، وهى الدرة أيضاً ، والمهامة - بضم الميم - ماء الفحل ، وإذا استقرأت أمثلة القلب المكاى علمت أنه لا بد بين معنى اللفظ المقلوب والمقلوب عنه من المناسبة لكن لا يلزم أن يكون هو نفسه ، بل يجوز أن يكون ما شبه بمعنى المقلوب عنه أو من بعض أفرادها ، قال ابن منظور : «المهو من السيوف : الرقيق ، وقيل : هو الكثير الفرند ، وزنه فلع ، مقلوب من لفظ ماه ، قال ابن جنى : وذلك لأنه أدق حتى صار كالماء » اهـ

(٣) تقول : أمهيت الحديد إذا سقيتها الماء وأحدتها ورققتها وتقول : اماه الرجل السكين وغيرها إذا سقاها الماء وذلك حين تسنها به ، ومثل ذلك قولهم فى حفر البئر أمهى وأماه إذا انتهى إلى الماء

(٤) طامن الرجل الرجل : إذا سكنه ، والطمأنينة : السكون ، والذى ذهب إليه المؤلف من أن طامن مقلوب عن طمان هو ما ذهب إليه أبو عمرو بن العلاء وسيبويه ذهب إلى أن طمان مقلوب عن طامن ، انظر اللسان فان فيه حجة الأمامين وتفصيل المذهبين

(٥) الجاه : المنزل والقدر عند السلطان ، وأصله وجه قدمت العين فيه على الفاء ثم حركت الواو ؛ لأن الكلمة لما لحقها القلب ضعفت فغبروها بتحريك ما كان ساكناً

قوله « بأصله » أى : بما اشتق منه الكلمة التى فيها القلب ، فان مصدر القلب ناء يناء النَّأى لا التَّئى

قوله : « وبأمثلة اشتقاقه » أى : بالكلمات المشتقة مما اشتق منه المقلوب ؛ فان تَوَجَّهَ وَوَجَّهَ وَوَجَّهَتْهُ وَالْوَجَّاهُ مشتقة من الوجه ، كما أن الجاه مشتق منه ؛ وكذلك الواحد وَتَوَحَّدَ مشتقان من الْوَاحِدَةِ كاشتقاق الحادى منها ، والأقواس وَتَقَوَّسَ مشتقان من الْقَوْسِ اشتقاق الْقَسَى منه ؛ وهذا منه عجيب ، لم جعله قسما آخر وهو من الأول : أى مما يعرف بأصله ؟ ! بل الكلمات المشتقة من ذلك الأصل تؤكد كون الكلمات المذكورة مقلوبة

قوله « وبصحته كائس » حق العلامة أن تكون مطردة ، وليس صحة الكلمة نصا فى كونها مقلوبة ، إذ قد تكون لأشياء أخر كما فى حَوْلَ وَعَوَرَ

ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وليس يلزم فى القلب اتحاد وزن المقلوب والمقلوب عنه ، قاله فى اللسان عن ابن جنى ، وذهب بعض الشراح إلى أن الواو لما أخرت عن الجيم أخرت وهى مفتوحة ، وحركت الجيم ضرورة أنها صارت مبتدأ بها ، وكانت حركتها الفتحة للخفة أو لأنها أصل حركة الفاء فى هذه الكلمة ، وبعضهم يذهب إلى أن الواو انقلبت ألفا لانفتاح ما قبلها وإن كانت هى ساكنة كما فى طائى وياجل . والذى ذكره المؤلف من أن أينقا مقلوب هو أحد مذهبين لسيبويه قال فى اللسان : قال ابن جنى ذهب سيبويه فى قولهم أينق مذهبين أحدهما أن تكون عين أينق قلبت إلى ما قبل الفاء فصارت فى التقدير أونق ثم أبدلت الواو ياء لأنها كما أعلنت بالقلب كذلك أعلنت بالابdal أيضا ، والآخر أن تكون العين حذفت ثم عوضت الياء منها قبل الفاء فمثالها على هذا القول أيفل وعلى القول الأول أعفل . وأصل آراء وآبار آراء وآبار بدليل مفردهما قدمت العين فالتقى همزتان فى أول الكلمة وثانيتها ساكنة فقلب الثانية وجوبا مدة من جنس حركة ما قبلها ، وأصل آدر أدور جمع دار ، أبدلت الواو المضمومة ضمة لازمة همزة جوازا ، ثم قدمت العين على الفاء فقلب الثانية الهمزتين ألفا

وَاجْتَوَرُوا وَالْحَيْدَى ، وكذا قلة استعمال إحدى الكلمتين وكثرة استعمال الأخرى المناسبة لها لفظاً ومعنى لا تدل على كون القليلة الاستعمال مقلوبة ؛ فان رَجَلَةً في جمع رَجُلٍ أقل استعمالاً من رِجَالٍ وليست بمقلوبة منه ، ولعل مراده أنها إذا كانت الكلمتان بمعنى واحد ولا فرق بينهما إلا بقلب في حروفهما ، فان كانت إحداها صحيحة مع ثبوت العلة فيها دون الأخرى كَأَيْسَ مع يَأْسٍ فالصحيحة مقلوبة من الأخرى ، وكذا إن كانت إحداها أقل استعمالاً مع القرض المذكور من الأخرى ، فالقلبي مقلوبة من الكُثْرَى ، كَأَرَامٍ وأَرَمَ أَرَامٌ وأَدْوَرُ ، مع أن هذا ينتقض بجذب وجذب ، فان جذب أشهر مع أنهما أصلان ^(١) على ما قالوا ويصح أن يقال : إن جميع ما ذكر من المقلوبات يُعْرَفُ بأصله ؛ فالجاء والحادى والقسى عرف قلبها بأصولها وهى الوجه والوحدة والقوس ، وكذا أَيْسَ يَأْسٍ باليأس ، وأَرَامٍ وأَدْرَ بَرِّئِمٍ وَدَارٍ ، فان ثبت لغتان بمعنى يتَوَحَّمُ فيهما القلب ، ولكل واحدة منهما أصل كجذب جَذَبًا وجذب جَبَذًا ؛ لم يحكم بكون إحداها مقلوبة من الأخرى ، ولا يلزم كون المقلوب قليل الاستعمال ، بل قد يكون كثيراً كالحادى والجاه ، وقد يكون مَرْفُوضُ الأَصْلِ كَالْقِسَى ، فان أصله — أعنى الْقُؤُوسَ — غير مستعمل

وليس شيء من القلب قياسياً إلا ما ادعى الخليل فيما أَدَّى ترك القلب فيه إلى اجتماع الهمزتين كجاء وسواء ^(٢) ؛ فانه عنده قياسى

(١) هذا الذى ذكره من أن جذب وجذب أصلان هو ما ذهب إليه جهمرة المحققين من النحاة وذهب أبو عبيد وابن سيده فى المحكم على ما قاله اللسان (فى مادة جذب) إلى أن جذب مقلوبة عن جذب ونقل فى اللسان عن ابن سيده (فى مادة جذب) مثل قول الجمهور

(٢) جمع سائبة وهى مؤنث ساء، وهو اسم فاعل من قولهم ساءه سوءاً وسواء وسوأة وسواية وسوائية ومساءة ومسائية على القلب، فعل به ما يكره

قوله « وبأداء تركه إلى همزتين عند الخليل كجاء » أى : أن الخليل يعرف القلب بهذا ويحكم به ، وهو أن يؤدى تركه إلى اجتماع همزتين ، وسيبويه لا يحكم به وإن أدى تركه إلى هذا ، وذلك فى اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام نحو ساء وجاء ، وفى جمعه على فواعل نحو جَوَاءَ وَسَوَاءَ جَمَعَىْ جَائِيَةً وَسَائِيَةً وفى الجمع الأقصى لفردٍ لأمه همزة قبلها حرف مد كخطايا فى جمع خطيئة ، وليس ماذهب إليه الخليل بميتين ، وذلك لأنه إنما يُحْتَرَزُ عن مكروه إذا خيف ثباته وبقاؤه ، أما إذا أدى الأمر إلى مكروه وهناك سبب لزواله فلا يجب الاحتراز من الأداء إليه ، كما أن نقل حركة واو نحو مَقْوُولٍ إلى ما قبلها وإن كان مؤدياً إلى اجتماع الساكنين لم يجتنب لَمَّا كان هناك سبب مُزِيلٌ له ، وهو حذف أولهما ، وكذا فى مسئلتنا قياساً موجب لزوال اجتماع الهمزتين ، وهو قلب ثانيتهما فى مثله حرف لين كما هو مذهب سيبويه ، وإنما دعا الخليل إلى ارتكاب وجوب القلب فى مثله أداء ترك القلب إلى إعلاين كما هو مذهب سيبويه ، وكثرة القلب فى الأجوف الصحيح اللام ، نحو شاكٍ وشواعٍ فى شائكٍ وشوائعٍ ؛ لثلاثهمز ما ليس أصله الهمز والهمز مستثقل عندهم كما يحىء فى باب تخفيف الهمزة ، ويحذفه بعضهم فيما ذكرت حذراً من ذلك ، فيقول : رجلٌ هاعٌ لاعٌ بضم العين ، فلما رأى فرارهم من الأداء إلى همزة فى بعض المواضع أوجب الفرار مما يؤدى إلى همزتين ، وأما سيبويه فإنه يقلب الأولى همزة كما هو قياس الأجوف الصحيح اللام نحو قائل وبائع ، ثم يقلب الهمزة الثانية ياءً لاجتماع همزتين ثانيهما لام كما سيجىء تحقيقه فى باب تخفيف الهمزة ، فيتخلص مما يجتنبه الخليل مع عدم ارتكاب القلب الذى هو خلاف الأصل ، وقد نقل سيبويه عن الخليل مثل ذلك أيضاً ، وذلك أنه حكى عنه أنه إذا اجتمعت همزتان فى كلمة واحدة اختير تخفيف الأخيرة نحو جاء وأدم ، فقد حكم على ما ترى بانقلاب ياء الجائى عن الهمزة ، وهو عين مذهب سيبويه

فان قيل : لو كانت الثانية منقلبةً عن الهمزة لم تُعَلَّ بحذف حرّتها كما في داري^(١) ومستهزيون

فالجواب أن حُكْمَ حروف اللين المنقلبة عن الهمزة انقلاباً لازماً حُكْمُ حروف اللين الأصلية التي ليست بمنقلبة عن الهمزة ، وإن كان الانقلاب غير لازم كما في داري^(٢) ومستهزيين فالأكثر أن حكمها حكم الهمزة لعروضها ؛ فلذا بقي الياء في داري^(٣) ومستهزيين ، وَيُرْوَى عن حمزة مُسْتَهْزُونَ ، وعليه قوله^(٤) :
٢ — جَرِيءٌ مَتَى يُظْلَمُ يَعْقِبُ بِظُلْمِهِ سَرِيعاً وَإِلَّا يَبْدُ بِالظُّلْمِ يَظْلَمُ^(٥)

حذف الألف للجزم ، وكذا قالوا نَحْيِي فِي مَخْبُوءٍ مَخْفُوءٍ بِالْهَمْزَةِ كما يجيء في باب الاعلال ، وبعضهم يقول في تخفيف رُؤْيَةٍ ورُؤْيَا : رُيَّةٌ ورُيَّا بالادغام كما يجيء في باب الاعلال

(١) مذهب سيديويه في جاء أن أصله جايء فقلبت الياء ألفاً ثم قلبت الألف همزة فصار جائئاً ثم قلبت الهمزة الثانية ياء لكونها ثانية همزتين في الطرف أولاهما مكسورة على ماسيأتى في تخفيف الهمزة ثم أعطيت الكلمة حكم قاض ونحوه من حذف الياء إذا كان منوناً غير منصوب وبقائها فيما عدا ذلك ؛ فالشارح يعترض على الاعلال بالحذف بأنه لو صح أن الياء منقلبة عن الهمزة الثانية وليست هي العين أخرجت إلى موضع اللام لكان يجب لها البقاء كما بقيت الياء المنقلبة عن الهمزة في داري وأصله داريء وفي مستهزيين وأصله مستهزون خففت الهمزة فيهما بقلبها من جنس حركة ما قبلها .

(٢) داريء : اسم فاعل من قولك درأه درءاً إذا دفعه وتقول : ناقة داريء مغدة ، ومستهزىء اسم فاعل من استهزأ منه وبه أى سخر .

(٣) هو زهير ابن أبي سلى المزني ، والبيت من معلقته يمدح به حصين ابن ضمضم

(٤) يريد أنه شجاع متى ظلمه أحد عاقب الظالم بظلمه سريعاً وأنه مع ذلك عزيز النفس إن لم يبدأه أحد بالظلم بدأ هو بالظلم

قان قيل : فاذا كان قلب ثانية همزتى نحو أئمة واجباً فهلاً قلبت الياء ألفاً

المتحرکها وانفتاح ما قبلها

قلت : إذا تحركت الواو والياء فإين وانفتح ما قبلهما لم تقلبا ألفا وإن كانتا أصليتين كما في أَوْذٌ^(١) وَأَيْلٌ ، بل إنما تقلبان عينين أو لامين ، كما يجيء في باب الإعلال إن شاء الله تعالى ، وقال المصنف : إنما لم تُقلب ياء أئمة ألفاً لعروض الحركة عليهما كما في « أُخْشَى الله » « وَلَوْ أَنَّهُمْ » ولقائل أن يقول : الحركة العارضة في أئمة لازمة بخلاف الكسرة في « أُخْشَى الله » ، ولولم يُعتدَّ بتلك العارضة لم تنقلب الهمزة الثانية ياء ، فانها إنما قلبت ياء للكسرة ، لا لشيء آخر ، هذا ، وإنما قدم الإدغام في أئمة وإِوْزَةٍ على إعلال الهمزة بقلبها ألفا وإعلال الواو بقلبها ياء للكسرة التي قبلها ، لأن المثليين في آخر الكلمة وآخرها أثقل طرفيها إذ الكلمة يتدرّج ثقلها بتزايد حروفها ، واللائق بالحكمة الابتداء بتخفيف الأثقل ، ألا ترى إلى قلب لام نَوَى أَوْلاً دون عينه ، فلما أدغم أحد المثليين في الآخر في أئمة وإِوْزَةٍ — ومن شرط إدغام الحرف الساكن ما قبله نقلُ حركته إليه — تحركت الهمزة والواو الساكنتان فزالَت علة قلب الهمزة ألفا والواو ياء ، وإنما حكم في إِوْزَةٍ بأنها إِفْعَلَةٌ لَا إِفْعَلَةٌ لوجود الوزن الأول كما صُيِّعَ دون الثاني ،

(١) أود إن كانت واوه مفتوحة فهو إما مضارع وددته وإما أفعل تفضيل منه ، وإن كانت الواو مضمومة فهو جمع قلة لود (مثلث الواو) على وزن أفعل وأصله أودد فنقلت حركة أول المثليين إلى الساكن قبله ثم أدغم ، وأيل - بفتح الهمزة والياء - يحتمل أن يكون مضارع يثلث إذا قصرت أسناني أو انعطفت إلى داخل الفم ، وبابه فرح ، ويحتمل أيضاً أن يكون صفة مشبهة من ذلك ، والآخر يلاء

ولا يجوز أن يكون فعلة كـجَفَّ^(١) لقولهم وَزَّ^(٢) ، وأما ترك قلب عين نحو نَوَى بعد قلب اللام فلما يجيء في باب الاعلال^(٣)

فان قيل : إذا كان المد الجائز انقلابه عن الهمزة حكمه حكم الهمزة فلم يجب الإدغام في بَرِيَّةٍ وَمَقْرُوءَةٍ^(٤) بعد القلب ؟ وهَلَّا كان مثل رِيَّاء^(٥) غير مدغم ، مع أن تخفيف الهمزة في الموضعين غير لازم ؟ ؟

قلت : الفرق بينهما أن قلب الهمزة في بَرِيَّةٍ وَمَقْرُوءَةٍ لقصد الإدغام فقط حتى تخفف الكلمة بالإدغام ، ولا مقتضى له غير قصد الإدغام ؛ فلو قلبت بلا إدغام لكان نقضا للغرض ، وليس قلب همزة رِيَّاء كذلك ؛ لأن مقتضيه كسر ما قبلها كما في بَر ، إلا أنه اتفق هناك كون ياء بعدها

قوله « أو إلى منع الصرف بغير علة على الأصح » أي : يعرف القلب على الأصح بأداء تركه إلى منع صرف الاسم من غير علة ، ودَعَوَى القلب بسبب أداء تركه

(١) الهجف - بكسر ففتح فسكون - الظالم (الذكر من النعام) المسن ، أو الجافي الثقيل منه ومن الآدميين ، وهو أيضاً الجائع

(٢) الأوزة : البطة ، واحدة الأوز ، وقد قالوا فيها : وزه ، وقالوا في اسم الجنس أيضاً : وز ، فكان سقوط الهمزة في بعض صور الكلمة دليلاً على أن هذه الهمزة حرف زائد

(٣) الذي يجيء في باب الاعلال هو أن شرط إعلال العين بقلبها ألفاً ألا تكون اللام حرف علة ، سواء أعلت اللام كما في نوى أم لم تعل

(٤) برية : أصله بريئة ، فعلة بمعنى مفعولة ، من قولهم : برأ الله الخلق : أي أنشأه وأوجده ، خففت الهمزة بأبدالها ياء ثم أدغمت الياء في الياء . ومقروءة : أصله مقروءة اسم مفعول من قرأ ففعل به ما فعل بسابقه

(٥) رِيَّاء : أصله رِيَّاء ، خففت الهمزة بأبدالها من جنس حركة ما قبلها ، والرئي : المنظر الحسن

إلى هذا مَذْهَبُ سيبويه ، فأما الكسائي فانه لا يعرف القلب بهذا الأداء ، بل يقول : أشياء أفعال ، وليس بمقلوب ، وإن أدى إلى منع الصرف من غير علة ، ويقول : امتناعه من الصرف شاذ ، ولم يكن ينبغي للمصنف هذا الاطلاق ؛ فان القلب عند سيبويه عرف في أشياء بأداء الأمر لولا القلب إلى منع الصرف بلا علة ، كما هو مذهب الكسائي ، أو إلى حذف الهمزة حذفاً غير قياسي ، كما هو مذهب الأخفش والفراء ، فهو معلوم بأداء الأمر إلى أحد المحذورين لأعلى التعمين ، لا بالأداء إلى منع الصرف مُعَيَّنًا

ثم نقول : أشياء عند الخليل وسيبويه اسم جمع لا جمع ، كَأَقْصَبَاءَ وَالْغَضِيَاءَ وَالطَّرَفَاءَ ، في الْقَصَبَةِ وَالْغَضَا وَالطَّرَفَةِ ^(١) وأصلها شَيْئَاءَ ، قُدِّمَتِ اللام على الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين — أى الألف — مع كثرة استعمال هذه اللفظة ، فصار لَقَعَاءَ ، وقال الكسائي : هو جمع شَيْءٍ ، كَبَيْتٍ وَأَبْيَاتٍ ، مُنْعَ صرفه تَوَهَّأَ أَنَّهُ كَحَمَرَاءَ ، مع أنه كأبناء وأسماء ، كما تَوَهَّهَمُ فِي مَسِيلٍ ^(٢) — وميمه زائدة — أنها أصلية فجمع على مُسَلَّانٍ كما جمع قَفِيزٌ عَلَى قَفْزَانٍ وَحَقَّةً مَسَائِلٍ وَكَمَا تَوَهَّهَمُ فِي مُصْبِيَةٍ وَمَعِيشَةٍ أَنْ يَأْهَمَا زَائِدَةٌ كِيَاءَ قَبِيلَةٍ فَهَمَزَتْ فِي الْجَمْعِ قَتِيلٌ : مَصَائِبٌ اتَّفَاقًا ، وَمَعَائِشٌ عَنْ بَعْضِهِمْ ، وَالْقِيَاسُ مَصَابُوبٌ وَمَعَايِشٌ ، وَكَمَا تَوَهَّمُ فِي مَنْدِيلٍ وَمَسْكِينَ وَمَدْرَعَةٍ ^(٣) ، وَهُوَ مِنْ تَرْكِيبِ نَدَلٍ ^(٤) وَدَرَعٍ وَسَكَنٍ ، أَصَالَةٌ مِمِّهَا قَتِيلٌ : تَمَنَدَلٌ وَتَمَسْكَنٌ وَتَمَدْرَعٌ اهـ .

(١) الْقَصَبَاءُ : الْقَصَبُ وَهُوَ مَعْرُوفٌ ، وَالْغَضِيَاءُ : مَنَبَتُ الْغَضَا ، وَوَاحِدُهُ غَضَا أَيْضًا ، وَالْغَضَا : الشَّجَرُ الَّذِي يَنْبَتُ فِي هَذَا الْمَكَانِ وَاحِدَتُهُ غَضَاةٌ ، وَالطَّرَفَاءُ : اسْمُ جَمْعٍ لِلطَّرَفَةِ

(٢) الْمَسِيلُ : أَصْلُهُ اسْمُ مَكَانٍ مِنْ سَالٍ يَسِيلُ ، وَمَسِيلُ الْمَاءِ : مَجْرَاهُ

(٣) الْمَدْرَعَةُ — كَمَكْنَسَةٍ — الثَّوبُ مِنَ الصَّوْفِ

(٤) نَدَلُ الشَّيْءِ : نَقْلُهُ ، وَنَدَلُ الْخَبْزِ : أَخْذُهُ بِيَدِهِ ، وَالْمَنْدِيلُ : الْخُرْقَةُ الَّتِي يَمْسَحُ بِهَا

وما ذهب إليه بعيد ، لأن منع الصرف بلا سبب غير موجود ، والحمل على التوهم — ما وُجِدَ مَحْمَلٌ صَحِيحٌ — بعيدٌ من الحكمة .^(١)
وقال الأخفش والفراء : أصله أَشْيَاءُ جمع شَيْءٍ وأصله شَيْءٌ نحو يَنْ
وَأَبْنَاءُ ، وهو ضعيف من وجوه :

أحدها : أن حذف الهمزة في أشياء إذن على غير قياس ،

والثاني : أن شَيْئًا لو كان في الأصل شَيْئًا لكان الأصلُ أكثر استعمالاً من المخفف ، قياساً على أخواته ، فإن بَيْئًا وَسَيْدًا وَمَيْتًا أكثر من يَنْ وَسَيْدٍ وَمَيْتٍ ، ولم يسمع شَيْءٌ ، فضلاً عن أن يكون أكثر استعمالاً من شَيْءٍ .

والثالث : أنك تصغر أشياء على أشياء ، ولو كان أفعلاء [وهو] جمع كثرة وجب رده في التصغير إلى الواحد .

وجمعه على أَشْيَاوَاتٍ مما يُقَوَّى مذهب سيبويه ، لأن فعلاء الأسمية تجمع على فعلاوات مطرداً نحو صحراء على صحراوات ، وجمع الجمع بالألف والتاء كرجالات وبيوتات غير قياس .

قال في اللسان : قيل هو من الندل الذي هو الوسخ ، وقيل : إنما اشتقاقه من الندل الذي هو التناول ، وقوله (ودرع) الذي عثرنا عليه أن الدرع ثوب من ثياب النساء والدرع الحديد ، ونقول : درعته بالتضعيف أى ألبسته الدرع ، ودرعت المرأة بالتضعيف كذلك : أى ألبستها قميصها ، فتدرع وادرع أى لبسها ، ولم نعر على فعل ثلاثي مجرد من هذا المعنى

(١) قال في القاموس : وأما الكسائي فيرى أنها (يريد أشياء) أفعال كفرخ وأفراخ ، ترك صرفها لكثرة الاستعمال ، شبهت بفعلاء في كونها جمعت على أشياء فصارت كخضراء وخضراوات ، وحيث لا يلزمه ألا يصرف أبناء وأسماء كما زعم الجوهري لأنهم لم يجمعوا أسماء وأبناء بالألف والتاء

ويضعف قول الأخفش والكسائي قولهم : أَشَايَا ، وَأَشَاوَى ، في جمع أشياء .
كَصَحَارَى في جمع صحراء ، فان أَفْعَاءَ وأفعالا لا يُجْمَعَانِ على فَعَالَى ، والأصلُ هو
الأشياء^(١) وقلبت الياء في الأشَاوَى واواً على غير قياس ، كما قيل : جَبِيتُهُ جِبَاوَةً
وجِبَاوَةً .

وقال سيبويه : أَشَاوَى جمع إشَاوَةٍ في التقدير ، فيكون إذن مثل إِدَاوَةٍ^(٢)
وَأَدَاوَى كأنه بنى من شَيْءٍ شَيْعَةً ثم قدمت اللام إلى موضع الفاء وأخرت العين
إلى موضع اللام فصار إِشَايَةً ، ثم قلبت الياء واواً على غير قياس كما في جِبَاوَةٍ ، ثم
جمع على أَشَاوَى كإِدَاوَةٍ وَأَدَاوَى .

وأقرب طريقاً من هذا أن نقول : مُجْمَعُ أَشْيَاءٍ على أَشْيَا ، ثم قُلِبَتِ الياء
واواً على غير القياس

قوله «وكذلك الحذف» عطف على قوله «إن كان في الموزون قلب قلبت الزنة
مثله» يعني وإن كان في الموزون حذف حذف في الزنة مثله ، فيقال : قاض على
وزن فاعٍ ، بحذف اللام .

قوله «إلا أن يُبَيَّنَ فيهما» أي : يبين الأصل في المقلوب والمحذوف ، يعني

(١) أصل أَشْيَا الذي هو جمع أشياء أَشْيَاءَ ، فقلبت الياء همزة (على رأى
سيبويه وجمهور البصريين) فصار أَشَائِيَّ بهمزتين ، فقلبت الثانية ياء ، ثم قلبت كسرة
أولى الهمزتين فتحة ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها حيثئذ ، فاجتمع شبه
ثلاث ألفات فكان لابد من قلب الهمزة ، فقلبت ياءً لأميرين : الأول : أن الياء أخف
من الواو ، والثاني : أنها أقرب مخرجاً منها إلى الهمزة ، فلا جرم أن الياء قد غلبت الواو
في هذا الباب كثيراً ، وإذا عرفت هذا كان من السهل أن تدرك أن قلب الياء واواً
بعد ذلك غير القياس

(٢) الإِدَاوَةُ - بكسر الهمزة - المطهرة ، وهي إناء من جلد يتخذ للباء

[أنك] إن أردت بيان الأصل في المقلوب والمحدوف لم تقلب في الوزن ولم تحذف فيه ، وهو وَهْمٌ ، لأنك لا تقول : إن أشياء مثلاً عند سيبويه فعلاء إذا قصدت بيان أصله ، بل الذى ترن بفعلاء مالميس فيه قلب وهو أصل هذا المقلوب ، تقول : أصل أشياء على وزن فعلاء ، وكذا لا تقول إذا قصدت بيان أصل قاض : إن قاض فاعل ، بل تقول : أصل قاض فاعل ، فلا يكون أبداً وزن نفس المقلوب والمحدوف إلا مقلوبا ومحدوفا ، فلا معنى للاستثناء بقوله « إلا أن يبين فيهما »

قال : « وَتَنْقَسِمُ إِلَى صَحِيحٍ وَمُعْتَلٍّ ، فَأُلْمَعْتُلُّ مَا فِيهِ حَرْفُ عِلَّةٍ ، وَالصَّحِيحُ بِخِلَافِهِ ؛ فَأُلْمَعْتُلُّ بِأَلْفَاءٍ مِثَالُهُ ، وَبِالْعَيْنِ أَجُوفٌ وَذُو الثَّلَاثَةِ ، وَبِالْلامِ مَنَقُوصٌ وَذُو الْأَرْبَعَةِ ، وَبِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ أَوْ بِالْعَيْنِ وَالْلامِ لَفِيفٌ مَقْرُونٌ ، وَبِالْفَاءِ وَالْلامِ لَفِيفٌ مَقْرُونٌ » .

الصحيح
والمعتل

أقول : قوله « تنقسم » أى : تنقسم الأبنية أصولاً كانت أو غير أصول ، ولا يكون رباعى الاسم والفعل معتلاً ولا مضاعفاً ولا مهموز الفاء ^(١) ، ولا يكون

(١) أما أن أحدهما لا يكون معتلاً فلأنه إما أن يكون اعتلال أحدهما بالواو أو بالياء أو بالالف ، وإما أن يكون أحد هذه الأحرف فى الأول أو بعده ، فأما الواو والياء فلا يكونان مع ثلاثة أصول إلا زائدين كما يجىء فى باب ذى الزيادة وأما الألف فلا تقع أولاً ولا تكون بعد الأول مع ثلاثة أصول إلا وهى زائدة ، وأما أن أحدهما لا يكون مضاعفاً فإن عنى بذلك أنه لا يكون مكرراً فغير مسلم لورود نحو زلزل ووسوس ، وسمسم ويؤيؤ ، وإن عنى أن لأمه الأولى والثانية مثلاً لا تكونان من جنس واحد مع كونهما أصليين فمسلم ؛ فمحو همجف وخدب اللام الثانية مزيدة للالحاق بهزبر ، وأما أن أحدهما لا يكون مهموز الفاء فوجهه أن الهمزة فى الأول مع ثلاثة أصول فقط لا تكون إلا زائدة نحو أحمد ، وأما مهموز العين فقد يكون رباعياً نحو زهر (وهو ما يعولوا لثوب الجديد) ونحو ضئيل ونثطل (وهما اسمان من أسماء الداهية)

الخامسى مضاعفا ، وقد يكون معتل الفاء فقط ، ومهموزه ، نحو وَرَنْتَلْ ^(١) وَإِصْطَبَلْ بل يكون الرباعى مضاعفا بشرط فصل حرف أصلى بين المثلىن كزَلْزَلْ ، وستعرف هذه الجملة حق المعرفة فى باب ذى الزيادة إن شاء الله تعالى .

قوله « ما فيه حرف علة » أى : فى جوهره ، أعنى فى موضع الفاء أو العين أو اللام ، حتى لا ينتقض بنحو حَوْقَلْ وَبَيْطَرْ وَيَضْرِبُ ^(٢) ، ويعنى بحرف العلة الواو والياء والألف ، وإنما سميت حرف علة لأنها لا تسلم ولا تصح : أى لا تبقى على حالها فى كثير من المواضع ، بل تتغير بالقلب والاسكان والحذف ، والمهمزة وإن شاركها فى هذا المعنى لکن لم يجر الاصطلاح بتسميتها حرف علة .

وتنقسم الأبنية قسمةً أخرى إلى مهموز وغير مهموز ، فالمهموز قد يكون صحيحا كأمر وسأل وقرأ ، وقد يكون معتلا نحو آل ووال ^(٣) ورأى : وكذا غير المهموز نحو ضَرْبَ ووَعَدَ .

وتنقسم قسمةً أخرى إلى مضاعف وغير مضاعف ، والمضاعف إما صحيح كمدّ ، أو معتل كودّ وحىّ وقوّة ، وكذا غير المضاعف كضرب ووعد ، وكذا المضاعف إما مهموز كأزّ ^(٤) ، أو غيره كمدّ ، فالمهموز ما أحد حروفه الأصلية همزة

(١) الورتل : الشر والامر العظيم ، وظاهر كلام الشارح هنا يقتضى أنه خماسى الأصول مثل ما بعده ، مع أن الواقع أن النون زائدة مثل نون جحنفل ، أما واوه فأصلية لأنها لا تزاد أولا البتة . انظر اللسان

(٢) حوقل الرجل : ضعف عن الجماع مثل حقل ، وحوقل أيضاً : أسرع فى المشى ، وكبر ، ومشى فأعيا ، والواو فيها زائدة ، أما حوقل بمعنى قال لاحول ولا قوة إلا بالله فالواو فيها أصلية

(٣) آل يؤول أولا وما لا : رجع ، ووأل يئل وألا ووء لا ووئلا : لجأ ، ومنه الموثل

(٤) أزت القدر تؤز وتزأز أو أزيأ : إذا اشتد غليانها ، وقيل : هو غليان ليس بالشديد

كأمر وسأل وقرأ ، والمضاعف ماعينه ولامه متماثلان وهو الكثير ، أو مفاؤه وعينه
متماثلان كدَدَن^(١) وهو في غاية القلة^(٢) ، أو ما كرَّرَ فيه حرفان أصليان بعد
حرفين أصليين نحو زلزل ، أما مفاؤه ولامه متماثلان ككَلَقَ فلا يسمى مضاعفا .
قوله « فالمعتل بالفاء مثال » لأنه يماثل الصحيح في خلو ما ضيه من الاعلال
نحو وَعَدَ وَيَسَرَ ، بخلاف الأجوف والناقص ، وإنما سمي بصيغة الماضي لأن
المضارع فَرَعَ عليه في اللفظ ؛ إذ هو ماض زید عليه حرف المضارعة وغير حركاته ؛
فالماضي أصل أمثلة الأفعال في اللفظ .

قوله « وبالعين أجوف » أى : المعتل بالعين أجوف ، سمي أجوف تشبيها
بالشيء الذى أخذ مافي داخله فبقى أجوف ؛ وذلك لأنه يذهب عينه كثيراً نحو
قُلْتُ وَبِعْتُ ولم يقل ولم يَبِعْ [وقُلْ وَبِعْ] وإنما سمي ذا الثلاثة اعتباراً بأول
ألفاظ الماضي ؛ لأن الغالب عند الصرفيين إذا صرّفوا الماضى أو المضارع أن يبتدئوا
بمحكاة النفس نحو ضَرَبْتُ وَبِعْتُ لأن نفس المتكلم أقرب الأشياء إليه ، والمحكاة
عن النفس من الأجوف على ثلاثة أحرف نحو قُلْتُ وَبِعْتُ .

وسمى المعتل اللام منقوصا وناقصا لا باعتبار ما سمي له في باب الإعراب
منقوصا ؛ فانه إنما سمي به هناك لنقصان إعرابه ، وسمى ههنا بهما لنقصان حرفه
الأخير في الجزم والوقف نحو أَعَزُّ وَارِمٌ وَآخَشٌ وَلَا تَعَزُّ وَلَا تَرِمٌ وَلَا تَخَشُ ، وسمى
ذا الأربعة لأنه — وإن كان فيه حرف العلة — لا يصير في أول ألفاظ الماضي على

(١) الددن : اللعب واللهو ، وقد يستعمل منقوصا أى محذوف اللام كيد
فيقال الدد ، ومقصوراً كالعصا فيقال الددا

(٢) وإنما كان في غاية القلة لأن اجتماع المثلين مستثقل ، فإذا كان في أول الكلمة
حين يبدأ المتكلم كان أشد ثقلا لضرورة النطق بالحرف مرتين ؛ بسبب تعذر
الادغام حيثئذ

ثلاثة كما صار في الأجوف عليها؛ قسميتهما ذا الثلاثة وذا الأربعة باعتبار الفعل لا باعتبار الاسم .

وقوله « وبالفاء والعين » نحو يَوْمٌ وَوَيْحٌ ^(١) وبالعين واللام نحو نَوَى وَحَيَّ والقُوَّةُ ، يسمى مضاعفا باعتبار ، ولنفينا مقرونا باعتبار .

قوله : « وبالفاء واللام » نحو وَلَى وَوَقَى .

قال : « وللأسم الثَلَاثِيّ الْمَجْرَدِ عَشْرَةُ أَيْنِيَّةٍ ، وَالْقِسْمَةُ تَقْتَضِيْ اثْنَيْ عَشَرَ ، سَقَطَ مِنْهَا فَعِلٌ وَفَعِلٌ اسْتِثْقَالًا وَجُعِلَ الدُّبُلُ مَنْقُولًا ، وَالْحَبْكُ إِنْ ثَبَتَ فَعَلَى تَدَاخُلِ اللَّعْنَتَيْنِ فِي حَرْفِي الْكَلِمَةِ ، وَهِيَ فَلَسٌ فَرَسٌ كَتِفٌ عَضُدٌ حَبْرٌ عِنَبٌ إِبِلٌ قُفْلٌ صُرْدٌ عُنُقٌ » ^(٢) .

أقول : إنما كانت القسمة تقتضي اثني عشر لأن اللام للاعراب أو للبناء ؛ فلا يتعلق به الوزن كما قدمناه ، ولفاء ثلاثة أحوال : فتح ، وضم ، وكسر ، ولا يمكن إسكانه لتعذر الابتداء بالساكن ، وللعين أربعة أحوال : الحركات الثلاث ، والسكون ، والثلاثة في الأربعة اثنا عشر ، سقط المثالان لاستثقال الخروج من

(١) لم يحىء هذا النوع في الأفعال المأخوذة من المصادر ، وقد جاء في بعض أفعال مأخوذة من أسماء جامدة ليست مصادر كما قالوا : يَوْمَتُهُ وكما قالوا : تَوَيْلٌ ، إذا قال وتيلي ، ومنه قول الشاعر :

تَوَيْلٌ أَنْ مَدَدْتُ يَدِي وَكَانَتْ يَمِينِي لَا تَعْلَلُ بِالْقَلِيلِ

وقد جاء هذا النوع في أسماء قليلة مثل ويح وويل وويس وويب ويوح ويوم .
والويح : كلمة رحمة ، والويل : دعاء بالعذاب ، والويس : كلمة رحمة واستملاح للصبي ، والويب : بمعنى الويل ، واليوح : اسم من أسماء الشمس

(٢) الفلاس - بفتح فسكون - ما يتعامل به مما ليس فضة ولا ذهباً ، والحبر بكسر فسكون - المداد الذي يكتب به والعالم ، والصرد - بضم ففتح - طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير ، وبياض في ظهر الفرس من أثر الدبر

ثَقِيلٌ إِلَى ثَقِيلٍ يَخْلَفُهُ ؛ فَأَمَّا فِي [نَحْوِ] عُنُقٍ وَإِبِلٍ فَمَثَلُ الثَّقِيلَيْنِ ^(١) خَفَّفَ شَيْئًا ،
وَالخُرُوجُ مِنَ الْكُسْرَةِ إِلَى الضَّمَّةِ أَثْقَلُ مِنَ الْعَكْسِ لِأَنَّهُ خُرُوجٌ مِنْ ثَقِيلٍ إِلَى أَثْقَلٍ مِنْهُ ؛
فَلِذَلِكَ لَمْ يَأْتِ فِعْلٌ لَا فِي الْأَسْمَاءِ وَلَا فِي الْأَفْعَالِ إِلَّا فِي الْحَبْكِ إِنْ ثَبَتَ ، وَيَجُوزُ
ذَلِكَ إِذَا كَانَ إِحْدَى الْحَرْكَتَيْنِ غَيْرَ لَازِمَةٍ نَحْوِ يَضْرِبُ وَيُقْتَلُ ، وَأَمَّا فِعْلٌ فَلَمَّا
كَانَ ثَقْلُهُ أَهْوَنَ قَلِيلًا جَاءَ فِي الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ ، وَجُوزَ ذَلِكَ لِعَرْوَضِهِ لِكَوْنِهِ
فَرَعٌ الْمَبْنِي لِلْفَاعِلِ ، وَجَاءَ فِي الْأَسْمَاءِ الدُّلُّ عَلَمًا وَجِنْسًا ^(٢) ، أَمَّا إِذَا كَانَ عَلَمًا
فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْقُولًا مِنَ الْفِعْلِ كَشَمَّرَ وَيَزِيدُ ، وَالدُّلُّ ^(٣) : الْخُتْلُ ، وَدُخُولُ
الْلامِ فِيهِ قَلِيلٌ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ : —

٣ — رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْبَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ ^(٤)

(١) كلام الشارح هاهنا يعارض ماسياتي له أن يذكره في باب النسب عند
التعليل لفتح عين الثلاثي المكسورة نحو إبل ونمر ودئل دون المضمومة كعضد
وعنق فقد قال : إن الطبع لا ينفر من توالي الاختلافات وإن كانت كلها مكروهة كما ينفر
توالي المتماثلات ، اللهم إلا أن يقال إن كلامه هاهنا في توالي ثقلين متماثلين وما
سياتي في توالي الأمثال الثقلاء

(٢) أما العلم فهو الدئل بن بكر بن كنانة ، ومن بنيه أبو الأسود الدؤلي ظالم بن
عمرو ، وجمهرة العلماء يقولون : الدئل بضم الدال ، وكسر الهمزة في هذا العلم ،
ومنهم من يقوله بكسر الدال وقلب الهمزة ياء . وأما الجنس فهو دويبة كالثعلب ،
وفي الصحاح دويبة شبيهة بابن عرس

(٣) الختل : الخديعة

(٤) الأعباء : جمع عبء ، والمراد بأعباء الخلافة مشاقها ومتاعبها ، ويروى في
مكانه بأحشاء الخلافة ، والأحشاء : جمع حنو والمراد بها أطرافها ونواحيها ومتشابهاتها .
والسكاهل : مقدم أعلى الظهر . والبيت لابن ميادة يمدح الوليد بن يزيد بن عبيد
الملك بن مروان

فعلى هذا لا استبعاد فيه ؛ لأن أصله الفعل المبني للمفعول ، وأما إذا كان جنساً على ما قيل « إنه اسم دويبة شبيهة بابن عرس » قال : —

٤ — جَاؤَا بِجَيْشٍ لَوْ قِيسَ مُعْرَسُهُ مَا كَانَ إِلَّا كَمُعْرَسِ الدُّبِّ (١)

ففيه أدنى إشكال ؛ لأن نقل الفعل إلى اسم الجنس قليل ، لكنه مع قلته قد جاء منه قَدْرُ صالح ، كقوله صلى الله عليه وسلم « إِنَّ اللَّهَ نَهَاكُمْ عَنْ قِيلٍ وَقَالَ » و يروى « عَنْ قِيلٍ » (٢) وقال — على إبقاء صورة الفعل — وكذا قولهم : أُعْيِيتَنِي مِنْ شُبِّ إِلَى دُبِّ ، ومن شُبِّ إِلَى دُبِّ (٣) أى : من لدن شَبَّتُ إِلَى أَنْ دَبَّتُ عَلَى الْعَصَا ، فلما نقل إلى معنى الاسم غير لفظه أيضاً من صيغة المبني للفاعل إلى صيغة المبني للمفعول ؛ لتكون الصيغة المختصة بالفعل دليلاً

(١) معرس — بضم فسكون ففتح — اسم مكان من أعرس ، لكن الأشهر عرس تعريساً والمكان منه معرس بتشديد الراء مفتوحة ومعناه مكان النزول آخر الليل للاستراحة . والبيت لسكعب بن مالك الأنصارى يصف جيش أبي سفيان في غزوة السويق بالقلة والحقارة

(٢) قال ابن الأثير : معنى الحديث أنه (صلى الله عليه وسلم) نهى عن فضول ما يتحدث به المتجالسون من قولهم قيل كذا وقال كذا اهـ

(٣) قال فى اللسان : وفى المثل أعييتنى من شب إلى دب ومن شب إلى دب (الأول على صيغة الفعل المبني للمجهول والثانى اسم معرب منون على زنة قفل) أى من لدن شببت إلى أن دببت على العصا (وضبطه بالقلم بضم التاء على أنها ضمير المتكلم وفى مادة درر ضبطه بفتح التاء) يجعل ذلك بمنزلة الاسم بأدخال من عليه ، وإن كان فى الأصل فعلاً ، يقال ذلك للرجل والمرأة كما قيل نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال ، وما زال على خلق واحد من شب إلى دب ، قال : —

قَالَتْ لَهَا أُخْتُ لَهَا نَصَحَتْ رُدِّى فَوَادَ الْهَامِ الصَّبِّ
قَالَتْ : وَلَمْ ؟ قَالَتْ : أَذَاكَ وَقَدْ عُلِّقْتُكُمْ شُبًّا إِلَى دُبِّ ؟

على أن أصله كان فعلاً ، وكذا الدُّلُّ جنساً وأصله دَأَل من الدَّالِّين وهو مَشَى
تَقَارَبُ فيه اُخْطَأَ ، ويجوز أن يكون الدُّلُّ العلم منقولاً من هذا الجنس على ما قال
الأخفش ، وقال الفراء : إن «الآن» مَنقُول من الفعل ^(١) ، ومن هذا الباب
التَّنَوُّطُ ^(٢) لَطَّارٌ ؛ وجاء على فُعِل اسمان آخران ، قال الليث : الوُعِلُ لغة في
الوَعِلِ ^(٣) ، وحُكِيَ الرَّيْمُ بمعنى الاست ،

قوله « والحَبِيبُ إن ثبت » قرئ في الشواذ ^(٤) (ذَاتِ الْحَبِيبِ) بكسر

(١) هذا أحد وجهين حكاهما في اللسان عن الفراء ، والآخر أن أصل آن أو ان
كرمان فحذفت الألف التي بعد الواو فصار أون كزمن ثم قلبت الواو ألفاً
لتحرکها وانفتاح ما قبلها

(٢) تقول : ناط الشيء ينوطه نوطاً : أى علقه ، ونوط بالتشديد للبالغة ،
وتنوط أصله فعل مضارع مبدوء بتاء المضارعة فهو بضم التاء وفتح النون وتشديد
الواو المكسورة ، سمي هذا الطائر بهذا الفعل لأنه يدلى خيوطاً من شجرة ثم يفرخ
فيها ، قاله الأصمعي

(٣) الوعل - بفتح فكسر وفتح فسكون وبضم فكسر ، والأخيرة نادرة - هو
تيس الجبل ، وقال الأزهري : أما الوعل - بضم فكسر - فما سمعته لغير الليث اه
فان صحت رواية الليث فوجهها أن أصله الفعل المبني للجهول ؛ تقول : وعل بمحمد
إذا أشرف به (أى ارتفع به) فحذف حرف الجر ثم أوصل الفعل إلى الضمير
أو يضمن وعل معنى علا فيتعدي تعديته

(٤) قال ابن جماعة : هذه القراءة منسوبة إلى الحسن البصري وأبي مالك الغفاري
وذكر الصبان أنها منسوبة إلى أبي السمال (كشداد) وهذا الوجه الذي ذكره المؤلف
أحد تخريجين لهذه القراءة ، والتخريج الآخر ما استحسنته أبو حيان وهو أن أصلها الحبك
يضمحتمين ، فكسر الحاء إتباعاً لكسرة تاء ذات ولم يعتد باللام الساكنة لأن الساكن حاجز

الحاء وضم الباء ، فقال المصنف : إن صح النقل قلنا فيه بناء على ما قال ابن جني (وهو أن الحَبِكَ بكسرتين والحُبُكَ بضميتين بمعنى) : إن الحَبِكَ مركب من اللغتين ، يعنى أن المتكلم به أراد أن يقول الحَبِكَ بكسرتين ، ثم لما تلفظ بالحاء المكسورة ذَهَلَ عنها وذهب إلى اللغة المشهورة وهى الحُبُكَ بضميتين ، فلم يرجع إلى ضم الحاء ، بل خلاها مكسورة وضم الباء ، فتداخلت اللغتان : الحَبِكَ والحُبُكَ فى حرفى الكلمة الحاء والباء ^(١) ، وفى تركيب حَبِكَ من اللغتين — إن ثبت — نَظَرُ لَأَن الحُبُكَ جمع الحَبَاك ، وهو الطريقة فى الرمل ونحوه ، والحَبِكَ بكسرتين إن ثبت فهو مفرد مع بُعْدِهِ ؛ لَأَن فِعْلاً قَلِيل ، حتى إن سيبويه قال : لم يجىء منه إلا إِبِل ، ويبعد تركيب اسم من مفرد وجمع ، قيل : وقرئ فى الشاذ (يَمَحَقُ اللهُ الرُّبُوبَا) بضم الباء ، ولم يَغَرُّ هذا القارئ إلا كتابته بالواو .

قال : « وَقَدْ يُرَدُّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ ، ففَعِلٌ مِمَّا ثَانِيهِ حَرْفُ حَلَقٍ كَفَخَذٍ يَجُوزُ فِيهِ فَخَذٌ وَفَخَذٌ وَفَخَذٌ ، وَكَذَا الْفَعْلُ كَشَهَدَ ، وَنَحْوُ كَتَفٍ يَجُوزُ فِيهِ كَتَفٌ وَكَتَفٌ ، وَنَحْوُ عَضِدٍ يَجُوزُ فِيهِ عَضِدٌ ، وَنَحْوُ عُنُقٍ يَجُوزُ فِيهِ عُنُقٌ ، وَنَحْوُ إِبِلٍ وَبِلَازٍ يَجُوزُ فِيهِمَا إِبِلٌ وَبِلَازٌ وَلَا ثَالِثَ لُهُمَا ، وَنَحْوُ قُفْلٍ يَجُوزُ فِيهِ قُفْلٌ عَلَى رَأْيِ لِمَجِئِ عُسْرٍ وَيُسْرٍ » .

غير حصين ، قال ابن مالك فى شرح الكافية عن التوجيه الأول الذى ذكره المؤلف : وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ، ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه لأمكان عروض ذلك له ، وقيل : إن كسر الحاء مع ضم الباء شاذ لا وجه له

(١) إنما قيد التداخل بحرفى الكلمة تبعاً للمصنف لأن التداخل أكثر ما يكون فى كلمتين ، كما قالوا قنطيقنط ، مثل ضرب يضرب ، وقنط يقنط ، مثل علم يعلم ، فإذا قالوا قنطيقنط — بكسر عين الماضى والمضارع أو بفتحهما جميعاً — علمنا أن ذلك من تداخل اللغتين ، وحاصله أخذ الماضى من لغة والمضارع من لغة أخرى ، ومثل ذلك كثير

أقول : يعنى برد بعضه إلى بعض أنه قد يقال فى بعض الكلم التى لها وزن
أو أكثر من الأوزان المذكورة قبل : إن أصل بعض أوزانها البعض الآخر ،
كما يقال فى نَحَدٍ — بسكون الخاء — إنه فرع نَحَدٍ بكسرها

التفريعات
لغة تميم

وجميع هذه التفريعات فى كلام بنى تميم ، وأما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء
ولا يفرعون فَعَلِ الحلقى [العين] فِعْلا كان كَشَهَدَ أو اسما كَفَخَذَ ورجلٍ
مَحَكٍ ^(١) يطرد فيه ثلاث تفريعات اطرادا لا ينكسر ، واثنان من هذه الفروع
يشاركه فيهما ما ليس عينه حلقيا ، فالذى يختص بالحلقى العين إتباعُ فائه لعينه
فى الكسر ، ويشاركه فى هذا الفرع فَعِيلُ الحلقى العين كَشَهِيدَ وَسَعِيدَ وَنَحِيفَ
وَرَغِيفَ ، وإنما جعلوا ما قبل الحلقى تابعا له فى الحركة ؛ مع أن حق الحلقى أن
يفتح نفسه أو ما قبله — كما فى يَدْعُمُ وَيَدْمَعُ ؛ لتثقل الحلقى وخفة الفتحة ولتناسبتها
له ؛ لما يجيء فى تعليل فتح مضارع فَعَلِ الحلقى عَيْنُهُ أو لामه ، وذلك لأنه
مُحَلِّ فَعِلٍ الاسمى على فَعِلِ الفعلى فى التفريع لأن الأصل فى التغير الفعل
لكثرة تصرفاته ، وسيجىء فى باب المضارع علة امتناع فتح عين فَعِلِ الحلقى
العين ، وأما فَعِيلُ فلم يفتح عينه لئلا يؤدّى إلى مثال مرفوض فى كلامهم ؛ وقد
يجىء كسر فتح ما بعد الحلقى إتباعا لكسر الحلقى ، كما قيل فى خَبَقَ ^(٢) على
على وزن هَجَفَ للطويل : خَبَقَ ، هذا ، وحرفُ الحلق فى المتأين فَعِلِ وفَعِيلِ
ثانى الكلمة ، بخلافه إذا كان عين يَفْعَلُ أو لامه ، فلم يستقل الكسر عليه ،

(١) رجل محك بوزن فرح ومما حك ومحكان كغضبان لجوج عسر الأخلاق

(٢) الخبق بخاء معجمة مكسورة وياء مفتوحة وقد تكسر وآخره قاف مشددة
هو الطويل من الرجال مثل الهجف ، فقوله للطويل تفسير للكلمتين معا ، ويقال : فرس
خبق (بالضبطين السابقين) إذا كان سريعا

مع أن الكسر قريب من الفتح ، لقرب مخرج الياء من مخرج الألف ^(١) فلما لزم كسر العين في المثالين — وقد جرت لحرف الحلق عادة تغيير نفسها أو ما قبلها إلى الفتح ، ولم يمكن ههنا تغيير نفسها لما ذكرنا ولا تغيير ما قبلها إلى الفتح لأنه مفتوح ، وقد عادها عِيدُ الغرام — غَيَّرَتْ حركة ما قبلها إلى مثل حركتها ، لأن الكسر قريب من الفتح كما ذكرنا ، فكأنها غيرت ما قبلها إلى الفتح ، ولم يأت في الأسماء فَعِلٌ وَلَا فُعِيلٌ — مضمومى الفاء — حتى تَتَّبَعَ الفاءُ العينَ بناءً على هذه القاعدة ، وأما فَعِلٌ في الفَعْلِ نحو شَهِدَ فلم يتبع لئلا ياتبس بالمبنى للفاعل المتبع فاؤه عينه ، وإنما لم يتبع في نحو الْمُحِينَ وَالْمُعِينَ ^(٢) لعروض الكسرة ، وأما الْمُغَيَّرَةُ في الْمُغَيَّرَةِ فشاذ شذوذ مَنَتْنِ في الْمَنَتْنِ وَأَنْبُؤُكَ وَأَجْوُوكَ في أَنْبُؤِكَ وَأَجِيئُكَ فلم يقولوا قياساً عليه أَبُوعُكَ وَأَقْرُؤُكَ في أَبِيعُكَ وَأَقْرِئُكَ ، وإنما لم يتبع في نحو رَوْفَ ورَوْوَفَ لأن كسر ما قبل الحلقى في نحو رَحِمَ ورَحِيمَ إنما كان لمقاربة الكسرة للفتح كما ذكرنا ، والضم بعيد من الفتح وأما أهل الحجاز فنظروا إلى أن حق حروف الحلق إما فتحها أو فتح ما قبلها ؛ هَبْ أنه تعذر فتحها لما ذكرنا من العلة فَلِمَ غَيَّرَ ما قبلها عن الفتح وهو حقها إلى الكسر؟ وهل هذا إلا عكس ما ينبغي؟؟

واللغتان اللتان يشترك فيهما الحلقى وغيره : أولاهما : فَعَلٌ بفتح الفاء وسكون العين ، نحو شَهِدَ في الفِعْلِ وَنَحَدَ في الأَسْمِ ، وفي غير الحلقى عِلْمٌ في الفِعْلِ وَكَبَدٌ

(١) مخرج الياء بين وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى ، ومخرج الألف أقصى الحلق فوق الهمزة

(٢) المحين : اسم فاعل من أحانه الله : أى أهله ، وأصله محين — بضم الميم وكسر الياء — فنقلت كسرة الياء إلى الحاء الساكنة وجوبا ، ومعين : اسم فاعل من أعان ، فعل به ما فعل بسابقه

فى الاسم ، وإنما سكنوا العين كراهة الانتقال من الألف إلى الألف
منه أى الكسر فى البناء المبني على الخفة أى بناء الثلاثى الجرد ، فسكنوه لأن
السكون أخف من الفتح ، فيكون الانتقال من الفتح إلى أخف منه ، ومثل
هذا قالوا فى كَرُم الرجل : كَرُم ، وفى عَضُد : عَضُد ، بالاسكان ، وقولهم لَيْسَ
مثل عِلْم فى عِلْم ، وكان قياسه لآس كهاب ، لكنهم خالفوا به أخواته لمفارقة لها
فى عدم التصرف ، فلم يتصرفوا فيه بقلب الياء ألفا أيضا ولم يقولوا لَيْسْتُ كِهَيْتُ ،
ولا يجوز أن يكون أصل لَيْسَ فتح الياء لأن المفتوح العين لا يخفف ، ولا ضم
الياء لأن الأجوف اليائى لا يجىء من باب فَعَلَ ^(١) ؛ والثانية : فَعَلَ — بكسر الفاء
وسكون العين — نحو شَهَدَ وَخَذَ فى الحلقى ، وَكَبَدَ وَكَتَفَ فى غيره ؛ ولم
يسمع فى غير الحلقى من الفعل نحو عِلْمَ فى عِلْمَ فى المبني للفاعل ، وحكى قطرب
فى المبني للمفعول نحو « ضَرَبَ زَيْدٌ » بكسر الضاد وسكون الراء — كما قيل قيل
وَبَيْعَ وَرَدَّ ، وهو شاذ . فالذى من الحلقى يجوز أن يكون فرع فَعَلَ المكسور الفاء
والعين كما تقول فى إِبِلٍ : إِبِل ، ويجوز أن يكون نقل حركة العين إلى ما قبلها كراهة
الانتقال من الألف إلى الألف ، وكره حذف أقوى الحركتين ، أى : الكسرة ،
فنقلت إلى الفاء ، والذى من غير الحلقى لا يكون إلا على الوجه الثانى ؛ لأنه
لا يجوز فيه فَعَلَ بالاتباع

قوله « ونحو عَضُد يجوز فيه عَضُد » قد ذكرنا أن مثله يجوز عند تميم فى
الفعل أيضا ، نحو كَرُم الرَّجُلُ ، فى كَرُم ، ولم يقولوا فيه عَضُد بنقل الضمة إلى
ما قبلها كما نقلوا فى نحو كَتَفَ ؛ لتقل الضمة ، وربما نقلها بعضهم فقالوا : عَضُد ، وقد

(١) لم يجىء من الأجوف اليائى مضموم العين إلا قولهم « هِيؤ » أى حسنت حالة
وصار ذاهية

« ذكرنا ^(١) في فعل التعجب أن فعل الذي فيه معنى التعجب يقال فيه
فُعل ، قال :

٥ — * وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تَقْتُلُ * ^(٢)

ولعل ذلك دلالة على نقله إلى معنى التعجب ، وأما قولهم في الفعل المبني
المبني للمفعول فُعل كما في المثل « لَمْ يُحْرَمَ مَنْ فُضِّدَ لَهُ » ^(٣) قال أبو النجم
وهو تميمي : —

٦ — * لَوْ عَصَرَ مِنْهُ الْمِسْكُ وَالْبَانُ انْعَصَرَ * ^(٤)

(١) ذكره في شرح الكافية في آخر أفعال المدح والذم ، قال بعد ذكر الشواهد :
« والتغير في اللفظ دلالة على التغير في المعنى إلى المدح أو إلى التعجب اه
(٢) هذا عجز بيت للأخطل النصراني التغلبي وصدره :

* فَقَتَلْتُ اقْتُلُوها عَنْكُمْ مِمَّا أَحْبَبَا *

وتقتل : تشعشع بالماء وتمزج فيكسر الماء حدثها

(٣) قال في اللسان : الفصد شق العرق ، وفصد الناقة شق عرقها ليستخرج دمه
فيشربه ، ومن أمثاله في الذي يقضى له بعض حاجته دون تمامها « لم يحرم من فصد له »
بأسكان الصاد مأخوذ من الفصيد الذي كان يصنع في الجاهلية ويؤكل ، يقول : كما يتبلغ
المضطر بالفصيد فاققع أنت بما ارتفع من قضاء حاجتك وإن لم تقض كلها اه ملخصا
(٤) قبل هذا قوله في وصف جارية :

بَيْضَاءُ لَا يَشْبَعُ مِنْهَا مَنْ نَظَرَ خَوْدُ يُغْطِي الْفَرْعُ مِنْهَا الْمُؤْتَرَرُ

وقول الشارح إن أبا النجم تميمي لا أصل له ، فانه من بكر بن وائل فان اسمه
الفضل بن قدامه بن عبيد الله بن عبيد الله ابن الحارث أحد بني عجل بن لجيم بن صعبة
ابن علي بن بكر بن وائل ، وهذه التفرعات كما تطرد عند بني تميم تطرد عند غيرهم
ومنها بكر وتغلب ابنا وائل ، قال الأعلم : وهي لغة فاشية في تغلب بن وائل اه ولعل
الذي حمل الشارح على نسبة أبي النجم إلى تميم ما ذكره أولا من أن هذه التفرعات
إنما تطرد عند بني تميم

وكذا قولهم غُزِيََ بالياء دون الواو في غُزِيَ لعروض سكون الزاي ؛ فليس التخفيف في مثله لكرهاته الانتقال من الأخف إلى الأثقل كما كان في كَتِف وعَصُد ، كيف والكسرة أخفُّ من الضمة والفتحة أخف من الكسرة ؟ بل إنما سكن كراهة توالى الثقيلين في الثلاثي المبني على الخفة ، فسكن الثاني لامتناع تسكين الأول ، ولأن الثقل من الثاني حصل ؛ لأنه لأجل التوالى ، ولتوالى الثقيلين أيضاً خَفَفُوا نحو عُنُق وإبل بتسكين الحرف الثاني فيهما ؛ وهذا التخفيف في نحو عُنُق أكثر منه في إبل ؛ لأن الضمتين أثقل من الكسرتين حتى جاء في الكتاب العزيز وهو حجازي رُسَلْنَا ورُسَلَهُمْ ، وهو في الجمع أولى منه في المفرد لتثقل الجمع معنىً ، وجميع هذه التفريعات في لغة تميم كأمس ؛ وإذا توالى الفتحتان لم تحذف الثانية تخفيفاً لخفة الفتحة ، وأما قوله : —

٧ — وَمَا كُلُّ مُبْتَاعٍ وَلَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ بِرَاجِعٍ مَقْدَفَاتُهُ بِرَدَادٍ ^(١)
فشاذ ضرورة

وقد شبه بفعلٍ المفتوح الفاء المكسور العين نحو قولهم وَلْيَضْرِبْ وَفَلْتَضْرِبْ — أعنى واو العطف وفاءه مع لام الأمر وحرف المضارعة — وذلك لكثرة الاستعمال ؛ فالواو والفاء كفاء الكلمة لكونهما على حرف فهما كالجزء مما بعدهما ، ولام الأمر كعين الكلمة ، وحرف المضارعة كلامها ، فسكن لام الأمر ؛ وقرئ

(١) البيت للأخطأ التغلبي ، ويروى صدره * وما كل مغبون ولو سلف صفة * والمغبون الذي يخدع وينقص منه في الثمن أو غيره ، وسلف بسكون اللام أصله سلف بفتحها فسكنها حين اضطره الوزن إلى ذلك ، ومعناه مضى ووجب ، وصفقة مصدر مضاف إلى ضمير المبتاع أو المغبون ، والصفق إيجاب البيع ، وأصله أن البائع والمشتري كان أحدهما يضرب على يد الآخر ، والباء في راجع زائدة ، ويروى راجع (فعلا مضارعا) فاعله ضمير المبتاع أو المغبون ، والرداد بكسر الراء وفتحها فسخ البيع

يه في الكتاب العزيز ، وشبهه بنحو « ثَمَّ لَيَفْعَلْ » ، وهو أقل ، لأن ثَمَّ على ثلاثة أحرف ، وليس كالواو والفاء ، مع أن ثَمَّ الداخلة على لام الأمر أقل استعمالاً من الواو والفاء ، وكذا شبه بفعل وفعل قولهم فَهَوَّ وَفَهَى وَوَهَوَّ وَوَهَى وَلَهَوَّ وَلَهَى لما قلنا في وَلَيَفْعَلْ ، وكذا أَهَوَّ وَأَهَى ، لكن التخفيف مع الهمزة أقل منه مع الواو والفاء واللام ؛ لكون الهمزة مع هُوَّ وَهَى أقل استعمالاً من الواو والفاء واللام معهما ، ونحو (أَنْ يَمِلَّ هَوَّ) على ما قرئ في الشواذ أبعد ؛ لأن يَمِلَّ كلمة مستقلة ، جعل هُوَّ كَعَضْدٍ ؛ وهذا كما قلَّ نحو قولهم : أراك مُنْتَفِخًا ، وقوله :

٨ — * فَبَاتَ مُنْتَضِبًا وَمَا تَكَرَّرَ دَسًا ^(١) *

وقولهم : انْطَلَقَ ، في انْطَلَقَ ، وقوله :

٩ — * وَذَى وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ ^(٢) *

وإنما قل التخفيف في هذه لأنها ليست ثلاثية مجردة مبنية على الخفة فلم يستنكر فيها أدنى ثقل ، ويجيء شرحها في أما كتبها ^(٣) إن شاء الله تعالى

قوله « في إِبِلٍ وَبِلَازٍ (أى : ضخمة) ولا ثالث لهما » قال سيديويه : ما يعرف

(١) هذا بيت من الرجز للعجاج بن رُوثة يصف ثورا وحشيا ، وبعده : —

* إِذَا أَحَسَّ نَبَأَةً تَوَجَّسًا *

ومنتصبا أى قائما واقفا ، ويروى منتصبا بتشديد الصاد أى مرتفعا ، وتكرس انقبض واجتمع بعضه إلى بعض ، والنباة الصوت الخفى أو صوت الكلاب ، وتوجس تسمع إلى الصوت الخفى

(٢) هذا عجز بيت لرجل من أزد السراة صدره * عجت لمولود وليس له أب *

(٣) أما كتبها في باب الابتداء ، والعجب من الشارح المحقق فإنه أحال هنا على

ما هناك وأحال هناك على ما هنا

إِلَّا الْإِطْلُ ، وزاد الأَخفش بلزا ، وقال السيرافي : الحَبْرُ صُفْرَةُ الْأَسْنَانِ ، وَجَاءَ الْإِطْلُ^(١) وَالْإِطُّ ، وَقِيلَ : الْإِطُّ^(٢) لُغَةٌ فِي الْأَقْطِ ، وَأَتَانِ إِبْدُ : أَيْ وَلُودُ

قوله « وَنَحْوُ قُفْلٍ يَجُوزُ فِيهِ قُفْلٌ عَلَى رَأْيٍ » يَحْكِي عَنِ الْأَخْفَشِ أَنَّ كُلَّ فَعْلٍ فِي الْكَلَامِ فَتَثْقِيلُهُ جَائِزٌ ، إِلَّا مَا كَانَ صِفَةً أَوْ مَعْتَلًّا الْعَيْنِ كَحُمُرٍ وَسُوقٍ فَانْهَمَا لَا يَثْقُلَانِ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ ، وَكَذَا قَالَ عَيْسَى بْنُ عَمْرِو : إِنْ كُلُّ فَعْلٍ كَانَ مِنْ الْعَرَبِ مِنْ يَخْفَفُهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَثْقِلُهُ نَحْوُ عُسْرٍ وَيُسْرٍ ، وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ : بَلِ السَّاكِنُ الْعَيْنِ فِي مِثْلِهِ فَرَعٌ لِمُضْمُومِهَا كَمَا هُوَ كَذَلِكَ فِي عُنُقٍ اتِّفَاقًا ، فَإِنْ قِيلَ : جَمِيعُ التَّفَارِيعِ الْمَذْكُورَةِ كَانَتْ أَقْلُ اسْتِعْمَالًا مِنْ أَصُولِهَا ؛ فَإِنْ نَفَذْنَا وَعَنْقْنَا سَاكِنِي الْعَيْنِ أَقْلُ مِنْهُمَا مَتَحَرِّ كَيْهًا ، وَبِهَذَا عَرَفَ الْفَرَعِيَّةُ ، وَعُسْرٌ وَيُسْرٌ بِالسَّكُونِ أَشْهَرُ مِنْهُمَا مِضْمُومِي الْعَيْنِ ؛ فَيَكُونُ الضَّمُّ فِيهِمَا فَرَعُ السَّكُونِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ ، فَالْجَوَابُ أَنَّ ثِقَلَ الضَّمَّتَيْنِ أَكْثَرُ مِنَ الثَّقَلِ الْحَاصِلِ فِي سَائِرِ الْأَصُولِ الْمَذْكُورَةِ ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَحْمِلَ تَضَاعُفُ الثَّقَلِ فِي بَعْضِ الْكَلِمَاتِ عَلَى قَلَّةِ اسْتِعْمَالِهَا مَعَ كَوْنِهَا أَصْلًا ، وَإِذَا كَانَ الِاسْتِثْقَالُ فِي الْأَصْلِ يُوْدِي إِلَى تَرْكِ اسْتِعْمَالِهِ أَصْلًا كَمَا فِي نَحْوِ يَقُولُ وَيَنْبَغُ وَغَيْرِ ذَلِكَ مَا لَا يَحْصِي فَمَا الْمُنْكَرُ مِنْ أَدَائِهِ إِلَى قَلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ ؟

(١) إِطْل - بِكَسْرَتَيْنِ ، وَبِكَسْرِ فَسْكَوْنٍ - وَالْإِطْلُ : الْخَاصِرَةُ ، قَالَ أَمْرُ الْقَيْسِ

لَهُ أَطْلًا ظَبْيٍ وَسَاقًا نَعَامَةً وَإِرْخَاءَ سِرْحَانٍ وَتَقْرِيْبُ تَغْلٍ

وَقَالَ آخَرُ :

لَمْ تُؤْذَ خَيْلُهُمْ بِالثَّغْرِ وَاصِدَةً تُجَلَّ الْخَوَاصِرُ لَمْ يَلْحَقْ لَهَا إِطْلُ

(٢) الْأَقْطُ - بِكَسْرَتَيْنِ ، وَبِفَتْحِ فَكْسَرٍ - طَعَامٌ يَتَّخَذُ مِنَ اللَّبَنِ الْخَيْضِ ، قَالَ أَمْرُ الْقَيْسِ

فَتَمَلَّأَ بَيْتَنَا أَقْطًا وَسَمْنَاً وَحَسْبُكَ مِنْ غَنَى شَمْعٍ وَرَى

هذا ، وإن كان عين فَعَل المفتوح الفاء حقيقاً ساكناً جاز تحريكه بالفتح نحو الشَّعْر والشَّعَر وَالْبَحْر وَالْبَحَر ، ومثلهما لغتان عند البصريين في بعض الكلمات ، وليست إحداها فرعاً للأخرى ، وأما الكوفيون فجعلوا المفتوح العين فرعاً لساكنها ، ورأوا هذا قياساً في كل فَعَل شأنه ما ذكرنا ، وذلك لمناسبة حرف الحلق للفتح كما يجيء في باب المضارع

قال : « وَلِلرَّبَّاعِي خَمْسَةٌ : جَعْفَرٌ ، زَبْرَجٌ ، بُرْشٌ ، دَرَهْمٌ ، قَطْرٌ ، وَزَادَ الْأَخْفَشُ نَحْوَ جُنْدَبٍ ، وَأَمَّا جَنْدَلٌ وَعَلَبِطٌ فَتَوَالِي الْحَرَكَاتِ حَمَلُهُمَا عَلَى بَابِ جَنْدَلٍ وَعَلَابِطٍ ، وَلِلْخَمَاسِيِّ أَرْبَعَةٌ : سَفَرَجَلٌ ، قِرْطَبٌ ، جَمْرَشٌ ، قَدْغَمِلٌ ، وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ أُبْنِيَّةٌ كَثِيرَةٌ ، وَلَمْ يَجِئْ فِي الْخَمَاسِيِّ إِلَّا عَضْرُ فَوْطٍ خَزْغِيلٌ قِرْطَبُوسٌ قَبْعَثَرِيٌّ خَنْدَرِيسٌ عَلَى الْأَكْثَرِ »

أقول : أعلم أن مذهب سيبويه وجمهور النحاة أن الرباعي والخماسي صنفان غير الثلاثي ، وقال الفراء والكسائي : بل أصلهما الثلاثي ، قال الفراء : الزائد في الرباعي حرفه الأخير وفي الخماسي الحرفان الأخيران ، وقال الكسائي : الزائد في الرباعي الحرف الذي قبل آخره ، ولا دليل على ماقالا ، وقد ناقضا قولهما باتفاقهما على أن وزن جَعْفَرٍ فَعْلَلٌ ووزن سَفَرٌ جَل فَعْلَلٌ ، مع اتفاق الجميع على أن الزائد إذا لم يكن تكريراً يوزن بلفظه ، وكان ينبغي أن يكون للرباعي خمسة وأربعون بناءً ، وذلك بأن تضرب ثلاث حالات الفاء في أربع حالات العين فيصير اثني عشر تضربها في أربع حالات اللام الأولى يكون ثمانية وأربعين ، يسقط منها ثلاثة لامتناع اجتماع الساكنين ، وكان حقُّ أُبْنِيَّةِ الْخَمَاسِيِّ أن تكون مائةً وأحدًا وسبعين ، وذلك بأن تضرب أربع حالات اللام الثانية في الثمانية والأربعين المذكورة فيكون مائة واثنين وتسعين يسقط منها أحد وعشرون ، وذلك لأنه يسقط بامتناع سكون العين واللام الأولى فقط تسع حالات الفاء واللام

أُبْنِيَّةُ
الرباعي
والخماسي

الثانية ، وتسقط بامتناع سكون اللام الأولى والثانية فقط تسع حالات الفاء والعين ، وتسقط بامتناع سكون العين واللامين معا ثلاث حالات الفاء ، يبقى مائة وأحد وسبعون بناء ، اقتصَرَ من أبنية الرباعي على خمسة مُتَّفَقٍ عليها ، وزاد الأَخْش فُعْلَلاً بفتح اللام كجُخْدَبٍ ، وأجيب بأنه فرع جُخَادِبٍ ؛ بحذف الألف وتسكين الخاء وفتح الدال ، وهو تكلف ، ومع تسليمه فما يصنع بما حكى الفراء من طُحَلَبٍ وِبُرُقَعٍ ^(١) وإن كان المشهور الضم لكن النقل لا يُرَدُّ مع ثقة الناقل وإن كان المنقول غير مشهور ، فالأولى القول بثبوت هذه الوزن مع قلته ؛ فنقول : إن قُعْدَدًا ^(٢) وَدُخْلًا ^(٣) مفتوحى الدال واللام — على ماروى — وَسُودَدًا ^(٤) وَعُوطَطًا ^(٥) ملحقات بجُخْدَبٍ ، ولولا ذلك لوجب الادغام كما يجىء فى موضعه . ويكون بهمى ^(٦) ملحقا ؛ لقولهم بهمة على ما حكى ابن الأعرابي ، ولا تكون

(١) الطحلب : خضرة تعلو الماء إذا طال مكثه ، والبرقع : نقاب المرأة وما يستربه وجه الدابة ، وكلاهما بضم فسكون ففتح ، وقد يكسر أول الثانى ، والأصل فيهما ضم الثالث
(٢) القعدد : الرجل الجبان القاعد عن الحرب والمسكاره ، قال الشاعر :

دَعَانِي أَخِي وَالْحَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بَقُعْدٍ

(٣) دخل الرجل ودخله بضم ثالثة أو فتحه ودخيلته : نيته ومذهبه لأن ذلك يداخله
(٤) السؤدد : مصدر قولك ساد الرجل قرمه كالسيادة ، والدال الأولى مفتوحة أو مضمومة وقد تخفف الهمزة بقلبها واوا

(٥) العوطط : جمع عائط ، وهو اسم فاعل من قولك : عائط الناقة تعوط ، إذا لم تحمل فى أول سنة يطرقها الفحل

(٦) قال فى اللسان : وقال الليث : البهمى نبت تجذب به الغنم وجدا شديدا مادام أخضر ، فإذا يبس هر شوكة وامتنع ، ويقولون للواحد بهمى والجمع بهمى ، قال سيبيويه : البهمى تكون واحدا وجمعاً وألفها للتأنيث . وقال قوم ألفها للالحاق والواحدة بهمة ، وقال المبرد : هذا لا يعرف ، لا تكون ألف فعلى بالضم لغير التأنيث ... قال ابن سيده : هذا قول أهل اللغة ، وعندى أن من قال بهمة فالألف ملحقة له بجُخْدَبٍ

الألف للتأنيث كما ذهب إليه سيديويه

قوله « وأما جَنْدَلٌ وَعُلَيْطٌ » يعنى أن هذين ليسا بنائين للرباعى ، بل هما فى الأصل من المزيد فيه ؛ بدليل أنه لا يتوالى فى كلامهم أربع متحركات فى كلمة ، ألا ترى إلى تسكين لام نحو ضَرَبْتُ لما كان التاء كجزء الكلمة ، قال سيديويه : الدليل على أن هَذَا بَدَأَ ^(١) وَعُلَيْطٌ مقصورا هَذَا بَدِ وَعُلَا بَطِ أَنْكَ لا تجد فَعَالًا إلا ويروى فيه فَعَالِلٌ كَعَلَا بَطَوْهُ هَذَا بَدِ وَدَوَادِمِ ^(٢) فى دَوْدِمِ ، وكأن المذكورين ليسا بنائين للرباعى ، بل فرعان للمزيد فيه ، فكذا عَرَنْتُ - بفتحتين بعدها ضمة - وَعَرَنْتُ - بثلاث فتحات - ليسا بلغتين أصليتين ، بل الأول مخفف عَرَنْتُ بجذف النون ، والثانى مخفف عَرَنْتُ ، كما أن عَرَنْتَا - بفتح العين وإسكان الراء وضم التاء - فرع عَرَنْتُ بجذف النون وإسكان الراء ، وَعَرَنْتُ : نبت ، وفيه ست لغات عَرَنْتُ وَعَرَنْتُ فرعه ، وَعَرَنْتُ فرع الفرع ، وَعَرَنْتُ ، وَعَرَنْتُ فرعه ، وَعَرَنْتُ فرع الفرع

وزاد محمد بن السرى فى الحماسى خامساً وهو اُلهَنْدَلِيعُ لبقلّة ، والحق الحكم بزيادة النون ؛ لأنه إذا تردد الحرف بين الأصالة والزيادة والوزنان باعتبارهما نادرا فالأولى الحكم بالزيادة لكثرة ذى الزيادة كما يجىء ، ولو جاز أن يكون هُنْدَلِيعُ فَعَالًا لجاز أن يكون كَنْهَيْلٌ ^(٣) فَعَالًا ، وذلك خرق لا يَرْقَع فتكثر الأصول

فاذا نزع الهاء أحال اعتقاده الأول عما كان عليه ، وجعل الألف للتأنيث فيما بعد ، فيجعلها للحاق مع تاء التأنيث ، ويجعلها للتأنيث إذا فقد الهاء اه

(١) قال فى اللسان : اُلهْدَبِدِ والهدايد اللبن الخاثر (الحامض) جدا . وقيل :

ضعف البصر

(٢) الدودم والدوادم : شئ شبه الدم يخرج من شجر السمر

(٣) الكنهيل - بفتح الباء وضمها - شجر عظام وهو من العضاه ، قال سيديويه :

أما كنهيل فالنون فيه زائدة لأنه ليس فى الكلام على مثال سفر جل (بضم الجيم)

المزبد فيه من الاسماء وضابطه قوله « والمزيد فيه أبنية كثيرة » ترتقى فى قول سيديويه إلى ثلثمائة وثمانية أبنية ، وزيد عليها بعد سيديويه نيف على الثمانين ، منها صحيح وسقيم ، وشرح جميع ذلك يطول ، فالأولى الاختصار على قانون يعرف به الزائد من الأصل كما يحجى فى باب ذى الزيادة إن شاء الله تعالى

ولما كان المزيد فيه من الخماسى قليلا عده المصنف ؛ وإنما قال « على الأكثر » لأنه قيل : إن خندَرِيسا فعنليل ؛ فيكون رباعياً مزيداً فيه ، والأولى الحكم بأصالة النون ؛ إذ جاء برّقعيد فى بلد ، ودرّديس للدهاية ، وسلسبيل وجعفلق وعلطيس (١)

فان قيل : أليس إذا تردّد حرف بين الزيادة والأصالة وبالتقديرين يندر الوزن فجعله زائداً أولى ؟

قلت : لانسلم أولاً أن فعّليلاً نادر ، وكيف ذلك وجاء عليه الكلمات المذكورة ؟ ولوسلمنا شذوذه قلنا : إما يكون الحكم بزيادته أولى لكون أبنية المزيد فيه أكثر من أبنية الأصول بكثير ، وذلك فى الثلاثى والرباعى ، أما فى الخماسى فأبنية المزيد فيه منه مقاربة لأبنية أصوله ؛ ولو تجاوزنا عن هذا المقام أيضاً قلنا : إن الحكم بزيادة مثل ذلك الحرف [يكون] أولى إذا كانت الكلمة بتقدير أصالة الحرف من الأبنية الأصول ، أما إذا كانت بالتقديرين من ذوات الزوائد كمثالنا — أعنى خندريسا — فان ياءه زائد بلا خلاف فلا تفاوت بين تقديره أصلاً وزائداً ، ولو قال المصنف بدل خندريس برّقعيد لاستراح من قوله « على الأكثر » لأنه فعّليلاً بلا خلاف ؛ إذ ليس فيه من حروف « اليوم تنساء »

(١) السلسبيل : اللين الذى لا خشونة فيه ، وربما وصف به الماء ، واسم عين فى الجنة ، قال الله تعالى : (عينا فيها تسمى سلسبيلا) . والجعفلق : العظيمة من النساء . والعلطيس : الأملس البراق

شئ غير الياء ، ويمكن أن يكون إنما لم يذكره لما قيل : إنه أعجمي ، ولو ذكر
عَلْطَمَيْسًا^(١) وَجَعَلَيْقًا لم يرد شئ ، لأن حرف الزيادة غير غالب زيادته في
موضعه فيهما

نفسير أمثلة الرابع والخامس قوله « جَعْفَر » هو النهر الصغير ، و« الزَّبْرَج » الزينة من وَشَى أوجوهر ، وقيل : الذهب ، وقيل : السحاب الرقيق ، و« الْبُرْنُ » للسمع والطير كالأصابع للإنسان ، وَالْمَخْلَبُ : ظفر البرن ، و« الْقَمَطَر » ما يسان فيه الكتب ، « وَالْجُنْدَب » الجراد الأخضر الطويل الرجلين ، وكذا الْجُنَادِب ، « وَالْجَنْدِل » موضع فيه الحجارة ، وَالْجَنَادِل : جمع الْجَنْدَل : أى الصخر ، كأنه جعل المكان لكثرة الحجارة فيه كأنه حجارة ، كما يقال : مررت بقاع عَرَفَج^(٢) كُلُّهُ ، و« الْعُلْبَطُ » الغليظ من اللبن وغيره ، يقال : ما فى السماء قِرْطَعٌ : أى سحابة ، وقال ثعلب : هو دابة ، و« الْجَحْمَرَش » العجوز المسنة ، يقال : ما أعطانى قَدْ عَمَلًا : أى شيئًا ، وَالْقَدْ عَمَلَةٌ : الناقة الشديدة ، و« الْعَضْرُفُوط » دويبة ، و« الْخَزْعَبِيلُ » الباطل من كلام وَمِزَاح ، و« الْقِرْطَبُوس » بكسر القاف — الداهية والناقة العظيمة الشديدة ، وفيه لغة أخرى بفتح القاف ،

(١) العلطميس : الضخم الشديد ، والجارية الحسنة القوام ، والكثير الأكل الشديد البلع ، والهامة الضخمة الصلحاء ، قال الراجز :-

لَمَّا رَأَتْ شَيْبَ قَدَالِي عَيْسَا وَهَامَتِي كَالطَّسْتِ عَلْطَمَيْسَا
لَا يَجِدُ الْقَمْلُ بِهَا تَعْرِيسَا

(٢) العرفج - بزنة جعفر وزبرج - نبت ، قيل : هو من شجر الصيف لين أغبر له ثمرة خشناء كالחסك ، وقيل : طيب الريح أغبر إلى الخضرة وله زهرة صفراء وليس له حب ولا شوك . وقال المؤلف فى شرح الكافية (ج ١ ص ٢٨٣ طبعة الآستانه) : « ومن النعت بغير المشتق قولهم مررت بقاع عرفج كله : أى كائن من عرفج ، وقولهم مررت بقوم عرب أجمعون : أى كائنين عربا أجمعون » اهـ

والأول هو المراد هنا أمثالا يتكرر بناء عَضْرَفُوط ، وَ « الْقَبْعَثَرَى » الجمل الضخم الشديد الوبر ، وليست الألف فيه للإلحاق ؛ إذ ليس فوق الخامس بناء أصلي يلحق به ^(١) ، وليست أيضاً للتأنيث لأنه يُنَوَّن ويلحقه التاء نحو قَبْعَثَرَا ، بل الألف لزيادة البناء كألف حمار ونحوه ، وَ « الْخَنْدَرِيس » اسم من أسماء الخمر .

واعلم أن الزيادة قد تكون للإلحاق بأصل ، وقد لا تكون

ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادةً غير مطردة في إفادة معنى ؛ ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات ، كُلُّ واحدٍ في مثل مكانه في الملحق بها ، وفي تصاريدها : من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلاً رباعياً ، ومن التصغير والتكسير إن كان الملحق به أسماً رباعياً لاخماسياً

معنى
الإلحاق

وفائدة الإلحاق أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في

فائدة
الإلحاق

شِعْرٍ أَوْ سَجْعٍ

ولانحتم بعدم تغير المعنى بزيادة الإلحاق على مايتوهم ، كيف وإن معنى حَوَقَلَ مخالف لمعنى حَتَل ^(٢) ، وَ شَمَلَلَ مخالف لشمل معنى ^(٣) وكذا كَوَثَرَتْ

(١) كان من حقه ، مراعاة لما سيأتي له ذكره قريباً ، أن يقول هنا : إذ ليس فوق الخامس لفظ على هذه الزنة يلحق به ، من غير تقييده بأصلي

(٢) حقل يحقل - من باب ضرب يضرب - زرع ، وحقلت الإبل تحقل - من باب تعب يتعب - أصيبت بالحقلة ، وهي من أدواء الإبل . وأما حوقل فمعناه ضعف وقد تقدم (٣) شملت الريح - من باب قعد - شملا وشمولا ؛ تحولت شمالاً ؛ وشمل الخمر - من باب نصر - عرضها للشمال ؛ وشمل الشاة - من باب نصر وضرب - علق عليها

دليل
اللاحق

ليس بمعنى^(١) كثير ، بل يكفي أن لا تكون تلك الزيادة في مثل ذلك الموضع مطردة في إفادة معنى ، كما أن زيادة الهمزة في أكبر وأفضل للتفضيل ، وزيادة ميم مَفْعَل للمصدر أو الزمان أو المكان ، وفي مَفْعَل للآلة ، فمن ثَمَّة لا نقول إن هذه الزيادات لللاحق وإن صارت الكلم بها كالرباعى فى الحركات والسكنات المعينة ومثله فى التصغير والجمع ، وذلك لظهور زيادة [هذه] الحروف للمعانى المذكورة ، فلا نحيدنها على الغرض اللفظى مع إمكان إحالتها على الغرض المعنوى ، وليس لأحد أن يرتكب كون الحرف المزيد لإفادة معنى الإلحاق أيضا ، لأنه لو كان كذلك لم يدغم نحو أَشَدَّ وَمَرَدَّ ؛ لثلاثا ينكسر وزن جعفر ، ولا نحو مَسَلَّة ولا مَحْدَّة لثلاثا ينكسر وزن دِرْهَم ، كما لم يدغم مَهْدَد وَقَرَدَدَ محافظةً على وزن جَعْفَر ، وذلك أن ترك الإدغام فى نحو قَرَدَد ليس لكون أحد الدالين زائداً وإلا لم يدغم نحو قُرْدَد^(٢) لزيادة أحد داليه ، ولم يُظْهَرْ نحو أَلْدَد وَيَلْدَد^(٣)

الشمال (وهو كيس يجعل على ضرعها) وشملم أمر - من باب فرح ونصر - وشمولا أيضا : عثم . وشمّل الرجل وانشمل وشمّل : أسرع وشمّر ، وبهذا تعلم أن المخالفة بين شمل وشمّل فى غير المعنى الأخير

(١) الكوثر : الكثير من كل شىء ، قال الشاعر :-

وَأَنْتَ كَثِيرٌ يَا بْنَ مَرْوَانَ طَيْبٌ وَكَانَ أَبُوكَ ابْنُ الْعَقَائِلِ كَوْثَرًا
والكوثر أيضا : النهر ، ونهر فى الجنة يتشعب منه جميع أنهارها ، فالمخالفة إذن فى غير المعنى الأول

(٢) القمد - بضم أوله وثانيه كعقل - القوى الشديد ، قال الشاعر :-

فَضَحْتُمْ قُرَيْشًا بِالْفَرَارِ وَأَنْتُمْ قُمْدُونٌ سُودَانُ عِظَامُ الْمَنَا كِبِ
(٣) الألدد واليلندد : مثل الألد ، وهو الشديد الخصومة . قال ابن جنى : همزة ألدد وياء يلندد كلتا هما لللاحق . فان قلت : إذا كان الزائد إذا وقع أولا لم يكن لللاحق فكيف ألحقوا الهمزة والياء فى ألدد ويلندد ، والدليل على صحة اللاحق

لأصالة الدالين ، بل هو للمحافظة على وزن المالحق به ، فكان ينبغي أيضاً أن لا يدغم نحو أَشَدَّ وَمَرَدٍّ وَمِسْلَةٍ لو كانت ملحقة

هذا ؛ وربما لا يكون لأصل المالحق معنى في كلامهم ، ككوكب^(١) وزينب فانه لا معنى لتركيب ككب وزنب

قولنا « أن تريد حرفاً » نحو كوثر وقعدُد ، وقولنا « أو حرفين » كأندد ويلندد وحبَنَطَى^(٢) فان الزائدتين في كل واحد منهما للالحاق

مقابل
حرف
الالحاق

وأما أَقْعَنْسَسَ وَآخَرَ نَبِي^(٣) فقالوا : ليس الهمزة والنون فيهما للالحاق ، بل إحدى سيني اقعنسس وألف آخر نبي للالحاق فقط ، وذلك لأن الهمزة والنون فيهما في مقابلة الهمزة والنون الزائدتين في المالحق به أيضاً ولا يكون الالحاق إلا بزيادة حرف في موضع الفاء أو العين أو اللام ،

ظهور التضعيف ؟ قيل : إنهم لا يلحقون بالزائد من أول الكلمة إلا أن يكون معه زائد آخر ؛ فلذلك جاز الالحاق بالهمزة والياء في أَلَدَدٍ وَيَلْنَدَدٍ لما انضم إلى الهمزة والياء من النون اه ، ولعل هذه القضية المسلمة مأخوذة من استقراء كلام العرب وعليه فلا ترد مناقشة الشارح الآتية

(١) التمثيل بكوكب مبنى على أن الواو في هذه الكلمة كالواو في جوهر (زائدة للالحاق) وهو أحد رأيين ، والآخر أن الواو أصلية واحدى الكافين زائدة . قال في اللسان : قال التهذيب : ذكر الليث الكوكب في باب الرباعي ذهب أن الواو أصلية قال : وهو عند حذاق النحويين من هذا الباب (يقصد : وك ب) صدر بكاف زائدة والأصل وكب ، أو كوب اه

(٢) تقول : رجل حبَنَطَى - بالتسوين - أى غليظ قصير بطن

(٣) اقعنسس فهو مقعنسس . والمقعنسس : الشديد ، والمتأخر أيضاً ، وقال ابن دريد : رجل مقعنسس ، إذا امتنع أن يضام . وأخر نبي الرجل : تهيأ للغضب والشر ، وأخر نبي أيضاً : استأق على ظهره ورفع رجليه نحو السماء

هذا ما قالوا ، وأنا لا أرى منعاً من أن يزداد للإلحاق لا في مقابلة الحرف الأصل
إذا كان الملحق به ذا زيادة ، فنقول : زوائد اقعنسس كلها للإلحاق باحرنجم .

وقد تلحق الكلمة بكلمة ثم يزداد على الملحقة ما يزداد على الملحق بها ، كما
ألقى شَيْطَنَ وَسَلَقَ^(١) بدخرج ، ثم ألحقا بالزيادة فقيل : تَشَيْطَنَ واسْلَقَ
كما قيل : تَدَخَّرَجَ واحرنجم ، فيسمى مثله ذا زيادة الملحق ، وليس اقعنسس
كذلك ؛ إذ لم يستعمل قَعَسَسَ

ولا تلحق كلمة بكلمة مزيد فيها إلا بأن يجيء في الملحقة ذلك الزائد بعينه
في مثل مكانه ؛ فلا يقال : إن اعشوشبَ واجلوزَ^(٢) ملحقان باحرنجم لأن
الواو فيهما في موضع نونه ، ولهذا ضعف قول سيبويه في نحو سُوْدَدٍ : إنه ملحق
بجُنْدَبٍ^(٣) المزيد نونه ، وقوى قول الأخفش : إنه ثبت نحو جُنْدَبَ ، وإن
نحو سُوْدَدٍ ملحق به .

وقولنا « والمصدر » يخرج نحو أَفْعَلَ وَفَعَلَ وَفَاعَلَ ؛ فانها ليست ملحقة
بدَخَّرَجَ لأن مصادرهما أَفْعَالٌ وَتَفْعِيلٌ وَمُفَاعَلَةٌ ، مع أن زياداتها مطردة لمعان
سند كرها ، ولا تكفي مساواة إفعال وفيعال وَفَعَالٍ كَأَخْرَجَ إِخْرَاجًا وَقَاتَلَ
قَيْتَالًا وَكَذَّبَ كِذَابًا لِفِعَالٍ مصدر فَعَّلَ ؛ لأن المخالفة في شيء
من التصاريف تكفي في الدلالة على عدم الإلحاق ، لا سيما وأشهر مصدرَي
فَعَّلَ فَعْلَلَةٌ

(١) شيطان الرجل وتشيطان : صار كالشيطان وفعل فعله . وسلقاه : ألقاه على
ظهره ، واسلنقى : مطاوعه .

(٢) اعشوشبت الأرض : كثر عشبها . واجلوز الليل : ذهب . واجلوز بهم
السير : دام مع السرعة ، ومنه اجلوز المطر

(٣) الجندب : الذكر من الجراد ، وقيل : الصغير منه

وقولنا « في التصغير والتكسير » يُخْرِجُ عَنْهُ نَحْوَ حَمَارٍ ، وَإِنْ كَانَ بوزن قَطَرٍ ، لِأَنَّ جَمْعَهُ قَطَاطِرٌ وَلَا يَجْمَعُ حَمَارٌ عَلَى حَمَارٍ بِلِ تَحْمُرٍ وَأَحْمَرَةٍ ، وَأَمَّا نَحْوُ شَمَائِلٍ ^(١) فِي جَمْعِ شِمَالٍ فَلَا يَرِدُ اعْتِرَاضاً ؛ لِأَنَّ فِعَائِلَ غَيْرَ مُطْرَدٍ فِي جَمْعِ فِعَالٍ ..

وقولنا « لا خماسيا » لِأَنَّ الْمَلْحَقَ بِهِ لَا يَحْذِفُ آخِرَهُ فِي التَّصْغِيرِ وَالتَّكْسِيرِ كَمَا يَحْذِفُ فِي الْخَمَاسِي ، بَلْ يَحْذِفُ الزَّائِدَ مِنْهُ أَيْنَ كَانَ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا احتِيجَ إِلَى حَذْفِ حَرْفٍ فَالزَّائِدُ أَوَّلِي ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَزِيدُ لِلْإِلْحَاقِ حَرْفَ لَيْنٍ رَابِعاً فِي الْخَمَاسِي فَانْه يَنْقَلِبُ يَاءً نَحْوَ كَنَاهِيرٍ فِي جَمْعِ كَنَهَوْرٍ ^(٢)

قِيلَ : لَا يَكُونُ حَرْفُ الْإِلْحَاقِ فِي الْأَوَّلِ ؛ فَلَيْسَ أَهْلُ ^(٣) مَلْحَقًا بِبُرْثَنٍ وَلَا إِثْمَدُ بِزَبْرِجٍ ^(٤) ؛ وَلَا أَرَى مِنْهُ مَانِعاً ، فَانْهَاتَقَعَ أَوَّلًا لِلْإِلْحَاقِ مَعَ مُسَاعَدِ اتِّفَاقاً ، كَمَا فِي النَّدَدِ وَيَلْنَدَدٍ وَإِدْرَوْنِ ^(٥) فَهَذَا الْمَانِعُ أَنْ يَقَعَ بِلَا مُسَاعَدٍ ؟

موضع
حرف
اللاحق

(١) الشمال - بزنة كتاب - الطبع والسجية . قال عبد يغوث بن وقاص الحارثي .
أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ تَنْفَعُهَا قَلِيلٌ ، وَمَا لَوْحِي أَخِي مِنْ شِمَالِيَا
والشمال أيضاً : ضد اليمين ، قال الله تعالى (ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال) -
والشمال أيضاً : الشؤم ، قال الشاعر : -

وَلَمْ أَجْعَلْ شُؤْنَكَ بِالشَّمَالِ

أى : لم أضعها موضع شؤم

(٢) الكنهور - بزنة سفرجل - العظيم المتركب من السحاب ، وقيل : قطع من السحاب أمثال الجبال ، والنون والواو زائدتان لللاحق بسفرجل
(٣) الألبم - بضميتين بينهما سكون ، أو كسرتين بينهما سكون - هو الخوص ، واحده أبله ، وفي الحديث « الأمر بيننا وبينكم كقعد الأبله » أى : أنه على نصفين متساويين كما تشق الخوصة نصفين

(٤) الأثمد - بكسرتين بينهما سكون - حجر يتخذ منه الكحل

(٥) الأدزون - بزنة جردحل - المكان الذى يوضع فيه علف الفرس . وهو

قيل : ولا يقع الألف للالحاق في الاسم حَشَوْا ؛ لأنه يلزمها في الحشو الحركة في بعض المواضع ، ولا يجوز تحريك ألف في موضع حرف أصلي ؛ وإنما وجب تحريكها لأن الثاني يتحرك في التصغير ؛ وكذا الثالث والرابع الوسط يتحرك أيضاً في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس ؛ وأما الآخر فقد لا يتحرك كسَمِي وبُشِرَى والاعتراض عليه أنه ما المحذور من تحريك ألف في مقابلة الحرف الأصلي ؟ ومع التسليم فانه لا يلزم تحريكها في نحو عَلَّابُ لافي التصغير ولا في التكسير ، بل تحذف ، فلا بأس بأن نقول : هو ملحق بِقُدَّعِمِلٍ ، وقولهم « الرابع الوسط يتحرك في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس » ليس بمستقيم ؛ لأن الألف تقلب إذن ياءً ساكنة كسُرَيْدٍ يَحِ وسَرَادٍ يَحِ في سِرْدَاحٍ ^(١) ، ومع التسليم يلزمهم أن لا يزداد الألف في الآخر نحو أَرَطَى ^(٢) وَمِعَزَى لأنه يتحرك بالحركة الاعرابية بعد قلبه ياء في التصغير والتكسير

واحترز بعضهم من هذا فقال : الألف لا تكون للالحاق أصلاً ، وأصلها في نحو أَرَطَى وَمِعَزَى ياء ، ولا دليل على مقال ؛ وإنما قلبت في رأيت أَرِطِيًّا وَأَرِطِي لَكسرة ما قبلها

ولما لم يؤد الأمر إلى تحريك الألف وَسَطًا في الفعل حكم الزمخشري وتقبله المصنف بكون ألف نحو تَغَافَلَ للالحاق بِتَدَحْرَجَ ، وهو وهم ، لأن الألف في مثله غالبية في إفادة معنى كون الفعل بين اثنين فصاعداً ، ولو كان للالحاق لم يدغم نحو تَمَادَّ وَتَرَادَّ ، كما لم يدغم نحو مَهْدَدٍ كما بينا ، ولو كان الألف في تَغَافَلَ

الأصل أيضاً ، ويقال : رجع فلان إلى إدرونة ، ويقال : فلان إدرون شر ، إذا كان نهاية في الشر ، قال ابن جني : هو ملحق بمجدحل ، وذلك أن الواو التي فيها ليست مدأ لأن ما قبلها مفتوح فشابهت الأصول بذلك فألحقت بها اه

(١) السرداح - بوزن قرطاس ، بكسر القاف - الناقة الطويلة والضمخم من كل شيء - والأسد القوى الشديد

(٢) الأَرَطَى - بفتح فسكون - شجر ينبت في الرمل ، واحدته أَرطاة

للالحاق لكان في مصدره واسمى فاعله ومفعوله أيضا ، فلم يصح إطلاق قولهم : « إن الألف لا تكون للاحق في الاسم وسطا »

وكذا نحو تَكَلَّمَ ليس التضعيف فيه للاحق بتدحرج كما ادَّعيا ؛ لوضوح كون التضعيف لمعنى ، وما غرهما إلا موافقة البناءين لتدحرج في تصاريفه ، وإنما جوز حذف الألف للساكنين في نحو أَرطَى وَمِعْزَى مع أن الوزن ينكسر به كما ينكسر بادغام نحو مَهْدَدٍ وَقَرْدَدٍ ؛ لأن هذا الانكسار ليس لازما ، إذ التنوين في معرض الزوال وترجع الألف مع اللام والاضافة نحو الأَرطَى وَأَرطَى هذا الموضع

ولبقاء الوزن تقديرا مع سقوط اللام للتنوين حكم سيوييه بكون جَوَارٍ وَأَعْيَلٍ^(١) غير منصرفين

هذا ، ولما لم يقيم دليل على امتناع كون الألف في الوسط للاحق جاز أن يحكم في نحو سَأَسَمَ^(٢) وخَاتَمَ وَعَا لَمْ بكونها للاحق بجَعْفَرٍ ، وبكونها في نحو عَلَا بَطِ للاحق بقَدْ عَمِلَ

(١) أعيل - بضم الهمزة وفتح العين - تصغير أعلى الذي هو أفعل تفضيل من العلو والأصل الأول في المصغر أعيلو ، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة ، ثم استقبلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين ، ثم حذف التنوين لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل ، ثم خيف من رجوع الياء لزوال الساكنين فجاء بالتنوين عوضا عن هذه الياء . هذا مذهب سيوييه والخليل على ما ارتضاه المحققون في تقرير مذهبهما ، وهو مبنى على أن الاعلال مقدم على منع الصرف لقوة سببه وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة ، وأما منع الصرف فسببه ضعيف إذ هو مشابهة الاسم للفعل وهي غير ظاهرة . وفي المسألة مذاهب أخرى لا نرى الأطالة يذكرها

(٢) الساسم : شجر أسود ، قيل : هو الآبنوس ، وقيل : شجر يتخذ منه القسي والأمشاط والقصاص والجفان

ثم نقول : الاسم الملحق بالرباعي كثير : فَوَعَلَ كَكُوثر ، وَفَعَلَ كَزَيْب ، وَفَعُول كَجَدُول ، وَفَعَلَّ مضعف اللام كَهَدَد ، وَفَعَلَّ كَأَرْطَى ، وَفَعَلَّنْ كَرَعَشَن ^(١) ، وَفَعَلَّنْ كَعَرْضَن ^(٢) ، وَفَعَلَّنْ كَفَرَسَن ^(٣) ، وَفَعَلَّنْ كَسَنَبَن ^(٤) ، وَفَعَلَ كَعَنَسَل ^(٥) ، وَفَعَلَ كَخَدَب ^(٦) ، وَفَعَلَ كَخَنَس ^(٧) وعند الأخفش فَعَلَّ مضعف اللام ملحق بِخَدَب كَسُوْدَد ؛ ولا يمتنع على ما ذكرنا أن يكون أَفْعُلْ وإِفْعَلْ كَأَبْنَم وإِجْرَد ^(٨) للألحاق ، وأما إِفْعَلْ كَأَصْبَع فلا ؛ لإدغام نحو إَوْز ، وكذا يَفْعَلْ يكون للألحاق كِيَلَمَع ^(٩) وكذا فَاعَلْ كَعَالَم

(١) الرعشن - بفتحين بينهما ساكن - المرتعش .

(٢) العرضنة - بكسر ففتح فسكون - الاعتراض في السير من النشاط ، يقال : تعدو الفرس العرضنة : أى معترضة مرة من وجه ومرة من آخر ، ونظرت إلى فلان عرضنة : أى بمؤخر عيني .

(٣) الفرسن : طرف خف البعير

(٤) السنبنة : الحقة وهى المدة من الزمن ، تقول : عشنا فى الرخاء سنبنة . والتاء الأولى فيه زائدة للألحاق على قول سيبويه ، يدل على زيادتها أنك تقول سنبنة ، أما التاء الثانية فهى تاء التأنيث وهى موجودة فى الحاليين

(٥) العنسل : الناقة السريعة ، وهى مأخوذة من العسلان ، وهو عدو الذئب ، والزائد فيه النون عند سيبويه ، واللام عند غيره

(٦) الخدب - بكسر ففتح فباء مشددة - الضخم والشيخ والعظيم الجافى

(٧) الخنفس والخنفساء - بضم الخاء وسكون النون وفتح الفاء ، وضمها لغة فيهما - دويبة سوداء أصغر من الجعل منتنة الريح

(٨) الاجرد - بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه وتشديد آخره - نبت يدل على السكامة وأحدثه إجردة ، قال النضر : ومنهم من يقول إجرد بتخفيف الدال مثل إثم ، وهذا الذى عنه الشارح

(٩) اليلع : السراب ، وما لمع من السلاح ، واسم برق خلب

أوزان
الملحق
بالرباعي

أوزان
الملحق
الخامس

وكذا الملحق بالخامس من الثلاثى والرابعى كثير ؛ فمن الثلاثى الملحق
بسفرجل نحو صَمَحَمَح (١) وَعَفَنَجَج (٢) وَكِرَوَس (٣) وَعَمَلَس (٤) وَعَثَوَثَل (٥)
وَهَبَيْخ (٦) وَعَقَنَقَل (٧) وَخَفَيْدَد وَخَفَيْفَد (٨) وَالنَّدَد وَيَلْنَدَد وَحَبْنَطَى ،
ومن الرابعى جَحْنَقَل (٩) وَحَبَوَكِر (١٠) ، ومن الملحق بِقِرْطَعَب من الثلاثى

(١) الصمحمح - كسفرجل - الشديد القوى ، والأثنى صمحمحة

(٢) العفننجج - كسفرجل - الضخم الأحمق

(٣) الكروس - كسفرجل - الشديد

(٤) العملس - كسفرجل - القوى الشديد على السفر . والذئب والكلب

الحيثيان ، قال عدى بن الرقاع يمدح عمر بن عبد العزيز :-

عَمَلَسُ أَسْفَارٍ إِذَا اسْتَقْبَلَتْ لَهُ سَمُومٌ كَحَرِّ النَّارِ لَمْ يَتَلَشَّمْ

وقال الطرماح يصف كلاب الصيد :-

يُوزَعُ بِالْأَمْرَاسِ كُلِّ عَمَلَسٍ مِنْ الْمُطْعِمَاتِ الصَّيْدِ غَيْرِ الشَّوْاحِنِ

(٥) العثوثل : الكثير اللحم الرخو

(٦) الهبيخ - كسفرجل - الرجل الذى لاخير فيه ، والأحمق المسترخى . والهبيخ

فى لغة حمير : الغلام المملىء ، والهبيخة : الجارية التارة الممثلة بلغتهم أيضا

(٧) العقنقل - كسفرجل - الكشيبة العظيم من الرمل إذا ارتكم بعضه على بعض

(٨) الخفידد والخفيفد - كسفرجل - الظليم (ذكر النعام) الخفيف ، وقيل :

الطويل الساقين . قيل للظليم خفידد لسرعته ، وتقول : خفد - كفرح - خفدا ،

وخفد - كضرب - خفدا ، إذا أسرع فى مشيته وفى بعض النسخ مكان خفيفد

« خفندد » ومعناه صاحب المال الحسن القيام عليه

(٩) الجحنفل : الغليظ

(١٠) الحبوكر : الداهية ، ورمل يضل فيه السالك

إِزْدَبَ وَفِرْدَوْسَ وَإِذْرُونَ وَإِنْتَحَلَ^(١) وَمِنَ الرَّبَاعِيِّ قِرْشَبَ^(٢) وَعَلَكَدَ^(٣)
وَقَوْلُهُمْ هَمْرَشَ^(٤) عِنْدَ سَبِيئِيهِ مَلْحَقٌ بِجَحْمَرِشَ بِالتَّضْعِيفِ ، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ
لَيْسَ فِيهِ زَائِدٌ وَأَصْلُهُ هَمْرَشَ ، وَيَجُوزُ عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ أَنْ يَكُونَ سِرْدَاحَ
مَلْحَقًا بِجِرْدَحْلَ ، وَعَلَا بَطْ مَلْحَقًا بِقُدْعَمِلَ ، وَكُنَائِيلَ^(٥) بِقُدْعَمِيلَ ، وَإِنْ
خَالَفَتْهَا فِي التَّصْغِيرِ وَالتَّكْسِيرِ ؛ لِأَنَّا ذَكَرْنَا أَنَّ ذَلِكَ لَا يُعْتَبَرُ إِلَّا فِي الرَّبَاعِيِّ

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي الرَّبَاعِيِّ وَالْخَمَاسِيِّ الْأَصْلِيِّينَ تَضْعِيفٌ ؛ لِثِقَلِهِمَا وَثِقَلِ
التَّضْعِيفِ : أَمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُ حُرُوفِهِمَا تَضْعِيفًا زَائِدًا فَإِنَّهُ يُحْتَمَلُ لِعُرُوضِ الزِّيَادَةِ
وَأِنْ صَارَ الْعَارِضُ لَازِمًا ، فَعَلَى هَذَا أَحَدُ الْمُثَلِّينَ فِي كَلِمَةٍ مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ
مَنْ يَكُونُ
أَحَدُ
الْمُثَلِّينَ
زَائِدًا

(١) الْفِرْدَوْسُ : الْبَسْتَانُ ، وَفِي تَمْثِيلِ الْمُؤَلِّفِ بِهِ لَمَّا ذَكَرَ نَظَرَ ؛ فَانْهَمَ نَصُوا
عَلَى أَنَّهُ لَا زَائِدَ فِيهِ إِلَّا الْوَاوُ ؛ فَيَكُونُ رَبَاعِيًا مَلْحَقًا بِالْخَمَاسِيِّ ، وَالْإِنْتَحَلَ كَجِرْدَحْلَ :

الرَّجُلُ الَّذِي يَبْسُ جِلْدُهُ عَلَى عَظْمِهِ مِنَ الْبُؤْسِ وَالْكِبَرِ وَالْهَرَمِ

(٢) الْقِرْشَبُ - كَجِرْدَحْلَ : الضَّخْمُ الطَّوِيلُ مِنَ الرِّجَالِ . وَقِيلَ : هُوَ السَّيِّئُ الْحَالِ

(٣) الْعَلَكَدُ - بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ مَفْتُوحَةٌ وَسُكُونِ الْكَافِ - الْغَلِيظُ

الشَّدِيدُ الْعِنَقُ وَالظَّهْرُ مِنَ الْإِبِلِ وَغَيْرِهَا ، وَقِيلَ : هُوَ الشَّدِيدُ مَطْلَقًا ، وَالذَّكَرُ وَالْإُنْثَى فِيهِ سَوَاءٌ

(٤) هَمْرَشُ - كَجَحْمَرِشَ - الْعَجُوزُ الْمَضْطَّرِبَةُ الْخَلْقَ (بِفَتْحِ الْخَاءِ) . قَالَ ابْنُ

سَيِّدِهِ : جَعَلَهَا سَبِيئِيهِ مَرَّةً فَعَمَلًا (وَهُوَ غَيْرُ مَا حَكَاهُ الْمُؤَلِّفُ عَنِ الْأَخْفَشِ) وَمَرَّةً

فَعَمَلًا ، وَرَدَّ أَبُو عَلِيٍّ أَنَّ يَكُونُ فَعَمَلًا ، وَقَالَ : لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَظَهَرَتِ النُّونُ لِأَنَّ إِدْغَامَ

النُّونِ فِي الْمِيمِ مِنْ كَلِمَةٍ لَا يَجُوزُ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمْ يَدْعُوا فِي شَاةٍ زَمْئًا (وَهِيَ الَّتِي لَهَا

لَحْمَةٌ مُتَدَلِّيةٌ تَحْتَ حَنْكَمِهَا) كَرَاهِيَةً أَنْ يَلْتَبَسَ بِالْمُضَاعَفِ . وَهِيَ عِنْدَ كِرَاعِ فَعَلَلِ (بِفَتْحِ

الْفَاءِ وَتَشْدِيدِ الْعَيْنِ مَفْتُوحَةٌ وَكَسْرِ اللَّامِ الْأُولَى) قَالَ : وَلَا نَظِيرَ لَهَا الْبَتَّةُ أَهْ مِنَ اللِّسَانِ

(٥) كُنَائِيلَ - بَضْمُ الْكَافِ وَفَتْحُ النُّونِ بَعْدَهَا أَلْفٌ - اسْمٌ مَوْضِعٌ ، قَالَ الطَّرِمَاحُ

ابْنُ حَكِيمٍ ، وَقِيلَ : قَائِلُهُ ابْنُ مَقْبِلٍ

دَعَعْنَا بِكَهْفٍ مِنْ كُنَائِيلَ دَعْعَةً عَلَى عَجَلٍ دَهْمَاءَ وَالرَّكْبُ رَائِحٌ

وَيُقَالُ فِيهِ كُنَائِينَ . وَيُرْوَى فِي عَجَزِ الْبَيْتِ « وَاللَّيْلُ رَائِحٌ »

أو أربعة زائد إذا لم يكن بين الثالين حرف أصلي ، كَقَتَبَ ^(١) وَزُهْلُول ^(٢) فان كان بينهما حرف أصلي فليس بزائد كَحَدَرْد ^(٣) وَدَرْدَبَيْس ^(٤) وَسَلْسَبِيل ، وقال بعضهم : هو زائد أيضا ؛ كَحَدَرْد وَسَلْسَبِيل عنده فَعْلَع وَفَعْلِيل ؛ والأولى الحكم بالأصالة ؛ لعدم قيام دليل زيادة الزائد كما قام مع عدم الفصل بالأصلي كما سيحییء ، وكذا إذا كان حرفان متباينان بعد مثليهما فالأولان أو الأخيران زائدان ، بشرط أن يبقى دونهما ثلاثة أصول أو أكثر ؛ فَمَرَمَرَيْس فَعْفَعِيل ، وَصَمَمَح فَعْلَعْل ؛ وأما نحو زَلَزَل وَصَرَصَر ^(٥) فليس فيه زائد ؛ إذ لا يبقى بعد الحرفين ثلاثة ، ومن قال « سَلْسَبِيل فَعْفَعِيل » قال : زلزل فعفل

وقال الكوفيون في نحو زَلَزَل وَصَرَصَر — أى : فيما يبقى بعد سقوط الثالث مناسبٌ للمعنى الذى كان قبل سقوطه مناسبةً قريبة — : إن الثالث زائد ؛ لشهادة الاشتقاق : فزَلَزَل من زَلَّ ، وَصَرَصَر من صَرَّ ، وَدَمَدَمَ ^(٦) من دَمَّ ، وأما ما لم يكن كذلك ، كَالْبَلْبَالِ وَالْخُلْخَالِ ، فلا يرتكبون ذلك فيه وقال السرى الرَّفَاءُ في كتاب الحب والمحجوب : زَلَزَل من زَلَّ كَجَلْبَبَ من جَلَبَ ، وكذا نحوه ، يعنى أنه كرر اللام للإحلاق فصار زَلَل ؛ فالتبس بباب

(١) القتب - بكسر القاف وضمها مع تشديد النون مفتوحة فيهما - : ضرب من الكتان

(٢) الزهلول - كعصفور - الأملس من كل شيء

(٣) حدرد - كجعفر - : اسم رجل ، ولم يحییء على فعلع بتكرير العين غيره

(٤) الدردبیس : الداهية ، وخرزة سوداء تتجلببها المرأة إلى زوجها ، والعجوز

والشيخ الكبير الفانى

(٥) صرصر : تحتمل هذه الكلمة أن تكون فعلا ومعناه صوت وصاح أشد

الصياح ، وأن تكون اسما وهو دويبة تحت الأرض تصر أيام الربيع

(٦) دمدم : يقال : دمدم الرجل الرجل ودمه : أى عذبه عذابا تاما .

ذَلَّ يُذَلُّ تَذْلِيلًا ؛ فأبدل اللام الثانية فاء ، وهو قريبٌ ، لكنه يرد عليه أن فيه إبدال بعض ما ليس من حروف الإبدال كالـكاف في كَرَّ كَرَّ بمعنى كَرَّ

وقال الفراء في مَرَمَرِيسٍ وَصَمَحَمَحٍ : إنه فَعْلِيلٌ وَفَعَّالٌ ، قال : لو كان فَمَفْعِيلًا وَفَعْلَعَلًا لكان صَرَصَرَ وَزَلَزَلَ فَعَفَعَ ، وليس ما قال بشيء ؛ لأننا لا نحكم بزيادة التضعيف إلا بعد كمال ثلاثة أصول

فاذا تقرر جميع ذلك قلنا : إن التضعيف زائد في نحو قَتَبَ وَعَلَّكَدِ وَقِرْشَبَ وَمَهْدَدٍ وَصَمَحَمَحٍ وَمَرَمَرِيسٍ وَبَرَهْرَهَةٍ ^(١) — أى : كل كلمة تبقى فيها بعد زيادة التضعيف ثلاثة أصول أو أربعة — إذا لم يفصل بين المثليين أصلى ، وإنما حكمنا بذلك لقيام الدلالة على زيادة كثير من ذلك بالاشتقاق ، فطردنا الحكم في الكل ، وذلك نحو قَطَعَ وَقَطَّاعَ وَجَبَّارَ وَسُبُوحٌ ، وكذا في ذُرْخَرَحٍ ^(٢) ، لقولهم ذُرُوحٌ بمعناه ، وفي حِلْبَلَابٍ ^(٣) لقولهم حَلَبٌ بمعناه ، ومَرَمَرِيسٍ للدهاية [من ^(٤)] الممارسة للأمر ، وألحق ما جهل اشتقاقه بمثل هذا المعلوم ؛ ودليل آخر على زيادة تضعيف نحو صَمَحَمَحٍ وَبَرَهْرَهَةٍ جمعك له على صَمَاحٍ وَبَرَارَةٍ ، ولو كان كسفرَجَلٍ قلت صَمَاحِمَ

(١) يقال : امرأة برهرة ، إذا كانت بضة ، وقيل : هى البيضاء ، وقيل : التى لها بريق من صفائها

(٢) الذرخرح - بضم أوله وفتح ثانيه بعدهما حاء مهملة ساكنة فراء مفتوحة - : هو دويبة أعظم قليلا من الذباب ، والذروح كسبوح بمعناه

(٣) حلبلاب - بكسرتين بعدهما سكون - نبت ينسبط على الأرض وتلدوم خضرته فى القيظ وله ورق أعرض من الكف ، والحلب بوزن سكر بمعناه

(٤) زيادة يقتضيها المقام ، فإنه يريد أن التضعيف زائد فى كلمة مرمريس لأنها مأخوذة من المراس ، وهو شدة العلاج ، ويقال : رجل مرمريس إذا كان داهيا عاقلا معالجا للأمور

فان قيل : هَلَّا حذفت الميم الثانية أو الحاء الثانية ؟ فالجواب أنه لو حذفت الميم الثانية لالتقى مثلاًن نحو صَمَاحح ، ولو حذفت الحاء الثانية وقلت صمَاحم لظن أنه كسفرجل : أى أن جميع الحروف أصلية ، وأيضا ليس فى كلامهم فعَالِعُ وفى الكلام فعاعل كثير كَسَلَا لم فى سَلَّمَ وَقِنَانِبِ فى قِنَبَ ، وكذا تقول فى مرمريس : مَرَاريس ؛ لكثرة فعاعيل كدنانير وقراريط ، فجمعا على فعاعل وفعاعيل ليكون أدل على كونهما من ذوات الثلاثة

واعلم أن كل كلمة زائدة على ثلاثة فى آخرها مثلاًن متحرر كان مُظْهَرَان هك المثلين
ففى ملحقة ، سواء كانا أصليين كما فى أَلَدَد ، أو أحدهما زائدا كما فى مَهْدَد ، أمارة
لأن الكلمة إذن ثقيلة وفك التضعيف ثقيل ، فلو لا قَصْدُ مائتة الرباعى والخامسى اللاحق
لأدغم الحرف طلبا للتخفيف ؛ فهذا قيل : إن مَهْدَدَاً مُلْحَقٌ بجعفر دون مَعَدَّ ،
ولهذا قال سيديويه : نحو سُوْدَد ملحق بمُجْنَدَب ، مع كون النون فى جندب زائدا
وعدم ثبوت فُعَلَل بفتح اللام عنده ^(١)

(١) نذكر هاهنا تكملة فى بيان القياسى والسماعى من اللاحق نرى أنه لا بد
منها إذ كان المؤلف لم يتعرض لبيانها ، فنقول : قال أبو عثمان المازنى : « وهذا
اللاحق بالواو والياء والألف لا يقدم عليه إلا أن يسمع ، فإذا سمع قيل : ألحق ذا بكذا
بالواو والياء ، وليس بمطرِد ، فأما المطرد الذى لا ينكسر فأن يكون موضع اللام
من الثلاثة مكررا لللاحق مثل مهدد وقردد وعندد وسردد ، والأفعال نحو جلبب
يجلبب جلببية ؛ فإذا سئلت كيف تبنى من ضرب مثل جعفر قلت : ضربب ، ومن
علم قلت : علمم ، ومن ظرف قلت : ظرفف ، وإن كان فعلا فكذلك وتجريه مجرى
دحرج فى جميع أحواله » اه وقال أبو الفتح عثمان بن جنى : « ومعنى قوله إن باب
مهدد وجلبب مطرد وباب جهور وكوثر غير مطرد أنك لو احتجت فى شعر أو سجع
أن تشترك من ضرب اسما أو فعلا أو غير ذلك لجاز ، وكنت تقول : ضربب زيد
عمرا ، وأنت تريد ضرب ، وكذا كنت تقول : هذا ضربب أقبل ، إذا جعلته
اسما ، وكذلك ما أشبهه ، ولم يجوز لك أن تقول : ضورب زيد عمرا ، ولا هذا

قال: « وَأَحْوَالُ الْأَنْبِيَةِ قَدْ تَكُونُ لِلْحَاجَةِ كَالْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ وَالْأَمْرِ
وَأَسْمِ الْفَاعِلِ وَأَسْمِ الْمَفْعُولِ وَالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ وَالْمَصْدَرِ وَأَسْمَى
الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْآلَةِ وَالْمُصَغَّرِ وَالْمَنْسُوبِ وَالْجَمْعِ وَالْتِقَاءِ السَّائِكَيْنِ
وَالْإِبْتِدَاءِ وَالْوَقْفِ ؛ وَقَدْ تَكُونُ لِلتَّوَشُّعِ كَالْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَذِي الزِّيَادَةِ ؛ وَقَدْ

رجل ضروب ؛ لأن هذا اللاحق لم يطرد فلا تقيسه . وسألت أبا علي (يريد
أستاذه الفارسي) عن هذا الموضع في وقت القراءة بالشام والعراق جميعا وأنا
أثبت ما تحصل من قوله فيه ، قال : لو اضطر شاعر الآن لجاز أن يبنى من ضرب
اسما وصفة وفاعلا وما شاء من ذلك ، فيقول : ضرب زيد عمرا ، ومررت برجل
ضرب ، وضرب أفضل من خرج ، لأنه إلاحاق مطرد ، وكذلك كل مطرد من
الإلاحاق نحو هذا رجل ضربني ؛ لأن هذا الإلاحاق مطرد ، وليس لك أن تقول :
هذا رجل ضرب ، ولا ضروب ؛ لأن هذا لم يطرد في الإلاحاق . فقلت له : أترجل
اللغة ارتجالا ؟ فقال : نعم ؛ لأن هذا الإلاحاق لما اطرد صار كاطراد رفع الفاعل ،
ألا ترى أنك تقول : طاب الحشكنان ؛ فترفع وإن لم تكن العرب لفطت بهذه الكلمة
لأنها أعجمية . قال : وإدخالهم الأعجمي في كلامهم كبنائك ما يبنى من ضرب وغيره
من القياس ؛ وهذا من طريف ما علته من أبي علي ، وهذا لفظه أو معنى لفظه « اه
وحاصل هذا أن الإلاحاق عندهما على ضربين : قياسي ، وسماعي ؛ فأما القياسي
فقد ذكرنا له موضعين : الأول : ما كان بتكرير اللام مع الثلاثي ، والثاني :
ما كان بزيادة النون في وسط الكلمة ، وأما السماعي فما كان بالواو كجمهور ورودن ،
أو بالياء كشريف ويطروزينب ومريم ، أو بالالف كجعي وسيق ودنيا ومعزي
ولكنك إذا رجعت إلى كلام أبي الفتح ابن حنّ في عدة مواضع من شرحه على
تصريف المازني ومن كتابه الخصائص تبين لك أنهم لا يعدون من الإلاحاق قياسيا
إلا ما كان بتكرير اللام سواء كان ثلاثي الأصول وأريد إلاحاقه بالرباعي أم كان
رباعي الأصول وأريد إلاحاقه بالخماسي ؛ فليس لك أن تزيد للإلاحاق أي حرف ما لم يكن
من جنس اللام ، إلا أن تريد التمرين كما تقول : ابن من خرج على مثال كوتر
أو جمهور أو يطر أو جعي أو عنسل أو نحو ذلك

تَكُونُ الْمَجَانِسَةُ كَالْأَمَالَةِ ؛ وَقَدْ تَكُونُ لِلْإِسْتِنْقَالِ كَتَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ
وَالْإِعْلَالِ وَالْإِبْدَالِ وَالْإِدْغَامِ وَالْحَذْفِ «

أقول : قد مضى الكلام على جعله لهذه الأشياء أحوال الكلمة فلا
نكرره (١)

قوله « قد تكون للحاجة » أى : يحتاج إلى هذه الأشياء : إما لتغير المعنى
باعتبارها كما فى الماضى والمضارع ، إلى قوله « والجمع » ؛ وإما للاضطراب إلى
بعضها بعد الاعلال كاللقاء الساكنين فى نحو « لَمْ يَقُلْ » أو بعد وصل بعض
الكلم ببعض كالتقاءهما فى نحو « اذْهَبْ اذْهَبْ » أو عند الشروع فى الكلام
كالابتداء ، وإما لوجه استحسانى لا ضرورى كوجوه الوقف على ما يأتى

وفى جعله المقصور والممدود وذى الزيادة من باب التوسع مطلقاً نظر ؛ لأن
القصر والمد إنما صير إليهما فى بعض المواضع باعلال اقتضاه الاستئصال كاسم
المنفعل المعتل اللام من غير الثلاثى المجرد ، واسمى الزمان والمكان ، والمصدر مما
قياسه مَفْعَلٌ ومُفْعَلٌ ، وسائر ما ذكره فى المتصور ، وكل مصادر المعتلة اللام من
أفعل وفاعل وأفعل كالاعطاء والرماء والاشتراء ، وسائر ما ذكره فى الممدود ،
وربما صير إليهما للحاجة كمؤنث أفعل التفضيل ، ومؤنث أفعل الصفة ، وكذا
ذو الزيادة : قد تكون زيادته للحاجة كما فى زيادات اسم الفاعل واسم ~~المنفعل~~ ^{المفعول}
ومصادر ذى الزيادة ونحو ذلك ، وكزيادات الإلحاق ، وقد يكون بعضها للتوسع فى
الكلام كما فى سَعِيدٌ وِحْمَارٌ وعُصْفُورٌ وكنائيل ونحو ذلك ، ويجوز أن يقال فى
زيادة الإلحاق : إنها للتوسع فى اللغة ، حتى لو احتيج إلى مثل ذلك البناء فى

(١) صواب العبارة أن يقول « على جعله لهذه الأشياء أحوال الأبنية » وانظر

الوزن والسجع كان موجودا ؛ وذهب أحمد بن يحيى إلى أنه لابد لكل زائد من معنى ، ولا دليل على ما ادعى

قوله « والإعلال » يدخل فيه إبدال حروف العلة ، ونقل حركتها إلى ما قبلها ، وحذفها ، وحذف حركتها لا للجزم ولا للوقف ، ويدخل في الإبدال إبدال حرف العلة والمهمزة وغيرهما ، وكذا الحذف يشمل حذف حرف العلة والمهمزة وغيرهما ، فقوله « الإبدال والحذف » يدخل فيها بعض وجوه الإعلال ، وبعض وجوه تخفيف المهمزة

أبنية
الماضي
المجرد
الثلاثي

قال : « الماضى : لِلثَلَاثِيَّ الْجَزْدِ ثَلَاثَةُ أَبْنِيَةٍ : فَعَلَ ، وَفَعِلَ ، وَفَعَلْ ، نَحْوُ ضَرَبَهُ وَقَتَلَهُ وَجَاسَ وَقَعَدَ وَشَرِبَهُ وَوَمَقَهُ وَفَرِحَ وَوَثِقَ وَكَرُمَ »

أقول : ذكر لفعل أربعة أمثلة : مثالين للمتعدى : أحدهما من باب فعل يفعل ، والثاني من باب فعل يفعل ، ولم يذكر من باب فعل يفعل - بفتحهما - لأنه فرعهما على ما يأتى فى المضارع ، ومثالين للأزمن منهن ، وذكر أيضا لفعل أربعة أمثلة : مثالين للمتعدى : أحدهما من باب فعل يفعل كَشَرِبَ ، والثاني من باب فعل يفعل كَوَمِقَ ، ومثالين للأزمن منهن ، وذكر لفعل مثالا واحدا ؛ لأنه ليس مضارعه إلا مضموم العين ، وليس إلا لازما

أبنية
الماضي
الثلاثي
المريد فيه

قال : « وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ خَمْسَةُ وَعِشْرُونَ : مُلْحَقٌ بِدَخْرَجَ نَحْوُ شَمَلَّ وَحَوَقَلَ وَبَيَّطَرَ وَجَهَّورَ وَقَلَّسَ وَقَلَّسَى ، وَمُلْحَقٌ بِتَدَخْرَجَ نَحْوُ تَجَابَبَ وَتَجَوَّرَبَ وَتَشَيْطَنَ وَتَرَهَوْكَ وَتَمَسَّكَنَ وَتَغَاوَلَ وَتَكَلَّمَ ، وَمُلْحَقٌ بِأَخْرَجَ نَحْوُ أَقْعَمَسَسَ وَأَسْلَقَى ، وَغَيْرُ مُلْحَقٍ نَحْوُ أَخْرَجَ وَجَرَّبَ وَقَاتَلَ وَأَنْطَلَقَ وَأَقْتَدَرَ وَأَسْتَخْرَجَ وَأَشْهَبَ وَأَشْهَبَ وَأَعْدَوْدَنَ وَأَعْلَوَّطَ ؛ وَأَسْتَكَانَ قِيلَ : أَفْتَعَلَ مِنَ الشُّكُونِ فَأَلْمَدُ شَادَّ ، وَقِيلَ : اسْتَفْعَلَ مِنْ كَانَ فَأَلْمَدُ قِيَّاسِي »

أقول : شملل : أى أسرع ، وأيضا بمعنى أخذ من النخل بعد لقاطه ما يبقى

من ثمره ، وَحَوْ قَل : كبر وعجز عن الجماع ، وَجْهَوْر : رفع صوته ، قَلَنْسَيْتُهُ
وَقَلَنْسَيْتُهُ : ألبسته الْقَلَنْسُوَّةَ ، تَجَلْبَبُ : لبس الجلباب ، تَجَوْرَبُ : لبس
الْجَوْرَبَ ، تَشِيْطَنَ الرجل : صار كالشيطان في تمرده ، تَرْهَوْكَ الرجل في المشي :
أى كان كأنه يَمْوُجُ فيه ، تمسكن : تشبه بالمسكين ، احْرَنْجِمَ القوم : ازدحموا ،
اقْعَسَسَ : رجع وتأخر ، اسْلَقَى : مطاوع سَلَقَى : أى صَرَخَ ، اغْدُوْدَنَ
النبْتُ : طال ، اَعْلَوْتُ البعير : تعلقت بعنقه وعلوته ، استكان : ذل

ومن الملحقات بفعل شَرَّيف : أى قطع شَرِيَّاف الزرع ، وهو ورقه إذا
طال وكثر حتى يُخَافُ فساد الزرع

قد تقدم أن نحو تكلم وتغافل ليس ملحقا ، وإن كان في جميع تصاريفه
كَتَدَخَّرَجَ ، وفي عد النحاة تَمْدَرَعُ وتمندل وتمسكن من الملحق نظر أيضا ،
وإن وافقت تدرج في جميع التصاريف ؛ وذلك لأن زيادة الميم فيها ليست
لقصد الإلحاق ، بل هي من قبيل التوهم والغلط ، ظَنُّوا أن ميم منديل ومسكين
وَمِدْرَعَة فاء الكلمة كقاف قِنْدِيل ودال دِرْهَم ، والقياس تَدَرَّعَ وَتَنَدَّلَ
وَتَسَكَنَ كما يجيء في باب ذى الزيادة ، وهذا كما توهم في ميم مَسِيل الأصلة
فجمعوه على مُسْلَانٍ وَأَمْسِلَة ، كقَفْزَانٍ وَأَقْفِرَة في جمع قَفِير ، فتمدع وتمندل
وتمسكن - وإن كانت على تمفعّل في الحقيقة - لكن في توهمهم على تفعّل

وقد جاء من الملحقات بدخرج فَعَالٌ نحو : بَرَأَلُ الديك ، إذا نقش برأله (١)

(١) البرائل كعلايط والبرائل بوزنه مقصورا : ما استدار من ريش الطائر
حول عنقه ، أو خاص بعرف الحبارى ، فإذا نقشه للقتال قيل برأل كدخرج
وتبرأل كتدخرج ، وبرأل كاشمأز ، اه من القاموس ، وفي اللسان : وقيل : هو
الريش السبط الطويل لاعرض له على عنق الديك قال : وهو البرائل للديك بخاصة

وَفَعَلَ نحو : دَنَقَ الرجل : أى افتقر ولَزِقَ بالدَّقْعَاءِ ، وهى الأرض ، وكذا
فَعَلْنِ وَفَعَلْ [وَفَعَلْ] وَفَعَلْ وَغَيْرُ ذَلِكَ ، لكنها لم تُعَدَّ لغرابتها وكونها من
الشواذ ؛ وكذا جاء تَهَفَّعَ وَافْعَمَلَ ونحو ذلك من النوادر ^(١)

قوله « واستكان » ، قيل : أصله اسْتَكَنَّ فَأُشْبِعَ الفتح ، كما فى قوله : —

(١) ذكر المؤلف رحمه الله هذه الأوزان ولم يذكر لها أمثلة ، ونحن نذكر لك
أمثلة لها : أما فعَلْنِ فمن أمثلتها قولهم : فرصن الشيء ؛ إذا قطعه ، وأصله الفرص
وهو القطع وزنا ومعنى ، ومنه قولهم : قحزن الرجل ؛ إذا ضربه فصرعه ، وأصله
قحز الرجل إذا أهلكه ، وأما فعل فمن أمثلتها قولهم : حمّظل الرجل ، إذا جنى الحنظل ،
وهو الحنظل . وأما فَعَمَلَ فمن أمثلتها قولهم : قصم الشيء ؛ إذا قطعه ، وأصله القصل
وهو القطع وزنا ومعنى ، وقولهم : جلمط الرجل شعره ؛ إذا حلقه ، وأصله جاطط .
وأما فعَلْ فمن أمثلتها قولهم : فرصم الشيء ؛ إذا قطعه وأصله الفرص . وأما تهفعل
فمن أمثلتها قولهم : تهلقم مطاوع هلقم الشيء ، إذا ابتلعه ، وأصله لقم اللقمة إذا
أخذها بفيه . وأما افعمل فمن أمثلتها قولهم : اهرنم الرجل ، إذا أسرع فى مشيته
وكذلك إذا كان سريع البكاء والدموع . وقالوا : اهرنم فى منطقه إذا انهك وأكثر ،
النون فيه زائدة بلا خلاف ، وأما الميم فقال ابن سيده : إنها زائدة ، وقال ابن برى :
هى أصلية فوزنها افعملل ، وعلى كل فانه يتعين إبدال النون ميما وإدغامها فى الميم بعدها
هذا ، وقد أشار المؤلف بقوله : وغير ذلك ، وقوله فيما بعد : ونحو ذلك ، إلى أوزان
أخرى لم يتعرض لذكرها ، فمنها يفعل (كدحرج) نحو : يرأ الرجل ، إذا صبح باليرئاء (بضم
ففتح ففون مشددة وبعد الألف همزة) وهى الحناء . ومنها تفعل (كدحرج) نحو
ترمس بمعنى رسمه : أى غيبه فى الرمس وهو القبر ، ومنه قولهم : ترفل ترفلة بمعنى
رفل (كنصر) ؛ إذا جرذيله وتبختر . ومنها نفعل كقولهم : نرجس الدواء ؛ إذا
وضع فيه النرجس . ومنها ففعل نحو سنبل الزرع إذا ظهر سنبله . ومنها هفعل نحو
هلقم ؛ إذا أكبر اللقم . ومنها سفعل نحو سنسبس بمعنى نبس : أى نطق ، إلى غير ذلك
مما تجده فى كتب اللغة . هذا ، وفى أكثر هذه الأوزان مقال

١٠ — يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ

زِيَافَةٍ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمَكْدَمِ (١)

إِلَّا أَنْ الْإِشْبَاعَ فِي اسْتِكَانَ لَازِمٌ عِنْدَ هَذَا الْقَائِلِ ، بِخِلَافِ يَنْبَاعُ ،
وَقِيلَ : اسْتَفْعَلَ مِنَ الْكَوْنِ ، وَقِيلَ : مِنَ الْكَيْنِ ، وَالسَّيْنُ لِلانْتِقَالِ ، كَمَا فِي
اسْتَحْجَرَ : أَيْ انْتَقَلَ إِلَى كَوْنٍ آخَرَ : أَيْ حَالَةٍ أُخْرَى : أَيْ مِنَ الْعِزَّةِ إِلَى الذُّلَّةِ ،
أَوْ صَارَ كَالْكَيْنِ ، وَهُوَ لَحْمٌ دَاخِلُ الْفَرْجِ : أَيْ فِي اللَّيْنِ وَالذُّلَّةِ

قال : « فَعَلَّ لِمَعَانٍ كَثِيرَةٍ ، وَبَابُ الْمَغَالَبَةِ يُبْنَى عَلَى فَعَلْتُهُ أَفْعُلُهُ — بِالضَّمِّ — نَحْوُ
كَارَمَنِي فَكَرَمْتُهُ أَكْرَمُهُ ، إِلَّا بَابُ وَعَدْتُ وَبِعْتُ وَرَمَيْتُ ؛ فَإِنَّهُ أَفْعِلُهُ —
بِالْكَسْرِ — وَعَنِ الْكِسَائِيِّ فِي نَحْوِ شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ — بِالْفَتْحِ »

أَقُولُ : أَعْلَمُ أَنَّ بَابَ فَعَلَ خَلْفَتُهُ لَمْ يَخْتَصْ بِمَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي ، بَلْ اسْتَعْمَلَ فِي
جَمِيعِهَا ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ إِذَا خَفَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ وَاتَّسَعَ التَّصَرُّفُ فِيهِ

وَمِمَّا يَخْتَصُّ بِهَذَا الْبَابِ بَضَمُ مُضَارَعِهِ بَابُ الْمَغَالَبَةِ ، وَنَعْنَى بِهَا أَنْ يَغْلِبَ
أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ الْآخَرَ فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ ، فَلَا يَكُونُ إِذَنْ إِلَّا مُتَعَدِّيًا . نَحْوُ : كَارَمَنِي
فَكَرَمْتُهُ أَكْرَمُهُ : أَيْ غَلِبْتُهُ بِالْكَرَمِ ، وَخَاصِمْنِي نَخَصَمْتُهُ أَخْصَمُهُ ، وَغَالِبْنِي
فَغَلِبْتُهُ أَغْلِبُهُ ، وَقَدْ يَكُونُ الْفِعْلُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْبَابِ كَغَلَبَ وَخَصَمَ وَكَرَّم ، فَذَا قِصِدْتَ
هَذَا الْمَعْنَى نَقَلْتَهُ إِلَى هَذَا الْبَابِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمِثَالُ الْوَاوِيَّ كَوَعْدَ ، وَالْأَجُوفَ

يَخْتَصُّ
بِالْمَغَالَبَةِ
بِبَابِ
نَصْرِ
الْإِلْدَاعِ

(١) هَذَا الْبَيْتُ مِنْ مَعْلَقَةِ عَنُوتَةَ بْنِ شَدَادِ الْعَبْسِيِّ . وَيَنْبَاعُ : أَصْلُهُ يَنْبَعُ (كَيْفَتِج)
فَاشْبَعَتْ فَتَحَةَ الْبَاءِ فَصَارَتْ أَلْفًا . وَالذِفْرَى — بِكَسْرِ فَسَكُونٍ مَقْصُورًا — الْمَوْضِعُ
الَّذِي يَعْرِقُ مِنَ الْإِبْلِ خَلْفَ الْأَذْنِ . وَالْغَضُوبُ : النَّاقَةُ الصَّعْبَةُ الشَّدِيدَةُ . وَالْجَسْرَةُ :
الضَّخْمَةُ الْقَوِيَّةُ . وَالزِّيَافَةُ : الْمَتَبَخَّرَةُ فِي مَشْيِهَا . وَالْفَنِيقُ : الْفَحْلُ الْمَكْرَمُ مِنَ الْإِبْلِ
وَالْمَكْدَمُ : الْمَعْضُوضُ ، وَرَوَى الْمُقَرَّمُ ، وَهُوَ الَّذِي لَا يَذِلُّ وَلَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ
الْكِرْمَهُ وَعَتَقَهُ

والناقص اليائين كَبَاعَ وَرَمَى ؛ فانك لا تنقلها عن فَعَلَ يَفْعُلُ ؛ بل تنقلها إليه إن كانت من غيره ؛ لأن هذه الأنواع مضارعها يَفْعِلُ — بالكسر — إذا كان الماضي مفتوح العين قياسا لا ينكسر ، كما يجي

وحكى عن الكسائي أنه استثنى أيضا ما عينه أولامه أحد الحروف الخلقية ، وقال : يلزمه الفتح ، نحو : شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ ، والحق ما ذهب إليه غيره ؛ لأن ما فيه حرف الحلق لا يلزم طريقة واحدة كالمثال الواوى والأجوف والناقص اليائين ، بل كثير منه يأتي على الأصل نحو بَرَأَ يَبْرُؤُ وَهَنَأَ يَهْنِئُ ، كما يأتي بيانه في موضعه ، وقد حكى أبو زيد شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ — بالضم — وكذا فَاخَرْتُهُ أَفْخَرُهُ — بالضم — وهذا نص في عدم لزوم الفتح في مثله

واعلم^(١) أنه ليس باب المغالبة قياسا بحيث يجوز لك نقل كل لغة أردت إلى هذا الباب لهذا المعنى ، قال سيبويه : وليس في كل شيء يكون هذا ، ألا ترى أنك لا تقول نَارَ عَنِي فَبَزَعْتُهُ أَنْزَعُهُ ، اسْتَغْنَى عَنْهُ بَغْلَبْتُهُ ، وكذا غيره ، بل تقول : هذا الباب مسموع كثير

قال : « وَفَعَلَ تَكْثُرُ فِيهِ الْعِلَالُ وَالْأَحْزَانُ وَأَضْدَادُهَا نَحْوُ سَقِمَ وَمَرَضَ وَحَزَنَ وَفَرِحَ ، وَيَجِيءُ الْأَلْوَانُ وَالْعُيُوبُ وَالْحُلَى كُلُّهَا عَلَيْهِ ، وَقَدْ جَاءَ أَدِمَ وَسَمِرَ وَعَجِفَ وَحَمِقَ وَخَرِقَ وَعَجِمَ وَرَعِنَ^(٥) بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ »

(١) قال في التسهيل : وهذا البناء (يقصد باب المغالبة) مطرد في كل ثلاثي متصرف تام خال من ملزم الكسر . اهـ ويقصد بملزم الكسر ما ذكره المؤلف ها هنا وهو كونه مثالا واويا أو أجوف أو ناقصا يائين . ولا ينافيه قول سيبويه الذي ذكره المؤلف لأنه يمكن حمل كلامه على أنه أراد به أنهم مع كثرة استعمالهم باب المغالبة تركوا استعماله في هذا الموضع استغناء عنه بغلبته وشبهه ، وما قال ابن مالك هو الظاهر كما يدل عليه قولهم : باب المغالبة يبنى على كذا ، دون أن يقولوا : جاء على كذا (٢) آدم (كعلم وكرم) فهو آدم ، إذا كان لونه مشربا سوادا وبيضا ،

أقول : اعلم أن فعل لازم أكثر من متعدده ، والغالب في وضعه أن يكون
للأعراض من الوجع وما يجرى مجراه ، كحزن وردى وشعث وسهك ونكد وسير
وشكس ولحز ولحج وخزى ، ومن الهيج كبطر وفرح^(١) وخط خطا ، وهو
الرائحة الطيبة ، وقم قنمة ، وهى الرائحة المكروهة ، وغضب وغار يغارو حمش وقلق
وحار خيرة وبرق^(٢) . ومن الهيج ما يدل على الجوع والعطش وضديهما من الشيع
والرى ، وقريب منه نصف القدح أى امتلا نصفه وقرب إذا قرب الامتلاء ، ويكثر فى هذا
الباب الألوان والحلى : فالألوان نحو كدر وشهب وصدى وقهب وكهب وأدم^(٣)

واللون الأدمة . وسمر (ككرم وفرح) فهو أسمر ، واسمار أيضا ، إذا كان لونه
السمرة ، وهى منزلة بين السواد والبياض . وعجف (كفرح وكرم) فهو أعجف ، إذا
ذهب سمنه ، وهو العجف (بفتحين) . وحقق (ككرم وغم) حقا . بالضم وبضمين .
وحماقة فهو أحقق ، إذا كان قليل العقل . وخرق بالامر (ككرم وفرح) إذا لم
يرفق به ، وعجم - بضم الجيم - عجمة فهو أعجم وهى عجماء ، إذا كان به عجمة وهى لكمة
وعدم فصاحة ، وظاهر كلام المؤلف أنه ورد كفرح أيضا ، لكننا لم نجد بعد مراجعة
ما بأيدينا من أمهات كتب اللغة إلا ما قدمناه ، وقال فى اللسان عن الكسائى : كل
شئ من باب أفعل وفعلاء سوى الألوان فإنه يقال فيه فعل يفعل مثل عرج يعرج
وما أشبهه ، إلا ستة أحرف فأنها جاءت على فعل (ككرم) الأخرق والأحق
والأرعن والأعجف والأين اه ولم يذكر السادس ، ولعله الأسمر أو ~~الأدم~~
~~أو الأعجم~~

(١) ردى : هلك ، وسقط فى الهوة ، وشعث : تلبد شعره واغبر ، وسهك :
خبث رائحة عرقه ، ونكد : صعب عيشه ، وعسر : وقع فى ضيق وشدة ، أو عمل
بيده اليسرى ، وشكس : ساء خلقه ، ولحز : بخل وشحت نفسه ، ولحجت عينه : أصيبت
ببثور ، وخزى الرجل : وقع فى بلية وشر ، وبطر : لم يحتمل النعمة وكفرها
(٢) حمش : غضب ، أو صار دقيق الساق ، وبرق بصره : تحير ، أو دهش

فلم يبصر

(٣) كدر : إذا كان لونه بين السواد والغبرة ، وشهب : إذا غلب بياضه على

والأغلب في الألوان أَفْعَلَ وَأَفْعَالٌ نحو أَزْرَقَ وَأَخْضَرَ وَأَبْيَضَ وَأَحْمَرَ وَأَصْفَرَ ، ولايجيء من هذه الألوان فَعَلَ وَلَا فَعْلَ ؛ ونعني بالحليّ العلامات الظاهرة للعيون في أعضاء الحيوان ، كَشَتَرَ وَصَالَعَ وَرَسَحَ وَهَضِمَ ^(١) .

وقد يشاركه فَعَلَ مضموم العين في الألوان والعيوب والحليّ ، كالكلمات التي عدها المصنف ، وفي الأمراض والأوجاع كَسَقَمَ وَعَسِرَ ، بشرط أن لا يكون لامه ياء ؛ فان فَعَلَ لايجيء فيه ذلك ؛ إلا لغة واحدة ، نحو بهو الرجل ^(٢) وبهيّ أي : صار بهيياً

وفَعَلَ في هذه المعاني المذكورة كلها لازم ، لأنها لا تتعلق بغير من قامت به ؛ وأما قولهم : فَرَقْتُهُ وَفَرَعْتُهُ فقال سيبويه : هو على حذف الجار ، والأصل فرقت منه وفزعت منه ، قال : وأما خشيته فأنا خاشٍ ، والقياسُ خَشٍ ؛ فالأصل أيضاً خشيت منه ، فحمل على رَحْمَتِهِ ، حمل الضد على الضد ؛ ولهذا جاء اسم الفاعل منه على خاش والقياس خَشٍ ؛ لأن قياس صفة اللازم من هذا الباب فَعَلَ ، وكذا كان قياس مصدره خَشِيَ فقيلاً خَشِيَةً حَمَلًا على رَحْمَةٍ ، وكذا حَمَلَ ساخط على راض مع أنه لازم ، يقال : سخط منه أو عليه

سواده ، وصدى . : إذا كان أسود مشرباً حمرة ، وقهب إذا كان ذا غبرة مائلة إلى الحمرة ، وكهب : إذا كان ذا غبرة مشربة سواداً ، وأدم تقدم قريباً ص (٧١) (١) شتر : انشقت شفته السفلى ، وشترت عينه : انقلب جفنها وتشنج ، وصلع (بمهملة كفرح) فهو أصلع ؛ إذا انحسر شعر مقدم رأسه لنقصان مادة الشعر في تلك البقعة في بعض النسخ « ضلع » / تقول . / ضلع السيف (بالمعجمة كفرح) : اعوج ، ورسح : أي خف لحم عجزته ونخذه ، وهضم : انضم كشحاه (أي جانباه) وضمرت بطنه

(٢) بهو الرجل وبهي وبها (ككرم وفرح ودعا وسعى) ، إذا صار بهيلاً

أي : حسناً

قوله « رعن » أى : حق ، والرعونة : الحق

معانى
فعل
بالضم

قال : « وَفَعَلَ لِأَفْعَالِ الطَّبَائِعِ وَنَحْوِهَا كَحَسَنَ وَقَبَحَ وَكَبَرَ وَصَغُرَ
فَمِنْ ثَمَّةَ كَانَ لَا زَمًا ، وَشَذَّ رَحْبَتَكَ الدَّارُ : أَيْ رَحَبَتْ بِكَ . وَأَمَّا بَابُ
سُدَّتْهُ فَالصَّحِيحُ أَنَّ الضَّمَّ لِبَيَانِ بَنَاتِ الْوَاوِ لَا لِلنَّقْلِ ، وَكَذَا بَابُ بَعَثَهُ .
وَرَأَوْا فِي بَابِ خِفْتُ بَيَانَ الْبَيْتَةِ »

أقول : أعلم أن فعل فى الأغلب للغرائز ، أى : الأوصاف المخلوقة كالحسن
وَالْقُبْحِ وَالْوَسَامَةِ وَالْقَسَامَةِ ^(١) وَالْكَبَرِ وَالصَّغَرِ وَالطُّولَ وَالْقِصَرَ وَالْغِلَظَ
وَالسَّهُولَةَ وَالصَّعُوبَةَ وَالسَّرْعَةَ وَالْبَطْءَ وَالثَّقْلَ وَالْحِلْمَ وَالرَّفْقَ ، ونحو ذلك
وقد يَجْرَى غير الغريزة مُجْرَاهَا ، إِذَا كَانَ لَهُ لُبُّهُ ^(٢) وَمُكَّتْ نَحْوَ حَلَمٍ
وَبَرُعٍ ^(٣) وَكَرُمٍ وَخَشٍ

قوله « ومن ثمة كان لازما » لأن الغريزة لازمة لصاحبها ، ولا تتعدى إلى غيره
هكذا قيل . وأقول : أَيْشُ الْمَانِعِ ^(٤) من كون الفعل المتعدى طبيعة أو كالتبيعة

(١) الوسامة : أثر الحسن ، وهى الحسن الوضئ الثابت أيضا ، والوسيم :
الثابت الحسن ، كأنه قد وسم ، والقسامة : الحسن ، يقال : رجل مقسم الوجه ، أى
جميل كله كأن كل موضع منه أخذ قسما من الجمال
(٢) اللبث - بفتح اللام وضمها مع إسكان الباء فيهما - : المكث أو الإبطاء
والتأخر . قال الجوهرى : مصدر لبث لبث (بفتح فسكون) على غير قياس ، لأن
المصدر من فعل (بالكسر) قياسه التحريك إذا لم يتعد ، وقد جاء فى الشعر على
القياس ، قال جرير :

وَقَدْ أَكُونُ عَلَى الْحَاجَاتِ ذَلَبْتُ وَأَخُوذِيًّا إِذَا انْضَمَّ الذَّعَالِيْبُ
(٣) برع (بضم الراء) : تم فى كل فضيلة وجمال ، وفاق أصحابه فى العلم وغيره
(٤) أيش : أصلها أى شئ ، نخفضت بحذف الياء الثانية من أى الاستفهامية ، وحذف

قوله « رَحِبْتُكَ الدَّارُ » ، قال الأزهرى : هو من كلام نصر بن سيار وليس بحجة ^(١) . والأولى أن يقال : إنما عدَّاه لتضمنه معنى وَسِعَ ، أى :

همزة شىء بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها ، ثم أعلَّ إعلال قاض ، والمؤلف رحمه الله يستعمل هذا اللفظ كثيرا ، وقد وقع مثله لكثير من أفاضل العلماء ، قال الشهاب الخفاجى فى شفاء الغليل : أيش بمعنى أى شىء ، خفف منه ، نص عليه ابن السيد فى شرح أدب الكاتب ، وصرحوا بأنه سمع من العرب ، وقال بعض الأئمة : جنبونا أيش ، فذهب إلى أنها مولدة ، وقول الشريف فى حواشى الرضى : « إنها كلمة مستعملة بمعنى أى شىء وليست مخففة منها » ليس بشىء ، ووقع فى شعر قديم أنشدوه فى السير : —

مِنْ آلِ قَحْطَانَ وَآلِ أَيْشٍ

قال السهيلي فى شرحه : الأيش : يَحْتَمَلُ أَنَّهُ قَبِيلَةٌ مِنَ الْجَنِّ يَنْسَبُونَ إِلَى أَيْشٍ ، ومعناه مدح ، يقولون : فلان أيش وابن أيش ، ومعناه شىء عظيم ، وأيش فى معنى أى شىء كما يقال : ويله ، فى معنى ويل لآمه على الحذف لكثرة الاستعمال اهـ

(١) قال اللسان : « كلمة شاذة تحكى عن نصر بن سيار : أرحبكم الدخول فى طاعة ابن الكرمانى ؟ أى : أوسعكم ؟ فعلى فعل (بالضم) وليست متعدية عند النحويين ، إلا أن أبا على الفارسي حكى أن هذيانا تعديها إذا كانت قابلة للتعدى بمعناها ، كقوله : —

وَلَمْ تَبْصُرِ الْعَيْنُ فِيهَا كِلَابًا

قال الأزهرى : لا يجوز رحبكم عند النحويين ، ونصر ليس بحجة اهـ ملخصا ونصر : هو نصر بن سيار بن رافع بن حرى (كغنى) بن ربيعة بن عامر بن هلال بن عوف ، كان أمير خراسان فى الدولة الأموية ، وكان أول من ولاه هشام ابن عبد الملك ، وكانت إقامته بمرور ، فهو عربى الأصل ، وحياته كانت فى العصر الذى يستشهد بكلام أهله فلا وجه لقولهم : ليس بحجة .

وَسِعْتَكُمْ الدَّارَ . وقول المصنف « أَى رَحِبْتَ بَكَ » فيه تعسف لا معنى له (١) .

ولا يجىء من هذا الباب أجوف يائى ، ولاناقص يائى ؛ لأن مضارع فَعَلَ يَفْعُلُ بالضم لا غير ، فلو أتيا منه لاحتجت إلى قلب الياء ألفا فى الماضى ، وفى المضارع واوا ، نحو يَبُوعُ وَيَرْمُو ، من البيع والرمى ، فكنت تنتقل من الأخف إلى الأثقل . وإنما جاء من فَعَلَ المكسور العين أجوفٌ وناقصٌ : واويان كخَافَ خَوْفًا وَرَضِيَ وَغَيَ .

وَشَقَى رِضْوَانًا وَغَبَاوَةً وَشَقَاوَةً ؛ لأنك تنتقل فيه من الأثقل إلى الأخف بقلب الواو فى يخاف ألفا وفى رضى ياء ، بلى قد جاء فى هذا الباب من الأجوف اليائى حرف واحد وهو هَيَّوَ الرَّجُلُ : أى صار ذاهيةً ، ولم تقلب الياء فى الماضى ألفا إذ لو قلبت لوجب إعلال المضارع بنقل حركتها إلى ما قبلها وقلبها واوا ؛ لأن المضارع يتبع الماضى فى الإعلال ؛ فكنت تقول : هَاءٌ يَهْوُ ، فيحصل الانتقال من الأخف إلى الأثقل ، وجاء من الناقص اليائى حرف واحد متصرف (٢)

وهو يَهْوُ الرجل يَهْوُ ، بمعنى يَهَيَّ يَهَيَّ : أى صار بهيئًا ؛ وإنما لم تقلب الضمة كسرة لأجل الياء كما فى التَّرايى بل قلبت الياء واوا لأجل الضمة لأن الأبنية فى الأفعال مراعاة لا يَخْلُطُ بعضها ببعض أبداً ، لأن الفعلية إنما حصلت بسبب البنية والوزن ، إذ أصل الفعل المصدر الذى هو اسم ، فطراً الوزن عليه فصار فعلاً ، وقد يجىء على قلة فى باب التعجب فَعَلَ من الناقص اليائى ولا يتصرف كنعيم و بئس فلا يكون له مضارع كقَضَوْ الرجل (٣) وَرَمَوْتَ الْيَدُ [يَدُهُ] ، ولم

(١) إنما كان تخريج المصنف تعسفاً عنده لأن حاصله حذف الجار وإيصال العامل اللازم إلى ما كان مجروراً بنفسه ، وباب الحذف والإيصال شاذ عند النحاة ، وأما تخريج الشارح فحاصله أنه ضمن كلمة معنى كلمة ، والتضمنين باب قياسى عند كثير من النحاة . نقول : قد جاء فعل آخر من هذا النوع ، وهو قولهم : نهو الرجل : أى

صار ذا نهية ، والنهية (بضم فسكون) العقل (٢) قَضَوْ الرجل : أى ما أقضاه ، يقال ذلك إذا جاد قضاؤه . ورموت اليد : أى ما أرمأها

يجيء المضاعف من هذا الباب إلا قليلا لتقل الضمة والتضعيف . وحكى يونس لم يجيء مضاعف ككبرم كَقَضُوا وَرَمَوْا ، ومنه قوله — :

٥ — * وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تَقْتُلُ^(١) *

فهو كقوله : —

١١ — قَعَدْتُ لَهُ وَصَحْبَتِي بَيْنَ ضَارِجٍ وَبَيْنَ الْعَذِيبِ بَعْدَ مَا مُتَّأَمَلِي^(٢)

على أحد التأويلين في بَعْدَ^(٣) والأصل حَبَبْتُ بالكسر^(٤) أى : صرت حبيبا ؛ ولم يقولوا فى القليل قَلَلْتُ كما قالوا فى الكثير كَثُرْتُ ، بل قالوا : قَلَّ

(١) سبق شرح هذا الشاهد (ص ٤٣) والاستشهاد به هاهنا على أن أصل حب (بضم الحاء) حبب (بكسر الباء) ، ثم نقل إلى فعل (بضم العين) للمدح والتعجب ، ثم نقلت الضمة إلى الفاء وأدغمت العين فى اللام

(٢) هذا البيت من طويلة امرىء القيس ، والضمير فى له يعود إلى البرق الذى ذكره فى قوله : —

أَصَاحَ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمَعَ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُكَلَّلٍ
وضارج والعذيب : مكانان ، وما : زائدة ، ومتأملى : اسم مفعول من تأمل : أى بعد السحاب المنظور إليه ، وهو فاعل بعد ، ويجوز أن تجعل ما تميزا ، ويكون قوله متأملى هو المخصوص بالمدح

(٣) والتأويل الثانى أن يكون سكون العين أصليا ، وتكون بعد ظرفا لا فعل تعجب ، وما : زائدة ، ومتأملى مصدر ميمى بمعنى التأمل والنظر . وهذان التوجيهان يجريان فى رواية بعد (بفتح الباء) ، وأما فى رواية ضم الباء فلا تحتل إلا وجهها واحدا ، وهو أن يكون بعد فلا ماضيا للتعجب

(٤) لا وجه لتقييده بالكسر ؛ فإنه قد جاء قبل نقله إلى باب التعجب من باب ضرب ومن باب تعب ، فكل منهما يجوز أن يكون أصلا للمضموم

يَقِلُّ كَرَاهَةً لِلثَقُلِ ، ولم يَأْتِ شَرُّرَتْ بِالضَّمِّ ^(١) بل شَرِّرَتْ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ
أَي صَرَّتْ شَرِّيراً ، وقال بعضهم : عَزَّتِ النَّاقَةُ - أَيْ : ضَاقَ إِحْلِيهَا - تَعَزُّ بِالضَّمِّ
وَشَرٌّ وَدَمٌّ : أَيْ صَارَ دَمِيًّا ؛ وَثَلَاثَتُهَا فَعُلَ بِالضَّمِّ . ولم يثبت ما قاله سيبويه « لا يكاد
يكون فيه - يعنى فى المضاعف - فَعُلَ » وقال الجوهري : إِنْ لَبَّيْتُ لِأَنْظِيرَ لَهُ
فِي الْمَضَاعِفِ ، وَإِنَّمَا غَرَّهْمُ الدِّمِيمِ وَالشَّرِيرِ وَالْدَّمَامَةِ وَالشَّرَارَةِ !! وَالْمُسْتَعْمَلُ دَمَمْتُ
بِالْفَتْحِ تَدْمُ لِأَغْيَرِ ، وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ مِنْ شَدِيدِ فَعْلٍ ثَلَاثِي ^(٢) اسْتَغْنَاءً بِأَشَدِّ ، كَمَا اسْتَغْنَى
بِافْتَقَرٍ عَنْ فَقَرٍ ، وَبَارْتَقَعَ عَنْ رَفَعٍ ، فَقَالُوا : افْتَقَرَ فَهُوَ فَقِيرٌ ، وَارْتَقَعَ فَهُوَ رَفِيعٌ
وَاشْتَدَّ فَهُوَ شَدِيدٌ ، وَأَمَّا قَوْلُ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « لَشَدَّ مَا تَشَطَّرَا ضَرْعَيْهَا » ^(٣)
فَنَقُولُ إِلَى فَعُلَ كَمَا قُلْنَا فِي حَبَدًا وَحَبَبْتُ ، فَلَا يَسْتَعْمَلُ حَبٌّ وَشَدٌّ بِمَعْنَى صَارَ
حَبِيْبًا وَشَدِيدًا إِلَّا فِي التَّعَجُّبِ كَمَا فِي حَبَدًا وَشَدَّ مَا

قوله « وَأَمَّا بَابُ سُدَّتْهُ » جواب عن اعتراض وارد على قوله « كَانَ لَازِمًا »
أَجَابَ بِأَنْ سُدَّتْهُ لَيْسَ مِنْ بَابِ فَعُلَ بِالضَّمِّ فِي الْأَصْلِ ، وَلَا هُوَ مُنْقَوْلٌ إِلَيْهِ كَمَا
هُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ سَيْبَوِيهِ وَجُمْهُورِ النَّحَاةِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ قَالُوا : نَقَلَ قَوْلْتُ إِلَى قَوْلْتُ

(١) قَالَ فِي اللِّسَانِ (مَادَةُ حَبٍ) : وَحَبَبْتُ إِلَيْهِ (بِالضَّمِّ) صَرَّتْ حَبِيْبًا ، وَلَا
نَظِيرَ لَهُ إِلَّا شَرَّرْتُ (بِالضَّمِّ) مِنَ الشَّرِّ وَلَبَبْتُ مِنَ اللَّبِّ ، وَتَقُولُ : مَا كُنْتُ حَبِيْبًا
وَلَقَدْ حَبَبْتُ بِالْكَسْرِ : أَيْ صَرَّتْ حَبِيْبًا أَه

(٢) إِنْ كَانَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقْصِدُ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلْ لَشَدِيدِ فَعْلٍ ثَلَاثِي عَلَى فَعْلٍ
(بِضَمِّ الْعَيْنِ) فَسَلِمَ ، وَإِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلْ لَهُ ثَلَاثِي مُطْلَقًا فَغَيْرُ مُسَلِّمٍ ، لِأَنَّهُ
قَدْ حَكَاهُ صَاحِبُ اللِّسَانِ قَالَ : رَجُلٌ شَدِيدٌ : قَوِيٌّ ، وَقَدْ شَدَّ يَشُدُّ بِالْكَسْرِ (كَخَفٍ
يَخْفُ فَهُوَ خَفِيفٌ) أَه

(٣) يَقُولُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي شَأْنِ الشَّيْخَيْنِ أَبِي بَكْرٍ وَعَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا
فَضَمِيرُ التَّنْثِيَةِ عَائِدٌ إِلَيْهِمَا ، وَالضَّمِيرُ الْمُؤَنَّثُ يَعُودُ إِلَى الْخِلَافَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ يُرِيدُ
أَنَّهُمَا تَقَاسَمَاهَا وَأَنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ أَخَذَهَا شَطْرًا مِنَ الزَّمَنِ

وَبَيَّعْتُ إِلَى بَيْعَتٍ لِيَنْتَقِلُوا بَعْدَ ذَلِكَ ضِمَّةَ الْوَاوِ وَكُسْرَةَ الْيَاءِ إِلَى مَاقِبِلِهَا فَيَبْقَى بَعْدَ
حَذْفِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِمَا ، وَهُوَ الضِّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ ، وَاعْتَرَضَ الْمُصَنِّفُ عَلَى
قَوْلِهِمْ أَنَّ الْغَرَضَ الْمَذْكُورَ يَحْصُلُ بِدُونِ النِّقْلِ مِنْ بَابٍ إِلَى بَابٍ ، وَبَابُ فَعَلَ
الْمُضْمُومِ الْعَيْنِ وَفَعَلَ الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ فِي الْأَغْلَابِ يَخْتَصُّ كُلُّ مِنْهُمَا بِمَعْنَى مُخَالَفِ
لِمَعْنَى فَعَلَ الْمَفْتُوحِ الْعَيْنِ ، وَلَا ضَرُورَةَ مُلَاجِئَةٍ إِلَى هَذَا النِّقْلِ ، لَا لَفْظِيَّةً وَلَا مَعْنَوِيَّةً ؛
أَمَّا الْمَعْنَى فَلَا نَهْ لَا يَدْعَى أَحَدٌ أَنْ قُلْتُ وَبَعْتُ تَغْيِيرًا عَمَّا كَانَا عَلَيْهِ مِنَ الْمَعْنَى ،
وَأَمَّا اللَّفْظُ فَلَا أَنَّ الْغَرَضَ قِيَامُ دَلَالَةٍ عَلَى أَنَّ أَحَدَهُمَا وَآوَى وَالْآخَرُ يَأْتِي ، وَيَحْصُلُ
هَذَا بَضْمُ فَاءٍ قَالَ وَكُسْرُ فَاءٍ بَاعَ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ بَعْدَ إِحْلَاقِ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ
بِهِمَا وَسَقُوطِ الْفَهْمِ لِلْسَاكِنَيْنِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُرْتَكَبَ ضَمُّ الْعَيْنِ وَكُسْرُهَا ثُمَّ نَقَلَ
الْحَرَكَةَ مِنَ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ . وَأَيُّشِ الْمَحْذُورُ فِي ذَلِكَ ^(١) ؟ وَكَيْفَ نَخَالَفُ أَصْلًا
لَنَا مُقَرَّرًا ؟ وَهُوَ أَنَّ كُلَّ وَآوِ أَوْ يَاءٍ فِي الْفِعْلِ هِيَ عَيْنٌ تَحْرُكُ بِأَيِّ حَرَكَةٍ كَانَتْ مِنْ
الضَّمِّ وَالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ وَانْفَتْحَ مَاقِبِلُهَا فَانْهَبَتْ قَابُ الْفَاءِ ، فَقَوَّلْتُ بِالْفَتْحِ يَجِبُ قَابُ
وَآوِ الْفَاءِ ، وَكَذَلِكَ حَوَّلْتُ الْفَتْحَةَ ضِمَّةً ، وَكَذَا بَيَّعْتُ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ ، وَأَيُّ
دَائِعٍ لَنَا إِلَى إِحْلَاقِ الضَّمَائِرِ الْمَرْفُوعَةِ بِقَوْلٍ وَبَيَّعَ الَّذِينَ هُمَا أَصْلًا قَالَ وَبَاعَ ؟ وَهَلْ
هِيَ فِي الْفَاعِلِيَّةِ إِلَّا كَالظَّاهِرِ فِي نَحْوِ « قَالَ زَيْدٌ » ، وَ« بَاعَ عَمْرُو » ؟ فَالْوَجْهُ إِحْلَاقُ
هَذِهِ الضَّمَائِرِ بِقَالَ وَبَاعَ مَقْلُوبِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ الْفَاءُ ؛ فَنَقُولُ : تَحْرُكُ الْوَاوُ فِي قَوْلٍ
وَطَوَّلُ وَخَوِيفُ وَالْيَاءُ فِي بَيَّعَ وَهَيَّبَ وَانْفَتْحَ مَاقِبِلُهُمَا فَقَلْبُنَا الْفَاءُ ؛ وَإِنَّمَا لَمْ تَقَابِ
الْيَاءُ فِي هَيْئُومًا تَقَدَّمَ ؛ فَصَارَ الْجَمِيعُ قَالَ وَطَالَ وَخَافَ وَبَاعَ وَهَابَ ، فَلَمْ يُمْكِنْ مَعَ بَقَاءِ
الْأَلْفِ التَّنْبِيهِ عَلَى بَنِيَّةِ هَذِهِ الْأَبْوَابِ وَأَنَّ أَصْلَهَا فَعَلَ أَوْ فَعُلَ أَوْ فَعِلَ لِأَنَّ الْأَلْفَ
يَجِبُ انْفِتَاحُ مَاقِبِلِهَا ، فَلَمَّا اتَّصَلَتِ الضَّمَائِرُ الْمَرْفُوعَةُ الْمُتَحَرِّكَةُ بِهَا وَجِبَ تَسْكِينُ اللَّامِ
لِمَا هُوَ مَعْلُومٌ ، فَسَقَطَتِ الْأَلْفُ فِي جَمِيعِهَا لِلْسَاكِنَيْنِ ، فَزَالَ مَا كَانَ مَانِعًا مِنَ التَّنْبِيهِ

على الوزن - أى الألف - فقصّوا بعد حذفها إلى التنبيه على بنية كل واحد منها لما ذكرنا من أن بنية الفعل يُبْقَى عليها وتراعى بقدر ما يمكن ، وذلك يحصل بتحريك الفاء بمثل الحركة التى كانت فى الأصل على العين ؛ لأن اختلاف أوزان الفعل الثلاثى بحركات العين فقط ، ولم يمكن هذا التنبيه فى فعل المفتوح العين نحو قول وَبَيْعَ ، لأن حركتى الفاء والعين فيه متماثلتان ، فتركوا هذا التنبيه فيه وَنَبَّهُوا على البنية فى فعل وفعل فقط ؛ فقالوا فى فعل نحو خاف وهاب : خِفْتُ وَهَبْتُ ، وَسَوَّوْا بين الواوى والياءى لما ذكرنا أن المهم هو التنبيه على البنية ، وقالوا فى فعل نحو طال فهو طويل : طُلْتُ ، والضمّة لبيان البنية لالبيان الواو ، لما ذكرنا ، ولم يحىء فى هذا الباب أجوف يأتى حتى يُسَوَّوْا بينه وبين الواوى فى الضم كما سَوَّوْا بينهما فى فعل نحو خِفْتُ وهَبْتُ ، إلا هيئوا ، كما ذكرنا ، ولا تقلب ياءه ألفا لما مر ، فلما فرغوا من التنبيه على البنية فى بابى فعل وفعل ولم يكن مثل ذلك فى فعل ممكنا ، كما ذكرنا ، قصدوا فيه التنبيه على الواوى والياءى والفرق بينهما ، كما قيل : إن لم يكن خلّ نَحْمَرُ^(١) ؛ فاجتلبوا ضمة فى قال بعد حذف الألف للساكنين ، وجعلوها مكان الفتحة ، وكذا الكسرة فى باع ؛ لتدل الأولى على الواو والثانية على الياء ، وأما إذا تحركت الواو والياء عينين وما قبلهما ساكن متحرك الأصل فى الأفعال والأسماء المتصلة بها فإنه ينقل حركة العين إليه وإن كانت فتحة رعاية لبنية الفعل والمتصل به ، وذلك لأنه يمكن فى مثله المحافظة على البنية فى المفتوح العين ، كما أمكن فى مضمومها ومكسورها ، بخلاف المفتوحة المفتوح ما قبلها نحو قال و باع ، كما ذكرنا ، لأن الفاء ههنا ساكنة ، فإذا تحركت

(١) لم نجد هذا المثل فى أمثال الميدانى ولا فى كتب اللغة ، والذى فى اللسان : « والخل والخمر : الخير والشر ، وفى المثل ما فلان بخل ولا خمر : أى لا خير فيه ولا شر عنده » اهـ

بالفتح وسكن العين علم أن ذلك حركة العين ، ولا يراعى هنا الفرق بين الواوى والياء أصلا ؛ لأنه إنما يراعى ذلك إذا حصل العجز عن مراعاة البنية كما مر ، بل يراعى ذلك فى اسم المفعول من الثلاثى ؛ نحو مَقُولٌ وَمَبِيعٌ ، كما يجىء ، فمن الواوى قولهم يَخَافُ وَيُقَالُ وَأَقِيمَ وَنُقِمَ وَيَقُولُ وَيَطِيحُ ، عند الخليل ، وأصله ^(١) يَطْوَحُ كما يجىء ، وَيَقُومُ وَالْمَقَامُ وَالْمُقَامُ وَالْمَقِيمُ وَالْمَعُونُ ، ومن الياءى قولهم يَهَابُ وَيُبَاعُ وَأُقِيلَ وَيُقِيلُ وَيَبِيعُ وَالْمَقَالُ وَالْمُقِيلُ ؛ فقد رأيت كيف قصدوا فى النوعين بيان البنية بنقل الضمة والكسرة والفتحة إلى ما قبلها لما لزهم إعلال العين بسبب حمل الكلمات المذكورة على أصولها ، أعنى الماضى الثلاثى كما يجىء فى باب الاعلال ، ولم يبالوا بالتباس الواوى بالياء ثم الحركة المنقولة : إن كانت فتحة قلبت الواو والياء ألفا ، كما فى يَخَافُ وَيَهَابُ ؛ لأن سكونهما عارض ، فكانت متحركتان ، وما قبلهما كان مفتوح الأصل ، وقد تحركت بفتحة العين ، فكان الواو والياء تحركتا وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفا ، ولا سيما أن تطبيق الفرع بالأصل أولى ما يمكن .

وإن كانت ضمة — ولم يجىء فى الفعل والاسم المتصل به إلا على الواو ، نحو يَقُولُ — نقلت إلى ما قبلها وسلمت الواو ، بل قد جاءت على الياء أيضا فى اسم

(١) من العرب من قال طوح يطوح (بتضعيف العين فيهما) ، ومنهم من قال : طيح يطيح (بالتضعيف أيضا) ، وقد حكوا طاح يطوح ، فهو من باب نصر عند جميع من حكاه ، وحكوا طاح يطيح ، فأما على لغة من قال طيح يطيح (بالتضعيف) فهو يأتى من باب ضرب من غير تردد ، وأما على لغة من قال طوح يطوح فقد اختلف العلماء فى تخريج طاح يطيح ، فذهب الخليل إلى أنه من باب حسب يحسب (بكسر العين فى الماضى والمضارع) ، وذلك أن فعل المفتوح العين لا يكون من باب ضرب إذا كان أجوف واويا ، كما لا يكون من باب نصر إذا كان أجوف يائيا ، وقيل : هو شاذ ، وسيأتى لذلك بحث طويل فى كلام المصنف والشارح فى «باب المضارع» ، وسنعيد الكلام هناك بإيضاح أكثر من هذا .

للمفعول ، لكنه روعى فيه الفرق بين الواوى والياءى كما يجىء ، وقد جاء أيضا في هَيَّؤْ هَيَّؤْ ، وقد مر حكمه (١) .

وإن كانت كسرة : فإن كانت على الياء سلمت بعد النقل نحو يَبِيعُ ، وإن كانت على الواو — نحو يَقِيمُ ، وَيَطِيحُ عند الخليل — قلبت ياءً لتعسر النطق بها ساكنة بعد الكسرة ، ولا تقول : إن الضم والكسر فى نحو يَقُولُ وَيَبِيعُ نقلا إلى ما قبلهما للاستتقال ؛ إذ لو كان له لم تنقل الفتحة فى نحو يَخَافُ وَيَهَابُ ، وهى أخف الحركات ، فلا يستثقل وخاصةً بعد السكون ، ولا سيما فى الوسط ، وأيضا فالضمة والكسرة لا تستثقلان على الواو والياء إذا سكن ما قبلهما كما فى ظَبْيٍ وَدَلْوٍ

فان قيل : ذلك لأن الاسم أخف من الفعل ، والأصل فى الاعلال الفعل كما يجىء فى باب الاعلال

قلت : نعم ، ولكن الواو والياء المذكورين فى طرف الاسم ، وهما فى الفعل فى الوسط ، والطرف أثقل من الوسط

فان قيل : لم تستثقل فى الاسم لكون الحركة الإعرابية عارضةً قلت : نوع الحركة الإعرابية لازم ، وإن كانت كل واحدة منهما عارضة ، ولولم يعتد بالحركة الإعرابية فى باب الاعلال لم يُعَلَّ نحو قَاضٍ وَعَصَا ؛ فإذا تبين أن النقل ليس بالاستتقال قلنا : إنه وجب إسكان العين تبعا لأصل الكلمة ، وهو الماضى من الثلاثى ؛ إذ الأصل فى الاعلال الفعل كما يبين فى بابه ، وأصل الفعل الماضى ، فلما أسكنت نُقلت الحركة إلى ما قبلها لتدل على البنية كما شرحنا وإنما فُرِقَ فى اسم المفعول من الثلاثى بين الواوى والياءى نحو مَقُولٍ وَمَبِيعٍ ؛ لأن الأصل فى هذا الاعلال — أعنى إسكان الواو والياء الساكن ما قبلهما —

هو الفعل كما ذكرنا ، ألا ترى أن نحو دَلَوْ وَظَنِي لم يسكن الواو والياء فيهما مع
تطرفهما ، ثم حمت الأسماء المتصلة بالأفعال في هذا الإعلال على الفعل إذا وافقته ✓
لفظا بالحركات والسكنات ، كما في مَقَامَ وَمَعِيشَةَ وَمُصِيبَةَ ، واسمُ المفعول من
الثلاثي وإن شابه الفعل معنى واتصل به لفظا ، لاشتقاقهما من أصل واحد ،
لكن ليس مثله في الحركات والسكنات فأجرى مجرَى الفعل من وجهه ، وجعل
مخالفاً له من آخر : فالأول بإسكان عينه ، والثاني بالفرق بين واويه ويائييه ،
مع إمكان التنبيه على البنية ، فالأولى على هذا أن نقول : حُذِفَت ضمة العين في
مَقُولٍ وَمَبْيُوعٍ إتياعاً للفعل في إسكان العين ، وضمت الفاء في الواوى وكسرت في
اليائى كما قلنا في قُلْتُ وبعث دلالة على الواوى واليائى

معانى
أفعل

قال : « وَأَفْعَلَ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا ، نَحَوُ أَجْلَسْتُهُ ، وَلِلتَّعْرِيزِ نَحَوُ أَبْعَثُهُ ،
وَلِصَيُّورَتِهِ ذَا كَذَا نَحَوُ أَغْدَّ الْبَعِيرُ ، وَمِنْهُ أَحْصَدَ الزَّرْعُ ، وَلَوْجُودِهِ عَلَى
صِفَةٍ نَحَوُ أَحْمَدْتُهُ وَأَبْخَلْتُهُ ، وَلِلسَّلْبِ نَحَوُ أَشْكَيْتُهُ ، وَمَعْنَى فَعَلَ نَحَوُ
قَلْتُهُ وَأَقَلْتُهُ »

أقول : اعلم أن المزيد فيه لغير الإلحاق لابد لزيادته من معنى ؛ لأنها إذا لم
تسكن لغرض لفظى كما كانت في الإلحاق ولا معنى كانت عبثاً ، فاذا قيل مثلاً :
إن أقال بمعنى قال ، فذلك منهم تسامح في العبارة ، وذلك على نحو ما يقال : إن
الباء في (كفى بالله) و « من » في (ما من إله) زائدتان لما لم تقيدا فائدة زائدة
في الكلام سوى تقرير المعنى الحاصل وتأكيده ، فكذا لابد في الهمزة في
« أقالنى » من التأكيده والمبالغة

والأغلب في هذه الأبواب أن لا تنحصر الزيادة في معنى ، بل تجبىء لمعان
على البدل ، كالمهمزة في أفعل تقييد النقل ، والتعريض ، وصيرورة الشىء ذا كذا ،
وكذا فَعَلَ وغيره

وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً ؛ فليس لك أن تقول مثلاً في ظَرْفٍ :
أَظَرْفَ ، وفي نصرٍ : أَنْصَرَ ، ولهذا رُدَّ على الأخفش في قياس أَظَنَّ وَأَحْسَبَ
وَأَخَالَ على أَعْلَمَ وَأَرَى ، وكذا لا تقول : نَصَرَ ولا دَخَلَ ، وكذا في غير ذلك
من الأبواب ، بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين ، وكذا
استعماله في المعنى المعين ^(١) ، فكما أن لفظ أَذْهَبَ وَأَدْخَلَ يُحتاج فيه إلى

(١) قال سيبويه رحمه الله (ج ٢ ص ٢٣٣) : « هذا باب افتراق فعلت وأفعلت
في الفعل للمعنى ، تقول : دخل وخرج وجلس ، فإذا أخبرت أن غيره صيره إلى
شيء من هذا قلت : أخرجه وأدخله وأجلسه ، وتقول : فزع وأفزعته ، وخاف
وأخفته ، وجال وأجلته ، وجاء وأجأته ، فأكثر ما يكون على فعل (بتثنية
العين) إذا أردت أن غيره أدخله في ذلك يبنى الفعل منه على أفعلت ، ومن ذلك
أيضاً مكث (بضم العين) وأمكثته ، وقد يحىء الشيء على فعلت (بتشديد العين)
فيشرك أفعلت ، كما أنهما قد يشتركان في غير هذا ، وذلك قولك : فرج وفرحته ،
وإن شئت قلت : أفرحته ، وغرم وغرمته ، وأغرمته إن شئت ، كما تقول : فزعه
وأفزعته ، وتقول : ملح (بضم العين) وملحته ، وسمعنا من العرب من يقول :
أملحته ، كما تقول : أفزعته ، وقالوا : ظرف وظرفته ، ونبل ونبلته (بضم عين الثلاثي
فيهما) ، ولا يستكر أفعلت فيهما ، ولكن هذا أكثر واستغنى به » اه
وقال ابن هشام في المغنى (في مبحث ما يتعدى به القاصر) : « الحق أن
دخولها (يريد همزة التعدية) قياسي في اللازم دون المتعدى ، وقيل : قياسي فيه
وفي المتعدى إلى واحد ، وقيل : النقل بالهمزة كله سماعي » اه ملخصاً

وقال في المغنى أيضاً (في المبحث نفسه) : « النقل بالتضعيف سماعي في اللازم وفي
المتعدى لواحد ، ولم يسمع في المتعدى لاثنتين ، وقيل : قياسي في الأولين » اه ملخصاً
فأنت ترى من عبارة سيبويه أنه يسوغ لك أن تبني على أفعلته للتعدية من الفعل
القاصر من غير أن ينكر عليك ذلك ، وإن لم تكن سمعت تعديته بالهمزة عن العرب ،
وذلك أصرح في عبارة ابن هشام . وقال سيبويه أيضاً (في ص ٢٣٧ ج ٢ ، في
مباحث فعلت بالتضعيف) : « هذا باب دخول فعلت (بتضعيف العين) على فعلت
لا يشرك في ذلك « أفعلت » ، تقول : كسرتها وقطعتها ، فإذا أردت كثرة العمل
قلت : كسرتها وقطعته ومزقته ، وما يدلك على ذلك قولهم : علطت البعير وإبل معلطة

السمع فكذا معناه الذى هو النقل مثلا ؛ فليس لك أن تستعمل أذهب بمعنى
أزال الذهاب أو عرّض للذهاب أو نحو ذلك

والأغلب أن تجبىء هذه الأبواب مما جاء منه فعل ثلاثى ، وقد تجبىء مما لم
يأت منه ذلك ، كألجم وأشحم وجلّد وقرّد واستحجر المكان واستنوق^(١)
الجل ، ونحو ذلك ، وهو قليل بالنسبة إلى الأول

وبعير معلوط ، وجرحته وجرحته (بتضعيف العين) أكثرت الجراحات فى جسده «
اهـ» فهذه العبارة تفيد أن استعمال فعل (بتضعيف العين) فى معنى التكثير بين يديك
متى أردت استعمالها من أى فعل ساء لك ذلك . ومثل ذلك كثير فى عباراته وعبارات
غيره من العلماء

والذى نراه أنه إذا كثر ورود أمثلة لصيغة من هذه الصيغ فى معنى من هذه
المعاني كان ذلك دليلا على أنه يسوغ لك أن تبني على مثال هذه الصيغة لأفادة هذا
المعنى الذى كثر فيه وإن لم تسمع اللفظ بعينه

(١) ألجم - بالجيم - تقول : ألجم الرجل فرسه ؛ إذا وضع فى فمه اللجام ، ولم
يأت منه ثلاثى ، ووقع فى جميع النسخ المطبوعة « ألجم » بالحاء المهملة ، وهو
تصحيف ؛ فان هذه المادة قد جاء منها الثلاثى والمزيد فيه ، تقول : ألجم الرجل يلجم -
من باب كرم ، وفيه لغة من باب فرح عن اللحياني - إذا كثر لحم بدنه ، وإذا
أكل اللحم كثيرا ، وتقول : ألجم الرجل ؛ إذا كثر عنده اللحم ، وتقول : ألجم
الرجل القوم ؛ إذا أطعمهم اللحم . وأشحم - بالسين المهملة - تقول : أسحمت السماء ؛
إذا صبت ماءها ، ولم يذكر صاحبها القاموس واللسان فعلا ثلاثيا من هذه المادة ؛
ولكن ذكر المصدر كفرح وكسعال وكحمرة ؛ ووقع فى جميع النسخ المطبوعة
« أشحم » بالشين المعجمة - وهو تحريف ، فانه قد استعمل من هذه
المادة الثلاثى والمزيد فيه ، تقول : شحم الرجل القوم - من باب فتح -
وأشحمهم ، إذا أطعمهم الشحم . وجلّد - بتضعيف اللام - تقول : جلّد
الجزور ، إذا نزع جلده ، ولا يقال : ساءخ ، إلا فى الشاة ، وقد ورد من هذه المادة
فعل ثلاثى بغير هذا المعنى ، تقول : جلّدتها ، إذا أصبت جلده ، كما تقول : رأسه
وبطنه وعانه ويده ، إذا أصاب رسه وبطنه وعينه ويده ، وقرّد - بتضعيف الراء
تقول : قرّد الرجل بعيره ، إذا أزال قراده (وهو كغراب : دويبة تعض الإبل)

فاذا فهم هذا فاعلم أن المعنى الغالب في أَفْعَلَ متعدية ما كان ثلاثيا ، وهي أن يجعل ما كان فاعلا لل لازم مفعولا لمعنى الجعل فاعلا لأصل الحدث على ما كان ، فمعنى « أَذْهَبْتُ زَيْدًا » جعلت زيدا ذاهبا ، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذى استفيد من الهمزة فاعل للذهاب كما كان فى ذَهَبَ زيد ، فان كان الفعل الثلاثى غير متعد صار بالهمزة متعديا إلى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة - أى : الجعل والتصيير - كأَذْهَبْتَهُ ، ومنه أعظمته : أى جعلته عظيما باعتقاده ، بمعنى استعظمته ، وإن كان متعديا إلى واحد صار بالهمزة متعديا إلى اثنين أولهما مفعول الجعل والثانى لأصل الفعل ، نحو : أحفرت زيدا النهر : أى جعلته حافرا له ، فالأول مجعول ، والثانى محفور ، ومرتبة للمجعول مقدمة على مرتبة مفعول أصل الفعل : لأن فيه معنى الفاعلية . وإن كان الثلاثى متعديا إلى اثنين صار بالهمزة

معنى
للتعدية
وأثرها

وقد ورد من هذه المادة الفعل الثلاثى ، تقول : قرد الرجل والبعير - كفرح - إذا ذل وخضع ، وقيل : قرد الرجل : أى سكت عن عى . واستحجر المكان : كثرت الحجارة فيه ، واستنوق الجمل : صار كالناقة فى ذلها ، لا يستعمل إلا مزيدا ، قال ثعلب : « ولا يقال استناق الجمل (يقصد أنه لا تنقل حركة الواو إلى الساكن قبلها ، ثم تقلب ألفا) وذلك لأن هذه الأفعال المزيدة أعنى « افعل واستفعل » إنما تعتل باعتلال أفعالها الثلاثية البسيطة التى لازيادة فيها ، فلما كان استنوق واستتيس ونحوهما دون فعل بسيط لازيادة فيه صحت الياء والواو ، لسكون ما قبلهما » اهـ . وقولهم « استنوق الجمل » مثل يضرب للرجل يسكون فى حديث أو صفة شئ ثم يخالطه بغيره وينقل إليه ، وأصله أن طريقة بن العبد كان عند بعض الملوك والمسيب (كمعظم) بن علس (كجبل) ينشده شعرا فى وصف جمل ثم حوله إلى نعت ناقة ، فقال طريقة : قد استنوق الجمل ، فغضب المسيب ، وقال : « ليقتله لسانه » ، فكان كما تفرس فيه . قال ابن برى : البيت الذى أنشده المسيب بن علس هو قوله :-

وَإِنِّي لَا مِضَى إِلَيْهِمْ عِنْدَ احْتِصَارِهِ بِنَاجٍ عَلَيْهِ الصَّيْعَرِيَّةُ مَكْدَمِ

متعديا إلى ثلاثة أولها للجعل والثاني والثالث لأصل الفعل ، وهو فعلاَن فقط :
أَعْلَمَ ، وَأَرَى

وقد يحىء الثلاثى متعديا ولازما فى معنى واحد ، نحو قَتَنَ الرجلُ : أى صار مُفْتَنًا ، وَفْتَنَتْهُ : أى أدخلت فيه الفتنة ، وَحَزَنَ وَحَزَنَتْهُ : أى أدخلت فيه الحزن ، ثم تقول : أفتنته وأحزنته ، فيهما ، لنقل قَتَنَ وَحَزَنَ اللّازمين للمتعديين ، فأصل معنى أحزنته جعلته حزينا ، كأذهبتَه وأخرجته ، وأصل معنى حَزَنَتْهُ جعلت فيه الحزن وأدخلته فيه ، ككَحَلْتَهُ وَدَهَنْتَهُ : أى جعلت فيه كحلا ودهنا ، والمغزى من أحزنته وَحَزَنَتْهُ شىء واحد ؛ لأن مَنْ أدخلت فيه الحزن فقد جعلته حزينا ، إلا أن الأول يفيد هذا المعنى على سبيل النقل والتصيير لمعنى فعل آخر - وهو حَزَنَ - دون الثانى

وقولهم أَسْرَعَ وَأَبْطَأَ فى سَرْعَ وَبَطْؤَ ؛ ليس الهمة فيهما للنقل ، بل الثلاثى والمزيد فيه معاً غير متعديين ، لكن الفرق بينهما أن سَرْعَ وَبَطْؤَ أبلغ ؛ لأنهما كأنهما غريزة كصغر وكبُر

ولو قال المصنف مكان قوله « الغالب فى أفعَلَ أن يكون للتعدية » : « الغالب أن يجعلَ الشىء ذا أصله » لكان أعم ؛ لأنه يدخل فيه ما كان أصله جامداً ، نحو أَخْفَى قِدْرَهُ : أى جعلها ذات (١) خفياً وهو الأَبْرَارُ ، وأجْدَاهُ : أى جعله ذا جَدِّى (٢) ، وأَذْهَبَهُ : أى جعله ذا ذَهَبَ

وقد يحىء أفعَلَ لجعل الشىء نَفَسَ أصله إن كان الأصل جامداً ، نحو أَهْدَيْتُ الشىء : أى جعلته هَدِيَّةً أو هَدِيًّا (٣)

-
- (١) الفحا - بفتح أوله وكسره مقصورا : البزر ، أو يابسه ، والأبزار : التوابل كالفلفل ونحوه ، واحدها بزر - بالفتح والكسر - وواحد التوابل تابل كخاتم
(٢) الجدى - بفتح أوله مقصورا - والجدوى : العظيمة
(٣) الهدية : اسم ما أتخفت به ، والهدى : ما أهدى إلى مكة من النعم (أى : الأبل)

قوله « والتعريض » أى : تقيد المهمة أنك جعلت ما كان مفعولا للثلاثي مُعَرَّضاً لأن يكون مفعولا لأصل الحدث ، سواء صار مفعولا له أولا ، نحو أَقْتَلْتَهُ : أى عرضته لأن يكون مقتولا قُتِلَ أولا ، وأَبْعَثُ الفرس : أى عرضته للبيع ؛ وكذا أَسْقَيْتُهُ : أى جعلت له ماء وسَقِيّاً شَرِبَ أو لم يشرب ، وسَقَيْتُهُ : أى جعلته يشرب ، وأَقْبَرْتَهُ : أى جعلت له قبرا قَبِرَ أولا

قوله « ولصيورته ذا كذا » أى : لصيورة ما هو فاعل أَفْعَلَ صاحب شىء ، وهو على ضربين : إما أن يصير صاحب ما اشتق منه ، نحو الْحَمَّ زيد : أى صار ذالحم ، وأَطْفَلَتْ : أى صارت ذات طفل ، وأَعْسَرَ وأَيْسَرَ وَأَقْلَّ : أى صار ذا عُسْرٍ وَيُسْرٍ وقلة ، وأَغَدَّ البعير : أى صار ^(١) ذا غُدَّة ، وَأَرَابَ : أى صار ذا ريبة ، وإما أن يصير صاحب شىء هو صاحب ما اشتق منه ، نحو أَجْرَبَ الرجلُ : أى صار ذا إبل ذات جَرَبٍ ، وَأَقْطَفَ : أى صار صاحب خيل تَقْطِفُ ^(٢) وَأَخْبَتَ : أى صار ذا أصحاب خبشاء ، وَالْأَمَ : أى صار صاحب قوم يلومونه ، فإذا صار له لُوَامٌ قليل : هُوَ مُلِيمٌ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَوَّلِ : أى صار صاحب لوم ، وذلك بأن يَلَامَ ، كأحصد الزرع : أى صار صاحب الحصاد ، وذلك بأن يحصد ، فيكون أَفْعَلَ بمعنى صار ذا أصله الذى هو مصدر الثلاثي ، بمعنى أنه فاعله ، نحو أَجْرَبَ : أى صار ذا جَرَبٍ ، أو بمعنى أنه مفعوله ، نحو أَحْصَدَ الزَّرْعُ ، ومنه أَكَبَّ : أى صار يُكَبُّ وقولهم « أَكَبَّ مطاوع كَبَّة » ندريس ^(٣) ؛ لأن القياس كون أَفْعَلَ لتعديته فَعَلَ لا لمطاوعته

(١) الغدة - بضم أوله وتشديد الدال مفتوحة - : كل عقدة يطيف بها شحم فى جسد الانسان ، وهى أيضا طاعون الأبل

(٢) تقول : قطفت الدابة - من باب ضرب ونصر - قطفا وقطوفا (كنصر وخروج) أساءت السير وأبطأت ، والوصف منه قطوف - بفتح القاف -

(٣) قال فى اللسان : « كبه لوجهه فانكب : أى صرعه ، وأكب هو على

قوله « ومنه أحصد الزرع » إنما قال « ومنه » لأن أهل التصريف جعلوا مثله قسماً آخر ، وذلك أنهم قالوا : يجيء أفعال بمعنى حان وقت يستحق فيه فاعلُ أفعال أن يُوقع عليه أصل الفعل ، كأحصد : أى حان أن يُحصَد ، فقال المصنف : هو في الحقيقة بمعنى صار ذا كذا ، أى : صار الزرع ذا حصاد ، وذلك

وجهه ، وهذا من النوادر أن يقال : أفعلت أنا ، وفعلت غيرى ، يقال : كب الله عدو المسلمين ، ولا يقال : أ كب « اه . وظاهر قول المؤلف : إن القول بأن أ كب مطاوع كب تدريس (أى : تدريب وتمرين) أنه غير موافق على قصة المطاوعة بدليل أنه جعله من أمثلة الصيرورة ، وقد سبقه بذلك الزمخشري رحمه الله ، قال في تفسير سورة الملك من الكشف : « يجعل أ كب مطاوع كبه ، يقال : كبته فأ كب ، من الغرائب والشواذ ، ونحوه قشعت الريح السحاب فأقشع ، وما هو كذلك ، ولا شيء من بناء أفعال مطاوع ، ولا يتقن نحو هذا إلا حملة كتاب سيدييه ، وإنما أ كب من باب أنفض وألام ، ومعناه : دخل في الكب وصار ذا كب ، كذلك أقشع السحاب دخل في القشع ، ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع » اه كلامه بحروفه ، وقد خص الشهاب الخفاجي هذين القولين تلخيصاً حسناً في شرحه على تفسير البضاوى فقال في بيان مذهب من قال بالمطاوعة : « هو على عكس المعروف في اللغة من تعدى الأفعال ولزوم ثلاثيه ، ككرم وأكرم ، وله نظائر في أحرف يسيرة : كأنسل ريش الطائر ونسلته ، وأنزفت البئر ونزفتها ، وأمرت الناقة (درت) ومرتها ، وأشف البعير (رفع رأسه) وشففته ، وأقشع الغيم وقشعته الريح : أى أزالته وكشفته ، وقد حكى ابن الأعرابي كبه الله وأكبه بالتعدية فيهما ، على القياس » اه وقال في بيان رأى من قال بالصيرورة : « وليست الهمزة فيه للمطاوعة كما ذهب إليه ابن سيده في المحكم ، تبعاً لبعض أهل اللغة ، كالجوهرى ، وتبعه ابن الحاجب وأكثر شراح المفصل ، قال بعض المدققين : معنى كون الفعل مطاوعاً كونه دالاً على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعدي به ، كقولك باعدته فتباعد ، فالتباعد معنى حصل من المباعدة ، كما يفهم من كلام شراح المفصل والشافعية ، ومبانية المطاوعة للصيرورة غير مسلبة ، وفي شرح الكشف للشرىف : الاثمار : معنى صيرورته مأموراً ، وهو مطاوع الأمر ، فسوى بين المطاوعة والصيرورة » اه

يحينونة حصاده ، ونحوه أَجَدَّ النَّخْلُ وَأَقْطَعَ^(١) ويجوز أن يكون أَلَامَ مثله :
أى حان أن يَلَامَ

ومن هذا النوع — أى : صيرورته ذا كذا — دخول الفاعل فى الوقت
المشتق منه أفعال ، نحو أَصْبَحَ وَأَمْسَى وَأَجْرَ وَأَشْهَرَ : أى دخل فى الصباح والمساء
والفجر والشهر ، وكذا منه دخول الفاعل فى وقت ما اشتق منه أفعال ، نحو أَشْمَلْنَا
وَأَجْنَبْنَا وَأَصْبَيْنَا وَأَدْبَرْنَا : أى دخلنا فى أوقات هذه الرياح^(٢) قال سيديويه :
ومنه أَدَفَ ، أى : حصل فى وقت الدَّفِّ^(٣) ، ومنه الدخول فى المكان الذى
هو أصله ، والوصول إليه ، كأَكْدَى : أى وصل إلى الكُدْيَةِ^(٤) وَأَنْجَدَ
وَأَجْبَلَ : أى وصل إلى نَجْدٍ وإلى الجبل ، ومنه الوصول إلى العدد الذى هو
أصله ، كأَعَشَرَ وَأَتَسَعَ وَأَلَفَ : أى وصل إلى العشرة والتسعة والألف ؛ فجميع
هذا بمعنى صار ذا كذا : أى صار ذا الصبح ، وذا المساء ، وذا الشمال ،
وذا الجنوب ، وذا الكُدْيَةِ ، وذا الجبل ، وذا العشرة

قوله « ولوجوده عليها » أى : لوجودك مفعول أفعال على صفة ، وهى كونه

(١) أَجَدَّ النَّخْلُ : حان له أن يجد : أى يقطع ثمره . وأقطع النخل أيضا :
حان قطاعه

(٢) أَشْمَلْنَا : دخلنا فى وقت ريح الشمال (وهى التى تهب من ناحية القطب)
وَأَجْنَبْنَا : دخلنا فى وقت ريح الجنوب (وهى التى تقابل ريح الشمال) ، وَأَصْبَيْنَا :
دخلنا فى وقت ريح الصبا (وهى ريح مهبها مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار)
وَأَدْبَرْنَا : دخلنا فى وقت ريح الدبور (وهى ريح تهب من ناحية المغرب
تقابل الصبا)

(٣) الدَّفِّ - بفتحيتين - : المرض الملازم ، وقيل : المرض مطلقا
(٤) الكُدْيَةِ - بضم فسكون - : الأرض الصلبة ، وهى أيضا الصخرة تعترض
حافر البئر ، فاذا وصل إليها قيل : أَكْدَى

فاعلا لأصل الفعل ، نحو أ كَرُمْتَ فَارْبُطْ : أى وجدت فرساً كريماً ،
وَأَسْمَنْتَ : أى وجدت سميماً ، وَأَبْخَلْتُهُ : أى وجدته بخيلاً ، أو كونه مفعولاً
لأصل الفعل ، نحو أَحْمَدْتَهُ : أى وجدته محموداً ، وأما قولهم « أَخْمَمْتُكَ : أى وجدتكَ
مفحمًا » فكان أَفْعَلٌ فِيهِ منقول من نفس أَفْعَلَ ، كقولك فى التعجب :
مَا أَعْطَاكَ لِلدَّانِيَةِ ، ويقال : أَخْمَتَ الرَّجُلَ : أى أَسَكَّتُهُ ، قال عمرو بن معدى كرب
لِمَجَاشِعِ بْنِ مَسْعُودِ السَّامِى — وقد سأله فأعطاه — : اللَّهُ دَرَكُ يَابَنِ سُلَيْمٍ ،
سَأَلْنَا كَمْ فَمَا أَبْخَلْنَا كَمْ ، وَقَاتَلْنَا كَمْ فَمَا أَجْبَنَّا كَمْ ، وَهَاجَيْنَا كَمْ فَمَا أَخْمَنَّا كَمْ :
أى ما وجدنا كَمْ بِخُلَاءٍ وَجِبْنَاءٍ وَمُفْحَمِينَ (١)

قوله « وللسلب » أى : ينجىء لسلبك عن مفعول أفعل ما اشتق منه ، نحو
أَسْكَيْتَهُ : أى أزلت شكواه

قوله « وبمعنى فَعَلَ » نحو قِلْتُ الْبَيْعَ وَأَقْلَنْتُهُ . وقد ذكرنا أنه لابد للزيادة
من معنى ، وإن لم يكن إلا التأكيد

وقد جاء أفعل بمعنى الدعاء ، نحو أَسَقَيْتُهُ : أى دعوت له بالسقيا ، قال
ذو الرمة :

١٢ — وَقَفْتُ عَلَى رَبْعٍ لِمِيَّةٍ نَاقَتِي فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأَخَاطِبُهُ

(١) قال ابن برى : « يقال هاجيته فأخيمته بمعنى أسكته ، قال : ويجىء أخيمته
بمعنى صادفته مفحماً ، تقول : هجوته فأخيمته : أى صادفته مفحماً ، قال : ولا يجوز فى
هذا هاجيته ، لأن المهاجرة تكون من اثنين ، وإذا صادفته مفحماً لم يكن منه هجاء
فاذا قلت : فما أخمنا كَمْ بمعنى ما أسكتنا كَمْ جاز ، كقول عمرو بن معدى كرب :
« وهاجينا كَمْ فما أخمنا كَمْ » : أى فما أسكتنا كَمْ عن الجواب » اه كلام ابن برى
وبهذا يعلم ما فى كلام الشارح المحقق ، فإن الشاهد الذى ذكره ليس بمعنى وجدته
ذا كذا بل معناه جعله ذا كذا

وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبَتْهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ (١)

والأكثر في باب الدعاء فَعَلَ ، نحو جَدَّعَهُ وَعَقَّرَهُ : أى قال : جدعه الله ، وعقره (٢) ، وَأَفْعَلَ داخل عليه في هذا المعنى ،

والأغلب من هذه المعاني المذكورة النقل ، كما ذكرنا

وقد يجيىء أَفْعَلَ لغير هذه المعاني ، وليس له ضابطة كضوابط المعاني المذكورة

كأبصره : أى رآه ، وأوعزت إليه : أى تقدمت ، وقد يجيىء مطاوع فَعَلَ ، كفطرتَه فافطَر وبشرتَه فأبشَر ، وهو قليل

قال : « وَفَعَلَ لِلتَّكْثِيرِ غَالِبًا ، نحو غَاغَتُ وَقَطَعْتُ وَجَوَلْتُ وَطَوَّقْتُ وَمَوَّتَ الْمَالُ ، وَلِلتَّعْدِيَةِ نَحْوُ فَرَحْتُهُ ، وَمِنْهُ فَسَقْتُهُ ، وَلِلسَّلْبِ نَحْوُ جَلَدْتُهُ وَقَرَدْتُهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ زَلْتُهُ وَزَيْلْتُهُ »

معاني
فعل
بالتضعيف

أقول : الأغلب في فَعَلَ أن يكون لتكثير فاعله أصل الفعل ، كما أن

الأكثر في أفعال النقل ، تقول : ذَبَحْتُ الشاة ، ولا تقول ذَبَحْتُهَا ، وأغلقت الباب مرة ، ولا تقول : غلَقْتُ ؛ لعدم تصور معنى التكثير في مثله ، بل تقول : ذَبَحْتُ الغنم ، وغلَقْتُ الأبواب ، وقولك : جَرَحْتُهُ : أى أكثر جراحاته ، وأما جَرَحْتُهُ — بالتخفيف — فيحتمل التكثير وغيره ؛ قال الفرزدق : —

(١) هذان البيتان مطلع قصيدة لذي الرمة واسمه غيلان بن عقبة . وتقول : وقفت الدابة وقفا ووقوفا : أى منحتها عن السير . والرابع : الدار حيث كانت ، وأما المربع (كملعب) فالمنزل في الربيع خاصة . ومية : اسم امرأة . وأسقيه : معناه أَدْعُو له بقولى : سقاك الله ، أو بقولى : سقيا لك ، وأبته — بفتح الهمزة أو ضمها — أخبره بما تنطوى عليه نفسه وتسره ، والملاعب : جمع ملعب ، وهو المكان الذى يلعب فيه الصبيان (٢) الجدع : القطع ، وقيل : القطع البائن فى الأنف والأذن والشفة واليد ونحوها ، وتقول : عقر الفرس والبعير بالسيف ؛ إذا قطع قوائمه ، ثم اتسع فى العقر حتى استعمل فى القتل والهلاك

١٣ — مَا زَلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وَأُغْلِقُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنَ عَمَّارٍ (١)

أى : أَفْتَحُهَا وَأُغْلِقُهَا ، وَمَوْتَ الْمَال : أى وقع المَوْتَانِ فِي الْإِبْلِ فَكَثُرَ فِيهَا (٢) الْمَوْتُ ، وَجَوَلْتُ وَطَوَّفْتُ : أى أَكْثَرْتُ الْجَوْلَانَ وَالطَّوْفَ ، قِيلَ : وَلِذَلِكَ سَمِيَ الْكِتَابُ الْعَزِيزُ تَنْزِيلًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْزَلْ جَمْلَةً وَاحِدَةً ، بَلْ سُورَةٌ سُورَةٌ وَآيَةٌ آيَةٌ ، وَلَيْسَ نَصَافِيهِ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : (لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جَمْلَةً وَاحِدَةً) وَقَوْلِهِ : (إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمُ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ)

ثُمَّ إِنْ التَّكْثِيرُ يَكُونُ فِي التَّعْدِي كَمَا فِي عَلَّقَ وَقَطَّعَ ، وَقَدْ يَكُونُ فِي الْإِلَازِمِ كَمَا فِي جَوَّلَ وَطَوَّفَ وَمَوَّتَ

قَوْلُهُ « وَلِلتَّعْدِيَةِ نَحْوُ فَرَّحْتَهُ » مَعْنَى التَّعْدِيَةِ فِي هَذَا الْبَابِ كَمَا فِي بَابِ أَفْعَلَ عَلَى مُشَارَحِنَا ، وَالْأَوَّلَى أَيْضًا هَهُنَا أَنْ يُقَالَ فِي مَقَامِ التَّعْدِيَةِ : [هُوَ] بِمَعْنَى جَعَلَ الشَّيْءَ ذَا أَصْلِهِ ، لِيَعْمَ نَحْوُ فَحَّى التَّمْدَرُ : أَيْ جَعَلَهَا ذَاتَ فَحٍّ ، وَشَسَّعَ النِّعْلَ (٣) ، وَهَذَا لَا يَتَّعَدَى إِلَى ثَلَاثَةٍ كَأَفْعَلَ إِلَّا مَحْمُولًا عَلَى أَفْعَلَ كَحَدَّثَ وَخَبَّرَ ، كَمَا مَرَّ فِي أَفْعَالِ الْقُلُوبِ

(١) الْمُرَادُ بِأَبِي عَمْرٍو فِي الْبَيْتِ هُوَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْبَكْرِيُّ فِي شَرْحِ أَمَالِي الْقَالِي : « إِنْ أَبَا عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ كَانَ هَارِبًا مِنَ الْحِجَاجِ مُسْتَتِرًا ، خَافَ الْفَرَزْدَقُ يَزُورُهُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ ، فَكَانَ كُلُّهَا يَفْتَحُ لَهُ بَابٌ يَغْلِقُ بَعْدَ دُخُولِهِ ، إِلَى أَنْ وَصَلَ إِلَيْهِ ، فَأَنْشَدَهُ أَيْبَاتًا مِنْهَا هَذَا الْبَيْتُ » ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ كَمَا قَالَ الْأَعْلَمُ الشُّشْتَمَرِيُّ دُخُولَ أَفْعَلْتُ عَلَى فَعَلْتُ - بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ - فِي إِفَادَةِ التَّكْثِيرِ ، وَلَكِنْ الَّذِي يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّ الشَّاهِدَ فِي الْبَيْتِ دُخُولَ فَعَلْتُ - بِالْتَّخْفِيفِ - وَأَفْعَلْتُ ، عَلَى فَعَلْتُ - بِالتَّشْدِيدِ -

(٢) عِبَارَةُ الْمُؤَلِّفِ يَفْهَمُ مِنْهَا أَنَّ الْمَوْتَانِ غَيْرُ الْمَوْتِ ، وَبِالْجَوْعِ إِلَى كِتَابِ اللُّغَةِ كَاللِّسَانِ وَالْقَامُوسِ وَالْمُصْبَاحِ وَغَيْرِهَا يَعْلَمُ أَنَّهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ

(٣) شَسَّعَ نَعْلَهُ - بِتَضْعِيفِ الْعَيْنِ - جَعَلَ لَهَا شَسْعًا - وَمِثْلُهُ شَسَّعَهَا - بِالْتَّخْفِيفِ مِنْ بَابِ مَنَعَ - وَكَذَا أَشَسَّعَهَا ، وَالشَّسْعُ - بِكَسْرِ فَسْكَوْنٍ وَبِكَسْرَيْنِ - قِبَالُ النِّعْلِ ، وَهُوَ أَحَدُ سَيُورِهَا ، وَهُوَ الَّذِي يَدْخُلُ بَيْنَ الْأَصْبَعِ الْوَسْطَى وَالَّتِي تَلِيهَا

قوله « ومنه فسقته » إنما قال ذلك لأن أهل التصريف جعلوا هذا النوع
قسماً برأسه ، فقالوا : ينجىء فعلٌ لنسبة المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به ، نحو
فسقته : أى نسبته إلى الفسق وتسميته فاسقاً ، وكذا كفرته ، فقال المصنف :
يرجع معناه إلى التعدية ، أى : جعلته فاسقاً بأن نسبته إلى الفسق

ويجىء للدعاء على المفعول بأصل الفعل ، نحو جدّعتُه وعقرته : أى قلت له
جدّعا لك ، وعقرا لك ، أو الدعاء له ، نحو سقيته : أى قلت له سقياً لك

قوله « وللسلب » قد مر معناه ، نحو قرّدتُ ~~الرجل~~ : أى أزلت قرّاده ، وجلدته :
أى أزلت جلده بالسلب

قوله « وبمعنى فعل » نحو زيلته : أى زلته أزيله زَيْلاً : أى فرّقته ، وهو
أجوف ^(١) يائى ، وليس من الزوال ؛ فهما مثل قلته وأقلته

(١) يريد تقرير أنه فعل - بالتشديد - وليس فيعل ، وهو كما قال ، والدليل
على ذلك أنهم قالوا فى مصدره التزيل ، ولو كان فيعل لقالوا فى مصدره زيلة - بفتح
الزاي وتشديد الياء مفتوحة - كالبيطرة - قال فى اللسان : « ابن سيده وغيره :
زال الشيء يزله زَيْلاً ، وأزاله إزالة وإزالاً ، وزيله فتزيل ، كل ذلك فرقه فتنفرق ،
وفى التزيل العزيز (فزيلنا بينهم) وهو فعلت - بالتضعيف - لأنك تقول فى مصدره
تزيلاً ، ولو كان فيعلت لقلت : زيلة » اهـ وقول المؤلف « أجوف يائى »
هو هكذا عند عامة أهل اللغة إلا القتيبي ، فانه زعم أنه أجوف واوى ، وقد
أنكره عليه . قال فى اللسان : « وقال القتيبي فى تفسير قوله تعالى « فزيلنا بينهم » :
أى فرقنا ، وهو من زال يزول ، وأزلته أنا ، قال أبو منصور : وهذا غلط من
القتيبي ، لم يميز بين زال يزول ، وزال يزيل ، كما فعل الفراء ، وكان القتيبي ذابيان
عذب ، وقد نحس حظه من النحو ومعرفة مقاييسه » اهـ

ويجىء أيضا بمعنى صار ذا أصله ، كَوَرَّقَ : أى أورق : أى صار ذا ورق ،
وقَيِّحَ الجُرْحُ : أى صار ذا قَيْحٍ (١)

وقد يجىء بمعنى صَيَّرَ فاعله أَصْلُهُ المشتق منه ، كَرَوَّضَ المكانُ :
أى صار رَوْضًا ، وَعَجَزَتِ المرأةُ ، وَثَبَّتْ ، وَعَوَّنتْ : أى صارت عَجُوزًا وَثِيْبًا
وَعَوَّانًا (٢)

ويجىء بمعنى تصيير مفعوله على ما هو عليه ، نحو قوله « سبحان الذى ضَوَّأَ
الأضواءَ ، وَكَوَّفَ الكوفةَ ، وَبَصَّرَ البصرةَ » أى : جعلها أضواءً
وكوفةً وبصرةً

ويجىء بمعنى عَمَلَ شَيْءٍ فى الوقت المشتق هو منه ، كَهَجَّرَ : أى سار فى
الهجرة (٣) ، وَصَبَّحَ : أى أتى صباحًا ، وَمَسَّى وَغَسَّ (٤) : أى فعل
فى الوقتين شيئًا

(١) القيقح : المدة الخالصة التى لا يخالطها دم ، وقيل : هو الصديد الذى كأنه
الماء وفيه شكلة دم

(٢) العوان - بزنة سحاب - من البقر وغيرها : النصف فى سنّها ، وهى التى
بين المسنة والصغيرة ، وقيل العوان من البقر والخيل : التى نتجت بعد بطنها البكر ،
ويشهد للأول قوله تعالى : (لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) . وفى المثل « لاتعلم
العوان الخمرة » قال ابن برى : أى المجرب عارف بأمره كما أن المرأة التى تزوجت
تحسن القناع بالخباز . ويقال : حرب عوان : أى قوتل فيها مرة ، كأنهم جعلوا
الأولى بكرًا

(٣) الهاجرة : نصف النهار عند زوال الشمس مع الظهر ، أو من عند زوالها
إلى العصر ، لأن الناس يستكنون فى بيوتهم كأنهم قد تهاجروا ، وهى أيضا شدة
الحر . وتقول : هجرنا تهجيرًا ، وأهجرنا ، وتهجرنا : أى سرنا فى الهاجرة
(٤) الغلس - بفتحيتين - : ظلام آخر الليل إذا اختلط بضوء الصباح

ويجىء بمعنى المشى إلى الموضع المشتق هو منه ، نحو كَوَفَّ : أى مشى إلى الكوفة ، وَفَوَّزَ وَغَوَّرَ : أى مشى إلى المفازة والغور^(١)

وقد يجىء لمعان غير ماذ كر غير مضبوطة بمثل الضوابط المذكورة ، نحو جَرَبَ وَكَلَّمَ

قال : « وَفَاعِلٌ لِنِسْبَةِ أَصْلِهِ إِلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مُتَعَلِّقًا بِالْآخِرِ الْمَشَارَكَةِ صَرِيحًا فَيَجِئُ الْعَكْسُ ضَمْنًا ، نَحْوُ ضَارَبْتُهُ وَشَارَكْتُهُ ، وَمِنْ ثَمَّ جَاءَ غَيْرُ الْمُتَعَدِّي مُتَعَدِّيًا [نَحْوُ كَارَمْتُهُ وَشَاعَرْتُهُ] وَالْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِدٍ مُغَايِرٌ لِلْمُفَاعِلِ مُتَعَدِّيًا إِلَى اثْنَيْنِ نَحْوُ جَادَبْتُهُ الثَّوْبَ ، بِخِلَافِ شَأَمْتُهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ ضَاعَفْتُهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ سَافَرْتُ »

معانى
مفاعيل

أقول « لنسبة أصله » أى : لنسبة المشتق منه فاعل إلى أحد الأمرين : أى الشئئين ، وذلك أنك أسندت في « ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » أصل ضارب — أى الضَّرْبَ — إلى زيد ، وهو أحد الأمرين ، أعنى زيدا وعمرا ، وهم يستعملون الأمر بمعنى الشئ فيقع على الأشخاص والمعانى

قوله « متعلقا بالآخر » الذى يقتضيه المعنى أنه حال من الضمير المستتر في قوله « لنسبة » وذلك أن ضارب في مثالنا متعلق بالآخر ، وهو عمرو ، وَتَعَلَّقَهُ بِهِ لِأَجْلِ الْمَشَارَكَةِ الَّتِي تَضْمَنُهَا ، فَانْتَصَبَ الثَّانِي لِأَنَّهُ مُشَارَكٌ — بفتح الراء — في الضرب لا لأنه مضروب ، والمشارك مفعول ، كما انتصب في « أَذْهَبْتُ عَمْرًا » لأنه مجعول

(١) المفازة : الصحراء ، وأصلها اسم مكان من الفوز ، وإنما سميت بذلك مع أنها مضلة ومهلكة ، تفاولا لسالكها بالنجاة ، كما قالوا للديغ : سليم . والغور - بفتح فسكون - : بعد كل شئ وعمقه ، ومنه قولهم : فلان بعيد الغور ، إذا كان لا تدرى حقيقته . وسموا ما بين ذات عرق إلى البحر الأحمر غورا ، وسموا كل ما انحدر مغربا عن تهامة غورا . والغور أيضا : موضع منخفض بين القدس وحوران ، وموضع بديار بنى سليم

وَيَسْمُجُ جعله حالا من قوله « أصله » أو من قوله « أحد الأمرين » لأن الظاهر من كلامه أن قوله « لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر للمشاركة صريحا » مقدمة يريد أن يبني عليها صيرورة الفعل اللازم في فاعل متعديا إلى واحد ، والمتعدي إلى واحد غير مشارك متعديا إلى اثنين ، مشيرا إلى قوله في الكافية « المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق » فعلى هذا الذي يتوقف فهمه على هذا الأمر الآخر الذي هو المشارك — بفتح الراء — ويتعلق به هو معنى فاعل ؛ لكونه متضمنا معنى المشاركة ، لا أصله ؛ فإن قولك « كارمت زيدا » ليس فهم الكرم فيه متوقفا على زيد ؛ إذ هو لازم ، وكذا « جاذبت زيدا الثوب » ليس الجذب متعلقا بزيد ؛ إذ هو ليس بمجذوب ، بل في قولك « ضارب زيد عمرا » الضرب متعلق بعمرو ؛ لأنه مفعول له ، لكن انتصابه ليس لكونه مضروبا ، بل لكونه مشاركا ، كما في قولك « كارمت زيدا » و « جاذبت زيدا الثوب » وكذا ليس أحد الأمرين متعلقا بالآخر في « ضاربت زيدا » تعلقا يقصده المصنف ؛ إذ هو في بيان كون فاعل متعديا بالنقل ، وإنما يكون متعديا إذا كان معنى الفعل متعلقا بغيره ، على ما ذكر في الكافية ، ومن ثم قال في الشرح « ومن ثم جاء غير المتعدي متعديا لتضمنه المعنى المتعلق » يعنى المشاركة ، وفي جعله حالا من المضاف إليه — أعنى الضمير المجرور في قوله « أصله » — ما فيه ، كما مر في باب (١) الحال ، والظاهر أنه قصد جعله حالا من أحد الأمرين مع سماجته ، ولو قال « لتعلق مشاركة أحد الأمرين الآخر في أصل الفعل بذلك الآخر صريحا »

(١) يريد أنه لا يصح اعتبار قول المصنف « متعلقا » حالا من الضمير المضاف إليه في قوله « أصله » ، لأن المضاف ليس عاملا في المضاف إليه ، ولا هو جزء المضاف إليه ، ولا هو مثل جزئه في صحة الاستغناء به عنه وإحلاله محله ، على ما هو شرط مجيء الحال من المضاف إليه

فيجىء العكس ضمنا « لكان أصرح فيما قصد من بناء قوله « ومن ثم كان غير المتعدى » الخ عليه .

قوله « صريحا » أى : أن أحد الأمرين صريحا مشاركا والآخر مشاركا ؛ فيكون الأول فاعلا صريحا والثاني مفعولا صريحا ، « ويجىء العكس ضمنا » أى : يكون المنصوب مشاركا — بكسر الراء — والمرفوع مشاركا ضمنا ؛ لأن من شاركته فقد شاركك ؛ فيكون الثاني فاعلا والأول مفعولا من حيث الضمن والمعنى .

قوله « ومن ثم » أى : من جهة تضمن فاعل معنى المشاركة المتعلقة بعد أحد الأمرين بالآخر .

قوله « والمتعدى إلى واحد مغاير للمفاعل » بفتح العين : أى إلى واحد هو غير المشارك في هذا الباب — بفتح الراء — أى : إن كان المشارك ههنا — بفتح الراء — مفعول أصل الفعل كان المتعدى إلى واحد في الثلاثى متعديا إلى واحد ههنا أيضا ، نحو « ضاربتُ زيدا » فإن المشارك في الضرب هو المضروب فمفعول أصل الفعل ومفعول المشاركة شيء واحد ، فلم يزد مفعول آخر بالنقل ، وإن كان المشارك ههنا غير مفعول أصل الفعل ، نحو « نازعت زيدا الحديث » فإن مفعول أصل الفعل هو الحديث إذ هو المنزوع ، والمشارك زيد ؛ صار الفعل إذن متعديا إلى مفعولين ، وكذا « نازعت زيدا عمرا » فاعلم أن المشارك — بفتح الراء — في باب فاعل قد يكون هو الذى أوقع أصل الفعل عليه كـ « ضاربت زيدا » فى المتعدى ، و « كارمته » فى اللازم ، وقد يكون غير ذلك نحو « نازعت زيدا الحديث » فى المتعدى ، و « سائرته فى البرية » فى اللازم ، وقد يكون مازاد من المفعول فى باب المفاعلة هو المعامل — بفتح الميم — بأصل الفعل ، لا على وجه المشاركة كما فى قول على رضى الله عنه « كاشفتك الغطاءات » وقولك : عاودته ، وراجعته .

قوله « بمعنى فعل » أى : يكون للتكثير كفعل ، نحو « ضَاعَتْ الشَّيْءُ »
أى : كثرت أضعافه كضعفته ، و « نَاعِمَهُ الله » كنعمة : أى كثر نعمته (١)
بفتح النون .

قوله « بمعنى فعل » كسافرت بمعنى (٢) سَفَرْتُ : أى خرجت إلى السفر
ولا بد فى « سافرت » من المبالغة كما ذكرنا ، وكذا « ناولته الشَّيْءُ » أى :
نُلتُهُ إياه — بضم النون — أى أعطيته ، وقرىء (إن الله يدفع) و (ويدافع)
وقد يحىء بمعنى جعل الشَّيْءَ ذا أصله كأفعل وفعل ، نحو « رَاعِنَا سَمْعَكَ »
أى : اجعله ذا رعاية لنا كأرعنا ، و « صَاعَرَ خَدَّهُ » أى : جعله ذا صَعَرٍ (٣)
و « عافاك الله » أى جعلك ذا عافية ، و « وعاقبت فلانا » أى : جعلته ذا عقوبة
وأكثر ما يحىء هذه الأبواب الثلاثة متعدية .

معانى
تفاعل

قال : « وَتَفَاعَلَ لِمَشَارَكَةِ أَمْرَيْنِ فَصَاعِدًا فِي أَصْلِهِ صَرِيحًا نَحْوُ تَشَارَكَ ،
وَمِنْ شَمِّ تَقَصَّ مَفْعُولًا عَنْ فَاعِلٍ ، وَلِيُدْلَّ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ أَظْهَرَ أَنَّ أَصْلَهُ
حَاصِلٌ لَهُ وَهُوَ مُنْتَفٍ عَنْهُ نَحْوُ تَجَاهَلْتُ وَتَغَافَلْتُ ، وَمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ
تَوَانَيْتُ ، وَمُطَاوَعِ فَاعِلٍ نَحْوُ بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ . »

(١) النعمة : المسرة والفرح والترفيه

(٢) ظاهر هذه العبارة أن الثلاثى من هذه المادة مستعمل ، ويؤيده ما فى
الصحاح واللسان ، قال ابن منظور : « يقال : سفرت أسفر (من باب طلب وضرب)
سفورا : خرجت إلى السفر ، فأنا سافر ، وقوم سفر ، مثل صاحب وصحب » اهـ .
لسكن قال المجد فى القاموس : « ورجل سفر وقوم سفر وسافرة وأسفار وسفار :
ذوو سفر ، لضد الحضر ، والسافر : المسافر ، لا فعل له » اهـ

(٣) الصعر - بفتحيتين - : ميل - بفتحيتين - فى الوجه ، وقيل : فى الخد خاصة ،
وربما كان خلقة فى الانسان ، يقال : صعر خده وصاعره ، إذا أماله من الكبر ،
قال الله تعالى : (ولا تصعر خدك للناس ولا تمش فى الأرض مرحا)

أقول : لا شك أن في قول المصنف قبلُ « لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر المشاركة صريحا » وقوله ههنا « لمشاركة أمرين فصاعدا في أصله صريحا » تخليطاً ومُجمَّعةً ^(١) وذلك أن التعلق المذكور في الباب الأول والمشاركة المذكورة ههنا أمران معنويان ، لالفظيان ، ومعنى « ضارب زيد عمرا » و « تضارب زيد وعمرو » شيء واحد ، كما يجيء ، فمعنى التعلق والمشاركة في كلا البابين ثابت ؛ فكما أن المضاربة تعلقا بعمر و صريحا في قولك « ضارب زيد عمرا » فكذا للتضارب في « تضارب زيد وعمرو » تعلق صريح به ، وكما أن زيدا وعمرا متشاركان صريحا في « تضارب زيد وعمرو » في الضرب الذي هو الأصل فكذا هما متشاركان فيه صريحا في « ضارب زيد عمرا » فلو كان مطلق تعلق الفعل بشيء صريحا يقتضى كون المتعلق به مفعولا به لفظا وجب انتصاب عمرو في « تضارب زيد وعمرو » ولو كان مطلق تشارك أمرين فصاعدا صريحا في أصل الفعل يقتضى ارتقاءهما لارتفع زيد وعمرو في « ضارب زيد عمرا » فظهر أنه لا يصح بناء قوله في الباب الأول « ومن ثم جاء غير المتعدى متعديا » على التعلق ، ولا بناء قوله في هذا الباب « ومن ثم نقص مفعولا عن فاعل » على المشاركة ، وكان أيضا من حق اللفظ أن يقول : تفاعل لاشتراك أمرين ، لأن المشاركة تصاف إما إلى الفاعل أو إلى المفعول تقول : أعجبتني مشاركة القوم عمروا ، أو مشاركة عمرو القوم ، وأما إذا قصدت بيان كون المضاف إليه فاعلا ومفعولا معًا فالحق أن تجيء بباب التفاعل أو الافتعال ، نحو أعجبتني تشاركنا ، واشترانا ، هذا ، والأولى ما قال المالكي ^(٢) وهو أن فاعلَ

(١) المجمعة : تغيير الكتاب وإفساده ، ومجموع الرجل في خبره : لم يبينه

(٢) هكذا في كافة أصول الكتاب ، ولم يتبين لنا مقصود المؤلف من المالكي ،

ويخطر على البال أنه أراد الامام أبا القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السبيلي الخثعمي الأندلسي (المالقي) وهو شارح الجمل للزجاجي ، وتلميذ ابن الطراوة النحوي وأبي بكر بن العربي المالكي ، وكانت وفاته في سنة ٥٨١ هـ (أى قبل وفاة الرضى بنحو قرن)

لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً ، والاشتراك فيهما معنى ، وتفاعل للاشتراك في الفاعلية لفظاً ، وفيها وفي المفعولية معنى

واعلم أن الأصل المُشْتَرَك فيه في بابي المفاعلة والتفاعل يكون معنى ، وهو الأكثر ، نحو : ضاربته ، وتضاربنا ، وقد يكون عينا نحو ^(١) سَاهَمْتُهُ : أى قارعته وسَاهَفْتُهُ ، وساجلته ، وتقارعنا ، وتساهفنا ، وتساجلنا ^(٢)

ثم اعلم أنه لا فرق من حيث المعنى بين فاعل وتفاعل في إفادة كون الشيء بين اثنين فصاعداً ، وليس كما يتوهم من أن المرفوع في باب فاعل هو السابق بالاشروع في أصل الفعل على المنصوب بخلاف باب تفاعل ، ألا ترى إلى قول الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما لبعض من خاصه : سَفَيْهُ لم يجد مُسَافِئاً ، فانه رضي الله عنه سمى المقابل له في السفاهة مُسَافِئاً وإن كانت سفاهته لو وجدت بعد سفاهة الأول ، وتقول : إن شمتني فما أشاتمك ، ونحو ذلك ، فلا فرق من حيث المعنى والمقصد الحقيقي بين البابين ، بل الفرق بينهما من حيث التعبير عن ذلك المقصود ، وذلك

(١) قال في اللسان : « السهم : القدح الذي يقارع به ، واستهم الرجلان : تقارعا ، وساهم القوم فسهمهم سهما قارعهم فقرعهم ، وفي التنزيل : (فساهم فكان من المدحضين) يقول : قارع أهل السفينة فقرع (بصيغة المبني للمجهول) » اه
(٢) قال ابن بري : « أصل المساجلة أن يستقي ساقيان فيخرج كل واحد منهما في سجله (دلوه) مثل ما يخرج الآخر ، فأيهما نكل فقد غلب ، فضربته العرب مثلاً للمفاخرة ، فاذا قيل : فلان يساجل فلانا ، فعناه أنه يخرج من الشرف مثل ما يخرج الآخر ، فأيهما نكل فقد غلب » . وقالوا : الحرب سجال : أى سجل منها على هؤلاء وسجل على هؤلاء . وبالتأمل في عبارة ابن بري يتبين أن الاشتراك في المساجلة بين المتساجلين : بالنظر إلى أصل الاستعمال في عين ، وبالنظر إلى المثل في معنى لا عين ، فتمثيل المؤلف بساجلته للاشتراك في العين إنما هو بالنظر إلى أصل استعمال اللفظ

أنه قد يعبر عن معنى واحد بعبارتين تخالف مفردات إحداهما مفردات الأخرى معنى من حيث الوضع ، وكذا إعراباتها ، كما تقول : جاءني القوم إلا زيدا ، وجاءني القوم ولم ينجيء من بينهم زيد ، أو جاءوني وتخلف زيد ، أو لم يوافقهم زيد ، ونحو ذلك ، والمقصود من الكل واحد ، فكذا « ضارب زيد عمراً » : أى شاركه في الضرب ، و « تضارب زيد وعمرو » أى : تشاركا فيه ، والمقصود من شاركه وتشاركا شىء واحد مع تعدى الأول ولزوم الثانى

قوله « ومن ثم نقص » أى : ومن جهة كون تفاعل فى الصريح وظاهر اللفظ مسندا إلى الأمرين المشتركين فى أصل الفعل بخلاف فاعل فإنه لاسناده فى اللفظ إلى أحد الأمرين فقط ونُصِبَ الآخر نَصْبَ لفظ شاركَ لمفعوله ، فإن كان فاعل متعديا إلى اثنين نحو « نازعتك الحديث » كان تفاعل متعديا إلى ثانيهما فقط ، ويرتفع الأول داخلا فى الفاعلية ، نحو « تنازعنا الحديث » و « تنازع زيد وعمرو الحديث » وإن كان فاعل متعديا إلى واحد نحو « ضاربك » لم يتعد تفاعل إلى شىء لدخول الأول فى جملة الفاعل ، نحو « تضاربنا » و « تضارب زيد وعمرو » قوله « نقص مفعولا » انتصاب « مفعولا » على المصدر ، وهو بيان النوع ، كقولك : ازددت درجة ، ونقصت مرتبة ، ودنوت إصبعاً ، أى : نقص هذا القدر من النقصان ، ويجوز أن يكون تمييزاً ؛ إذ هو بمعنى الفاعل : أى نقص مفعول واحد منه

قوله « وليلد على أن الفاعل أظهر الخ » معنى « تغافلت » أظهرت من نفسى الغفلة التى هى أصل تغافلت ، فتغافل على هذا لإيهامك الأمر على من تخالطه وتربى من نفسك ما ليس فيك منه شىء أصلاً ، وأما تفعل فى معنى التكلف نحو : تحكّم وتمراً^(١) فعلى غير هذا لأن صاحبه يتكلف أصل ذلك الفعل

(١) تحلم : تكلف الحلم ، وهو العقل والآناة . وتمراً : تكلف المروءة ، وهى

ويريد حصوله فيه حقيقة ، ولا يقصد إظهار ذلك إيهاما على غيره أن ذلك فيه وفي تفاعل لا يريد ذلك الأصل حقيقة ، ولا يقصد حصوله له ، بل يوهم الناس أن ذلك فيه لغرض له

قوله « ومعنى فعل » لا بد فيه من المبالغة كما تقدم

قوله « مطاوع فاعل » ليس معنى المطاوع هو اللازم كما ظن ، بل المطاوعة في اصطلاحهم التأثر وقبول أثر الفعل ، سواء كان التأثر متعديا ، نحو : علمته الفقه فتعلمه : أى قبل التعليم ، فالتعليم تأثير والتعلم تأثر وقبول لذلك الأثر ، وهو متعدي كما ترى ، أو كان لازما ، نحو : كسرتُه فانكسر : أى تأثر بالكسر ، فلا يقال فى « تنازع زيد وعمر والحديث » ، إنه مطاوع « نازع زيد عمر الحديث » ولا فى « تضارب زيد وعمر » ، إنه مطاوع « ضارب زيد عمر » لأنهما بمعنى واحد ، كما ذكرنا ، وليس أحدهما تأثيرا والآخر تأثرا ، وإنما يكون تفاعل مطاوع فاعل إذا كان فاعل لجعل الشيء ذا أصله ، نحو : باعدته : أى بعده ، فتباعد : أى بعد ، وإنما قيل لمثله مطاوع لأنه لما قبل الأثر فكأنه طاعه ولم يمتنع عليه ، فالمطاوع فى الحقيقة هو المفعول به الذى صار فاعلا ، نحو « باعدتُ زيدا فتباعد » المطاوع هو زيد ، لكنهم سَمَوْا فعله المسند إليه مطاوعا مجازا

وقد يجيء تفاعل للاتفاق فى أصل الفعل لكن لا على معاملة بعضهم بعضا

كالمال الرجولية ، وقال الأحنف : المروءة العفة والحرفة ، وسئل بعضهم عن المروءة فقال : المروءة ألا تفعل فى السر أمرا وأنت تستحي أن تفعله جهرا . ويقال : تمرا أيضا ، إذا صار ذا مروءة ، ويقال : تمرا بنا ، إذا طلب بأكرامنا اسم المروءة ، قال سيويوه (ج ٢ ص ٢٤٠) : « وإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه فى أمر حتى يضاف إليه ويكون من أهله فانك تقول تفعل ، وذلك : تشجيع وتبصر وتحلم وتجلد وتمرا : أى صار ذا مروءة ، وقال حاتم الطائي :-

تَحَلَّمَ عَنِ الْأَدْنَيْنِ وَاسْتَبَقَ وَدُهُمُ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحَلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَ
وليس هذا بمنزلة تجاهل ، لأن هذا يطلب أن يصير حليما » اهـ

بذلك ، كقول على رضى الله تعالى عنه « تَعَايَا أَهْلُهُ بِصِفَةِ ذَاتِهِ » ^(١) وقولهم : « بِمَعْنَى أَفْعَلَ نَحْوَ تَخَاطَأَ بِمَعْنَى اخْطَأَ » مما لا جَدْوَى له ، لأنه إنما يقال هذا الباب بمعنى ذلك الباب إذا كان الباب المحال عليه مختصاً بمعنى عام مضبوط بضابط فيَتَطَفَّلُ الباب الآخر عليه في ذلك المعنى ، أما إذا لم يكن كذا فلا فائدة فيه ، وكذا في سائر الأبواب ، كقولهم : تعاهد بمعنى تعهد ، وغير ذلك كقولهم تعهد بمعنى تعاهد ^(٢)

قال : « وَتَفَعَّلَ مُطَاوَعَةً فَعَلَّ نَحْوُ كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ ، وَلِلتَّكَلُّفِ نَحْوُ تَشَجَّعَ وَتَحَلَّمَ ، وَلِلِاتِّخَاذِ نَحْوُ تَوَسَّدَ ، وَلِلتَّجَنُّبِ نَحْوُ تَأَمَّمَ وَتَحَرَّجَ ، وَلِلْعَمَلِ الْمُتَكَرِّرِ فِي مَهَلَةٍ ، نَحْوُ تَجَرَّعْتُهُ ، وَمِنْهُ تَقَهَّمُ ، وَبِمَعْنَى اسْتَفْعَلَ ، نَحْوُ تَكَبَّرَ [وَتَعَظَّمَ] »

معاني
تفعل

أقول : قوله « لمطاوعة فعل » يريد سواء كان فعل للتكثير نحو قَطَعْتُهُ فَتَقَطَّعَ ، أو للنسبة نحو قَيَّسْتُهُ وَنَزَّرْتُهُ وَتَمَمَّتُهُ : أى نسبته إلى قَيْسٍ وَنِزَارٍ وَتَمِيمٍ فَتَقَيَّسَ وَتَنَزَّرَ وَتَمَمَّ ، أو للتعديّة نحو عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ وَالْأَغْلَبُ فِي مُطَاوَعَةِ فَعَلَّ الذى للتكثير ^(٣) هو الثلاثى الذى هو أصل فَعَّلَ ، نحو عَلَّمْتُهُ فَعَلِمَ ، وَفَرَّحْتُهُ فَفَرَحَ ؛ فقولهم : « وللتكلف » هو من القسم الأول : أى مطاوع فَعَّلَ الذى هو

(١) المراد من هذه العبارة أن أهل الله تعالى قد اتفقوا فى العى والعجز عن إدراك كنهه ذاته وصفاته . قال فى اللسان : « عى بالامر (بوزن مد) عيا — بكسر العين — وعى وتعايا واستعيا ، هذه عن الزجاجى ، وهو عى (مثل حى) وعى (كزكى) وعيان (كريان) عجز عنه ولم يطق إحكامه » اهـ

(٢) قال فى اللسان : « وتعهد الشيء وتعاهده واعتده : تفقده وأحدث العهد به ثم قال : وتعهدت ضيعتى وكل شيء ، وهو أفصح من قولك تعاهدته ، لأن التعاهد إنما يكون بين اثنين ، وفى التهذيب : ولا يقال تعاهدته ، قال : وأجازهما الفراء » اهـ

(٣) الأولى أن يقول : « والأغلب فى مطاوعة فعل الذى للتعديّة » بدليل التمثيل الذى مثل به

للنسبة تقديرًا ، وإن لم يثبت ^(١) استعماله لها ، كأنه قيل : شَجَعْتُهُ وَحَلَمْتُهُ : أى
نسبته إلى الشجاعة والحلم ، فَشَجَّعَ وَحَلَّمَ : أى انتسب إليهما وتكلفهما
وَتَفَعَّلَ الذى للاتخاذ مطاوعُ فَعَّلَ الذى هو لجعل الشئ ذا أصله ، إذا
كان أصله اسماً لامصدرًا ، « فتردَّى الثوب » مطاوعُ « رَدَيْتُهُ الثوب » : أى
جعلته ذارداً ، وكذا « تَوَسَّدَ الحجر » : أى صار ذا وسادة هى الحجر مطاوعُ
« وسدته الحجر » فهو مطاوع فَعَّلَ المذكور المتعدى إلى مفعولين ثانيهما بيان
لأصل الفعل ؛ لأن الثوب بيان الرداء والحجر بيان الوسادة ، فلا جرم يتعدى
هذا المطاوع إلى مفعول واحد

وَتَفَعَّلَ الذى للتجنب مطاوعُ فَعَّلَ الذى للسلب تقديراً ، وإن لم يثبت
استعماله ^(١) كأنه قيل : أَثَمْتُهُ وَحَرَجْتُهُ بمعنى جَنَّبْتُهُ عن الحرج والإثم وأزالتهما
عنه كَقَرَدْتُهُ ، فتأثم وتَحَرَّجَ : أى تجنب الإثم والحرج

وَتَفَعَّلَ الذى للعمل المتكرر فى مُهَلَّةٍ مطاوعُ فَعَّلَ الذى للتكثير ، نحو
جَرَعْتُكَ الماءَ فَتَجَرَّعَتْهُ : أى كَثُرَتْ لك جَرَعُ الماءِ ^(٢) فتقبَّلت ذلك التكثير
وَفَوَّقْتُهُ اللَّبَنَ فَتَفَوَّقَهُ وَحَسَيْتُهُ المَرْقَ فَتَحَسَّاهُ : أى كَثُرَتْ له فَيْقُهُ وهو

(١) انظر هذا مع قول الشارح فيما سبق : « وليست هذه الزيادات قياساً
مطرذاً ، بل يحتاج فى كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين وكذا استعماله فى
المعنى المعين الخ » فانك تجد بين الكلامين تضارباً ، وقد بينالك فيما سبق اختيارنا
فى المسألة (انظر ص ٨٤ ١٥)

(٢) تجرع الماء : تابع جرعه مرة بعد أخرى كالمبتكاره ، قال تعالى : (يتجرعه
ولا يكاد يسيغه) قال ابن الأثير : « التجرع : شرب فى عجلة ، وقيل : هو الشرب
قليلاً قليلاً » اهـ ، فكأنه من الأضداد ، والحديث ههنا عن المعنى الثانى

جنس الفَيْقَةِ ^(١) : أى قدر اللبن المجتمع بين الحلبتين ، وكثرت له حَسَاءه ^(٢) قوله « ومنه تفهم » إنما قال « ومنه » لأن معنى الفعل المتكرر فى مُهْلَةٍ ليس بظاهر فيه ، لأن الفهم ليس بمحسوس كما فى التَّجَرُّع والتَّحَسُّى ، فَبَيَّنَ أَنه منه ، وهو من الأفعال الباطنة المتكررة فى مهلة ، هذا ، والظاهر أن تفهم للتكلف فى الفهم كالتسمع والتبصر

قوله « و بمعنى استفعل » تفعل يكون بمعنى استفعل فى معنيين مختصين باستفعل : أحدهما الطلب ، نحو تَنْجِزُهُ : أى استنجزته : أى طلبت نجاته : أى حضوره والوفاء به ، والآخر الاعتقاد فى الشيء أنه على صفة أصله ، نحو استعظمتُهُ وتَعْظُمته : أى اعتقدت فيه أنه عظيم ، واستكبر وتكبر : أى اعتقد فى نفسه أنها كبيرة

(١) الفَيْقَةُ والفَيْق : اسم اللبن الذى يجتمع بين الحلبتين فى الضرع ، وذلك بأن تحلب الناقة ثم تترك ساعة حتى تدر ثم تحلب ، والياء فىهما منقلبة عن الواو ، لسكونها إثر كسرة ، يقال : فاقَتِ الناقة تفوق فواقاً (كغراب) وفَيْقَةً (كدِيمة) ، والفَيْقَةُ : واحدة الفَيْق كما ذكر المؤلف ، وجمع الفَيْق أفواق كشبر وأشبار ، وأفوايق جمع الجمع . قال ابن برى : « وقد يجوز أن تجمع فَيْقَةً على فَيْق ثم تجمع فَيْق على أفواق ، فيكون مثل شَيْعَةٍ وشَيْع وأشْيَاع » . والفواق (كسحاب وغراب) : ما بين الحلبتين من الوقت . قال فى اللسان : « وفوق الفصيل : أى سقيته اللبن فواقاً فواقاً ، وفوق الفصيل إذا شرب اللبن كذلك » اهـ . وبين هذا وبين كلام المؤلف بعد فتأمله ، فإن عبارة أهل اللغة تدل على أن معنى فوقته سقيته اللبن وقتاً بعد وقت فأين معنى التكثير الذى ذكره المؤلف ؟

(٢) قال فى القاموس : « حسا الطائر الماء حسواً ، ولا تقل شرب ، وحسا زيد المرق : شربه شيئاً بعد شيء ، كتحساه واحتساه ، وأحسيته أنا وحسيته ، واسم ما يحس الحسية (كالغنية) والحسا (كالعصا) ويمد ، والحسو كدلو ، والحسو كعدو ، والحسوة (بالضم) : الشيء القليل منه » اهـ . ومثله فى اللسان . وأنت ترى أن مدلول حسيته سقيته الحساء شيئاً بعد شيء ، وتحساه شربه شيئاً بعد شيء ، فمن أين جاء تكثير الحساء الذى ذكره المؤلف ؟

والأغلب في تَفَعَّلَ معنى صيرورة الشيء ذا أصله كَتَأَهَّلَ وَتَأَلَّمَ وَتَأَكَّلَ
وَتَأَسَّفَ وَتَأَصَّلَ وَتَفَكَّكَ وَتَأَلَّبَ : أى صار ذا أهل ، وألم ، وأكل : أى صار
مأكولاً ، وذا أسف ، وذا أصل ، وَذَا فَكَّكَ ^(١) وَذَا أَلَّبَ ^(٢) فيكون مطاوع
فَعَّلَ الذى هو لجعل الشيء ذا أصله ، إما حقيقة كما فى أَلَبَّتهُ فَتَأَلَّبَ وَأَصَلَّتهُ فَتَأَصَّلَ ،
وإما تقديرًا كما فى تَأَهَّلَ ؛ إذ لم يستعمل أَهَّلَ بمعنى جعل ذا أهل
وقد يحىء تَفَعَّلَ مطاوع فَعَّلَ الذى معناه جعل الشيء نفس أصله ، إما حقيقة
أو تقديرًا ، نحو تَزَبَّبَ العنب ، وتأَجَّلَ الوحش ^(٣) وَتَكَلَّلَ : أى صار إكليلاً ^(٤) :
أى محيطًا

(١) الفكك - بفتح الفاء والكاف - انفساخ القدم وانكسار الفك وانفراج
المنكب استرخاء وضعفًا ، وهو أفك المنكب .

(٢) الألب : مصدر ألب القوم إليه - كضرب ونصر - إذا أتوه من كل جانب .
والألب أيضا الجمع الكثير من الناس ، وأصله المصدر فسمى به ؛ قال حسان بن
ثابت للنبي صلى الله عليه وسلم : -

النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فَيْكَ لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفُ وَأَطْرَافُ الْقَتَاوَزِ
(٣) الأجل - بكسر الهمزة وسكون الجيم - : القطيع من بقر الوحش والظباء ،
وتأجلت البهائم : صارت آجالًا ؛ قال لبيد بن ربيعة العامري :-

وَالْعَيْنُ سَاكِنَةٌ عَلَى أَطْلَامِهَا عُوذًا تَأَجَّلُ بِالْفَضَاءِ بِهَا مُهَا
(٤) الأكليل - بكسر الهمزة وسكون الكاف - شبه عصا مزيّنة بالجواهر ،
وهو التاج أيضاً ، ولما كان التاج والعصا يحيط كل منهما بالرأس صح أن يسمى
كل ما أحاط بشيء إكليلاً على سبيل التشبيه ، وأن يشتق له من ذلك فعل أو وصف ،
من ذلك تسميتهم اللحم المحيط بالظفر إكليلاً ، ومن ذلك قولهم روضة مكلمة :
أى محفوفة بالنور ، وغمام مكلل : أى محفوف بقطع من السحاب ، فتقول : تكلل
النور والسحاب : أى صار كل منهما إكليلاً ، أى محيطًا . ولم نعر على الفعل المطاوع
(بفتح الواو) لهذا إلا فى شعر لا يحتاج به ، فالظاهر أن المؤلف مثل بتأجل الوحش
وتككل للمطاوع (بكسر الواو) تقديرًا

معاني
انفعل

قال : « وَانْفَعَلَ لَا زِمٌ مُطَاوِعُ فَعَلَ نَحْوُ كَسَرْتُهُ فَأَنْكَسَرَ ، وَقَدْ جَاءَ [مُطَاوِعُ أَفْعَلَ نَحْوُ] اسْتَقْتُهُ فَأَسْقَقَ وَأَزْعَجْتُهُ فَأَنْزَعَجَ ، قَلِيلًا ، وَيَخْتَصُّ بِالْعِلَاجِ وَالتَّأْثِيرِ ، وَمِنْ شَمَّ قِيلَ انْعَدَمَ خَطًا »

أقول : باب انفعل لا يكون إلا لازماً ، وهو في الأغلب مطاوع فَعَلَ ، بشرط أن يكون فَعَلَ عِلَاجًا : أى من الأفعال الظاهرة ، لأن هذا الباب موضوع للمطاوعة ، وهى قبول الأثر ، وذلك فيما يظهر للعيون كالكسر والقطع والجذب أولى وأوفق ، فلا يقال عَلِمْتُهُ فاعلم ، ولا فَهِمْتُهُ فانفهم ، وأما تَفَعَّلَ فإنه وإن وضع لمطاوعة فَعَلَ كما ذكرنا ، لكنه إنما جاز نحو قَهَمْتُهُ فَتَفَهَّمْ وَعَلَمْتُهُ فَتَعَلَّمْ ؛ لأن التكرير الذى فيه كأنه أظهره وأبرزه حتى صار كالحسوس ، وليس مطاوعة انفعل لَفَعَلَ مطردةً فى كل ماهو علاج ، فلا يقال : طردته فانطرد ، بل طردته فذهب

وقد يحىء مطاوعاً لَفَعَلَ نَحْوُ أَرْجَحْتُهُ فَأَرْجَحَ ، وهو قليل ، وأما اسْتَقَقَ فيجوز أن يكون مطاوع سَفَقْتُ الباب : أى رَدَدْتُهُ لَأَن سَفَقْتُ وَاسْتَفَقْتُ بمعنى قال : « وَافْتَعَلَ لِلْمُطَاوَعَةِ غَالِبًا نَحْوُ عَمَمْتُهُ فَاغَمَّ ، وَلِلْإِخْذِ نَحْوُ اشْتَوَى وَانْتَفَاعُلِ نَحْوُ اجْتَوَرُوا ، وَلِلتَّصَرُّفِ نَحْوُ اكْتَسَبَ »

معاني
افتعل

أقول : قال سيبويه : الباب فى المطاوعة انْفَعَلَ ، وَافْتَعَلَ قَلِيلٌ ، نَحْوُ جَمَعْتُهُ فَاجْتَمَعَ ، وَمَرَجَحْتُهُ فَامْتَرَجَ

قلت : فلما لم يكن موضوعاً للمطاوعة كان فعل جازمجيئته لها فى غير العلاج ، نحو عَمَمْتُهُ فَاغَمَّ وَلَا تَقُولُ فَاغَمَّ (١)

ويكثر إغناء افْتَعَلَ عن انْفَعَلَ فى مطاوعة ما فاءؤه لام أَوْراءِ أو واو أونون

(١) فى اللسان عن سيبويه أنك تقول : اغتم وانغم . قال سيبويه « وهى عربية »

أوميم ، نحو لَأَمْتُ الجرح ، أى : أصلحته ، فالتأم ، ولا تقول انلأَمْ ، وكذا
رَمِيت به فارتَمَى ، ولا تقول اَرَمَى ، ووصلته فاتَّصَلَ ، لا انوصل ، ونقيته فانْتَفَى
لا اَنْتَفَى ، وجاء اَمْتَحَى وَاَمَحَى ^(١) ، وذلك لأن هذه الحروف مما تدغم النون
الساكنة فيها ، ونون انفعل علامة المطاوعة فكره طَمَسُهَا ، وأما تاء افتعل في
نحو اَدَّكروا طَلَب فلما لم يختص بمعنى من المعانى كنون انفعل صارت كأنها ليست
بعلامة ، إذ حق العلامة الاختصاص

قوله « وللاِتخاذ » أى : لاتخاذك الشيء أصله ، وينبغي أن لا يكون ذلك
الأصل مصدرا ، نحو اَشْتَوَيْتُ اللحم : أى اتخذته شواء ، وَأَطْبَخَ الشيء : أى
جعله طبيخا ، واختبز ^(٢) الخبز : أى جعله خُبْزاً ، والظاهر أنه لاتخاذك الشيء
أصله لنفسك ، فاشتوى اللحم : أى عمله شواءً لنفسه ، وامْتَطاه : أى جعله لنفسه
مطية ، وكذا اِغْتَدَى وَاَرْتَشَى ^(٣) واعتاد

قوله « وللتفاعل » نحو اِعْتَوَرُوا : أى تناوبوا ، واجتوروا : أى تجاوزوا ،
ولهذا لم يُعَلَّ ، لكونه بمعنى ما لا يعمل

(١) الذى فى جميع النسخ « اَمْحَى » ، بالنون الظاهرة والذى فى القاموس
واللسان « امحى » بابدال النون ميما وإدغامها فى الميم ، قال فى اللسان : « والأصل
فيه اَمْحَى ، وَاَمْحَى لغة رديئة » اهـ

(٢) كان الأولى أن يقول : اختبز الدقيق : أى عالجه حتى جعله خبزا ، ولعله
أطلق الخبز على الدقيق باعتبار ما يؤول إليه الأمر

(٣) فى اللسان : « غذاه غدوا وغداه بالتضعيف فَاغْتَدَى وَتَغْدَى » اهـ وهو
ظاهر فى أن اغتدى مطاوع غذا وليس للاتخاذ كما ذهب إليه المؤلف ، ولم نعر على
نحو قولك اغتدى الشيء ، حتى يصير معناه اتخذه غذاء . وفى اللسان أيضا : « رشاه
يرشوه رشوا : أعطاه الرشوة (مثلة الرأه) ، وارتشى منه رشوة ، إذا أخذها » اهـ
وهو ظاهر أيضا فى المطاوعة لا الاتخاذ . وأما اعتاد فقد ورد بمعنى الاتخاذ
نحو اعتاد الشيء جعله عادة له ، وورد مطاوعاً أيضا نحو عودته (بالتضعيف) فاعتاد

قوله « وللتصرف » أى : الاجتهاد والاضطراب فى تحصيل أصل الفعل ،
 فعنى كَسَبَ أَصَاب ، ومعنى اكتسب اجتهد فى تحصيل الإصابة بأن زاول
 أسبابها ؛ فلهذا قال الله تعالى : (لها ما كسبت) أى : اجتهدت فى الخير أو لآ فانه
 لا يضيع (وعليها ما اكتسبت) أى : لا تؤاخذ إلا بما اجتهدت فى تحصيله وبالغت فيه
 من المعاصى ، وغير سيبويه لم يفرق بين كسب واكتسب

وقد يحىء اِفْتَعَلَ لغير ما ذكرنا مما لا يضبط ، نحو اِزْتَجَلَ اَلْخُطْبَةَ ، ونحوه

قال « وَاسْتَفْعَلَ لِلسُّؤَالِ غَالِبًا : إِمَّا صَرِيحًا نَحْوُ اسْتَكْتَبْتُهُ ، أَوْ تَقْدِيرًا
 نَحْوُ اسْتَخْرَجْتُهُ ، وَلِلتَّحَوُّلِ نَحْوُ اسْتَحْجَرَ الطَّيْنُ ، وَ * إِنَّ الْبِغَاثَ بِأَرْضِنَا
 يَسْتَنْسِرُ * وَقَدْ يَحْيَى بِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ قَرَّ وَاسْتَقَرَّ »

معانى
استفعل

أقول : قوله « أو تقديرًا نحو استخرجته » تقول : استخرجت الوتدَ ، ولا يمكن
 ههنا طلبٌ فى الحقيقة ، كما يمكن فى « استخرجت زيدا » إلا أنه بمزاولة إخراجهِ
 والاجتهاد فى تحريكه كأنه طلب منه أن يخرج ، فقولك أخرجه لادليل فيه على
 أنك أخرجه بمرّة واحدة أو مع اجتهد ، بخلاف استخرج ، وكذلك « استعجلت
 زيدا » أى : طلبت عجلته ، فاذا كان بمعنى عَجَلْتُ ^(١) فكانه طلب العجلة من
 نفسه ؛ ومن مجاز الطلب قولهم : اسْتَرْفَعَ الْخَوَانُ ، وَاسْتَرْمَ الْبِنَاءُ ، وَاسْتَرْفَعَ
 الثَّوْبُ ^(٢)

-
- (١) تقول : عجلت عجيلاً - كفرح فرحاً - وعجلة ، ومنه قوله تعالى (وعجلت
 إليك رب لترضى) وتقول أيضاً : عجل - بالتضعيف - وتعجل بمعناه : أى أسرع .
 ويأتى عجل - بالتضعيف - وتعجل متعددين أيضاً : بمعنى طلب العجلة ، والذى فى
 كلام المؤلف يجوز أن يكون مخففاً مكسور العين ، وأن يكون مضعفاً لازماً .
- (٢) الخوان - ككتاب وغراب - : ما يوضع عليه الطعام ، وضع أولم يوضع ،

ويكون للتحويل إلى الشيء حقيقة ، نحو اسْتَحْجَرَ الطين : أى صار حجراً حقيقة ، أو مجازاً : أى صار كالحجر فى الصلابة ، وَإِنَّ الْبَغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنَسِرُ^(١) أى : يصير كالنسر فى القوة ، والبغاث — مثلث الفاء — ضعافُ الطير

قوله « بمعنى فَعَلَ » نحو قَرَّ وَاسْتَقَرَّ ، ولا بد فى اسْتَقَرَّ من مبالغة ويحىء أيضاً كثيراً للاعتقاد فى الشيء أنه على صفة أصله ، نحو اسْتَكْرَمْتُهُ : أى اعتقدت فيه الكرم ، وَاسْتَسَمَنْتُهُ : أى عدته ذا سَمَنِ ، واستعظمته : أى عدته ذا عَظْمَةٍ

ويكون أيضاً للاتخاذ كما ذكرنا فى افتعل ، نحو اسْتَسَلَّمَ^(٢)

والمائدة : ما يكون عليه الطعام ، وقيل : الخوان والمائدة واحد . قال الليث : هو معرب ، وقولهم : استرفع الخوان (بالرفع) معناه حان له أن يرفع . واسترم البناء : حان له أن يرم ، إذا بعده بالتهيئة والاصلاح . واسترفع الثوب : حان له أن يرفع ، وقد رأى المؤلف أن هذه الحينونة تشبه أن تكون طلباً ، لأن هذه الأشياء لما أصبحت فى حالة تستوجب حصول أصل الفعل (وهو هنا الرفع والرم والرفع) صارت كأنها طلبت ذلك

(١) هذا مثل يضرب للضعيف يصير قوياً ، وللذليل يعز بعد الذل ، وفى اللسان « يضرب مثلاً للئيم يرتفع أمره ، وقيل : معناه من جاورنا عز بنا » . والبغاث : اسم جنس واحده بغاثة وهو ضرب من الطير أبيض بطيء الطيران صغير دوين الرخمة ، ويستنسر : يصير كالنسر فى القوة عند الصيد ، يصيد ولا يصاد . وجمع البغاث بغشان (كزغفان)

(٢) اللامة — بفتح اللام وسكون الهمزة وربما خففت — أداة من أدوات الحرب ، قيل : هى الدرع ، وقيل : جميع أدوات الحرب من سيف ودرع ورمح ونبل وبيضة ومغفر يسمى لامة ، ويقال : استلأم الرجل ، إذا لبس اللامة ،

وقد يجيء لمعان آخر غير مضبوطة

وأما أفعَلٌ فالأغلب كونه للون أو العيب الحسى اللازم^(١) وأفعَلٌ في اللون والعيب الحسى العارض ، وقد يكون الأول في العارض والثاني في اللازم ، وأما أفعَوْ عَلَ فلمبالغة فيما اشتق منه ، نحو اعشَوْ شَبَتِ الأرضُ : أى صارت ذات عُشْبٍ^(٢) كثير ، وكذا اغدَوْدَنَ^(٣) النبات ، وقد يكون متعديا ، نحو اعرو وَرَيْتُ الفرسَ^(٤) وأفعُولَ بناءً مرتجل ليس منقولاً من فعل^(٥) ثلاثي ، وقد يكون متعديا كاعلَوْ طَ : أى علا ، ولازما كاجلَوْ ذَ واخروَ طَ : أى أسرع^(٦) وكذا افعللى مرتجل ، نحو

معاني
باقى
الصيغ

وحكى أبو عبيدة أنه يقال : تلام - بتضعيف الهمزة - أيضاً

- (١) المراد باللازم فى هذا الموضع ما لا يزول والمراد بالعارض ما يزول
(٢) العشب : هو السكلاء ما دام رطبا ، واحدته عشبة (كغرفة) وقال أبو حنيفة الدينورى : العشب : كل ما أباده الشتاء وكان نباته ثانية من أرومة وبذر .
(٣) يقال : اغدودن النبات ، إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد من شدة ربه قال أبو عبيد : المغدودون : الشعر الطويل ، وقال أبو زيد : شعر مغدودن : شديد السواد ناعم .
(٤) اعرورى الفرس : صار عريا ، واعرورى الرجل الفرس : ركه عريا ، فهو لازم متعد ، ولا يستعمل إلا مزيدا ، وقد استعاره تأبط شرا لركوب المهلكة فقال : —

يَظَلُّ بِمَوْمَاةٍ وَيُمْسِي بِغَيْرِهَا جَجِيشًا ، وَيَعْرُورِي ظُهُورَ الْمَهَالِكِ

- (٥) مراده بهذا أنه ليس واحد مما ذكر من الأمثلة منقولا عن فعل ثلاثي مشترك معه فى أصل معناه ، فأما المادة نفسها بمعنى آخر فلا شأن لنا بها ، وأكثر ما ذكر من الأمثلة قدورد لها أفعال ثلاثية ولكن بمعان آخر .

(٦) قول الشارح « أى أسرع » تفسير لاجلوز واخروط جميعاً

اغْرَنْدَى ^(١) ، وقد يحىء افعوعل كذلك ، نحو اذ لولى : أى استتر ^(٢) ، وكذا افعَل وَاَفْعَالٌ يجيئان مرتجلين ، نحو اقطر واقطار : أى أخذ فى الجفاف وجميع الأبواب المذكورة يحىء متعديا ولازما ، إلا انفعَل وَاَفْعَل وَاَفْعَالٌ واعلم أن المعانى المذكورة للأبواب المتقدمة هى الغالبة فيها ، وما يمكن ضبطه ، وقد يحىء كل واحد منها لمعان آخر كثيرة لا تضبط كما تكررت الإشارة إليه قال : « وَلِلرُّبَاعِيِّ الْمَجْرَدِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ نَحْوُ دَحْرَجْتُهُ وَدَرَبَخَ ، وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ ثَلَاثَةٌ : تَدَحْرَجَ ، وَاحْرَنْجِمَ ، وَاقْشَعَرَ ، وَهِيَ لَا رَمَّةٌ »

مجرد
الرابعى
ومزیده

أقول : دَرَبَخَ : أى خضع ، وفَعَّلَ يحىء لازما ومتعديا ، وتَفَعَّلَ مطاوع فاعل المتعدى كَتَفَعَّلَ لَفَعَّلَ ، نحو دَحْرَجْتُهُ فتدحرج ، واحرنجم فى الرابعى كَانَفَعَلَ فى الثلاثى ، واقشعر واظمان من القشعريرة والظمأينة ، كاحمر فى الثلاثى ، وَاَفْعَلَلَ الملحق باحرنجم كاقعنسس غير متعد مثل الملحق به ، وكذا تجورب وتشيطن الملحقان بتدحرج ، وكذا احرنبى الملحق باحرنجم ، وقد جاء متعديا فى قوله : —

١٣ — إِنِّى أَرَى النَّعَّاسَ يَغْرَنْدِىنِى أَطْرُدُهُ عَنِّى وَيَسْرَنْدِىنِى ^(٣)

(١) تقول اغرنده واغرندى عليه ، إذا علاه بالشم والضرب والقهر ، وإذا غلبه ، وقد وقع فى بعض نسخ الأصل بالعين المهملة ولم نجد له أصلا فى كتب اللغة (٢) هذا الذى ذكره المؤلف فى اذلولى أحد وجهين ، وهو الذى ذكره سيديويه رحمه الله ، فنادتها الأصلية على هذا (ذلى) زيد فيه همزة الوصل أولا وضعفت العين وزيدت الواو فارقة بين العينين ، والوجه الثانى أن أصوله (ذلى) ، وأن الأصل فيه ذلى يذلى ، ثم ضعفت العين فصار ذلى يذلى تذليلا ، ثم استقل ثلاثة الأمثال فقلبوا الثالثياء ، كما قلبوا فى نحو تظنى وتقضى وربى ، وأصلها تظنن وتقضض وربى ، ثم زيدت فيه الواو وهمزة الوصل فوزنه افعوعل أيضا ، ولكن على غير الوجه الأول .

(٣) هذا بيت من الرجز استشهد به كثير من النحاة منهم أبو الفتح بن

وكانه محذوف الجار : أى يغرندى على ، ويسرندى على : أى يغلب ويتسلط
واعلم أن المعانى المذكورة للأبنية المذكورة ليست مختصة بمواضيعها ، لكنه
إنما ذكرها فى باب الماضى لأنه أصل الأفعال

المضارع
وأبوابه

قال : « الْمُضَارِعُ بِزِيَادَةِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ عَلَى الْمَاضِي ؛ فَإِنْ كَانَ مُجَرَّدًا
عَلَى فَعَلٍ كُسِرَتْ عَيْنُهُ أَوْ ضُمَّتْ أَوْ فُتِحَتْ إِنْ كَانَ الْعَيْنُ أَوْ اللَّامُ حَرْفَ
حَلْقٍ غَيْرِ أَلِفٍ ؛ وَشَدَّ أَبَى يَأْبَى ، وَأَمَّا قَلَى يَقْلَى فَعَامِرِيَّةٌ ^(١) وَرَكَنَ

جنى والسخاوى وابن هشام ، ولم ينسبه واحد منهم ، ويروى : -

قَدْ جَعَلَ النَّعَّاسُ يَغْرُنْدِيْنِي أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرَنْدِيْنِي

ويغرندىنى ويسرندىنى كلاهما بمعنى يغلبنى ، وقد اختلف العلماء فى تحريكه ،
فجعله جماعة كالمؤلف من باب الحذف والايصال ، وجعله ابن هشام شاذاً ، وجعله
ابن جنى صحيحاً لاشذوذ فيه ، وقسم افعللى إلى متعد ولزام ، قال : « افعلليت على ضربين
متعد وغير متعد ، فالمتعدى نحو قول الرازى (وذكر البيت) ، وغير المتعدى نحو
قولهم : احرنبى الديك » اهـ ومثله للسخاوى فى شرح المفصل ، والجوهري
فى الصحاح .

(١) الذى فى اللسان : « قلاه يقليه (كرماء يرميه) ، وقليه يقلاه (كرضيه
يرضاه) . وحكى سيبويه قلاه يقلاه (كنهاه ينهاه) قال : وهو نادر ، وله نظائر
حكاهما ، شبهوا الألف بالهمزة ، وحكى ابن الأعرابى لغة رابعة وهى قلوته أقلوه
(كدعوته أدعوه) ، وأنكرها ابن السكيت فقال : يقال قلوته البر والبسر
وبعضهم يقول قليت ، ولا يكون فى البغض إلا قليت » اهـ كلامه ملخصاً . وقوله
« وله نظائر » منها أبى يأبى ، وغشى يغشى ، وشجى يشجى ، وجبى يجبى ، كل
هذه قد جاءت فى بعض اللغات بفتح عين الماضى والمضارع . وقوله : « شبهوا
الألف بالهمزة » هذا وجه آخر غير الذى ذكره المؤلف ، وحاصله أن فتح العين
فى الماضى ليس للاعلال ولكن لاقتضاء ما أشبه حرف الحلق إياها ، وسيأتى بيان
ما ذكره المؤلف

يَرْكُنُ مِنَ التَّدَاخُلِ^(١) ، وَلَزِمُوا الضَّمَّ فِي الْأَجُوفِ بِالْوَاوِ وَالْمَنْقُوصِ بِهَا ،
وَالْكَسْرِ فِيهِمَا بِالْيَاءِ ، وَمَنْ قَالَ طَوْحْتُ وَطَوَّحْتُ وَتَوَّهْتُ وَأَتَوَّهْتُ فَطَاحَ
يَطِيحُ وَتَوَّاهُ يَتِيهُ شَذَّ عِنْدَهُ أَوْ مِنَ التَّدَاخُلِ^(٢) ، وَلَمْ يَضْمُوا فِي الْمِثَالِ ، وَوَجَدَ

(١) قد ورد هذا الفعل من باب علم ، ومن باب نصر ، والمصدر فيهما ركناً
وركوناً (كفهم ودخول) ، وحكى بعضهم لغة ثالثة وهى ركن يركن (كفتح
يفتح) وحكى كراع فيه لغة رابعة وهى ركن يركن (بالكسر فى الماضى والضم
فى المضارع) ، واختلف فى تخريج اللغتين الثالثة والرابعة : فقبل : هما شاذتان ،
والرابعة أشد من الثالثة ، ونظيرها فضل يفضل ، وحضر يحضر ، ونعم ينعم ،
وقيل فى اللغتين الثالثة والرابعة : هما من التداخل بين اللغتين الأولى والثانية اه ملخصاً
من اللسان مع زيادة

(٢) قد مضى قولنا فى هذه الكلمة (١٥ ص ٨١) ونريدك ههنا أن من العرب
من يقول : طوحه وطوح به ، وتوهه (بالتضعيف فى السكل) ، ومنهم من قال :
طيحه وتيهه (بالتضعيف أيضاً) ، فعلى الأول : الكلمتان من الأجوف الواوى ،
وعلى الثانى هما من الأجوف اليائى ، ومنهم من قال : طاح يطوح ، وتاه يتوه ،
وذلك بناء على أنهما من الأجوف الواوى ، وأنهما من باب نصر ينصر ، وهو
ظاهر ، ومنهم من قال : طاح يطيح ، وتاه يتيه ، فإن اعتبرتهما من الأجوف اليائى
فأمرهما ظاهر وهما من باب ضرب يضرب ، وإن اعتبرتهما من الأجوف الواوى
فهما محل خلاف فى التخريج بين العلماء : فقال سيديويه : هما من باب فعل يفعل
(بالكسر فيهما) ولم يجز عنده أن يكونا من باب ضرب يضرب ، لأنه لا يكون
فى بنات الواو ، كراهية الالتباس ببنات الياء ، كما لا يكون باب نصر ينصر فى بنات
الياء ، كراهية الالتباس ببنات الواو ، فأصل طاح وتاه وطوح وتوه (كفتح)
تحركت الواو فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، وأصل يطيح ويتيه يطوح ويتوه
(كضرب) نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ثم قلبت الواو ياء لسكونها
إثر كسرة ، وقال غير سيديويه : الكلمتان من باب ضرب فهما بهذا الاعتبار
شاذتان ، ووجه الشذوذ فيه أن الأجوف الواوى من باب فعل المفتوح العين

يَجْدُ ضَعِيفٌ ، وَلَزِمُوا الضَّمَّ فِي الْمَضَاعِفِ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ يَشْدُو وَيَمْدُو (١)
وَجَاءَ الْكُسْرُ فِي يَشْدُو وَيَعْلُو (٢) وَيَنْمُو وَيَبْتُهُ ، وَلَزِمُوهُ فِي حَبَّةٍ يَحِبُّهُ
وَهُوَ قَلِيلٌ (٣) »

لا يكون مضارعه إلا مضمومها ، وقول المؤلف « أو من التداخل » سيأتي
ما فيه في كلام الشارح (وانظر ص ١٢٧)

(١) اعلم أن المد يحى متعديا بمعنى الجذب ، نحو مددت الحبل أمدته ، والبسط
نحو قوله تعالى : (والارض مددناها) وطموح البصر إلى الشيء ، ومنه قوله تعالى :
(ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجا منهم) ، وبمعنى الامهال ، ومنه قوله
تعالى : (ويمدهم في طغيانهم يعمهون) ، ويحى لازما بمعنى السيل أو ارتفاع النهار
أو كثرة الماء ، تقول : مد النهر ، إذا سال ، وتقول : مد النهار ، إذا ارتفع به
وتقول : مد الماء ، إذا ارتفع أيضا ، وظاهر كتب اللغة أنه في كل هذه المعاني من
باب نصر ، فأما المتعدى فقد جاء على القياس فيه ، وأما اللازم فهو حيثئذ شاذ

(٢) العلل (بفتحيتين) والعل بالأدغام : الشرب بعد الشرب ، ويسمى الشرب
الأول نهلا ، وقد ورد فعل هذا متعديا ولازما ، وورد كل من المتعدى واللازم
من بابي نصر وضرب : أما محى المتعدى كنصر ، ومحى اللازم كضرب فهو
القياسي ، وأما العكس فيهما فشاذ ، وقد جاء هذا الفعل من العلة بمعنى مرض
لازما ، ولم يسمع فيه إلا كسر المضارع على القياس

(٣) الكثير في الاستعمال أحبته أحبه فأنا محب إياه على مثال أكرمته
أكرمه فأنا مكرمه ، والكثير في اسم المفعول محبوب ، وقد جاء المحب قليلا في
الشعر نحو قول عنتره : —

وَلَقَدْ نَزَلَتْ ، فَلَا تَطْنِي عَيْرَهُ ، مَنِ بَمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمَكْرَمِ

وقد جاء حبه يحبه (ثلاثيا) ، وقد استعمل اللغتين جميعا غيلان بن شجاع
النهشلي في قوله : —

أَحِبُّ أَبَا مَرْوَانَ مِنْ أَجْلِ تَمَرِهِ وَأَعْلَمُ أَنَّ الْجَارَ بِالْجَارِ أَرْفَقُ

أقول : اعلم أن أهل التصريف قالوا : إن فعل يفعل - بفتح العين فيهما -
 فرع على فعل يفعل أو يفعل - بضمها أو كسرهما في المضارع - ، وذلك لأنهم
 لما رأوا أن هذا الفتح لا يجيء إلا مع حرف الحلق ، ووجدوا في حرف الحلق
 معنى مقتضيا لفتح عين مضارع الماضي المفتوح عينه ، كما يجيء ؛ غلب على
 ظنهم أنها علة له ، ولما لم يثبت هذا الفتح إلا مع حرف الحلق غلب على ظنهم
 أنه لا مقتضى له غيرها ، إذ لو كان لثبت الفتح بدون حرف الحلق ، فغلب على
 ظنهم أن الفتح ليس شيئا مطلقا غير معلل بشيء ، كالكسر والضم ، إذ لو كان
 كذلك لجاء مطلقا بلا حرف حلق أيضا كما يجيء الضم والكسر ، وقوى هذا
 الظن نحو قولهم وَهَبَ يَهَبُ وَوَضَعَ يَضَعُ وَوَقَعَ يَقَعُ ؛ لأنه تمهدهم أن الواو
 لا تحذف إلا في المضارع المكسور العين ؛ فحكموا أن كل فتح في عين مضارع
 فعل المفتوح العين لأجل حرف الحلق ، ولولاها لكانت إما مكسورة أو مضمومة
 فقالوا : قياس مضارع فعل المفتوح عينه إما الضم أو الكسر ، وتعدى بعض
 النحاة - وهو أبو زيد - هذا ، وقال : كلاهما قياس ، وليس أحدهما أولى به
 من الآخر ، إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يُطرح الآخر

فَأَقْسِمُ لَوْلَا تَمَرُهُ مَا حَبَبْتُهُ

وَكَانَ عِيَاضٌ مِنْهُ أَدْنَى وَمُشْرِقٌ

قال الجوهري : « وجهه يحبه بالكسر فهو محبوب شاذ ؛ لأنه لا يأتي في
 المضاعف يفعل بالكسر إلا ويشركه يفعل بالضم ما خلا هذا الحرف » اه لكن
 ذكر أبو حيان أنه سمع فيه الضم أيضا ؛ فيكون فيه وجهان ، وعلى هذا لا يتم قول
 المؤلف ولزموه في حبه يحبه ، ولا تعليل الجوهري شذذه بعدم مجيء الضم فيه ،
 ولو أنه علل الشذوذ بما هو علته على الحقيقة - وذلك أن قياس المضاعف المتعدى
 الضم - لم يرد عليه شيء

قياس
 مضارع
 فعل
 بالفتح

ويقبح استعماله ، فإن عُرِف الاستعمال فذاك ، وإلا استُعْمِلَ معاً ، وليس على المستعمل شيء ، وقال بعضهم : بل القياس الكسر ؛ لأنه أكثر ، وأيضاً هو أخف من الضم

وبعد ، فاعلم أنهم استعملوا اللغتين في ألفاظ كثيرة كعرش يعرّش ، ونقر ينقر ، وشتم يشتم ، ونسل ينسل ، وعلف يعلف ، وفسق يفسق ، وحسد يحسد ، ويلمز ، ويعتل ، ويطمئ ، ويقتّر ، وغير ذلك مما يطول ذكره

وفي الأفعال ما يلزم مضارعه في الاستعمال إما الضم وإما الكسر ، وذلك إما سماعي أو قياسي ؛ فالسماعي الضم في قتل يقتل ، ونصر ينصر ، وخرج يخرج ، مما يكثر ، والكسر في ضرب يضرب ، ويعتب^(١) ، وغير ذلك مما لا يحصي ؛ والقياسي كلزوم الضم في الأجوف والناقص الواويين ، والكسر فيهما يائين وفي المثال اليائي^(٢) كما يجيء ، ومن القياسي الضم في باب الغلبة ، كما مر .

ثم نقول : إنما ناسب حرف الحلق — عينا كان أو لا — أن يكون عين المضارع معها مفتوحاً لأن الحركة في الحقيقة بعض حروف المد بعد الحرف المتحرك بلا فصل ؛ فعني فتح الحرف الإتيان ببعض الألف عقيها ، وضما الإتيان ببعض الواو عقيها ، وكسرها الإتيان ببعض الياء بعدها ؛ ومن شدة تعقّب أبعاض هذه الحروف الحرف

(١) ظاهر عبارة المؤلف أن هذا الفعل لم يرد إلا من باب ضرب ، وقد نص في المصباح على أنك تقول : « عتب عليه عتبا من باب ضرب وقتل ، ومعتبا أيضاً إذا لامه في تسخط » ومثله في القاموس واللسان

(٢) لا وجه لتخصيص المؤلف المثال باليائي لأنه سيأتي له أن يبين علة اختصاص المثال مطلقاً باب ضرب ، على أن أمثلة المثال الواوي التي وردت من باب ضرب أضعاف أمثلة المثال اليائي منه

المتحرك التبس الأمر على بعض الناس فظنوا أن الحركة على الحرف ، وبعضهم تجاوز ذلك وقال : هي قبل الحرف ، وكلاهما وهم ، وإذا تأملت أحسست بكونها بعده ، ألا ترى أنك لا تجد فرقا في المسموع بين قولك الغَزْوُ — باسكان الزاى والواو — وبين قولك الغَزْ — بحذف الواو وضم الزاى — وكذا قولك الرَّمَى — باسكان الميم والياء — وَالرَّم — بحذف الياء وكسر الميم — وذلك لأنك إذا أسكنت حرف العلة بلا مد ولا اعتماد عليه صار بعض ذلك الحرف فيكون عين الحركة إذ هي أيضا بعض الحرف ، كما قلنا ، ثم إن حروف الحلق سافلة في الحلق يتعسر النطق بها ، فأرادوا أن يكون قبلها إن كانت لاما الفتحه التى هى جزء الألف التى هى أخفُ الحروف ؛ فتعدل خفتها ثقلها ، وأيضاً فالألف من حروف الحلق أيضاً فيكون قبلها جزء من حرف من حيزها ، وكذا أرادوا أن يكون بعد حرف الحلق بلا فصل إن كانت عينا الفتحه الجامعة للوصفين ؛ فجعلوا الفتحه قبل الحلقى إن كان لاما ، وبعده إن كان عينا ؛ ليسهل النطق بحروف الحلق الصعبة ، ولم يفعلوا ذلك إذا كان الفاء حلقياً : إما لأن الفاء في المضارع ساكنة فى ضعيفة بالسكون [مَيْتَةٌ] ، وإما لأن فتحة العين إذن تبعد من الفاء ، لأن الفتحة تكون بعد العين التى بعد الفاء ، وليس تغيير حرف الحلق من الضم أو الكسر إلى الفتح بِضَرْبَةٍ لَزِيٍّ ، بل هو أمر استحسانى ، فلذلك جاء برأ يَبْرُو^(١) ، وَهَذَا يَهْنِيْ ، وغير ذلك ، وهى لا تؤثر في فتح ما يلزمه وزن واحد

(١) الذى جاء من باب نصر هو برأ المريض ، وقد جاء فيه لغات أخرى إحداها من باب نفع ، والثانية من باب كرم ، والثالثة من باب فرح ، وأما برأ الله الخلق (أى خلقهم) فلم يأت إلا من باب جعل . قال الأزهري : « ولم نجد فيما لامه همزة فعلت أفعل (من باب نصر ينصر) . وقد استقصى العلماء باللغة هذا فلم يجدوه إلا في هذا الحرف (يريد برأ المريض يبرؤ) ، ثم ذكر قرأت أقرؤ ،

مطرد ، فذلك لا تفتح عين مضارع فعل يفعل — بضم العين — نحو وَضَوْ (١)
يَوْضُو ، ولا في ذوات الزوائد مبنية للفاعل أو المفعول ، نحو أَبْرَأُ يُبْرِئُ (٢) ،
وَاسْتَبْرَأُ يَسْتَبْرِئُ (٣) ، وَأُبْرِئُ وَاسْتَبْرِئُ ، وذلك لسكراهم خرم قاعدة مُمَهِّدَة ،
وإنما جاز في مضارع فعل لأنه لم يلزم هذا المضارع ضمُّ أو كسر ، بل كان يجيئ
تارة مضموم العين ، وتارة مكسورها ، فلم يُسْتَنْسَكِرْ أيضاً أن يجيئ شيء منه
يخالفهما ، وهو الفتح ، ولما جاء في مضارع فعل — بالكسر — مع يفعل —
بالكسر — يفعل — بالفتح — وهو الأكثر ، كما يجيئ ، جَوَزُوا تغيير بعض
المكسور إلى الفتح لأجل حرف الحلق ، وذلك في حرفين وَسِعَ يَسِعُ (٤) وَوُطِئَ
يُطَأُ ، دون وَرِعَ يَرِعُ وَوَلِهَ يَلِهُ وَوَهَلَ يَهْلُ وَوَعَرَ يَغُرُّ وَوَحَرَ يَحِرُّ (٥) ، وإنما

وهنأت الأبل أهئوها ، إذا طليتها بالهناء — وهو ضرب من القطران — ، وقد جاء
فيه يهنئها ويهنؤها (من بابي ضرب ونفع) ، وجاء هنأني الطعام يهنئني ويهنئني
(من بابي ضرب ونفع أيضاً) ، إذا أتاك بغير تعب ولا مشقة

(١) تقول وضؤيوضؤ وضاءة ، إذا صار وضئاً ، والوضاءة : الحسن والنظافة

(٢) تقول : أبرأته من كذا ، وبرأته أيضاً (بالتضعيف) ، إذا خلصته

(٣) الاستبراء : الاستنقاء (أى طلب النقاء والبراءة) ، والاستبراء أيضاً :

ألا يطا الجارية حتى تحيض عنده حيضة

(٤) السعة : نقيض الضيق ، وقد وسعه يسعه ويسعه (بفتح السين وكسرها) :

وكسر السين في المضارع قليل في الاستعمال مع أنه الأصل ، فأصل الفعل
بكسر العين في الماضي والمضارع ، وإنما فتحها في المضارع حرف الحلق ، والدليل
على أن أصلها الكسر حذف الواو ، ولو كانت مفتوحة العين في الأصل لثبتت
الواو وصحت أو قابت ألفاً على لغة من يقول يا جل . وتقول : وطئ الشيء يطؤه
وطئاً ، إذا داسه ، قال سيديويه : « أما وطئ يطأ فمثل ورم يرم ولكنهم فتحوا
يفعل وأصله الكسر كما قالوا قرأ يقرأ » اهـ

(٥) الورع : التخرج والتقى ، وقد ورع يورع ويورع (كضرب ويفتح) ورعاً

لم يغير في ماضى **فَعَلَ يَفْعُلُ** ، نحو **وَضُوْ يَوْضُوْ** ؛ لأنه لو فتح لم يعرف بضم المضارع أن ماضيه كان في الأصل مضموم العين ؛ لأن ماضى مضموم العين يكون مضموم العين ومفتوحها ، وكلاهما أصل ، بخلاف مضارع **فَعَلَ** ؛ فان الفتح في عين الماضى يرشد إلى أن عين المضارع إما مكسورة أو مضمومة ، كما تَقَرَّرَ قبل ، فيعلم بفتح عين الماضى فرعية فتح عين المضارع ، وأما فتحة عين **يَسَع** و **يَطَأ** فلا يلتبس بالأصلية في نحو **يَحْمَد** و **يَرْهَب** ، وإن كان فتح عين مضارع **فَعَلَ** - بكسرها - أكثر من الكسر ؛ لأن سقوط الواو فيهما يرشد إلى كونهما فرعاً للكسرة ، وإنما لم تغير لحرف الحلق عين **فَعَلَ** المكسور العين إلى الفتح نحو **سَم** ؛ لأن **يَفْعُلُ** في مضارع فعل المفتوح العين فرع كما ذكرنا ، و**فَعَلَ** المضموم العين لا يجيء مضارعه مفتوحها ، فماضى **يَفْعَلُ** المفتوح العين إذن يكون مكسورها مطردا ، وقد ذكرنا أن كل ما اطرء فيه غير الفتح لا يُغَيَّرُ ذلك كراهةً لحرم القاعدة كما في **أَبْرَى** و **يَسْتَبْرَى** ، وأيضا كان يلتبس **بَفَعَلَ** **يَفْعَلُ** المفتوح الماضى المغير مضارعه لحرف الحلق

ورعة (بكسر الراء) وورعا (بسكون الراء) وفيه لغة أخرى من باب كرم وروعا ووراعة . والوله : ذهاب العقل من الحزن ومن السرور ، وفعله وله يله ويوله (بالكسر والفتح في المضارع) وفيه لغة أخرى كوعد يعد . والوهل : الضعف والفرع ، والذي يؤخذ من القاموس واللسان أن وهل قد جاء من باب علم يعلم ومن باب ضرب يضرب ، وليس فيهما لغة في هذا الفعل كوثق يثق ، وهى التى حكاهما المؤلف . والوغر : الحقد والغيط ، والذي في القاموس واللسان أن فعله قد جاء من باب علم يعلم كوجل يوجل ، ومن باب ضرب كوعد يعد ، وليس فيهما اللغة التى حكاهما المؤلف . والوحر : بمعنى الوغر ، وفعله وحر يحرو ويوحر (بكسر العين في الماضى وفتحها وكسرها في المضارع) ، فالتى ذكرها المؤلف إحدى اللغتين في هذه الكلمة

ثم إن الحروف التي من مخرج الواو ، كالباء والميم ، من ضَرَبَ يَضْرِبُ وَصَبَرَ يَصْبِرُ وَنَسَمَ^(١) يَنْسِمُ وَحَمَلَ يَحْمِلُ ، لا تُثَبِّرُ كسر العين إلى الضم الذي هو من مخرج الواو ، وكذا الحروف التي من مخرج الياء ، كالجيم والشين ، في شَجَبَ يَشْجُبُ وَحَجَنَ يَمْجُنُ وَمَشَقَ^(٢) يَمْشُقُ ، لا تُحَوِّلُ ضم العين إلى الكسر الذي هو من مخرج الياء ، كما فعل حرف الحلق باضمة والكسرة ، على ما تقدم ، لأن موضعي الواو والياء بمنزلة حيز واحد ، لتقارب ما بينهما واجتماعهما في الارتفاع عن الحلق ، فكأن الحروف المرتفعة كلها من حيز واحد ، بخلاف المُسْتَفْلَةِ — أى : الحلقية — وأيضا فتحنا هناك لتعديل ثقل الحلقية بخفة الفتحة

(١) نسمت الريح تنسم - من باب ضرب - نسما ونسيا ونسما : هبت ضعيفة ، ونسم البعير بخفه : ضرب ، ونسم الشيء - كضرب وعلم - : تغير

(٢) الواو والباء والميم مخرجها من الشفتين ، والياء والجيم والشين مخرجها من بين وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى ، وحديث المخارج الذي ذكره المؤلف ههنا يقصد به دفع اعتراض يرد على قوله فيما سبق : « وأيضا فالألف من حروف الحلق أيضا ، فيكون قبلها جزء من حرف من حيزها » وحاصله أنه إذا كان فتح العين فيما إذا كانت هي أو اللام حرفا من حروف الحلق سببه أن الفتحة جزء من الألف التي هي من حروف الحلق قصدا إلى التجانس بين حرف الحلق والحركة التي قبله أو بعده بلا فصل ، فإن اطراد العلة يقتضى ضم العين في المضارع الذي تكون عينه أو لامه من مخرج الواو والياء والميم كما يقتضى كسر عين المضارع الذي تكون عينه أو لامه من مخرج الياء والجيم والشين ، فأجاب المؤلف بهذا الذي ذكره . وتقول : مجن يمجن - كنصر - مجونا ومجانة ومجنا (بالضم) ، إذا كان لا يزال قولاً أو فعلاً . وتقول : شجب يشجب - كقعد - شجوبا ، وشجب يشجب - كفرح - شجبا (بفتحين) إذا حزن أو هلك ، وتقول : شجبه الله يشجبه - كنصره - أى : أهلكه والمشق : السرعة في الطعن والضرب والأكل ، وفي الكتابة مد حروفها ، وفعله من باب نصر

قوله « غير ألف » أى : أن فَعَلَ يفعل المفتوح عنيهما لا يجيء بكون العين ألفا ، نحو : قال يَقَال ، مثلا ، أو بكون اللام ألفا ، نحو : رَمَى يَرْمَى ، لأن الألف لا يكون فى موضع عين يَفْعَل ولا لامه إلا بعد كون العين مفتوحة ، كما فى يَهَاب وَيَرْضَى ، فاذا كانت الفتحة ثابتة قبل الألف وهى سبب حصول الألف فكيف يكون الألف سبب حصول الفتحة !!؟

« شد أبى يَأبى » قال بعضهم : إنما ذلك لأن الألف حلقية ، وليس بشيء لما ذكرنا أن الفتحة سبب الألف فكيف يكون الألف سببها ؟ قال سيبويه : « ولا نعلم إلا هذا ^(١) الحرف » ، وذكر أبو عبيدة جَبَوْتُ أَخْرَاجَ ^(٢) أَجَبَى ،

(١) لعلك تقول : كيف يذكر عن سيبويه أنه لا يعلم كلمة قد جاءت على فعل يفعل - كمنفع ينفع - ولما ألف وليست عنيها حرفا من حروف الحلق إلا أبى يَأبى ، ثم يذكر عنه بعد ذلك أفعالا أخرى ، من هذه الباب ، فنقول لك : إنه لا تنافى ، لأن سيبويه رحمه الله قد ذكر كل هذه الأفعال التى نقلها عنه المؤلف ، إلا أنه احتج لأبى يَأبى وخرجه ، ولم يحتج لسائر الأفعال ، لأن الأول روى كذلك عن العرب كافة ، وأما غيره فلم يثبت عنده إلا من وجيه ضعيف ، فلهذا أمسك عن الاحتجاج له . انظر الكتاب (ج ٢ ص ٢٥٤) . قال أبو سعيد السيرافى : « يدل كلام سيبويه على أنه ذهب فى أبى يَأبى إلى أنهم فتحوا من أجل تشبيهه بالهمزة فيه أولى بما الهمزة فيه أخيرة » اه . قال ابن سيده : « إن قوما قالوا فى الماضى أبى - بكسر العين - فبأبى بفتحها على لغتهم جار على القياس ، كنسى ينسى » اه . قال ابن جنى : وقد قالوا أبى يَأبى - كضرب يضرب - وأنشد أبو زيد

يا إِبِلِي مَا ذَا مُمُهُ فَتَّابِيَهُ مَاءٌ رَوَاءِ وَنَصِيَّ حَوَالِيَهُ

انتهى كلام ابن جنى . وأنت خير أنه على ما حكاه ابن سيده من مجيء أبى من باب علم ، وما حكاه ابن جنى من مجيئه من باب ضرب يجوز أن يكون قولهم : أبى يَأبى - بالفتح فيهما - من باب تداخل اللغتين

(٢) الذى فى القاموس أن « جى » قد جاء واويا ويائيا ، وأنه فى الحالين

وَأَجْبُوهُ هو المشهور ، وحكى سيديويه أيضا قَلَى يَقْلَى ؛ والمشهورُ يَقْلَى بالكسر ،
وحكى هو وأبو عبيدة عَضَضْتَ تَعْضُّ ، والمشهور عَضَضْتَ بالكسر ، وحكى غيرُ
سيديويه رَكَنَ يَرُكَنُ وَزَكَنَ يَزُكَنُ ، من الزَّكَنُ ^(١) ، وَزَكَنَ بالكسر
أَشْهَرُ ، وحكى أيضا غَسَا اللَّيْلُ — أَى : أَظْلَمَ — يَغْسَى ، وَشَجَا يَشْجَى ، وَعَثَا ^(٢)
يَعْتَى ، وَسَلَا يَسَلَا ، وَقَنْطَ يَقَنْطُ ، ويجوز أن يكون غَسَا وَشَجَا وَعَثَا وَسَلَا
طَائِيَةً كما فى قوله : —

* بَنَتْ عَلَى الْكَرَمِ ^(٣) *

من باب سعى ورمى ، ولم يذكر « يجبو » فى الواوى ، فاذا صح نقله فيهما كان
مجىء الواوى من باب رمى شاذاً كما أن مجيئه فيهما من باب سعى شاذ ، وقال فى
اللسان : « جبا الخراج يجباه ويجبيه : جمعه ، وجباه يجباه مما جاء نادراً مثل أبى يابى ،
وذلك أنهم شبهوا الألف فى آخره بالهمزة فى قرأ يقرأ وهدأ يهدأ » اه فليس فيه
يجبوه أيضاً ، فيجبوه غير معروف فى كتب اللغة التى بين أيدينا وإن كان هو
القياس ، ثم اطلعنا بعد ذلك على قول ابن سيده فى المخصص (ج ١٤ ص ٢١١) :
« وقد حكى أبو زيد فى كتاب المصادر جبوت الخراج أجباه وأجبوه » اه

(١) الزكن — بفتحتين — العلم أو الظن أو التفرس ، ولم يحك فى القاموس
فعله إلا من باب فرح

(٢) عثى : أفسد ، وقد جاء على ثلاث لغات كرمى ودعا وأبى ، والأخيرة
نادرة ، وهى محل الكلام ، وقد حكيت هذه اللغات الثلاث فى غسى الليل أيضاً .
وأما سلى فقد حكى فيه ثلاث لغات كدعا ورضى ورمى ، ولم يذكره كسعى ،
وهو الذى ذكره المؤلف . وأما شجا ، فقد حكوه متعدياً كدعا ولازماً كفرح
ولم يذكره كسعى : فأن صح ما ذكره المؤلف جاز أن يكون من باب التداخل
وأن يكون على لغة طيء

(٣) هذه قطعة من بيت من بحر المنسرح وهو بتمامه :

لأنه جاء عَثِي يَعْنِي وَغَسِي يَعْنِي وَشَجِي يَشْجِي وَسَلِي يَسْلِي وأما قَلِي يَقْلِي فلغة ضعيفة عامرية ، والمشهور كسر مضارعه ، وحكى بعضهم قَلِي يَقْلِي — كَتَبَ يَتَعَب — فيمكن أن يكون متداخلا ، وأن يكون طائيا ، لأنهم يجوزون قلب الياء ألفا في كل ما آخره ياء مفتوحة فتحةً غير إعرابية مكسورة ماقبلها ، نحو بَقِيَ في بَقِيَ ، وَدُعِيَ في دُعِيَ ، وَنَاصَا في نَاصِيَةٍ ^(١) وأما زَكَنَ يَزُكُنُ بالزاي إن ثبت فشاذاً ، وكذا ماقرأ الحسن : (وَيَهْلِكُ الْحَرْثُ) بفتح اللام ، وَرَكَنَ يَرُكُنُ كما حكاه أبو عمرو من التداخل ، وذلك لأن رَكَنَ يَرُكُنُ — بالفتح في الماضي والضم في المضارع — لغة مشهورة ، وقد حكى أبو زيد عن قوم رَكَنَ بالكسر يَرُكُنُ بالفتح ، فركب من اللغتين رَكَنَ يَرُكُنُ بفتحهما ، وكذا قال الأخفش في قَنَطَ يَقْنَطُ لأن قَنَطَ يَقْنِطُ كيتعد ويجلس مشهوران ، وحكى قَنَطَ يَقْنِطُ كَتَبَ يَتَعَب

قوله « ولزموا الضم في الأجوف بالواو والمنقوص بها » ، إنما لزموا الضم فيما ذكر حرصاً على بيان كون الفعل واوياً ، لا يائياً ، إذ لو قالوا في قال وغزا : يَقُولُ وَيَغْزُو ؛ لوجب قلب واو المضارعين ياء لما مر من أن بيان البنية عندهم أهم من الفرق بين الواو والياء ، فكان يلتبس إذن الواو بالياء في الماضي والمضارع ولهذا بعينه التزموا الكسر في الأجوف والناقص اليائيين ، إذ لو قالوا في باعَ وَرَحَى :

نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالْخَضِيضِ وَنَضَطَّادُ نَفُوسًا بُنْتُ عَلَى الْكَرَمِ

وهو بيت لرجل من بني القين بن جسر ، والنبل : السهام ، ومعنى « نستوقد النبل » نرمي بها رميا شديداً فنخرج النار لشدة رمينا وقوة سواعدنا ، والخضيض : الجبل أو قراره وأسفله ، وأراد بقوله « نفوسا بنت على الكرم » أنه إنما يقتل الرؤساء والساداة .

يَبْعُ وَيَرْمِي لُوجِبَ قَلْبَ الْبِئَانِ وَأَوَا لِبِئَانِ الْبِنِيَّةِ؛ فَكَانَ يَلْتَبَسُ بِالْوَاوِ الْيَائِيُّ
فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ

فَانْ قَلْتُ : أَلَيْسَ الضَّمَّةُ فِي قُلْتُ وَالْوَاوِ فِي غَزَوْتُ وَغَزَوْا وَالْكَسْرَةُ فِي بَعْتُ
وَالْيَاءِ فِي رَمَيْتُ وَرَمَيْتَا تَفَرَّقَانِ فِي الْمَاضِي بَيْنَ الْوَاوِ وَالْيَائِيِّ ؟ ؟
قَلْتُ : ذَلِكَ فِي حَالِ التَّرْكِيبِ ، وَنَحْنُ نُرِيدُ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا حَالِ الْإِفْرَادِ

فَانْ قَلْتُ : أَلَيْسَ يَلْتَبَسَانِ فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ فِي خَافَ يَخَافُ مِنْ الْخَوْفِ
وَهَابَ يَهَابُ مِنَ الْهَيْبَةِ وَشَقِيَ يَشْقَى مِنَ الشَّقَاوَةِ وَرَوَى يَرَوِي ؟ ؟
قَلْتُ : بَلَى ، وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَضُمُّوا فِي وََاوِ هَذَا الْبَابِ وَلَمْ يَكْسُرُوا فِي يَائِيٍّ ؛
لَأَنَّ فَعَلَ الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ اطْرَدَ فِي الْأَغْلَبِ فَتَحُّ عَيْنِ مَضَارِعِهِ ، وَلَمْ يَنْكَسِرْ إِلَّا
فِي لُغَاتٍ قَلِيلَةٍ كَمَا يَجِيءُ ، فَلَمْ يَقْلِبْهُ حَرْفُ الْعِلَّةِ عَنْ حَالِهِ ، بِخِلَافِ فَعَلٍ بِالْفَتْحِ فَانْ
مَضَارِعُهُ يَجِيءُ مَضْمُومِ الْعَيْنِ وَمَكْسُورِهَا ، فَأَثَرُ فِيهِ حَرْفُ الْعِلَّةِ بِالزَّمَامِ عَيْنُهُ حَرَكَةُ
يُنَاسِبُهَا ذَلِكَ الْحَرْفُ ، وَهَذَا كَمَا تَقْدُمُ مِنْ أَنَّ حَرْفَ الْخَلْقِ لَمْ يَغْيُرْ كَسْرَةَ يَنْبِيءٍ
وَيَسْتَنْبِيءٍ لَمَّا اطْرَدَ فِيهِمَا الْكَسْرُ

فَمَا إِنْ كَانَ لَامُ الْأَجُوفِ الْيَائِيُّ أَوْ عَيْنُ النَاقِصِ الْيَائِيُّ حَلْقِيًّا ، نَحْوُ شَاءَ يَشَاءُ
وَشَاخَ يَشِيخُ وَسَعَى يَسْعَى وَبَغَى يَبْغَى فَلَمْ يَلْزَمْ كَسْرُ عَيْنِ الْمَضَارِعِ فِيهِ كَمَا لَزِمَ
فِي الصَّحِيحِ كَمَا رَأَيْتَ ، وَكَذَا إِنْ كَانَ عَيْنُ النَاقِصِ الْوَاوِيُّ حَلْقِيًّا نَحْوُ شَأَى
يَشَأَى — أَى : سَبَقَ — وَرَغَا يَرْغُو^(١) لَمْ يَلْزَمْ ضَمُّ عَيْنِ مَضَارِعِهِ كَمَا لَزِمَ
فِي الصَّحِيحِ عَلَى مَا رَأَيْتَ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مِرَاعَةَ التَّنَاسُبِ فِي نَفْسِ الْكَلِمَةِ بِفَتْحِ
الْعَيْنِ لِلْحَلْقِ ، كَمَا ذَكَرْنَا ، مَسَاوِيَّةٌ لِلَاخْتِرَازِ مِنَ التَّبَاسِ الْوَاوِ بِالْيَائِيِّ ، وَمَا
عَرَفْتُ أَجُوفَ وََاوِيًّا حَلْقِيًّا إِلَّا مِنَ [بَابِ] فَعَلٍ يَفْعَلُ بِفَتْحِهِمَا ، بَلِ الضَّمُّ فِي
عَيْنِ الْمَضَارِعِ لَازِمٌ ، نَحْوُ نَاءَ يَنْوُوءُ وَنَاحَ يَنْوُوحُ

ولنا أن نعلل لزوم الضم في عين مضارع نحو قَالَ وَغَزَا ، ولزوم الكسر في عين مضارع نحو باع ورَمَى ، بأنه لما ثبت الفرق بين الواوى والياء في مواضع هذه الأفعال أتبعوا المضارعات إياها في ذلك ، وذلك أن ضم فاء قُلْتُ وكسر فاء بَعْتُ للتنبيه على الواو والياء ، ونحو دَعَوْتُ ودَعَوَا يدل على كون اللام واوا ، ونحو رَمَيْتُ ورَمَيْتَا يدل على كونها ياء ، وأما نحو خِفْتُ تَخَافُ وَهَيْتُ تَهَابُ وَشَقِي يَشْقَى وَرَوَى يَرْوَى وطاح يَطِيح عند الخليل ^(١) فإن أصله عنده طَوَّحَ يَطْوُحُ كَحَسِبَ يَحْسِبُ فلما لم يثبت في مواضع هذه الأفعال فرق بين الواوى والياء في موضع من المواضع لم يفرق في مضارعاتها

قوله « ومن قال طَوَّحْتُ وأطوَّحَ وتَوَّهْتُ وأتَوَّهَ » اعلم أنهم قالوا : طَوَّحْتُ - أى : أذهبت وحيرت - وطَيَّحْتُ بمعناه ، وكذا تَوَّهْتُ وتَيَّهْتُ بمعناها ، وهو أطوَّح منك وأطِيح ، وأتوَّه منك وأتِيه ، فمن قال طَيَّحَ وتَيَّهَ فطاح يطِيح وتاه يتيه عنده قياس كباع يبيع ، ومن قال طَوَّحَ وأطوَّحَ منك وتَوَّهَ وأتَوَّهَ منك فالصحيح كما حكى سيبويه عن الخليل أنهما من باب حَسِبَ يَحْسِبُ فلا يكونان أيضا شاذين ومثله أن يَثْنِ مِنَ الْأَوَانِ : أى حان يحين ^(٢) ، ولو كان طاح فَعَلَ واو يا كقتال

(١) انظر (ص ٨١ ، ص ١١٥)

(٢) قال سيبويه رحمه الله تعالى (ج ٢ ص ٣٦١) : « وأما طاح يطِيح وتاه يتيه فزعم الخليل أنهما فعل يفعل بمنزلة حسب يحسب وهى من الواو ؛ بذلك على ذلك طوحت وتوهت (بالتضعيف) وهو أطوَّح منه وأتَوَّه منه ، فانما هى فعل يفعل من الواو كما كانت منه فعل يفعل (بفتح عين المضارع) ومن فعل يفعل اعتلنا ، ومن قال : طيحت وتيَّهت ؛ فقد جاء بها على باع يبيع مستقيمة ، وإنما دعاهم إلى هذا الاعتلال ما ذكرت لك من كثرة هذين الحرفين ، فلو لم يفعلوا ذلك وجاء على الأصل أدخلت الضمة على الياء والواو ، والكسرة عليهما في فعلت (بالضم) وفعلت (بالكسر) ويفعل (بالضم) ويفعل (بالكسر) فقروا من أن يكثر هذا

لَوْ جَبَّ أَنْ يُقَالَ : طُحْتُ - بضم الطاء - وَيَطُوح ، ولم يسمعا ، وكذا لم يسمع شئت
وَيَتَوَّه ، وقال المصنف « من قال طَوَّحَ وَتَوَّهَ فطاح يطيح وتاه يتيه شاذان » بناء
على أن الماضي فعل بفتح العين ، ووجه الشذوذ فيه أن الأجوف الواوى من باب
فَعَلَ المفتوح العين لا يكون مضارعه إلا مضمومها

وفي بعض نسخ هذا الكتاب « أو من التداخل » وكأنه ملحق وليس من
المصنف ، وإنما وهم من أخذه نظراً إلى ما فى الصحاح أنه يقال : طَاحَ يَطُوح ،
فيكون أخذه من طَاحَ يَطُوح الواوى الماضى ، ومن طاح يطيح اليائى المضارع
فصار طاح يطيح ، والذى ذكره الجوهري من يَطُوح ليس بمسموع ^(١) ، ولو
ثبت طاح يطوح لم يكن طاح يطيح مركباً ^(٢) ، بل كان طاح يطوح كقال يقول
وطاح يطيح كباع يبيع ، وليس ما قال المصنف من الشذوذ بشيء ؛ إذ لو كان

فى كلامهم مع كثرة الياء والواو ، فكان الحذف والاسكان أخف عليهم ، ومن
العرب من يقول : ما أتبهه وتبهت وطبحت ، وقال : آن يئين ؛ فهو فعل يفعل
(كحسب يحسب) من الأوان وهو الحين » اهـ (وانظر : ص ٨١ ، وص ١١٥
من هذا الجزء)

(١) لقد تبع الجوهري فى ذلك كثير من أئمة اللغة كالمجد وابن منظور والرازى
على أن الجوهري وحده كاف فى إثبات يطوح لأنه إنما نقل ما صح عنده من لغة
العرب ، وهو يقول : « قد أودعت هذا الكتاب ما صح عندى من هذه اللغة » ومن
حفظ حجة على من لم يحفظ.

(٢) إن كان غرض المؤلف من هذا الكلام أن التركيب حينئذ لا محوج له ؛
لأن الأولى حمل الواوى على باب نصر واليائى على باب ضرب كما هو القياس المطرد
فى اللغة فهذا كلام مسلم لاشية فيه ، وإن كان غرضه أن التركيب حينئذ غير ممكن
فلا نسلم له ذلك ؛ لأن من الممكن أن نأخذ الماضى من الواوى على لغة من قال
طوح ونأخذ المضارع من اليائى

طَاحَ كَقَالَ لِقِيل طُحْتَ كَقُلْتَ بضم الفاء ، ولم يسمع ، والأولى أن لا تحمل
الكلمة على الشذوذ ما أمكن

قوله « ولم يضموا في المثال » يعنى معتل الفاء الواوى والياءى ، فلم يقولوا
وَعَدَ يَوْعُدُ وَيَسَرَ يَيْسُرُ ؛ لأن قياس عين مضارع فَعَلَ المفتوح العين على ما تقدم
إما الكسر أو الضم ، فتركوا الضم استقلا لياء يليها ياء أو واو بعدها ضمة ، إذ
فيه اجتماع الثقل ، ألا ترى إلى تخفيف بعضهم واو يَوْجَلُ وياء يَيْأَسُ بقلبيهما
ألفا نحو يَاجَلُ ويَاءَسُ ، وإن كان بعدهما فتحة وهى أخف الحركات ، فكيف
إذا كانت بعدهما ضمة ؟

فان قلت : أو ليس مافروا إليه أيضا ثقيلًا ، بدليل حذف واو [نحو]
يَعْدُ وجوبا وحذف ياء [نحو] يَيْسِر عند بعضهم ، كما يحى في الإعلال ؟
قلت : بلى ، ولكن وَيْلٌ أَهْوَنُ من ويالين

فان قلت : فاذا كان منتهى أمرهم إلى الحذف للاستخفاف ، فهلا بنوا
بعضه على يَفْعَلُ أيضا بالضم وحذفوا حرف العلة حتى تخف الكلمة كما فعلوا
ذلك بالمكسور العين ؟

قلت : الحكمة تقتضى إذا لم يكن بد من الثقل أو أثقل منه أن تختار
الثقل على الأثقل ، ثم تخفف الثقل ، لا أن تأخذ الأثقل أولاً وتخففه

فان قلت : أو ليس قد قالوا : يَسَرَ يَيْسُرُ ^(١) من اليُسْرِ وَوَسْمَ يَوْسُمُ ؟
قلت : إنما بنوها على هذا الأثقل إذ لم يكن لفعل المضموم العين مضارعٌ

(١) قد قالوا : يسر يسر فهو يسير ، إذا قل ، وإذا سهل ، وبابه كرم ، وقالوا
أيضا : يسر يسر يسرا من باب فرح ، بالمعنى السابق ، وقالوا : يسر الرجل يسر
من باب ضرب فهو ياسر ، إذا لعب الميسر ، ومنهم من قال : يسر يسر بحذف الياء
التي هى فاء الكلمة في هذا المعنى الأخير

إلا مضموم العين ، فكرهوا مخالفة المعتل الفاء لغيره بكسر عين مضارعه ، بخلاف فعل المفتوح العين ؛ فان قياس مضارعه إما كسر العين أو ضمها على ما تكرر الإشارة إليه ، فأثر فيه حرف العلة بالزام عين مضارعه الكسر
فان قلت : فلما أجبوا في فعل المضموم العين إلى هذا الأثقل فهلا خففوه بحذف الفاء ؟

قلت : تطبيقا للفظه بالمعنى ، وذلك أن معنى فعل الغريزة الثابتة والطبيعة اللازمة ، فلم يغيروا اللفظ أيضا عن حاله لما كان مستحق التغيير بالحذف فاء الكلمة وهى بعيدة من موضع التغيير ؛ إذ حق التغيير أن يكون فى آخر الكلمة أو فيما يجاور الآخر ، فلذلك غير فى طَالَ يَطُولُ وَسَرُوْ يَسْرُوْ ^(١) ، وإن كانا من باب فعل أيضا ،

وأما وَهَبَ يَهَبُ وَوَضَعَ يَضَعُ وَوَقَعَ يَقَعُ وَوَلَّغَ يَلْغُ فالأصل ^(٢) فيها كسر عين المضارع ، وكذا وَسِعَ يَسْعُ وَوَطِئَ يَطِئُ ؛ فحذف الواو ، ثم فتح العين لحرف الحلق ، وكذا وَدَعَ - أى ترك - يدع والماضى لا يستعمل إلا ضرورة ^(٣) ، وقال :-

(١) تقول سرو يسرو - ككرم يكرم - وسرا يسرو - كدعا يدعو - وسرى يسرى - كرضى يرضى - إذا كان شريفا ذا مروءة
(٢) المراد بالأصل هنا الحالة الأولى السابقة على الحذف ، وليس المراد به الغالب والكثير

(٣) قول المؤلف « والماضى لا يستعمل إلا ضرورة » يخالفه قوله فى باب الاعلال : « ويدع مثل يسع ، لكنه أميت ماضيه » فان مقتضاه أنه لم يستعمل فى ثنولا نظم ومقتضى قوله هنا : « لا يستعمل إلا ضرورة » أنه يستعمل فى الشعر ، هذا ، وقد زاد غير المؤلف أنه لم يستعمل مصدر هذا الفعل ولا اسم فاعله ولا اسم مفعوله وكل ذلك غير صحيح ، فقد قرأ عروة بن الزبير ، ومجاهد ، ومقاتل ، وابن أبى عتبة ، ويزيد النحوى (ما ودعك ربك وما قلى) بالتخفيف ، وجاء فى الحديث :

١٥ — لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي * غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ ^(١)
 وحمل يَذُرُّ عَلَى يَدَعُ لكونه بمعناه ^(٢) ، ولم يستعمل ماضيه لافى السعة
 ولا فى الضرورة

« لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم » قال ابن الأثير فى
 النهاية : « أى عن تركهم إياها والتخلف عنها ، يقال : ودع الشيء يدعه ودعا ،
 إذا تركه ، والنحاة يقولون : إن العرب أماتوا ماضى يدع ومصدره واستغنوا عنه
 بترك ، والنبي صلى الله عليه وسلم أفصح ، وإنما يحمل قولهم على قلة استعماله ، فهو
 شاذ فى الاستعمال فصيح فى القياس » اه كلام ابن الأثير . ومن مجىء اسم الفاعل
 ما أنشده ابن برى من قول معن بن أوس :

عَلَيْهِ شَرِيبٌ لَيْتَ وَإِدْعُ الْعَصَا يُسَاجِلُهَا حَمَاتُهُ وَتُسَاجِلُهُ
 وما أنشده الفارسى فى البصريات :

فَأَيْهِمَا مَا أَتْبَعَنَّ فَإِنِّي حَزِينٌ عَلَى تَرْكِ الَّذِي أَنَا وَادِعُهُ
 وقد استشهد الجوهري على مجىء اسم المفعول من هذا الفعل بقول خفاف
 ابن ندبة :

إِذَا مَا اسْتَحَمَّتْ أَرْضُهُ مِنْ سَمَائِهِ جَرَى وَهُوَ مَوْدُوعٌ وَوَاعِدٌ مَصْدَقِي
 (١) هذا البيت من كلام أبى الأسود الدؤلى ، قاله ابن برى ، وقال الأزهري :
 إنه لأنس بن زعيم الليثى ، وأنشد معه بيتا آخر ، وهو قوله :

لَا يَكُنْ بَرَقًا خَلْبًا إِنَّ خَيْرَ الْبَرَقِ مَا الْغَيْثُ مَعَهُ
 والشاهد فيه مجىء ودع ماضيا مخففا ، ومثله قول سويد بن أبى كاهل اليشكرى :
 سَلْ أَمِيرِي مَا الَّذِي غَيَّرَهُ عَنْ وَصَالِي الْيَوْمِ حَتَّى وَدَعَهُ
 وقول الآخر :

فَسَعَى مَسْعَانَهُ فِي قَوْمِهِ ثُمَّ لَمْ يَذُرْكَ وَلَا عَجَزًا وَدَعَ
 (٢) اعلم أنهم استعملوا الفعل المضارع من هذه المادة فقالوا : يذر ، ومنه قوله

فان قيل : فهلا حذفت الواو من يُوعَدُ مضارع أوَعَدَ مع أن الضمة أثقل
قلت : بل الضمة قبل الواو أخف من الفتحة قبلها للمجانسة التي بينهما
وإنما لم تحذف الياء من نحو يَيْئِسُ وَيَيْسِرُ إذ هو أخف من الواو ، على أن
بعض العرب يُجْزِي الياء مجرى الواو في الحذف ، وهو قليل ؛ فيقول : يَسَرَ يَسِرُ
وَيَيْئَسُ يَيْئِسُ بحذف الياء
قوله « وَوَجَدَ يُجَدُّ ضعيف » هي لغة بني عامر ، قال لمبيدُ بن ربيعة
العامريّ : —

١٦ — لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعَ الْفَوَادُ بِشَرِّبَةٍ

تَدَعُ الصَّوَادِي لَا يَجْدُنَ غَلِيلاً (١)

تعالى (ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب)
واستعملوا منه الأمر فقالوا : ذر ، ومنه قوله تعالى (ذرني ومن خلقت وحيدا)
وقوله (ذرني والمكذبين) ولم يستعملوا منه اسم فاعل ولا اسم مفعول ولا مصدرا
ولا فعلا ماضيا ، وهذا المضارع المسموع قد ورد بالفتح ، إلا ما حكى عن بعضهم
من قوله : « لم أذر ورأى شيئا » ، ومقتضى القواعد المقررة أن يكون ماضى هذا
الفعل المقدر مكسور العين ، فيكون فتح عين مضارعه هو الأصل والقياس ، وحينئذ
فيسأل عن علة حذف الواو ، إذ كان المعروف أنها لا تحذف إلا بين الياء والكسرة
حقيقة أو تقديرا ، وجواب هذا هو الذي عناه المؤلف بقوله : حمل على يدع ، يريد أنه
حمل عليه في حذف الواو لكونه بمعناه ، إذ ليس فيه نفسه ما يقتضى حذفها ، ويمكن
أن يقدر أن الماضى مفتوح العين ، فيكون قياس المضارع كسر العين ، لأن المثال
الواوى المفتوح العين في الماضى لا يكون إلا من باب ضرب ، فيكون حذف الواو
جاريا على القياس ، لأنها وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة أصلية ، ويسأل حينئذ عن
سر فتح العين في المضارع مع أنه ليس فيه ما يقتضى الفتح فيجيب بأنه حمل على يدع
في فتح العين لكونه بمعناه ، وفي يدع موجب الفتح وهو حرف الحلق ، وهذا مماثل
ما قال بعضهم في أنى يأتى : إنه فتحت عينه حملا له على منع يمنع لأنه بمعناه
(١) تبع المؤلف الجوهري في نسبة هذا البيت للمبيد . قال ابن برى في حواشيه

يجوز أن يكون أيضا في الأصل عندهم مكسور العين كأخواته ، ثم ضم بعد

على الصحاح : « الشعر لجريز وليس للبيد كما زعم » ، وكذا نسبة الصاغانى فى العباب لجريز ، وقد رجعنا إلى ديوان جريز فألفيناه فيه ، وقبله وهو أول قصيدة يهجو فيها الفرزدق :

لَمْ أَرْ قَبْلَكَ يَا مَامَ خَلِيلًا أَنَّى بِحَاجَتِنَا وَأَحْسَنَ قِيلًا

واستشهد المؤلف بالبيت على أن الضم فى مضارع وجد لغة ضعيفة خاصة ببنى عامر ، ووجه ضعفها أنها خارجة عن القياس والاستعمال ، إذ القياس ألا تحذف فاء المثال إذا كانت واوا إلا من المضارع المكسور العين ، والاستعمال الغالب فى هذه الكلمة الكسر ، قال الله تعالى (فان لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم) (فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام) فيكون الضم شاذا قياسا واستعمالا ، ثم إن ابن مالك ذهب فى التسهيل إلى أن لغة بنى عامر ليست مقصورة على يجد ، بل هى عامة فى كل ما فاؤه واو من المثال : أى أنهم يحذفون الفاء ويضمون العين من كل مثال واوى على فعل (بفتح العين) فيقولون فى وكل : يكل ، وفى ولد : يلد ، وفى وعد : يعد ، وهكذا ، وهذا القول الذى قاله ابن مالك مخالف لما ذهب إليه خول النحويين ، قال السيرافى : « إن بنى عامر يقولون ذلك فى يجد من الموجدة والوجدان ، وهم فى غير يجد كغيرهم » وكذا قال صاحب الصحاح ، وقال ابن جنى فى سر الصناعة : « ضم الجيم من يجد لغة شاذة غير معتد بها لضعفها وعدم نظيرها ومخالفتها ما عليه الكافة فيما هو بخلاف وضعها » اه وقال الرازى فى المختار : « ويجد بالضم لغة عامرية لا نظير لها فى باب المثال » اه وقال ابن عصفور : « وشذ من فعل الذى فاؤه واو لفظة واحدة فجاءت بالضم وهى : وجد يجد ، قال : وأصله يوجد (بالكسر) فحذفت الواو لتكون الضمة هنا شاذة والأصل الكسر » اه ، وقال ابن جنى فى شرح تصنيف المازنى : « فأما قول الشاعر :

لَوْ شِئْتُ قَدْ نَعَقَ الْفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ تَدَعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجِدُنْ غَلِيلًا

فشاذ ، والضمة عارضة ، ولذلك حذفت الفاء ، كما حذفت فى يقع ويدع ، وإن كانت الفتحة هناك ، لأن الكسر هو الأصل ، وإنما الفتحة عارض » اه

حذف الواو ، ويجوز أن يكون ضمه أصليا حذف منه الواو لكون الكلمة بالضمة بعد الواو أثقل منها بالكسرة بعدها

قوله « ولزموا الضم في المضاعف المتعدي » نحو مَدَّ يَدَهُ ، وَرَدَّ يَرُدُّ ، إلّا أحرفا جاءت على يَفْعَلُ أيضا ، حكى المبرد عَلَيْهِ يعلِّه وهَرَّه يهرُّه : أى كرهه ، وروى غيره نَمَّ الحديث يَنِمُّه ، وَبَنَّهُ يَبْنِيهِ ، وَشَدَّهُ يَشْدُوهُ ، وجاء في بعض اللغات : حَبَّه يَحْبِيْه ، ولم يجىء في مضارعه الضم

وما كان لازما فإنه يأتي على يَفْعَلُ بالكسر ، نحو عَفَّ يَعْفُ ، وَكَلَّ يَكِلُّ — إلا ما شذ من عَضَضْتَ تَعْضُّ على ما ذكرنا ، وحكى يونس أنهم قالوا : كَعَعْتَ — أى : جبت — تَكْعَعُ بالفتح فيهما ^(١) وتَكْعَعُ بالكسر أشهر ؛ فمن فتح فلاجل حرف الحلق ، قال سيبويه : لما كان العين في الأغلب ساكنا بالإدغام لم يؤثر فيه حرف الحلق كما أثر في صَنَعَ يَصْنَعُ . ومن فَتَحَ فلائها قد تتحرك في لغة أهل الحجاز ، نحو : لَمْ يَكْعَعْ وفي يَكْعَعْنَ اتفاقا كَيَصْنَعُ وَيَصْنَعْنَ قال : « وَإِنْ كَانَ عَلَى فِعْلٍ فَتَحَتْ عَيْنُهُ أَوْ كُسِرَتْ إِنْ كَانَ مِثَالًا ، وَطَيَّ تَقُولُ فِي بَابِ بَقِيَ يَبْقَى : بَقِيَ يَبْقَى ، وَأَمَّا فَضِلَ يَفْضُلُ وَنَعِمَ يَنْعَمُ فَمِنْ التَّدَاخُلِ »

مضارع
فعل
مكسور
العين

وظاهر كلام ابن جنى وابن عصفور أن الشذوذ في يجد من جهة ضم العين لا من جهة حذف الفاء لأن العين على كلاهما مكسورة في الأصل فيتحقق مقتضى الحذف ، فيكون قياسيا ، ويجوز كما قال المؤلف أن تكون الضمة أصلية لا عارضة ؛ فيكون الشذوذ في حذف الفاء ، ورواية الكسر التي حكاهما السيرافي في هذا البيت لا ترد هذا الاحتمال كما زعم البغدادى في شرح الشواهد

(١) هذه لغة حكاهما يونس ، وحكى غيره في هذا اللفظ ثلاث لغات أخرى : إحداها كنصر ، والثانية كضرب ، والثالثة كعلم ، وقد أشار المؤلف إلى الثانية

أقول : اعلم أن القياس في مضارع فَعِلِ المكسور العين ^(١) فَتَحُهَا ، وجاءت أربعة أفعال من غير المثال الواوى ، يجوز فيها الفتح والكسر ، والفتح أقيس ، وهى حَسِبَ يَحْسِبُ ، وَنَعِمَ يَنْعِمُ ، وَيُسَّ يَنْسُ ، وَيَسَّ يَنْسُ ، وقد جاءت أفعال من المثال الواوى لم يرد في مضارعها الفتح ، وهى وَرِثَ يَرِثُ ، وَوَثِقَ يَثِقُ ، وَوَمِقَ يَمِقُ ، وَوَفَقَ يَفِقُ ، وَوَرِمَ يَرِمُ ، وَوَلِيَ يَلِي ، وجاء كلمتان رُوى في مضارعهما الفتح ، وهما : وَرَى الزَّئِدَ يَرِى ، وَوَبَقَ يَبِقُ ، وإنما بنوا هذه الأفعال على الكسر ليحصل فيها علة حذف الواو فتسقط ، فتخفف الكلمة ، وجاء وَحَرَ صدره من الغضب ، ووغر بمعناه ، يَحِرُ وَيَغِرُ ، وَيَوْحَرُ

(١) توضيح المقام وتفصيله أن القياس في مضارع فعل بالكسر يفعل (بالفتح) ، لأنهم أرادوا أن يخالف المضارع الماضى لفظا كما خالفه معنى ، ولا تنحصر الألفاظ التى جاءت على القياس من هذا الباب فى عدد معين ؛ بل تستطيع أن تجزم بأن كل فعل ثلاثى ماضيه بكسر العين لا بد أن يكون مضارعه بفتح العين إلا أفعالا محصورة ستسمع حديثها قريبا ، وما جاء بالكسر من هذا الباب فهو شاذ مخالف للقياس ، وما جاء بالضم منه فهو متداخل ، والذي جاء بالكسر ضربان : ضرب جاء فيه - مع الكسر الذى هو شاذ - الفتح الذى هو القياس ، وضرب لم يجىء فيه إلا الكسر الذى هو شاذ ، فأما الضرب الأول فأربعة عشر فعلا ، خمسة منها من غير المثال الواوى ؛ ذكر المؤلف منها أربعة ، والخامس بُسَّ (بالموحدة) بُسَّ وَيُبَّسُ ، وتسعة من المثال الواوى ؛ ذكر المؤلف منها ثمانية والتاسع وهل يهل ويوهل ، وأما الضرب الثانى فتسعة عشر فعلا ، ستة عشر منها من المثال الواوى ، ذكر المؤلف منها عشرة والباقى هو : وروى المخ يرى : أى سمن ، ووجد يجد وجدا : أى أحب ، ووعق عليه يعق : أى عجل ، وورك يرك وروكا : أى اضطجع ، ووكم يكم وكما : أى اغتم ، ووقه له يقه : أى سمع له وأطاع ، والثلاثة الباقية من الأجوف الواوى ، وهى من هذا الضرب على ما ذهب إليه الخليل ، وقد ذكرها المؤلف كلها (وهى طاح وتاه وآن) وأما الضرب الثالث - وهو المضموم فى المضارع - فقد ذكر المؤلف منه جملة صالحة (وهى فضل ونعم وحضر ودمت ومث ونكل ونجد) وقد سبق له ذكر ركن

وَيَوْغَرُ أَكْثَرُ ، وجاءَ وَرِعَ بالكسر على الأكثر ، وجاءَ يَوْرَعُ ، وجاءَ
وَسِعَ يَسِعُ وَوِطَى يَطَى ، والأصل الكسر بدليل حذف الواو لكنهم ألزموها
بعد حذف الواو ففتح عين المضارع ، وقالوا : جاءَ وَهَمْتُ أَهْمُ ، والظاهر أن أَهْمَ
مضارع وَهَمْتُ - بفتح العين - ومضارع وَهَمْتُ بالكسر أَوْهَمَ بالفتح ، ويجوز
أن يكون وَهَمْتُ أَهْمُ - بكسرهما - من التداخل ، وجاءَ أَنْ يَتَيْنِ مِنَ الْأَوَانِ ،
وطاح يطيح ، وتاه يتيه ، كما ذكرنا ، وجاءَ وَلِهَ يَلِهَ ، وَيَوْلِهَ أَكْثَرُ ، قالوا : وجاءَ
وَعِمَ يَعِمُ ، بمعنى نعم ينعِمُ ، ومنه عِمَ صَبَاحًا ؛ وقيل : هو من أُنْعِمَ بحذف النون تشبيها
بالواو ، فقلوه «أو كسرت إن كان مثالا» أى : مثالا واويا ، وليس الكسر بمطرد
في كل مثال واوى أيضا ، فما كان ينبغى له هذا الاطلاق ، بل ذلك محصور
فيما ذكرناه .

قوله « وطيء تقول في باب بَقِيَ يَبْقَى » مضى شرحه

قوله «وأما فَضِلَ يَفْضُلُ وَنَعِمَ يَنْعَمُ فمن التداخل» المشهورُ فَضُلَ يَفْضُلُ ، كدخل
يدخل ، وحكى ابن السكيت فَضِلَ يَفْضُلُ ، كحذرَ يَحْذَرُ ، فَضِلَ يَفْضُلُ يَكُونُ
مركبا منهما ؛ وكذا نَعِمَ يَنْعَمُ مركب من نَعِمَ يَنْعَمُ كحذرَ يَحْذَرُ وهو المشهور ؛
ونَعِمَ يَنْعَمُ كظرف يظرف ، وحكى أبو زيد حَضِرَ يَحْضُرُ ؛ والمشهور حَضَرَ بالفتح
وجاءَ حِرْفَانٌ ^(١) من المعتل : دِمَّتْ تَدُومُ ومِتَّ تَمُوتُ - بكسر الدال والميم
في الماضي - والمشهور ضمهما كقُلْتُ تقول ، وهما مركبان ؛ إذ جاءَ دِمَّتْ تَدَامُومٌ
تَمَاتَ ، كخِفَّتْ تَخَافُ ، قال :-

(١) زاد ابن القطاع على هذين الحرفين حرفين آخرين ، وهما : كدت تكود
وجدت تجود - بكسر أول الماضي فيهما - والأصل فيهما كاد يكود وجاد يجود
- مثل قال يقول - وكاد يكاد وجاد يجاد - مثل خاف يخاف - فأخذ المضارع من
الأولى مع الماضي من الثانية

١٧ - بُنِّيَّتِي سَيِّدَةَ الْبَنَاتِ عَيْشِي وَلَا نَأْمَنُ أَنْ تَمَاتِي^(١)

وحكى أبو عبيدة نَكَلَ يَنْكُلُ ، وأنكره الأصمعي ، والمشهور^(٢) نَكَلَ يَنْكُلُ ، كَقَتْلَ يَقْتُلُ ، وَحَكَى نَجَدَ يَنْجُدُ^(٣) : أى عرق ، وَنَجَدَ يَنْجُدُ كَحَذَرَ يَحْذَرُهُ المشهور

قال : « وَإِنْ كَانَ عَلَى فَعَلٍ ضُمَّتْ »

(١) لم يتيسر لنا الوقوف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنشده الجوهري في الصحاح ، وابن جني في الخصائص (١ ص ٣٨٦) ولكنه رواه هكذا بُنْيَّ يَأْسِيْدَةُ الْبَنَاتِ عَيْشِي وَلَا يُؤْمِنُ أَنْ تَمَاتِي وبنيتي في رواية المؤلفات تصغير بنت أضيف إلى ياء المتكلم ، وهو منادى بحرف نداء محذوف ، و « سيدة البنات » جعله بعضهم نعتا للمنادى ، وأجاز فيه الرفع والنصب ، ويجوز أن يكون بدلا أو عطف بيان أو منادى بحرف نداء محذوف و « عيشي » فعل دعاء ، و « تمانى » لغة في تموتين ، فقد جاء هذا الفعل من باب نصر ، كَقَالَ يَقُولُ ، قال الله تعالى (قل موتوا بغيظكم) ومن باب علم ، كخاف يخاف ، وقد قرئ في قوله تعالى (ياليتنى مت قبل هذا) وفي قوله تعالى (ولئن متم أوقلتنم لالى الله تحشرون) بضم الميم على أنه من اللغة الأولى ، وبكسرهما على أنه من اللغة الثانية ، قال الصاغاني في العباب : « قد مات يموت ، ويمات أيضا ، وأكثر من يتكلم بها طيء ، وقد تكلم بها سائر العرب » اه وحكى يونس في هذه الكلمة لغة أخرى كباع يبيع

(٢) في اللسان والقاموس أن هذا الفعل قد جاء كضرب ، ونصر ، وعلم ، فالتركيب من ماضى الثالثة ومضارع الثانية ، ولم يذكر التركيب الذى حكاه أبو عبيدة واحد منهما .

(٣) النجد - بفتحيتين - : العرق من عمل أو كرب أو غيرهما ، قال النابغة الذبياني :

يَطْلُ مِنْ خَوْفِهِ الْمَلَأَ مُعْتَصِمًا بِالْخَيْرِ رَانَةً بَعْدَ الْإَيْنِ وَالنَّجْدِ

والفعل نجد ينجد - كعلم يعلم - ومقتضى التركيب أن يكون فيه لغة أصلية ثانية

أقول : اعلم أن ضم عين مضارع فعل المضموم العين قياس لا ينكسر ، إلا في كلمة واحدة ، وهي كُذِّت بالضم تكَاد ، وهو شاذ ، والمشهور كِذَّتْ تَكَادُ خَفَّتْ تَخَافُ ، فإن كَانَ كُذِّت بالضم كَقُلْتُ فهو شاذ^(١) أيضا ، لأن فَعَلَ يَفْعَلُ بفتحهما لا بد أن يكون حلقى العين أو اللام

قال « وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ كُسِرَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ ، مَا لَمْ يَكُنْ أَوَّلُ مَاضِيهِ تَاءً زَائِدَةً نَحْوُ تَعَلَّمَ وَتَجَاهَلَ فَلَا يُغَيَّرُ ، أَوْ لَمْ تَكُنِ اللَّامُ مُكَرَّرَةً ، مِنَ الْتَالِيِ » مضارع
اللام كثر

من باب نصر أو كرم بهذا المعنى ، لكن الذى فى اللسان والقاموس وكتاب الأفعال لابن القوطية أنه قد أتى هذا الفعل بهذا المعنى من باب علم ، كما تقدم ، ومن باب عنى مبنيا للمجهول ، ونص فى اللسان على أن المضارع قد جاء كينصر ، كما ذكر المؤلف ولم يذكر ما يصح أن يكون ماضيا له ، وعلى هذا يكون هذا الفعل شاذاً ، ليس من باب التداخل . نعم قد جاء هذا الفعل من باب كرم بمعنى صار ذا نجدة ، وجاء متعديا من باب نصر بمعنى أنجده وأعانه ، ولكن واحداً من هذين البابين لا يتحقق به التداخل ما دام من شرطه اتحاد المعنى فى البابين اللذين تتركب منهما اللغة الثالثة (١) اعلم أن هذا الفعل قد جاء واوياً ويائياً : أما الواوى فقد جاء من باب علم ومن باب نصر ، مثل خفت تخاف ، وقلت تقول ، فنقول فى الماضى المسند للضمير : كذت - بكسر الكاف - على الأول - وضمها - على الثانى ، وأما اليائى فجاء من باب علم ليس غير ، وجاء من باب باع بمعنى آخر ، تقول : كاد الرجل الرجل يكيد كيدا : أى دبر له ، ومنه قوله تعالى (إنهم يكيدون كيدا) كيدا ، كيدا ، كيدا ، كيدا : كادت المرأة تكيد كيدا ، إذا حاضت ، فإذا علمت هذا تبين لك أن قول العرب : كذت - بضم الكاف - تكاد من باب التداخل ، وأن الماضى أخذ من باب نصر والمضارع أخذ من باب علم ، كما أن قولهم : كذت - بكسر الكاف - تكود متداخل أيضا ، ماضيه من باب علم ومضارعه من باب نصر ، فاعتبار المؤلف تبعاً لسيبويه كذت - بالضم - تكاد شاذ ، سواء كان من باب كرم أو نصر ، ليس بوجيه ، بل هو من التداخل ، لأنه لا يعدل إلى القول بالشذوذ ما أمكن الحمل على وجه صحيح كما كرر المؤلف نفسه مراراً

نَحْوَ أَحْمَرَ وَأَحْمَرَ فَيُدْغَمُ ، وَمِنْ شَمَّ كَانَ أَصْلُ مُضَارِعِ أَفْعَلَ يُؤَفْعِلُ إِلَّا أَنَّهُ
رُفِضَ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَوَالِي الهمزَينِ فِي الْمُتَكَلِّمِ فَخُفِّفَ فِي الْجَمِيعِ ، وَقَوْلُهُ :

١٨ — * فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنَّ يُؤَكْرَمَا *

شَاذٌ ، وَالْأَمْرُ وَاسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَنْعُولِ وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

تَقَدَّمَ

(١) هذا بيت من الرجز المشطور أورده الجوهري في الصحاح ، ونقله اللسان ،
ولم نقف على نسبته إلى قائل معين ، ولا وقفنا له على سابق أو لاحق ، والاستشهاد به
في قوله يؤكرم حيث أبقى الهمزة ، فلم يحذفها كما هو القياس في استعمال أمثاله ، ولم
يخففها بقلبها واوا ؛ وإن لم يكن ذلك القلب واجباً ، لعدم الهمزتين . قال سيدييه
(٢ ص ٣٣٠) : « وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في يفعل ويفعل (ويقصد
المضارع المبني المعلوم والمبني للمجهول) وأخواتهما ، كما ثبتت التاء في تفعلت وتفاعلت
في كل حال ، ولكنهم حذفوا الهمزة في باب أفعل من هذا الموضع فاطر الدخف فيه لأن
الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك ، وكثر هذا في كلامهم فحذفوه . واجتمعوا على حذفه
كما اجتمعوا على حذف كل وترى ، وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذف ذلك الذي من
نفس الحرف لأنه زيادة لحقته زيادة فاجتمع فيه الزيادة وأنه يستقل وأن له عوضاً إذا
ذهب ، وقد جاء في الشعر حيث اضطر الشاعر ، قال الرازي ، وهو خطام المجاشعي :

* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثَقَيْنِ *

وإنما هو من أثقت ، وقالت ليلي الأخيلية :

* كُرَاةُ غُلَامٍ مِنْ كِسَاءٍ مُؤَزَّنِبِ *

انتهى كلامه بحروفه . وخطام بزنة كتاب ، وما أنشده ليلي الأخيلية هو عجز بيت
تصف فيه قطاة تدلت على فراخها وفراخها حص الرؤوس (أى : لاريش عليها)

ووصده :

* تَدَلَّتْ عَلَى حُصِّ الرَّؤُوسِ كَأَنَّهَا *

أقول : يعنى وإن كان الماضى غير الثلاثى المجرد كسِرَ ما قبل الآخر ، فى غير ما أوله التاء ؛ لأنه يتغير أوله فيه ، سواء كان رباعياً ، أو ثلاثياً مزيداً فيه ، أو رباعياً كذلك ، نحو دَحْرَجَ يَدْحَرُجُ ، وَاَنْكَسَرَ يَنْكَسِرُ ، وَاَحْرَجَ نَجْمٌ يَحْرُجُ نَجْمٌ ، وإنما كسر ما قبل الآخر فى غير ما فى أوله التاء لأنه يتغير أوله فى المضارع عما كان عليه فى الماضى : إما بسقوط همزة الوصل فيما كانت فيه ، وإما بضم الأول ، وذلك فى الرباعى نحو يَدْحَرُجُ [ويدخل] ويُقَاتِلُ وَيُقَطِّعُ ، والتغيير مجرئ على التغيير ، وأما ما فيه تاء فلم يتغير أوله إلا بزيادة علامة المضارعة التى لا بد منها قوله « أو لم تكن اللام مكررة » كان أولى أن يقول : أو تكن اللام مدغمة ؛ لأن نحو يَسْحَنُكَ مكرر اللام ولم يدغم ^(١)

قوله « ومن ثم » إشارة إلى قوله قبل : « المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضى » وقد مر فى شرح السكافية ^(٢) فى باب المضارع ما يتعلق بهذا الموضوع

(١) اسْحَنَكَ الليل : أى اشتدت ظلمته ، واسْحَنَكَ الشعر فهو مسْحَنَك : أى اشتد سواده ، وقول المؤلف : « كان أولى أن يقول أو تكن اللام مدغمة » ليس بأولى مما ذكره صاحب الأصل ؛ بل العبارتان مشتملتان على قصور ؛ فكما أن عبارة الأصل لا تشمل نحو اسْحَنَكَ يسْحَنُكَ وجلبب يجلبب واقعئس يقعئس ، كذلك عبارته التى اختارها لا تشمل نحو عازه يعازه وماده الحبل يماده وشاقه فى الأمر يشاقه ؛ فأن هذه الكلمات على زنة فاعل ، وليست مكررة اللام ولا اللام فيها مدغمة بل هى مدغم فيها ، إلا أن يقال : إن عبارته من باب الحذف والايصال ، وأصلها « أو تكن اللام مدغماً فيها » لحذف حرف الجر وأوصل العامل إلى الضمير فاستتر وهو بعيد ، على أن استثناء مكرر اللام أو مدغماً ليس بوجيه ، لأن حركة ما قبل الآخر قبل الادغام هى الكسر ، فالأمر فيه جار على الأصل قبل الاستثناء ، وتكون القاعدة أن المبدوء بالتاء الزائدة لا يكسر ما قبل آخره ، وغيره يكسر ما قبل آخره تحقيقاً كيستغفر أو تقدير أكيحمر إلا أن يكون نظراً إلى ظاهر الأمر من غير التفات إلى الأصل (٢) قال المؤلف فى شرح السكافية : « إنه قد يطرأ فى الأكثر الحكم الذى

واعلم أن جميع العرب ، إلا أهل الحجاز ، يُجَوِّزُون كسر حرف المضارعة كسر
سوى الياء في الثلاثي المبني للفاعل ، إذا كان الماضي على فعل بكسر العين ، فيقولون :
أَنَا إَعَلَّمُ وَنَحْنُ نَعْلَمُ وَأَنْتَ تَعْلَمُ ، وكذا في المثال والأجوف والناقص والمضاعف ،
نَحْوُ إِيَجَلْ وَإِخَالْ وَإِشَقَى وَإِعَاضْ ، والكسرة في همزة إخال وحده أكثر
وأفصح من الفتح ، وإنما كسرت حروف المضارعة تنبيها على كسر عين الماضي ، ولم
يكسر الفاء لهذا المعنى ؛ لأن أصله في المضارع السكون ، ولم يكسر العين لئلا يلتبس
يَفْعَلُ المفتوح بِيَفْعِلُ المكسور ، فلم يبق إلا كسر حروف المضارعة ، ولم يكسروا الياء
استئقالا ، إلا إذا كان الفاء واوا ، نحو يِيَجَلْ ، لاستئقالم الواو التي بعد الياء المفتوحة
وكرهوا قلب الواو ياء من غير كسرة ما قبلها ؛ فأجازوا الكسر مع الواو في الياء أيضا
لتخف الكلمة بانقلاب الواو ياء ، فأما إذا لم يكسروا الياء فبعض العرب يقلب
الواو ياء ، نحو يِيَجَلْ ، وبعضهم يقلبه ألفا لأنه إذا كان القلب بلا علة ظاهرة فالى
الألف التي هي الأخف أولى ، فكسر الياء لينقلب الواو ياء لغة جميع العرب
إلا الحجازيين ، وقلبوا ياء بلا كسر الياء وقلبوا ألفا لغة بعضهم في كل مثال واوى ،
وهي قليلة .

وجميع العرب إلا أهل الحجاز اتفقوا على جواز كسر حرف المضارعة في أبى ،
ياء كان أو غيره ، لأن كسر أوله شاذ ، إذ هو حق ما عين ماضيه مكسور ، وأبى
مفتوح العين ، فجزأهم الشذوذ على شذوذ آخر وهو كسر الياء ^(١) ، وأيضا فان

ثبتت علته في الأقل ، كحذفهم الواو في تعدوا أعد ونعد ، لحذفهم لها في يعد ، وكذا
حذفوا الهمزة في يكرم وتكرم ونكرم ، لحذفهم لها في أكرم »

(١) « أبى » مفتوح العين ، فلم يكن يستحق أن يكسر حرف المضارعة في
مضارعه . إلا أنهم شذوا فيه فكسروا حرف المضارعة الذي يجوز كسره في غيره
وهو الألف والنون والتاء ، ثم استمرءوا طعم الشذوذ فشذوا فوق ذلك بكسر
الياء من حروف المضارعة أيضا

الهمزة الثقيلة يجوز انقلابها مع كسر ما قبلها ياء فيصير يَيْبَى كَيْبَجَلُ^(١) وإنما ارتكبوا الشذوذ في جواز كسر أول تَائِي وَنَائِي وَآبَى لأن حق ماضيه الكسر لما كان المضارع مفتوح العين، فكأن عين ماضيه مكسور، ولا يمتنع أن يقال: إن أصل ماضيه كان كسر العين لكنه اتفق فيه جميع العرب على لغة طيء في فتحه، ثم جُوزَ كسر حروف المضارعة دلالة على أصل آبَى

وكذا كسروا حروف المضارعة مع الياء في حَبَّ فقالوا: إِحِبُّ نِحِبُّ يَحِبُّ تَحِبُّ، وذلك لأن حَبَّ يَحِبُّ كَعَزَّ يَعِزُّ شاذ قليل الاستعمال، والمشهور أَحَبَّ يَحِبُّ، وهو أيضا شاذ من حيث إن فَعَلَ إذا كان مضاعفا متعديا فمضارعه مضموم العين، وَيَحِبُّ مكسور العين، ففيه شذوذان، والشذوذ يجرىء على الشذوذ، فكسروا أوائل مضارعه ياء كان أو غيره وإن لم يكن ماضيه فَعَلَ، وقال غير سيبويه: إن إِحِبُّ وَنِحِبُّ وَيَحِبُّ وَتَحِبُّ بكسر حروف المضارعة مضارعاتُ أَحَبَّ، وشذوذهم لكسر المضموم، كما قالوا في الْمُغِيْرَةِ الْمُغِيْرَةِ، وكذا الْمُصْحَفُ^(٢) وَالْمُطْرَفُ^(٣) في الْمُصْحَفِ وَالْمُطْرَفِ.

(٤) حاصل هذا أنهم إنما كسروا ياء المضارعة في يَائِي، ليتسنى لهم تخفيف الهمزة بقلبها ياء، لسكونها إثر كسرة فيصير يَيْبَى، وهو أخف من يَيْبَى، لأن حرف العلة أخف من غيره، ونقول: لو أن ذلك الذى ذكره المؤلف من غرضهم لكان بقاء الياء مفتوحة أولى من كسرها، وذلك لأنهم لو أبقوها مفتوحة لأمكنهم أن يقلبوا الهمزة ألفا، لسكونها إثر فتحة، فيصير يَأْجَلُ والألف أخف حروف العلة (٢) قال في اللسان: «المصحف بضم فسكون ففتح - والمصحف - كمنبر -: الجامع للمصحف المكتوبة بين الدفتين، كأنه أصحف: أى جعل جامعا للمصحف المكتوبة بين الدفتين، والفتح فيه لغة، قال أبو عبيد: تميم تكسرها وقيس تضمها، ولم يذكر من يفتحها ولا أنها تفتح، إنما ذلك عن اللحياني عن الكسائي... استثقلت العرب الضمة في حروف فكسرت الميم وأصلها الضم فمن ضم جاء به على أصله ومن كسر فلا تستثقاله الضمة اه» (٣) قال في اللسان: «المطرف والمطرف - بكسر الميم وضمها مع سكون

وكسر [وا] أيضا غير الياء من حروف المضارعة فيما أوله همزة وصل مكسورة ، نحو أنت تَسْتَغْفِرُ وَتَحْرَجُ ، تنبيهها على كون الماضي مكسور الأول ، وهو همزة ثم شبهوا ما في أوله تاء زائدة من ذوات الزوائد ، نحو تَكَلَّمَ وَتَعَاثَلَ وَتَدَخَّرَجَ بِيَابِ انْفَعَلَ ، لكون ذى التاء مطاوعا في الأغلب كما أن انفعل كذلك ، فَتَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ وَتَفَعَّلَ مطاوع فَعَلَ وَفَاعَلَ وَفَعَّلَ ، فكسروا غير الياء من حروف مضارعاتها ، فكل ما أول ماضيه همزة وصل مكسورة أو تاء زائدة يجوز فيه ذلك . وإنما لم يضموا حرف المضارعة فيما ماضيه فَعَلُ مضموم العين مُنْبِئِينَ به على ضمة عين الماضي لاستثقال الضمتين لو قالوا مثلاً : تَطْرُفُ

قوله « من تولى همزتين » إنما حذف تانية همزتي نحو أوْ كَرِمُ مع أن قياسها أن تُقْلَبَ واوًا كفاي أوْ يَدِمُ على ما يجيء في باب تخفيف الهمزة لكثرة استعمال مضارع باب الإفعال فاعتمدوا التخفيف البليغ ، وإن كان على خلاف القياس

قال : « الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ مِنْ نَحْوِ فَرِحَ عَلَى فَرَحٍ غَالِبًا ، وَقَدْ جَاءَ مَعَهُ الزَّمُّ فِي بَعْضِهَا ، نَحْوُ نَدَسَ وَحَذَرَ وَعَجَلَ ، وَجَاءَتْ عَلَى سَلِيمٍ وَشَكَسَ وَحُرَّ وَصَفِرَ وَغَيْرُ ، وَمِنْ الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ وَالْحَلَى عَلَى أَفْعَلَ »

أقول : اعلم ^(١) أن قياس نعت ماضيه على فَعَلَ - بالكسر - من الأدواء الباطنة كالْوَجَعِ وَاللَّوَى ^(٢) وما يناسب الأدواء من العيوب الباطنة كالنَّكَدِ

الطاء وفتح الراء فيهما - واحد المطارف ، وهي أردية من خز مربعة لها أعلام ، وقيل : ثوب من خز مربع له أعلام : قال الفراء : المطرف من الثياب : ما جعل في طرفيه علمان ، والأصل مطرف بالضم فكسروا الميم ، ليكون أخف كما قالوا مغزل - كمنبر - وأصله مغزل - بالضم - من أغزل . أى أدير وفي الحديث رأيت على أبي هريرة رضى الله عنه مطرف خز ، هو بكسر الميم وفتحها وضمها : الثوب الذى في طرفيه علمان ، والميم زائدة « اهـ

(١) شرحنا بعض أمثلة هذا الفصل فيما مضى (من ص ٧١ - ص ٧٣) وستتكمم على ما لم يذكر هناك (٢) اللوى : وجع فى المعدة

وَالْعَسَرِ وَاللَّحْزِ ، ونحو ذلك من الهميجانات والخَفَّةِ غير حراره الباطن والامتلاء
كالأَرَجِ وَالْبَطَرِ وَالْأَشَرِ وَالْجَذَلِ وَالْفَرَحِ وَالْقَلَقِ ^(١) وَالسَّكْسَ أَنْ يَكُونَ
عَلَى فَعْلٍ

وقياس ما كان من الامتلاء كالسُّكْرِ والرَّيِّ وَالْغَرَثِ ^(٢) والشَّبَعِ ، ومن
حرارة الباطن كَالْعَطَشِ وَالْجُوعِ وَالْغَضَبِ وَاللَّهْفِ وَالْتَشَكُّلِ ^(٣) - أَنْ يَكُونَ
عَلَى فَعْلَانٍ

وما كان من العيوب الظاهرة كالْعَوَرِ وَالْعَمَى ، ومن الحلى كالسواد والبياض
وَالزَّبِّ وَالرَّسْحِ وَالْجُرْدِ وَالْهَضْمِ ^(٤) وَالصَّلَعِ - أَنْ يَكُونَ عَلَى أَفْعَلٍ ، ومؤنثه فَعْلَاءَ ،
وجمعهما فُعْلٌ

(١) الأَرَجُ : توهج ريح الطيب . والأَشَرُ : المرح والبطر ، وقد جاء الوصف
منه بفتح الهمزة وكسر الشين أو ضمها أو سكونها أو فتحها ، وجاء أشران أيضا ،
والجَذَلُ : الفرح ، وقد جاء الوصف كغضبان أيضا ، وقد جاء في الشعر جاذل .
وَالْقَلَقُ : الانزعاج ، ويقال : رجل قلق ومقلق وامرأة قلقة ومقلقة . والسلس
ومثله السلاسة والسلس كخروج : اللين والسهولة والانتقياد

(٢) الغرث - بالغين المعجمة والراء المهملة - أيسر الجوع ، وقيل : أشده ،
وقيل : الجوع مطلقا ، والرجل غرث وغرثان والأثني غرثي وغرثانة

(٣) اللَهْفُ : الأسى والحزن والغیظ ، ويقال : هو الأسف على شيء يفوتك بعد
أن تشرف عليه ، والوصف لهف ولهيف ولهفان . والشكل - بفتحيتين : فقدان
الحبيب ، ويقال : هو فقدان الرجل والمرأة ولدهما . ويقال : هو فقدان المرأة
زوجها ، ويقال هو فقدان المرأة ولدها ، والرجل ثاكل وثكلان والمرأة ثكيلي
وثكول وثاكل

(٤) الزَّبُّ : كثرة شعر الذراعين والحاجبين والعينين ، وقيل : هو كثرة
الشعر وطوله ، والوصف منه أذب وزباء ، والجرد : قصر الشعر ، وهو عيب
في الدواب ، وهو ورم في مؤخر عرقوب الفرس يعظم حتى يمنع المشي ، والذكر

فمن ثم قيل في عَمَى القلب عَمَّ لـ كونه باطنا ، وفي عَمَى العين أَعْمَى ، وقيل :
الْأَقْطَع والأَجْذَم ، بناءً على قِطْعَ وَجَذَم ^(١) وإن لم يستعمل ، بل المستعمل قِطْعَ
وَجَذَم - على ما لم يسم فاعله - والقياس مقطوع ومجذوم

وقد يدخل أَفْعَلُ على فِعْلٍ قالوا في وَجَرَ - أى خاف - وهو من العيوب
الباطنة ، فالقياس فِعْلٌ : وَجَرٌ وَأَوْجَرٌ ، ومثله حَمِقٌ وَأَحْمَقٌ ،

وكذا يدخل فِعْلٌ على أَفْعَلٍ في العيوب الظاهرة وَالْخُلَى ، نحو شَعَثَ
وَأَشَعَثَ ، وَحَدَبَ وَأَحْدَبَ ^(٢) وَكَدِرَ وَأَكْدَرَ ، وَقَعَسَ وَأَقْعَسَ ^(٣) وكذا

أَجْرَدَ ، وَالْأَثَى جَرْدَاءَ ، وقالوا : مكان جرد - كسبط - وأجرد ، وجرد - كفرح ،
وأرض جرداء وجردة - كفرحة ، إذا كانت لا نبات بها ، والهضم : خصر البطن
ولطف الكشح ، وهو أهضم ، وهى هضماء وهضم ، ويقال : بطن هضم
ومهمضوم وأهضم

(١) حكى صاحب القاموس واللسان : قَطَعَتْ يده قطعاً - كفرح فرحاً - وقُطِعَ -
بفتح فسكون - وقُطِعاً - بضم فسكون ، إذا انقطعت بداء عرض لها ، وحكى أيضاً :
قُطِعَ - كفرح وكرم - قُطَاعَةً - كجزالة - إذا لم يقدر على الكلام أو ذهبت سلاطة
لسانه ، ومثل ذلك كله في كتاب الأفعال لابن القوطية ، فإن كان الأقطع وصفاً
بأحد هذه المعاني فلا محل لانكار المؤلف مجيء المبنى للفاعل من هذا الفعل ، وإن
كان الأقطع وصفاً بمعنى الذى قطعت يده بفعل فاعل ، لا بمرض عرض لها ، فكلامه
مستقيم . وحكى من ذكرنا أيضاً : جذمت يده - كفرح - إذا قطعت ، وجذمتها -
كضرب - فهو أجذم ، فإن كان الأجذم في كلام المؤلف وصفاً بهذا المعنى فلا محل
لانكاره ، وإن كان مراده بالأجذم المصاب بالجذام فسلم ، لأنه لم يستعمل منه إلا جذم
مبنياً للجهول

(٢) في اللسان : الحدب : خروج الظهر ودخول البطن والصدر ، تقول : رجل
أحدب وأحدب ، والآخرية عن سيبويه

(٣) القعس : دخول الظهر وخروج البطن والصدر ، ويقال : الرجل أقعس
(١٠ - ١١)

يدخل أيضا فَعِلَ على فَعْلَانٍ في الامتلاء وحرارة الباطن ، كَصَدِّ^(١) وَصَدْيَانِ وَعَطَشٍ وَعَطْشَانِ

✓ ويدخل أيضا أَفْعَلَ على فَعْلَانٍ في المعنى المذكور ، كَأْهَمٍ وَهَيْمَانِ ، وَأَشَمٍ^(٢) وَشَيْمَانِ

وقد ينوب^(٣) فعْلَانِ عن فَعِلَ ، كَغَضْبَانِ ، والقياس غَضِبَ ؛ إذا غضب هَيْجَانٌ ،

وقعس ، كَقَوْلِهِمْ : أَجْرِبْ وَجْرِبْ ، وَأَنْكِدُونَا نَكِدْ ، قال في اللسان : وهذا الضرب يعتقب عليه هذان المثالان كثيرا

(١) الصدى : شدة العطش ، وقيل : هو العطش ما كان ، تقول : صدى : صدى يصدى - مثل رضى يرضى - فهو صد وصاد وصدى - كبطل - وصديان ، والآثى صديا

(٢) تقول : هيم البعير يهيم - كعلم يعلم - هياما - بضم الهاء وكسر ها - إذا أصابه داء كالحمى يسخن عليه جلد ف يشتد عطشه ، وهو هيان ومهيوم وأهيم ، والآثى هيمى ومهيومة وهيماء ، وأما الهيام بمعنى شدة العشق والافتتان بالنساء ففعله هام يهيم - كباع يبيع - ويقال في المصدر : هيا وهيوما وهياما - بالكسر - وهيانا - بفتحات - والرجل هائم وهيام وهيوم ، والآثى هائمة وهيمى . وتقول : شيم الفرس يشيم شيئا - كفرح يفرح فرحا - فهو أشيم ، إذا خالفت لونه بقعة من لون غيره ، وقد راجعنا اللسان والقاموس والمخصص والأفعال لابن القوطية وكتاب سيديويه والمصباح ومختار الصحاح فلم نجد واحدا من هؤلاء ذكر أنه يقال فيه شيان أيضا

(٣) ظاهره أنه لم يجيء الوصف من غضب إلا غضبان ، إذ جعله من باب النيباة لا من باب الدخول ، وليس كذلك ؛ بل حكى له صاحب القاموس وغيره ثمانية أوصاف : غضب - كفرح - وغضوب - كصبور - وغضب - كعتل - وغضبة - بزيادة التاء - وغضبة - بفتح الغين والضاد مضمومة أو مفتوحة والباء مشددة ، وغضبان - وغضب - كعضد -

وإنما كان كذلك ؛ لأن الغضب يلزمه في الأغلب حرارة الباطن ، وقالوا : عَجِلَ
وعَجَلان ، فعَجِلَ باعتبار الطيش والخفة ، وعَجَلان باعتبار حرارة الباطن
✓ والمقصود أن الثلاثة المذكورة إذا تقاربت فقد تشترك وقد تتناوب

وقالوا : قَدَحَ ^(١) قَرَبان إذا قارب الامتلاء ؛ ونَصَفان إذا امتلأ إلى
النصف ، وإن لم يستعمل قَرِب ونَصِف ، بل قارب ونَاصَف ؛ حملا على المعنى :
أى امتلأ .

ويجىء فعيل فيما حقه فَعِلٌ ؛ كَسَقِمَ وَمَرِيضٌ ، وحمل سَلِمٌ على مريض .
والقياس سالم

ومجىء فعيل في المضاعف والمنقوص اليائى أكثر كالطَّبِيبِ وَاللَّبِيبِ
وَالْخَسِيسِ وَالْتَقَى وَالشَّقَى ،

وقد جاء فاعل في معنى الصفة المشبهة — أى : مطلق الاتصاف ^(٢) بالمشترك

(١) أخذ المؤلف هذه العبارة عن سيويو قال : « وقالوا : قدح نصفان وجمجمة
نصفي ، وقدح قربان وجمجمة قربى ؛ إذا قارب الامتلاء ، جعلوا ذلك بمنزلة المملآن ؛
لأن ذلك معناه معنى الامتلاء ؛ لأن النصف قد امتلأ ، والقربان ممتلئ أيضا إلى
حيث بلغ ، ولم نسمعهم قالوا : قرب ولا نصف ، اكتفوا بقارب وناصف ، ولكنهم
جاءوا به كأنهم يقولون قرب ونصف ، كما قالوا : ماذا كبر ، ولم يقولوا : مذكيرو ولا
مذكار » اه ، والجمجمة : القدح أيضا

(٢) هذا رأى للمؤلف خالف به المتقدمين من فطاحل العلماء ؛ فان مذهبه أن
الصفة المشبهة موضوعة للدلالة على استمرار الحدث لصاحبه في جميع الأزمنة ، وقد
أوضح هذه المخالفة في شرح الكافية فقال : (ج ٢ ص ١٩١) : « والذي أرى أن
الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان ليست أيضا موضوعة
للاستمرار في جميع الأزمنة ؛ لأن الحدث والاستمرار قيدان في الصفة ، ولا دليل
فيها عليهما ، فليس معنى حسن في الوضع إلا ذو حسن ، سواء كان في بعض الأزمنة

منه من غير معنى الحدوث — في هذا الباب وفي غيره ، وإن كان أصل فاعل

الحدوث ، وذلك كخاشنٍ وساخِطٍ وجائع

ويعنى بالخلي الخلق الظاهرة كالزَّبِّ والغَمِّ ^(١) فيعم الألوان والعيوب

قال : « وَمِنْ نَحْوِ كَرُمٍ عَلَى كَرِيمٍ غَالِبًا ، وَجَاءَتْ عَلَى خَشِنٍ وَحَسَنِ

وَصَعْبٍ وَصُلْبٍ وَجَبَانٍ وَشُجَاعٍ وَوَقُورٍ وَجُنُبٍ »

الصفة
المشبهة
من فعل
بالضم

أقول : الغالب في باب فَعُلَ فَعِيلٌ ، ويجىءُ فَعَالٌ — بضم الفاء وتخفيف

العين — مبالغة فَعِيلٌ في هذا الباب كثيرا ، لكنه غير مطرد ، نحو طَوِيلٌ

وطُوَالٌ ، وَشَجِيعٌ وَشُجَاعٌ ، ويقل في غير هذا الباب كهَجِيبٌ وَعُجَابٌ ؛ فان

شُدِّدَتِ العين كان أبلغ كطُوَالٌ ، ويجىء على فَعِلَ كخَشِنٌ ، وعلى أَفْعَلُ كأخْشَنَ

وخَشَناءٌ ، وعلى فاعل كعَاقِرٌ

قال : « وَهِيَ مِنْ فَعَلَ قَلِيلَةٌ وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ حَرِيصٍ وَأَشِيبَ وَضِيقٍ

وَنَحْيٍ مِنْ الْجَمِيعِ بِمَعْنَى الْجُوعِ وَالْعَطَشِ وَضِدَّهُمَا عَلَى فَعْلَانٍ نَحْوُ جَوْعَانٍ

وَشَبْعَانٍ وَعَطْشَانٍ وَرِيَّانٍ »

الصفة
المشبهة
من فعل
بالفتح
قليلة

أقول : إنما يكثر الصفة المشبهة في فَعَلَ لأنه غالب في الأدواء الباطنة والعيوب

الظاهرة والخلي ، والثلاثة لازمة في الأغلب لصاحبها ، والصفة المشبهة كما مر في شرح

أو جميع الأزمنة ، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين ، فهو حقيقة في القدر المشترك

بينهما ، وهو الاتصاف بالحسن ، لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى

من بعض ولم يحز نفيه في جميع الأزمنة ؛ لأنك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في

زمان ؛ كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها ،

كما تقول : كان هذا حسنا فقبح أو سيصير حسنا ، أو هو الآن حسن فقط ، فظهوره

في الاستمرار ليس وضعياً اه

(١) الغم : أن يكثر الشعر في الوجه والقفا حتى يضيقا ، يقال : رجل أغم

وجبهة غماء ، قال هذبة بن الحشرم :

فَلَا تَنْكِحِي إِنْ فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا أَغَمَّ الْقَفَا وَالْوَجْهَ لَيْسَ بِأَنْزَعَا

السكافية لازمة ، وظاهرها الاستمرار ، وكذا فَعَلَ للغرائز ، وهى غير متعدية ومستمرة ، وأما فَعَلَ فليس الأغلب فيه الفعل اللازم ، وما جاء منه لازما أيضا ليس بمستمر ، كالدخول والخروج ، والقيام والعود ، وأَشْيَبُ نادر ، وكذا أُمِيلُ من مال يميل ، وحكى غير سيديويه ^(١) مِيلٌ يَمِيلُ كَجَيْدٍ يَجِيدُ فهو أجيد ^(٢) ، وفِعْلٌ لا يكون إلا فى الأجوف ، كَالسَّيِّدِ وَالْمَيْتِ وَالْجَيْدِ وَالْبَيْنِ ، وَفِعْلٌ - بفتح العين - لا يكون إلا فى الصحيح العين ، اسما كان أو صفة ، كَالشَّيْلَمِ وَالْغَيْلَمِ وَالنَّيْرَبِ وَالصَّيْرَفِ ^(٣) وقد جاء حرف واحد فى المعتل بالفتح ، قال :

(١) حكى ابن القطاع ميل ميلا - كفرح فرحا - إذا اعوج خلقة ، أو إذا لم يستقر على ظهر الدابة ، أو إذا لم يكن معه سيف ، وحكى مال عن الطريق والحق يميل ميلا ، إذا عدل ، وحكى مال يمال مالا ، إذا كثر ماله ، ورجل مال وامرأة مالة ، وصف بالمصدر ، أو هو صفة مشبهة كفرح ، أو مخفف مائل ، أو مقلوبه على نحو ما سبق بيانه (ص ٢١ هـ ٤) وحكى أبو زيد أنه يقال : ميل الحائط يميل - كعلم يعلم - ومال يميل - كباع يبيع - فالحائط ميلاء ، والجدار أميل

(٢) الجيد - بفتحيتين - طول العنق وحسنه ، وقيل : دقته مع طول ، والفعل جيد يجيد - كعلم يعلم - ويقال : عنق أجيد وامرأة جيداء ، ولا ينعت به الرجل

(٣) الشيلم ، ومثله الشولم والشالم ، هو حب صغار مستطيل أحمر كأنه فى خلقة سوس الحنطة ، وهو مر شديد المرارة ، والغيلم : الجارية المغتلمة ، ومنع الماء فى الآبار ، والضفدع ، والسلاحفة الذكر ، والشاب العريض المفرق الكثير الشعر ، والنيرب : الشر والنميمة ، قال الشاعر (عدى بن خزاعى) :-

وَلَسْتُ بِذِي نَيْرَبٍ فِي الْكَلَامِ وَمَتَنَاعَ قَوْمِي وَسَبَّابَهَا

والصيرف : النقاد ، وهو الذى يبيع الفضه بالذهب ، وهو المحتال المحرب ، فالكلمة الأولى اسم ليس غير وكذا الثالثة ، والثانية اسم أو وصف ، والرابعة وصف ليس غير

١٩ — * مَابَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ (١) *

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، ليس هو أول أرجوزة لرؤبة بن العجاج كما قال البغدادي في شرح الشواهد ، بل هو البيت الخامس عشر ، وبعده :

وَبَعْضُ أَغْرَاضِ الشَّجُونِ الشَّجْنِ دَارَ كَرْفَمِ الْكَاتِبِ الْمُرَقَّنِ
يَبْنِ نَقَا الْمُلْقَى وَبَيْنَ الْأَجُونِ يَادَارَ عَفْرَاءَ وَدَارَ الْبَحْدَنِ
بِكَ الْمَهْيِ مِنْ مُطْفِلٍ وَمُشْدِنٍ

والشعيب - بفتح أوله - المزادة الصغيرة . والعين : التي فيها عيون وثقوب فهي تسيل ، وهم يشبهون خروج الدمع من العين بخروج الماء من خرز المزادة ، والشجون : جمع شجن ، وهو الحزن . والشجن : جمع شاجن مثل راكع وركع والشاجن : اسم فاعل من شجنه يشجنه : إذا حزنه ، وبابه نصر . ورقم الكاتب : مرقومه ، والمرقن : صفة للكاتب ، وهو الذي ينقط الكتاب . وقوله : دارخبر قوله وبعض أغراض . والنقا : الكثيب من الرمل ، والملقى والأجون : مسكانان . والبحدن : المرأة الرخصة الناعمة التارة ، هذا أصله ، وقد سموه امرأة ، وهو كزبرج وجعتر . والمطفل : ذات الطفل . والمشدن : ذات الشادن وهو ولد الظبية ، والشاهد في البيت كما قال الأعلم محيى عين على فيعل بالفتح ، وهو شاذ في المعتل ، لم يسمع إلا في هذه الكلمة ، وكان قياسها أن تكسر العين مثل سيد وهين ولين وقيل ونحو هذا ، وهذان بناء يختص به المعتل ولا يكون في الصحيح . ونقول : وقد جاء هذا اللفظ على القياس بكسر العين كما حكاها في اللسان ، وفي شرح أدب الكاتب ، وهذا الذي ذكروه من أن سيداً ونحوه على زنة فيعل بكسر العين هو مذهب سيبيويه ، وهو أحد ثلاثة مذاهب ، وثانيها وهو مذهب جماعة أن أصله فيعل بفتح العين فكسرت العين شدوذا كما كسروا الباء من البصرى ، وثالثها وهو مذهب الفراء أن أصله على زنة فاعيل مثل طويل ، فقدمت الياء إلى موضع العين ، وبقيت كل واحدة على حالها من الحركة والسكون ، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ، وهذا عنده قياس مطرد في كل ما جاء على فاعيل صفة مشبهة من الأجوف ، وسيأتى تفصيل هذه المذاهب في باب الاعلال

وهو ما فيه عيب وخرق من الأسقية ، وقد يُخَفَّف نحو سَيِّدٌ بِحَذْفِ (١) الثاني وذلك مطرد الجواز ، كما يجيء في باب الاعلال

قوله « وتجيء من الجميع » أى : من فَعَلَ ، وإنما قال هذا ليدخل فيه نحو جَاعَ يَجُوعُ وَنَاعَ يَنْوَعُ (٢) ، وما يجيء من غير باب فَعَلَ - بكسر العين - بمعنى الجوع والعطش قليل ، وهو محمول على باب فَعَلَ ، كما تحمّل مَلَأَ نَ وَقَرَبَانَ عَلَيْهِ ، على ما مر

قال : « الْمَصْدَرُ : أَبْنِيَةُ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ مِنْهُ كَثِيرَةٌ ، نَحْوُ قَتْلٍ وَفِسْقٍ الْمَصْدَرِ وَشُعْلٍ وَرَحْمَةٍ وَنَشْدَةٍ وَكُدْرَةٍ وَدَعْوَى وَذِكْرَى وَبُشْرَى وَلَيَّانٍ وَحِرْمَانٍ وَغَفْرَانٍ وَنَزَوَانٍ وَطَلَبٍ وَخَنَقٍ وَصِغَرٍ وَهُدًى وَغَلْبَةٍ وَسَرِقَةٍ وَذَهَابٍ وَصِرَافٍ وَسُؤَالٍ وَزَهَادَةٍ وَدِرَايَةٍ وَبَغَايَةٍ وَدُخُولٍ وَوَجِيفٍ وَقَبُولٍ وَصُهُوبَةٍ وَمَدْخَلٍ وَمَرْجِعٍ وَمَسْعَاةٍ وَمَحْمِدةٍ وَكَرَاهِيَةٍ إِلَّا أَنَّ الْغَالِبَ فِي فَعَلَ اللَّازِمِ نَحْوُ رَكَعَ ، عَلَى رُكُوعٍ ؛ وَفِي الْمُتَعَدِّى ، نَحْوُ ضَرَبَ ، عَلَى ضَرْبٍ ، وَفِي الصَّنَائِعِ وَنَحْوِهَا نَحْوُ كَتَبَ عَلَى كِتَابَةٍ ، وَفِي الْأَضْطِرَابِ نَحْوُ خَفَقَ ، عَلَى خَفْقَانٍ ، وَفِي الْأَصْوَاتِ نَحْوُ صَرَخَ ، عَلَى صُرَاخٍ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : إِذَا جَاءَكَ فَعَلٌ مِمَّا لَمْ يُسْمَعْ مَصْدَرُهُ

(١) من ذلك تخفيفهم قليلا ، بدليل جمعه على أقيال ، ومن ذلك قول الشاعر في تخفيف هين ولين :-

* هَيْنُونٌ لَيْنُونٌ أَيْسَارٌ ذَوُو كَرِيم *

(٢) ناع : هو إتباع لجاع يجوع ، تقول : رماك الله بالجوع والنوع ، ويقال : هو العطش . قال في اللسان : « وهو أشبه ، لقولهم في الدعاء على الانسان : جوعا ونوعا ، ولو كان الجوع نوعا لم يحسن تكريره ، وقيل : إذا اختلف اللفظان جاز التكرير ، قال ابن برى : والصحيح أن هذا ليس إتباعا ، لأن الاتباع لا يكون بحرف العطف » اهـ ملخصا

فَجَعَلَهُ فَعْلًا لِلْحِجَازِ وَفَعُولًا لِنَجْدٍ ، وَنَحَوُ هُدًى وَقِرْرَى مُخْتَصَّ بِاَلْمَنْقُوصِ ،
وَنَحَوُ طَلَبٍ مُخْتَصٌّ بِفِعْلٍ ، إِلَّا جَلَبَ الْجُرْحِ وَالْغَابِ »

أقول قوله « وَرَحْمَةً وَنِشْدَةً » ليس الأول للمرة ولا الثانى للهيئة وإن وافقتا
فى الوزن ما يصاغ لهما

والتى ذكرها المصنف من أوزان مصادر الثلاثى هى السكتيرة الغالبة ، وقد جاء
غير ذلك أيضا كالفُعْلَل نحو السُّودَد ، وَالْفَعْلُوت نحو الجَبْرُوت ^(١) وَالتَّفْعَل نحو
التَّدْرَأ ^(٢) وَالْفِعْعُولَةُ كَالْكَيْنُونَةُ ، وأصلها ^(٣) كَيْنُونَةُ ؛ وَالْفَعْلُولَةُ كَالشَّيْخُوخَةُ

(١) الجبروت : الكبر والقهر ، وقد جاء هذا اللفظ على أوزان كثيرة
(٢) التدرأ - بضم التاء وسكون الدال بعدها راء مهملة مفتوحة - هو الدرء
والدفع ، قال العباس بن مرداس السلى :-

وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تَدْرَأٍ فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعْ

قال ابن الأثير : « ذوتدرأ : أى ذو هجوم ، لا يتوقى ولا يهاب ، ففيه قوة على دفع
أعدائه » اهـ

(٣) الكينونة : مصدر كان يكون كونا وكينونة ، قال الفراء : العرب تقول
فى ذوات الياء مما يشبه زغت وسرت طرت طيرورة وحدث حيدودة فيما لا يخصى
من هذا الضرب ؛ فأما ذوات الواو مثل قلت ورضت فانهم لا يقولون ذلك ، وقد أتى
عنهم فى أربعة أحرف منها : الكينونة من كنت ، والديمومة من دمت ، والهيوعية
من الهواع ، والسيدودة من سدت ، وكان ينبغى أن يكون كونونة ، ولكنها لما قلت
فى مصادر الواو وكثرت فى مصادر الياء ألحقوها بالذى هو أكثر مجيئا منها إذ
كانت الواو والياء متقاربتى المخرج ، قال : وكان الخليل يقول : كينونة فيعولة هى فى
الأصل كيونونة التقت منها ياء وواو والأولى منهما ساكنة ، فصيرتا ياء مشددة مثل
ما قالوا الهين من هنت ، ثم خففوها ، فقالوا : كينونة كما قالوا هين لين ، قال الفراء :
وقد ذهب مذهبا ، إلا أن القول عندى هو الأول ، وسيأتى لنا فى هذا الموضوع
مزيد بحث فى باب الاعلال إن شاء الله

وَالصَّيْرُورَةُ وَالْفُعْلَانِيَّةُ ^(١) كَالْبَلْهَنِيَّةِ ، وَالْفَعِيلَةِ كَالشَّبِيَّةِ وَالْفَضِيحَةِ ، وَالْفَاعُولَةِ كَالضَّارُورَةِ بِمَعْنَى الضَّرَرِ ، وَالتَّفْعُلَةِ كَالْتَهْلُكَةِ ، وَالْمَفَاعَلَةِ كَالْمَسَائِيَةِ ، وَأَصْلُهَا ^(٢) مَسَاوِئَةٌ فَقَلَبَ ، وَالْفُعْلَةُ وَالْفَعْلَى كَالْغُلْبَةِ وَالْغُلْبَى ^(٣) وَغَيْرَ ذَلِكَ

قوله « الغالب في فعل اللازم على فعول » ليس على إطلاقه ، بل إذا لم يكن للمعاني التي نذكرها بعد من الأصوات والأدواء والاضطراب ؛ فالأولى بنا أولا أن لا نعين الأبواب من فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ ، ولا المتعدى واللازم ، بل نقول : الغالب في الحَرْفِ وشبههما من أى باب كانت الفِعالَةُ بالكسر ، كالصِّيَاغَةِ ، وَالْحَيَاكَةِ ، وَالْخِيَاطَةِ ، وَالتَّجَارَةِ ، وَالْإِمَارَةِ ، وَفَتَحُوا الْأَوَّلَ جَوَازًا فِي بَعْضِ ذَلِكَ ، كَالْوَكَاةِ وَالذَّلَالَةِ وَالْوَلَايَةِ

وَالْغَالِبُ فِي الشَّرَادِ وَالْهِيَاجِ وَشَبِهُهُ الْفِعَالُ كَالْفِرَارِ ^(٤) وَالشَّمْسِ وَالنَّكَاحِ ،

(١) البلهنية : الرخاء وسعة العيش

(٢) المسائية : أحد مصادر ساءه يسوءه ، إذا فعل به ما يكره . قال في اللسان : « قال سيديويه : سألت الخليل عن سوائية فقال : هي فعالية بمنزله علانية ، والذين قالوا : سواية ، حذفوا الهمزة كما حذفوا همزة هار ولاث كما اجتمع أكثرهم على حذف همزة ملك وأصله ملأك ، وسأله عن مسائية فقال : هي مقبولة ، وإنما حذفها مساوئة ، فكروها الواو مع الهمزة لأنهما حرفان مستقلان ، والذين قالوا : مساية حذفوا الهمزة تخفيفا » اهـ ومنه تعلم أن وزن المؤلف مسائية ^{مفاعلة} بفعالية إنما هو بالنظر إلى الأصل قبل القلب ، وأما وزنها الآن فمفاعلة ، وإنما قلبت الواو ياء لتطرفها حكما بعد كسرة

(٣) الغلبة والغلبى - بضم الغين واللام فيهما - مصدران من مصادر غلب ، وقد ورد من الأول قول الشاعر ، وهو المزار :

أَخَذْتُ بِنَجْدٍ مَا أَخَذْتُ غُلْبَةً وَبِالْفُورِ لِي عِزٌّ أَشْمٌ طَوِيلُ

ولم نقف للثاني على شاهد ، ولكنه حكاه في اللسان .

(٤) الفرار : الروغان والهرب ، ومنه قوله تعالى : (لوليت منهم فرارا)

ولمئت منهم رعبا)

والضَّرَبُ^(١)، والوداق^(٢)، والطَّمَّاح، والحِرَّانُ شِبْهُ الشَّمْسِ^(٣) والشراد والجَاح
والجامع امتناعه مما يراد منه

ويجىء فِعَالٌ بالكسر في الأصوات أيضا لكن أقل من مجىء فُعَالٍ بالضم
وَفَعِيلٍ فيها، وذلك كالزَّمارِ وَالْعَرَارِ^(٤)

وَالْفِعَالُ قياس من غير المصادر في وقت حَيْنُونَةِ الحدث، كالقِطَافِ والصَّرامِ
والجداد والحِصَادِ^(٥) والرفَّاع، ويشاركه فَعَالٌ بالفتح

وَالْفِعَالُ بالكسر غالب في السَّمَاتِ أيضا كَالْعِلَاطِ وَالْعَرَاضِ^(٦) لوسم على
العنق، والجَنَابِ على الجنب، وَالْكَشَّاحُ عَلَى الْكَشْحِ

وَالْغَالِبُ في مصدر الأدواء من غير باب فَعَلَ المكسور العين الفُعَالُ، كالسُّعَالِ

(١) الضراب : مصدر ضرب الفحل الناقة ، إذا نزا عليها

(٢) الوداق : مصدر ودقت الدابة (إذا كانت من ذوات الحافر) : أى اشتبهت
الفحل ؛ وحكى ابن القوطية والمجد الوداق - بفتح الواو - وحكى ابن القوطية الفعل
كوعد وكوثق ، وحكى المجد تشليث عينه . والطماح : مصدر طمحت المرأة تطمح
من باب فتح - إذا نشزت وجمحت . والحران : مصدر حرنت الدابة ، إذا وقفت
عند استدراار جريها

(٣) الشمساس : مصدر شمسست الدابة والفرس - كسمع وكنصر ، وفيه لغة ثالثة
كفضل يفضل ، من باب التداخل - إذا شردت وجمحت ومنعت ظهرها .

(٤) الزمار : صوت النعام ، وفعله كضرب . والعرار : مصدر عر الظليم
يعر - من باب ضرب - إذا صاح ، ويقال أيضا : عار معارة وعرار

(٥) القِطَاف - ككتاب وكسحاب - وقت قطف العنب ونحوه . والصرام
- كسحاب وككتاب - أو ان إدراك النخل . والجداد - ككتاب وكسحاب - أو ان
قطع ثمر النخل . والحصاد - كسحاب وككتاب - أو ان حصد الزرع . والرفاع
كسحاب وككتاب - أو ان حمل الزرع بعد الحصاد إلى البيدر

(٦) العِلَاط : سمة في عرض عنق البعير ، وربما كان خطأ أو خطين أو
خطوطا في كل جانب . والعراض : سمة في عرض نخذ البعير ، ومنه تعرف ما في
تفسير المؤلف من التساهل

والدُّوَار ، والعُطَّاس ، والصُّدَاع ، ويشاركه في لفظ السَّوَّافِ فَعَالٌ بِالْفَتْح ^(١) ؛ لاسْتِقْطالِ الضم قبل الواو .

والغالب في الأصوات أيضا الفُعَالُ بالضم ، كالصَّرَاخ والبَغَام والعُوء ^(٢) . ويشاركه في الغَوَاثِ فَعَالٌ ^(٣) بِالْفَتْح ؛ وَيَأْتِي فِيهَا كَثِيرًا فَعِيلٌ أيضًا ، كالضَّجِيجِ والنَّيْمِ والنَّهْيَةِ ^(٤) وقد يشتركان ، كالنَّهْيِيقِ والنَّهْيَاقِ ، والنَّبِيحِ ^(٥) والنَّبَاحِ ؛ ويحيى فَعَالٌ من غير المصادر بمعنى المفعول ، كالذُّقَاقِ ، والحُطَامِ ، والْفَتَاتِ ، والرَّفَاتِ ^(٦) .

وَالْفُعَالَةُ لِلشَّيْءِ الْقَلِيلِ الْمَفْصُولِ مِنَ الشَّيْءِ الْكَثِيرِ ، كَالْقَلَامَةِ ، وَالْقُرْأَةِ ، وَالنَّقَاوَةِ ، وَالنُّفَايَةِ ^(٧) .

(١) قال في القاموس : والسَّوَّافُ بالضم مرض الابل ويفتح ، وساف المال يسوف ويساف هلك أو وقع فيه السَّوَّافُ

(٢) البغام ومثله البغوم - بضم الباء فيهما - مصدر بغمت الظبية - من باب منع ونصرو ضرب ؛ فهي بغوم ، إذا صاححت إلى ولدها بأرخم ما يكون من صوتها ، وتقول : بغمت الناقة ، إذا قطعت الحنين ولم تمد ، وتقول : بغم الثيتل والأيل والوعل إذا صوت . والعواء : مصدر عوى الكلب والذئب يعوى ؛ إذا لوى خطمه ثم صوت أو إذا مد صوته

(٣) قال في القاموس : الغواث - بالضم ، وفتح شاذ ، وهو صوت المستغيث ؛ إذا صاح « واغواثه »

(٤) النيم : الأنين ، أو هو صوت خفي ، والنيم أيضا : صوت الأسد والقوس والظبي ، والفعل كضرب ومنع . والنهيت ومثله النهات : الزئير والزحير ، والنهات : الأسد ، ومثله المنهت - بضم الميم وفتح النون وتشديد الهاء مكسورة - والفعل كضرب (٥) النهيق والنهاق : صوت الحمار ، والفعل كضرب وكسمع وكنصر ، والنبيح والنباح ومثلهما النبح والتنباح : صوت الكلب والظبي والئيس والحية ، والفعل كمنع وكضرب

(٦) الدقاق كغراب : فتات كل شيء . والحطام : ما تكسر من اليبس . والفتات : ما تقطعت . والرفات : الحطام ، وكسر د : التبن .

(٧) القلامة : ما سقط من الظفر . والقراءة : ما سقط بالقرض ، ومنه

والقياس المطرد في مصدر التنقل والتقلب الْفَعْلَانُ ، كَالنَّزَوَانِ ، وَالنَّقَرَانِ ،
وَالْعَسَلَانِ وَالرَّتْكَانِ ^(١) ؛ وربما جاء فيه الأفعال ، كَالنَّزَاءِ وَالْقَمَاصِ ^(٢) ،
وَالشَّنَّانِ شاذ ، لأنه ليس باضطراب .

والأغاب في الألوان الْفُعْلَةُ ، كَالشُّهُبَةِ وَالْكُدْرَةِ ^(٣) ،

وفي الأدوية من باب فَعِلَ المكسور العين الْفَعْلُ ، كَالْوَرَمِ ، وَالْمَرَضِ
وَالْوَجَعِ .

وبعض الأوزان المذكورة ليس بمصدر .

تم نقول : الأغلب الأكثر في غير المعاني المذكورة أن يكون المتعدي على
فَعَلٍ ؛ من أى باب كان ، نحو قَتَلَ قَتْلًا ، وَضَرَبَ ضَرْبًا ، وَحَمَدَ حَمْدًا ، وَفَعَلَ
اللازم على فُعُولٍ ، نحو دَخَلَ دُخُولًا ، وَأَمَّا فَعِلَ اللازم ففَعِلٌ بالفتح ، كَتَرَبَ ^(٤)
تَرَبًا ، وَفَعَلَ — وهو لازم لا غير — فَعَالَةٌ في الأغلب ، نحو كَرُمَ كَرَامَةً ،
كما يحكى

قراضة الذهب . والنقاوة : الذى فى القاموس أن النقاوة والنقاية - بضم أولهما ،
خيار الشيء ، والنقاية والنقاة - بضم أولهما وفتح - ردىء الشيء وما ألقى منه ،
وليس فيه النقاوة بالمعنى الأخير . والنفاية - بضم أوله وفتح - ومثله النفاة كالحصاة
والنفوة - بفتح فسكون والنفاء والنفاة - بالضم - وهو رديءه وبقيته

(١) النزوان : الوثبان ، ولا يقال إلا للشاء والدواب والبقر فى معنى السفاد ،
والنقران ، ومثله النقر : هو الوثبان صعدا فى مكان واحد ، وقد غلب على الطائر
المعتاد الوثب كالغراب والعصفور . والعسلان : أن يضطرم الفرس فى عدوه ،
فيخفق برأسه ويطرد متته . والعسلان أيضا : أن يسرع الذئب والثعلب ويضطرب
فى عدوه ويهز رأسه . والرتكان : مقارنة البعير خطوه فى رملانه ، ولا يقال إلا للبعير

(٢) القماص : مصدر قص الفرس وغيره من باب ضرب ونصر ، وهو بضم
القاف وكسرها ، أو إذا صار عادة له فبالضم ، وهو أن يرفع يديه ويطرحهما معا
ويبعجن برجليه اه من القاموس

(٣) انظر (ص ٧٢ هـ ٣)

(٤) ترب الرجل - كفرح : لصق بالتراب من الفقر

قوله « قال الفراء : إذا جاءك فَعَلَّ مِمَّا لم يسمع مصدره » يعنى قياس أهل نجد أن يقولوا فى مصدر مالم يسمع مصدره من فَعَلَّ المفتوح العين : فَعُولٌ ، متعديا كان أو لازما ، وقياس الحجازيين فيه فَعَلٌُّ ، متعديا كان أولا ، هذا قوله ، والمشهور ما قدمنا ، وهو أن مصدر المتعدي فَعَلٌُّ مطلقا ، إذا لم يسمع ، وأما مصدر اللازم فَفَعُولٌ من فَعَلَّ المفتوح العين وفَعَلُّ من فَعِلَ المكسور وفَعَالَةٌ من فَعُلَ ، لأنه الأغلب فى السماع فَيُرَدُّ غير المسموع إلى الغالب

قوله « ونحو هُدًى وقِرًى » قالوا : ليس فى المصادر ما هو على فَعَلَّ إلا اُلهْدَى والسَّرى ، ولندرتة فى المصدر يؤتىها بنو أسد على توهم أنهما جمع هُدْية وسُرْية ، وإن لم تسمعا ؛ لكثرة فَعَلَّ فى جمع فُعْلة ، وأما تُقًى فقال الزجاج : هو فُعْلٌ والتاء بدل من الواو كما فى تَقْوًى ، وقال المبرد : وزنة تُعْلٌ والتاء محذوف كما يحذف فى الفعل ، فيقال فى اتَّقًى يَتَّقًى : تَقًى يَتَّقًى ^(١) على ما يجىء فى آخر

(١) اعلم أنهم قالوا : اتقى يتقى كثيرا ، ومنه قوله تعالى : (يا أيها النبي اتق الله ، ومن يتق الله يجعل له مخرجا) وهو افتعل من الوقاية ، وأصله اتقى قلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة فصار اتقى ، ثم قلبت الياء تاء وأدغمت فى التاء ، ومنهم من يقلب الواو تاء من أول الأمر . وقالوا : تقى يتقى بسكون التاء تخفيفا ، تق ، فأما الماضى فنحو قول أوس بن حجر يصف رجلا :

تَقَّاكَ بِكَفٍّ وَاحِدٍ وَتَلَدَّهُ يَدَاكَ إِذَا مَا هَزَّ بِالْكَفِّ يَعْسِلُ
وأما المضارع فنحو قول الأسدى :

وَلَا أَتَّقِي الْغُيُورَ إِذَا رَأَيْتِي وَمِثْلِي لُزَّ بِالْحَمْسِ الرَّبِيسِ
وأما الأمر فنحو قول عبد الله بن همام السلولى :

زِيَادَتَنَا نَعْمَانُ لَا تَنْسِيَنَهَا تَقِ اللَّهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو
وربما قالوا فى المضارع يتقى — يفتح التاء — ومنه قول خفاف بن ندة :

الكتاب ، ولم يجيء فعلٌ في مصدر فعَل المفتوح عينه إلا في المنقوص ، نحو الشَّرَى ، وَالْقَرَى ، وَالْقَلَى ، وهو أيضا قليل .

قوله « ونحو طَلَبٍ مختص بِيَفْعُل » يعني لم يجيء في باب فعَل المفتوح مصدر على فعَل المفتوح العين إلا ومضارعه يَفْعُل بالضم سوى حرفين : جَلَبَ الْجُرْحُ جَلَبًا : أى أخذ في الالتئام ، والمضارع من جَلَبَ الجرحُ يَجْلِبُ وَيَجْلُبُ معا ، وليس مختصا بِيَفْعُل بالضم ، وأما الْغَلَبُ فهو من باب غَلَبَ يَغْلِبُ ، قال الله تعالى : (وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ) قال الفراء : يجوز أن يكون في الأصل من بعد غلبتهم بالتاء ؛ فحذف التاء ، كما في قوله : —

٢٠ - إِنْ أَخْلَيْطَ أَجْدُوا الْبَيْنَ فَأَنْجَرُوا

وَأَخْلَفُوا عِدَ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا ^(٩)

أى : عدة الأمر

جَلَاها الصَّيْقُلُونَ فَأَخْلَصُوهَا خِفَافًا كُلُّهَا يَتَقَى بِأَثَرٍ وكأنه لما كثر استعمالهم اتقى بتقى بالزيادة توهموا أن التاء في أصل بناء الكلمة خففوه بحذف همزة الوصل والتاء الأولى الساكنة ، ثم لما رأوا المضارع مفتوح ما بعد حرف المضارعة ولا نظير له في أبنيتهم سكنوا ما بعد حرف المضارعة ليصير على مثال قضى يقضى ، ثم بنوا المشتقات على ذلك فقالوا اتقى تقيمة ورجل تقى ورجال أنقياء وتقواء وتقاة

(١) البيت للفضل بن العباس بن عتبة بن أبى لهب عبد العزى بن عبد المطلب أحد شعراء الدولة الأموية . والخليط : المخالط والمعاشر كالنديم والجلس بمعنى المنادم والمجالس ، والبين : البعد والفراق ، وأجدوه : صيروه جديدا ، وانجردوا : بعدوا وأصله من قولهم : جرد بنا السير : أى امتد ، والشاهد فيه قوله « عد الأمر » حيث حذف التاء في الإضافة كما حذف في قوله تعالى : (وهم من بعد غلبهم سيغلبون) وقوله : (وإقام الصلاة)

وأما فعَلان فنادر ، نحو لَوَى لِيَّانًا ^(١) ، قال بعضهم : أصله الكسر ففتح للاستتقال ، وقد ذكره أبو زيد بكسر اللام ، وجاء أيضًا شَبَّانٌ بالسكون ، وقرئ في التنزيل بهما .

ولم يأتِ الفَعُولُ - بفتح الفاء - مصدرًا إلا خمسة أحرف ^(٢) : تَوَضَّأت ووضوءًا

(١) تقول : لواه دينه ولواه بدينه ليا وليانا - بفتح اللام وكسر ها - في المصدرين ، إذا مطله ، قال ذو الرمة :

تُطِيلِينَ لِيَّانِي وَأَنْتِ مَلِيَّةٌ وَأُحْسِنُ يَذَاتَ الْوِشَاحِ انْتِقَاضِيَا
وأصل اللي والليان لوى ولويان ، فقلبت الواو ياء ، لاجتماعها مع الياء وسبق أحدهما بالسكون ثم أدمغت الياء في الياء ، قال في اللسان : قال أبو الهيثم لم يجىء من المصادر على فعَلان - بفتح فسكون - إلا ليان ، وحكى ابن برى عن أبي زيد ليان - بالكسر - وهي لغية (٢) اعتبر المؤلف هذه الكلمات مصادر تبعًا لسيبويه وجماعة ، وللعلماء في

ذلك كلام ، قال سيبويه (ج ٢ ص ٢٢٨) « هذا باب ما جاء من المصادر على فَعُول (بفتح الفاء) وذلك قولك : تَوَضَّأت ووضوءًا حسنًا ، وتطهرت طهورًا حسنًا ، وأولعت به ولوعًا ، وسمعنا من العرب من يقول : وقدت النار وقودًا ، غالبًا ، وقبله قبولًا ، والوقود (بالضم) أكثر ، والوقود (بفتح الواو) الخطب ، وتقول : إن على فلان لقبولا ؛ فهذا مفتوح » اه . وقال في اللسان : « الوضوء بالفتح الماء الذي يتوضأ به كالغطور والسحور لما يفطر به ويتسحر به ، والوضوء أيضًا المصدر من تَوَضَّأت للصلاة مثل الولوع والقبول ، وقيل : الوضوء بالضم المصدر ، وحكى عن أبي عمرو بن العلاء القبول بالفتح مصدر لم أسمع غيره ، وذكر الأخفش أن الوقود بالفتح الخطب والوقود بالضم الاتقاد وهو الفعل ، قال : ومثل ذلك الوضوء وهو الماء والوضوء بالضم وهو الفعل ، وزعموا أنهما لغتان بمعنى واحد ، يقال : الوقود (بالفتح) والوقود (بالضم) يجوز أن يعنى بهما الخطب ويجوز أن يعنى بهما الفعل ، وقال غيره : القبول والولوع مفتوحان وهما مصدران شاذان وما سواها من المصادر فبنى على الضم . التهذيب : الوضوء الماء والطهور مثله ، ولا يقال فيهما بضم الواو والطاء ، لا يقال الوضوء ولا الطهور ، قال الأصمعي : قلت

وتطهرت طهوراً ، وولعت ولوعاً ، ووقدت النار وقوداً ، وقبل قبولا ، كما حكي

سيبويه

قال : « وفعل اللازم نحو فرح على فرح ، والمتعدى نحو جهل على جهل ، وفي الألوان والعيوب نحو سمر وأدم على سمر وأدم ، وفعل نحو كرم على كرامة غالباً ، وعظم وكرم كثيراً »

أقول : قوله « وفي الألوان والعيوب » هذا الذي ذكره هو الغالب في الألوان ، وإن كانت من فعل بضم العين أيضاً ، وقد جاء شيء منها على فعل كالصدا والعيس^(١) ، وأما العيسة — بكسر العين — فأصلها الضم ، كسرت

لأن عمرو : ما الوضوء ؟ فقال : الماء الذي يتوضأ به ، قلت : فما الوضوء بالضم ؟ قال : لا أعرفه » اه ونقل نصوصاً أخرى لا تخرج عن هذا المعنى ، واعلم أن من العلماء من يجعل المصدر هو الدال على الفعل الذي هو الحدث ، وأكثر المتقدمين على هذا ، فليس عندهم مصدر واسم مصدر : بل كل ما دل على الحدث فهو مصدر ، وتكاد تلبس هذا في عبارة سيبويه وفي ما ذكره اللسان عن جلة العلماء ، والمتأخرون على الفرق بين المصدر واسم المصدر ، وأحسن ما يفرق به بينهما ما ذكره ابن مالك في التسهيل حيث عرف اسم المصدر بقوله : « هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما في فعله » اه ومدار الفرق بينهما على أن الاسم الدال على الحدث إن اشتمل على جميع حروف الفعل لفظاً أو تقديراً أو بالتعويض فهو مصدر ، سواء أزدت حروفه عن حروف الفعل أم ساوت حروفه حروفه ، وإلا فهو اسم مصدر ، فمثال المصدر التوضؤ والقتال بالنسبة لقاتل والعدة بالنسبة لعدد والاعلام بالنسبة لأعلم ، ومثال اسم المصدر الغسل بالنسبة إلى اغتسل والعطاء بالنسبة لأعطى والكلام بالنسبة لسكلم ، وعلى هذا فالوضوء والطهور والولوع إن كان فعله أولع كما ذكره سيبويه أسماء مصادر إن أريد بها الحدث سواء أكان أولها مضموماً أم مفتوحاً ، وأما الوقود والقبول والولوع إن كان فعله ولع كما ذكر المؤلف فمصادر سماعية وإن أردت بهذه الألفاظ معنى غير معنى الحدث فليست مصادر ولا أسماء مصادر .

(١) العيس : بياض يخالطه شيء من شقرة ، وقيل : هولون أبيض مشرب

الياء ، وقد جاءت المصهوبة^(١) والكدورة ، قال سيديويه : قالوا : البياض
والسواد تشبيها بالصباح والمساء لأنهما لونان مثلهما

وأما محيى العيوب على فعلة — بالضم — فقليل ، كالأدرة والنفخة^(٢) ،
وقد جاء الفعل والفعلية لموضع الفعل فى الأعضاء كثيرا ، كالقطة والقطة^(٣)
لموضع القطع ، وكذا الجذمة والجذمة ، والصلعة والصلعة ، والنزعة والنزعة^(٤)
ويكون الفعلية — بضم الفاء وسكون العين — للفضلة أيضا ، كالقلفة ، والغرلة^(٥)

صفاء فى ظلمة خفية . والعيسة بكسر العين فعلة بضم الفاء على مثال الصبهة والكمية
والحمرة والصفرة ، لأنه ليس فى الألوان فعلة بالكسر ، وإنما كسر أولها لتصح
الياء كما كسرت الباء فى بيض لتصح الياء

(١) الصهوبة والصبهة والصبب : حمرة فى الشعر ، وقيل : أن تكون أطراف
الشعر حمراء وأصولها سوداء

(٢) الأدرة — بالضم — والأدر — بفتحتين — انتفاخ فى الخصية ، وقيل :
انفتاق فى إحدى الخصيتين ، والنفخة — بالضم — داء يصيب الفرس ترم منه خصياه ،
وهى أيضا انتفاخ البطن من طعام ونحوه

(٣) القطة — بالضم ، وبفتحتين — موضع القطع من اليد ، وقيل : بقية اليد
المقطوعة ، وفى الحديث إن سارقا سرق فقطع فكان يسرق بقطعة (بفتحتين) والظاهر
أن المراد بقية يده المقطوعة

(٤) الذى فى القاموس واللسان الجذمة — بفتح فسكون ، وبفتحتين — وفى
القاموس ذكر الصلعة — بفتحتين — وذكرها فى اللسان بالضم وبفتحتين ، وفى القاموس
واللسان جميعا النزعة بفتحتين ، لكن ذكر سيديويه (٢ ص ٢٢٣) هذه الألفاظ
ماعدة النزعة ، وضبطت كما فى الأصل الذى معنا . والجذمة : موضع الجذم ، وهو
القطع . والصلعة : موضع الصلع ، وهو ذهاب الشعر من مقدم الرأس إلى مؤخره .
والنزعة : موضع النزع وهو انحسار الشعر من جانبي الجبهة

(٥) القلفة — بالضم ، وبفتحتين — جلدة الذكر التى تغطى الحشفة ، وقلفها الختان ،
إذا قطعها ، والغرلة — بالضم — هى القلفة

ويجىء الفعل للمفعول ، كالذبح والسفر^(١) والزبر
ويجىء الفعل — بفتح الفاء والعين — له أيضا ، كالتحيط للمخبوط ،
والنفذ للمنفوض^(٢) ،

وجاء فُعَلَة : بسكون العين كثيرا بمعنى المفعول كاسْتَبَّه والضَحَكَة واللُّعْنَة ،
وبفتح العين للفاعل ، وكلتاها للمبالغة

ويجىء المَفْعَلَة لسبب الفعل ، كقوله عليه الصلاة والسلام « أَلَوْلَاكَ مَبْعَلَة
مَجْبَنَة مَحْزَنَة » .

ويجىء الفَعُول لما يفعل به الشيء كَأَلَوَجُور لما يوجر [به] ، وكذا النَقُوع
وَالْقِيُوء^(٣)

(١) الذبح - بالكسر - ما يذبح ، قال الله تعالى (وفديناه بذبح عظيم)
والسفر - بالكسر - واحد الأسفار ، وهى الكتب الكبار ، سمي بذلك لأنه مسفور ،
أى مكتوب ، والسافر الكاتب ، وجمعه سفره ، وبه فسر قوله تعالى (بأيدى سفره
كرام بررة) . والزبر - بالكسر - ومثله الزبور كرسول : الكتاب أيضا ، سمي بذلك
لأنه يزبر : أى يكتب ، تقول : زبر الكتاب يزبره - كضربه يضربه ونصره ينصره -
إذا كتبه ، وجمع الزبر زبور - كقدر وقدر - وجمع الزبور زبر كرسول ورسول
(٢) الخبط - بفتحين - ورق ينفذ بالخطب ويحفف ويطن ويخلط بدقيق
أو غيره ، ويمزج بالماء فتوجه الابل ، والخطب أيضا : ما خطبه الدواب وكسرتة ،
والخطاب : جمع مخطب كمنبر وهو العصا . والنفذ بالتحريك : ما تساقط من الورق
والثمر ، وما وقع من الشيء إذا نفذته : أى زعزعته وحر كته .

(٣) الذى فى القاموس واللسان والمزهر عن أبى عبيدة أن الوجور - بفتح
الواو - الدواء يوجر فى الفم ، سمي بذلك لأنه يدخل فيه ، والوجر : إدخال الماء
أو الدواء فى الحاق ، وآلة الوجر : ميجر وميجرة ، فليس المراد بما يفعل به الشيء
آلة الشيء كما قد يتبادر من العبارة ، بل المراد ما يتحقق به الشيء ، والمراد بالشيء فى
عبارة الحدث . وفى القاموس واللسان النقوع كصبور : ما ينقع فى الماء ليلا ليشرب

قوله « وَفَعَلَ نَحْوُ كَرَمٍ عَلَى كَرَامَةٍ غَالِبًا » فَعَالَةٌ فِي مَصْدَرٍ فَعُلَ أَغْلَبَ مِنْ غَيْرِهِ ، وَقِيلَ : الْأَغْلَبُ فِيهِ ثَلَاثَةٌ : فَعَالٌ كَجَمَالٍ ، وَفَعَالَةٌ كَكَرَامَةٍ ، وَفَعُلَ كَحُسْنٍ ، وَالْبَاقِي يُحْفَظُ حِفْظًا .

قال : « وَالْمَزِيدُ فِيهِ وَالرُّبَاعِيُّ قِيَاسٌ ، فَنَحْوُ أَكْرَمَ عَلَى إِكْرَامٍ ، وَنَحْوُ كَرَّمَ عَلَى تَكْرِيمٍ وَتَكْرِمَةٍ ، وَجَاءَ كَذَابٌ وَكَذَّابٌ ، وَالتَّرَمُّوُا الْحَذْفُ وَالرُّبَاعِيُّ الْمَزِيدُ فِيهِ ، وَالتَّعْوِيضُ فِي نَحْوِ تَعَزُّيَةٍ وَإِجَارَةٍ وَاسْتِجَارَةٍ ، وَنَحْوُ ضَارَبَ عَلَى مُضَارَبَةٍ وَضَرَابٍ ، وَمِرَّاءٌ شَادٌّ ، وَجَاءَ قَيْتَالٌ ، وَنَحْوُ تَكْرَّمَ عَلَى تَكْرُّمٍ ، وَجَاءَ تِمْلَافٌ . وَالْبَاقِي وَاضِحٌ »

أقول : يعنى بقياس المصادر المنشعبة ما مر فى شرح الكافية ، من كسر أول الماضى وزيادة ألف قبل الآخر ؛ فيكون للجميع قياسٌ واحد .

وذكر المصنف منها ههنا ما جاء غير قياسى ، أو جرى فيه تغيير ، وترك الباقي وذكر أفعلَ أولا ، وإن كان مصدره قياسيا ، تنبيها به على كيفية القياس ، وخصه بالذكر إذ هو أول الأبواب المنشعبة ، على ما يذكروا فى كتاب المصادر ، وأيضا إنما ذكره لما فى مصدره تغيير فى الأجوف ، نحو إقامة ، والظاهر أنه أراد بالقياس القياس المختص بكل باب ؛ فان لكل باب قياسا خاصا لا يشاركه فيه غيره ، كما مر فى شرح الكافية (١)

نهارا وبالعكس ، والنقع : نبد الشيء فى الماء ، وبابه فتح . والقيوء بالفتح : الدواء الذى يشرب للقيء . والقيوء أيضا صيغة مبالغة بمعنى كثيرا القيء

(١) قال فى الكافية وشرحها (٢ ص ١٧٨) : « وهو من الثلاثى سماع ومن غيره قياس ، تقول أخرج لإخراجا واستخرج استخرجا : ترتقى أبنية مصادر الثلاثى إلى اثنين وثلاثين فى الأغلب كما يحى فى التصريف ، وأما فى غير الثلاثى فيأتى قياسا كما تقول مثلا : كل ما ماضيه على أفعل فصدره على إفعال ، وكل ما ماضيه على فعل

قوله « تكريم وتكرمة » تفعيل في غير الناقص مطرد قياسي ، وتفعلة كثيرة ، لكنهما مسموعة ، وكذا في الميموز اللام ، نحو تَخْطِيطًا وَتَحْطِطَةً ، وَتَهْنِئَةً وَتَهْنِئَةً ، هذا عن أبي زيد وسائر النحاة ، وظاهر كلام سيديويه أن تفعلة لازم في الميموز اللام كما في الناقص ، فلا يقال تَخْطِيطًا وَتَهْنِئَةً ، وهذا كما ألحق أُرأيت بأقت^(١) ، وأما إذا كان لام الكلمة حرف علة فإنه على تفعلة لا غير ، وذلك

فمصدره على تفعيل ، وكل ما ماضيه على فعلل فمصدره على فعلة ، ويجوز أيضا أن يرتكب قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد فيه ، وهو أن يقال : تنظر إلى الماضي ونزيد قبل آخره ألفا ، فإن كان قبل الآخر في الماضي متحركان كسرت أولهما فقط كما تقول في أفعل إفعال ، وفي فعلل فعلال ، وفي فعلى فعلاء ، وفي فاعل فيعال ، وفي فعل فعال ، وإن كان ثلاث متحركات كسرت الأولين كانفعال وافتعال واستفعال وافتعال وافتعال إذ أصل ماضيهما افعلل وافتعال ، وتفعال - بكسر التاء والفاء وتشديد العين - وليس هذا بناء على أن المصدر مشتق من الفعل ، بل ذلك لبيان كيفية مجيء المصدر قياسا لمن اتفق له سبق علم بالفعل ، والاشهر في مصدر فعل وفعلل وفاعل وتفعال خلاف القياس المذكور ، وهو تفعيل وفعلة ومفاعلة وتفعال ، وأما فعال في مصدر فاعل كقتال فهو مخفف القياسي ، إذ أصله قيتال ، ولم يأت في تفعلل وتفاعل وما ألحق بتفعلل من تفوعل وتفعيل ونحوهما إلا خلاف القياس كالتفعلل والتفاعل اه

(١) المقصود إلحاق أُرأيت بأقت في حذف الوسط وهو عين الكلمة وإن كان سبب الحذف في أقت موجودا وهو التخلص من التقاء الساكنين ، وليس موجودا في أُرأيت ، إلا أنهم لما استثقلوا الهمزة في أُرأيت مع كثرة استعمال هذه الكلمة نقلوا ففتحها إلى الساكن قبلها ، ثم خففوها بقلبها ألفا ، ثم حذفوها تخلصا من التقاء الساكنين ، قال سيديويه (٢٠ ص ٢٤٤) : « ولا يجوز الحذف أيضا في تجزئة وتهنة وتقديرهما تجزعة وتهنة لأنهم ألحقوهما بأختيهما من بنات الياء والواو كما ألحقوا أُرأيت بأقت حين قالوا أُرأيت اه

يحذف الياء الأولى وإبدال الهاء منها ؛ لاستئصال الياء المشددة ، وقد جاء التشديد في الضرورة كما في قوله : —

٢١ — فَهِيَ تُنَزِّي دَلْوَهَا تُنَزِّيَا كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةً صَدِيًّا (١)

وإنما قلنا « إن المحذوف ياء التفعيل » قياسا على تسمية ؛ لأنه لم يحذف فيأشياء من الأصول ، ولأنها مدة لا تتحرك ، فلما رأينا الياء في نحو تَعَزِّيَّة متحركة عرفنا أن المحذوف هو المدة ، فلو حذفت الثانية لزم تحريك المدة لأجل تاء التانيث وأما إجازة واستجازة فأصلهما إَجْوَازٌ وَاسْتَجْوَازٌ أُعِلَّ المصدر باعلال الفعل كما يحىء في باب الإعلال ، فقلبت العين ألفا ، فاجتمع ألفان ، فحذفت الثانية عند الخليل وسيبويه ، قياسا على حذف مدة نحو تَعَزِّيَّة ، ولكونها زائدة ، وحذفت الأولى عند الأخفش والفراء ؛ لأن الأول يحذف للساكنين إذا كان مدا ، كما في قُلْ وبعْ ، ويحىء احتجاجهم في باب الإعلال في نحو مَقُولٌ وَمَبِيعٌ ، وأجاز سيبويه عدم الإبدال أيضا ، نحو أَقَامَ إِقَامًا واستجاز استجازًا ، استدلالا بقوله تعالى (وَإِقَامَ الصَّلَاةِ) وخص الفراء ذلك بحال الإضافة ؛ ليكون المضاف إليه قائما مقام الهاء ، وهو أولى ؛ لأن السماع لم يثبت إلا مع الإضافة ، ولم يجوز سيبويه حذف التاء من نحو التَّعَزِّيَّة على حال ، كما جوز في (إقام الصلاة) إذ لم يسمع .

قوله « وجاء كِذَّابٌ » هذا وإن لم يكن مطردا كالتفعيل لكنه هو القياس كما مر في شرح الكافية ، قال سيبويه : أصل تفعيل فِعَّالٌ ، جعلوا التاء

(١) لم نقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين . وتنزى : تحرك ، وتنزيا مصدره . والشهلة : المرأة العجوز أو النصف . يقول : إن هذه المرأة تحرك دلوها لتألاها كما تحرك المرأة العجوز صديها في ترقيصها إياه ، والاستشهاد به على محىء مصدر فعل من الناقص على التفعيل شذوذا من حيث الاستعمال

في أوله عَوْضاً من الحرف الزائد ، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال ؛ فغيروا آخره كما غيروا أوله ، فان التغيرُ مُجْرَى على التغير .

ولم يحىءَ فِعَالٌ في غير المصدر إلا مبدلاً من أول مُضَعَّفِهِ ياء نحو قيراط ودينار وديوان .

وأما المصدر فانه لم يبدل فيه ليكون كالفعل

وفِعَالٌ في مصدر فَعَّلَ ، وِفِيعَالٌ وِفِعَالٌ في فَاعَلَ ، وَتَفِيعَالٌ في تَفَعَّلَ ؛ وإن كانت قياساً لكنها صارت مسموعة لا يقاس على ما جاء ^(١) منها ، ولا يحىءُ فِعَالٌ فيما فاءه ياء للاستتقال ، فلا يقال يسار في يَاسَرَ ، وَفِعَالٌ في فَاعَلَ مقصور فِيعَالٌ ، والياء في مكان ألف فاعل

وأما كَذَابٌ — بالتخفيف — في مصدر كَذَّبَ فلم أسمع به ، والأولى أن يقال في قوله تعالى : (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا) في قراءة التخفيف : إنه مصدر كَاذَبَ أقيم مقام مصدر كَذَّبَ ، كما في قوله تعالى (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) .

قوله « وَمِرَاءٌ شَاذٌ » يعني بالتشديد ، والقياس مِرَاءٌ بالتخفيف ^(٢) ، وإنما

(١) يريد أن المستعمل من مصدر فعل - بالتضعيف - التفعيل كالتكليم والتسليم والتكبير ، وإن كان أصل القياس فيه على ما ذكر هو من الأصل الفعال - بكسر الفاء وتشديد العين - وأن المستعمل باطراد من مصدر فاعل المفاعلة كالمقاتلة والمضاربة والمهارة والمدارة والمياسرة وإن كان القياس هو الفيعال - بكسر الفاء - ومخففه الفعال - بكسر الفاء وتخفيف العين - وأن المستعمل من مصدر تفعل هو التفعّل كاللقدّم والتلذّذ والتأخّر ، وإن كان القياس هو التفعال ، ولا يخفى أن كون المذكورات هي القياس إنما يجري على أن للجميع قياساً واحداً ، والعجب منه ؛ فإنه قدّم هنا قريباً أن الأولى أن يكون لكل باب قياس خاص فكيف عدل عن هذا الأولى

(٢) المرء - بالتخفيف - والمرء بالتشديد ، مصدر قولك ماريت الرجل أماريه إذا جادلته ، والمرء أيضاً : الامترء والشك

زادوا في المصادر على الأفعال شيئا لأن الأسماء أخف من الأفعال ، وأحمل
للاثقال .

قال : « وَنَحْوُ التَّرْدَادِ وَالتَّجَوُّالِ وَالْحَثِيثِ وَالرَّمْيِ لِلتَّكْثِيرِ »

أقول : يعنى أنك إذا قصدت المبالغة في مصدر الثلاثي بنيته على التفعّل ،
وهذا قول سيبويه ، كالتّهذار في الهذر الكثير ، والتّلعاب والتّرداد ، وهو مع
كثرته ليس بقياس مطرد ، وقال الكوفيون : إن التفعّل أصله التّفعيل الذي
يفيد التّكثير ، قلبت ياءه ألفا فأصل التكرار التّكرير ، ويُرجّح قول سيبويه
بأنهم قالوا التّلعاب ، ولم يحجى التّلعيب ، ولهم أن يقولوا : إن ذلك مما رفض
أصله ، قال سيبويه : وأما التّبيان فليس ببناء مبالغة ، وإلا انفتح تأوّه ، بل هو
اسم أقيم مقام مصدر بَيَّن ، كما أقيم غَارَةٌ وهى اسم مقام إغارة في قولهم : أُغِرْتُ
غَارَةً ، ونَبَاتٌ موضع إنبات ، وعطاءٌ موضع إعطاء ، في قولهم : أنبت نباتا ،
وأعطى عطاء

قالوا : ولم يحجى تفعّل — بكسر التاء — إلا ستة عشر اسما : اثنان بمعنى
المصدر ، وهما التّبيان والتّلقاء ، ويقال : مرّتهوآء من الليل : أى قطعة ، وتبرّاك
وتعشّار وترّباع : مواضع ، وتمسّاح معروف ، والرجل الكدّاب أيضا ،
وتلقّاق : ثوبان يلفقان ، وتلقّام : سريع اللقم ، وتمشال وتمجّاف معروفان ،
وتمرّاد : بيت الحمام ، وأتت الناقة على ^(١) تضرباها ، وتلعاب : كثير

(١) الذى فى سيبويه (٢٠ ص ٢٤٧) : « وقد يحجى الفعل يراد به الحين ؛
فاذا كان من فعل يفعل - بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع - بنيته على
مفعّل - بكسر العين - تجعل الحين الذى فيه الفعل كالمكان ، وذلك قولك أتت
الناقة على مضربها ، وأتت على منتجعها ، إنما تريد الحين الذى فيه النتاج والضراب »
اه . وقال فى اللسان : « وناقة ضارب ضربها الفحل على النسب ، وناقة تضراب

اللعب ، وَتَقْصَارُ : لِلْمُخَنَّقَةِ ^(١) ، وَتَنْبَالُ : لِلْقَصِيرِ

وَأَمَّا الْفَعِيلُ فَلَيْسَ أَيْضًا قِيَاسِيًّا ، فَالْحَثِيثِيُّ وَالرَّمِيَّاءُ وَالْجَجَزِيُّ مَبَالِغَةُ التَّحَاتِّ
وَالْتَرَامِي وَالتَّحَاجِزِ : أَيْ لَا يَكُونُ مِنْ وَاحِدٍ ، وَقَدْ يَجِيءُ مِنْهُ مَا يَكُونُ مَبَالِغَةً
لِمَصْدَرِ الثَّلَاثِي كَالدَّلِيلِ وَالنَّمِيمِ وَالْهَجِيرِ وَالْخَلِيفِ : أَيْ كَثْرَةُ الدَّلَالَةِ ،
وَالنَّمِيمَةِ ، وَالْهَجَرِ : أَيْ الْهَذَرِ ، وَالْخِلَافَةِ ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمُ الْمَدَّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ،
وَالْأَوَّلَى الْمَنْعُ ، وَقَدْ حَكَى الْكِسَائِيُّ خَصِيصَاءَ بِالْمَدِّ ، وَأَنْكَرَهُ الْفَرَّاءُ

المصدر
الميمي

قال : « وَيَجِيءُ الْمَصْدَرُ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ أَيْضًا عَلَى مَفْعَلٍ قِيَاسًا مُطَرِّدًا
كَمَقْتَلٍ وَمَضْرَبٍ ، وَأَمَّا مَكْرُمٌ وَمَعُونٌ ، وَلَا غَيْرُهُمَا ، فَتَدَارِانِ حَتَّى جَعَلَهُمَا الْفَرَّاءُ
جَمْعًا لِمَكْرُمَةٍ وَمَعُونَةٍ ، وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى زِنَةِ الْمَفْعُولِ كَمُخْرِجٍ وَمُسْتَخْرِجٍ ،
وَكَذَا الْبَاقِي ، وَأَمَّا مَا جَاءَ عَلَى مَفْعُولٍ كَالْمَيْسُورِ وَالْمَعْسُورِ وَالْمَجْلُودِ وَالْمَفْتُونِ
فَقَلِيلٌ ، وَفَاعِلَةٌ كَالْعَاقِبَةِ وَالْبَاقِيَةِ وَالْكَاذِبَةِ أَقَلُّ »

أقول : قال سيبويه : لم يَجِيءُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مَفْعُلٌ ، يَعْنِي لَامِفْرَدًا وَلَا
جَمْعًا ، قَالَ السِّيرَافِيُّ : فَقَوْلُهُ : —

٢٢ — بُشَيْنٌ ، الزَّمِي « لَا » إِنَّ « لَا » إِنَّ لَزِمْتَهُ

عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَيْ مَعُونٍ ^(٢)

بِفَتْحِ التَّاءِ - كضارب . وقال اللحياني : هي التي ضربت فلم يدر ألاقح هي أم غير
لاقح » ولم نجد في كتب اللغة تضاربًا - بالكسر - ولا المثال على الوجه الذي
ذكره المؤلف

(١) المخنقة : القلادة . سميت بذلك لأنها تلبس عند الخنق (كعظم) . وفي
اللسان : « والتقصار والتقصارة - بكسر التاء - القلادة للزومها قصر العنق (والقصرة
بفتحات أصل العنق) »

(٢) البيت من قصيدة لجميل بن عبد الله بن معمر العذري . وبشَيْن مرخم بثينة

أصله مَعُونَةٌ ، خذفت التاء للضرورة ، وكذا قوله : —

٢٣ — * لَيَوْمٍ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ * (١)

وذهب الفراء إلى أنهما جمعان ، على ما هو مذهبه (٢) في نحو تَمَرٌ وَتَفَّاحٌ ، فيجوز مَكْرُمًا وَمَعُونًا في غير الضرورة ، فعند الفراء يجيء مَفْعُلٌ جمعا ، وقد جاء مَهْلُكٌ بمعنى الهَلْكَ ، وَمَأْلُكٌ ، وله أن يدعى فيهما أنهما جمعا مَهْلُكَةٌ وَمَأْلُكَةٌ ،

اسم حبشيته . يقول : إذا سألك الواشون عنى أو عن شيء يرتبط بى فلا تذكرى شيئا سوى كلمة لا ، فان هذه الكلمة إن لزمتها أكبر عون لك على رد كيدهم ، والشاهد فيه قوله معون بضم العين وأصله معون بسكونها وضم الواو - فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ، وهذا شاذ ، والقياس المعان ، وأصله معون فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ثم قبلت ألفا

(١) هذا بيت من الرجز المشطور من كلمة لأبى الآخر الجمانى يمدح فيها مروان بن الحكم بن العاص ، وقد روى قبله :

نَعَمْ أَخُو أَهْلِيْجَاءٍ فِي الْيَوْمِ الْيَمِي

ويروى البيت الذى قبله :

مَرْوَانُ مَرْوَانُ لِلْيَوْمِ الْيَمِي

ويروى :

مَرْوَانُ مَرْوَانُ أَخُو الْيَوْمِ الْيَمِي

وقوله : اليمى : أصله اليوم - بفتح الياء وكسر الواو - كقولهم يوم أيوم وليلة ليلاء . ثم قدمت الميم على الواو ، فتطرفت الواو إثر كسرة فقلبت ياء ، وعلى الرواية الثالثة يجوز أن يكون أصله أخو اليوم اليوم ، على المبتدأ والخبر ، فقدم الميم بحركتها على الواو فقلبت ضمة الميم كسرة ثم قلبت الواو ياء لتطرفها حيثئذ إثر كسرة . والروع : الفزع والخوف . والفعال - بفتح الفاء - الوصف حسنا أو قبيحا . والمسكرم : الكرم ، وهو محل الشاهد فى البيت .

(٢) مذهب الفراء فى هذا هو مذهب الكوفيين ، وسيأتى إيضاحه فى جمع التكسير

وجاء في بعض القراءات ^(١) (فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسِرِهِ)

قوله « قياسا مطردا » ليس على إطلاقه ؛ لأن المثال الواوى منه بكسر العين كالمَوْعِدِ والمَوْجِلِ ، مصدراً كان أو زمانا أو مكانا ، على ما ذكر سيديويه ، بلى إن كان المثال معتل اللام كان بفتح العين كالمَوْلى ، مصدرا كان أو غيره ، قال سيديويه عن يونس : إن ناسا من العرب يقولون من يَوْجَل ونحوه مَوْجَل ومَوْجَل بالفتح مصدرا كان أو غيره ، قال سيديويه : إنما قال الأَكثَرُونَ مَوْجَل بالكسر لأنهم ربما غيروه في يَوْجَل ويَوْجَل ، فقالوا : ييجَل ، ويأجَل ، فلما أعلوه بالقلب شبهوه بواو يَوْعِد المَعْل بالحذف ، فسكبا قالوا هناك مَوْعِد قالوا ههنا مَوْجِل ، ومن قال المَوْجَل بالفتح فكأنهم الذين يقولون : يَوْجَل ، فيسالمونه ، والأسماء المتصلة بالأفعال تابعة لها في الإعلال ، وإما قالوا مَوَدَّة بالفتح اتفاقا لسلامة الواو في الفعل اتفاقا

وقد يجيء في الناقص المَفْعَل مصدرا بشرط التاء كالمَعْصِيَةِ والمَخْمِيَةِ ^(٢)

(١) قال ابن جنى : « هذه القراءة قراءة مجاهد قال هو من باب معون ومكرم (بضم العين) وقيل : هو على حذف الهاء » اه وقال الجوهري : « وقرأ بعضهم فنظرة إلى ميسره بالإضافة ، قال الأخفش : وهو غير جائز ، لأنه ليس في الكلام مفعول - بضم العين - بغير الهاء : أما مكرم ومعون فهما جمع مكرمة ومعونة » اه والميسر : اليسر والسعة والغنى

(٢) تقول : عصى الرجل أميره يعصيه عصيا وعصيانا ومعصية ، إذا لم يطعه ، وتقول حمى الشيء حميا وحمى وحماية وحماية ، إذا منعه ودفع عنه . قال سيديويه : « لا يجيء هذا الضرب على مفعول (بكسر العين) إلا وفيه الهاء ، لأنه إن جاء على مفعول بغير هاء اعتل ؛ فعدلوا إلى الأخف » اه كلامه . وقوله اعتل يقصد أنه كان حينئذ يجري عليه إعلال قاض فتحذف الياء للتخلص من التقاء الساكنين إن كان مرفوعا أو مخفوضا منونا .

وجاء في الأجوف المَعِيشَة ، قال سيديويه في (حتى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)
بالكسر : أى طلوعه ^(١) ، ويجوز أن يقال : إنه اسم زمان : أى وقت طلوعه

(١) قال في اللسان : « وأما قوله عز وجل (هي حتى مطلع الفجر) فان
الكسائي قرأها بكسر اللام وكذلك روى عبيد عن أبي عمرو بكسر اللام ، وعبيد
أحد الرواة عن أبي عمرو ، وقال ابن كثير ونافع وابن عامر واليزيدي عن أبي
عمرو ، وعاصم وحزة : هي حتى مطلع الفجر - بفتح اللام - قال الفراء : وأكثر
القراء على مطلع (بالفتح) . قال : وهو أقوى في قياس العربية ؛ لأن المطلع بالفتح
هو الطلوع ، والمطلع - بالكسر - هو الموضع الذي تطلع منه ؛ إلا أن العرب
تقول : طلعت الشمس مطالعا فيكسرون وهم يريدون المصدر . وقال : إذا كان
الحرف من باب فعل يفعل : مثل دخل يدخل وخرج يخرج وما أشبهها آثرت
العرب في الاسم منه والمصدر فتح العين ؛ إلا أحرفا من الأسماء ألزموها كسر العين
في مفعل : من ذلك (وذكر بعض ما ذكر المصنف من الأسماء) فجعلوا الكسر
علامة للاسم ، والفتح علامة للمصدر . قال الأزهري : والعرب تضع الأسماء
مواضع المصادر ، ولذلك قرأ من قرأ (هي حتى مطلع الفجر) ؛ لأنه ذهب بالمطلع
وإن كان اسما إلى الطلوع مثل المطلع (بالفتح) وهذا قول الكسائي والفراء ، وقال
بعض البصريين : من قرأ مطلع الفجر - بكسر اللام - فهو اسم لوقت الطلوع . قال
ذلك الزجاج . قال الأزهري : وأحسبه قول سيديويه « اه كلامه . قال سيديويه
(ج ٢ ص ٢٤٧) وأما ما كان يفعل منه مضموما فهو بمنزلة ما كان يفعل منه مفتوحا ولم
ينبوه على مثال يفعل لأنه ليس في الكلام مفعل (بالضم) فلما لم يكن إلى ذلك سبيل ، وكان
مصيره إلى إحدى الحركتين (الكسرة أو الفتحة) ألزموه أخفهما ، وذلك قولهم قتل
يقتل وهذا المقتل (بالفتح) وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في يفعل
(بفتح العين) ، قالوا : أتيتك عند مطلع الشمس : أى عند طلوع الشمس ، وهذه
لغة بني تميم ، وأما أهل الحجاز فيفتحون ، وقد كسروا إلا ما كن في هذا أيضا ،
كأنهم أدخلوا الكسر أيضا كما أدخلوا الفتح « اه كلامه . وقال أبو سعيد السيرافي :
ومن ذلك (يريد بناء المصدر على المفعل بالكسر) فيما ذكره سيديويه المطلع في معنى
الطلوع ، وقد قرأ الكسائي (حتى مطلع الفجر) ومعناه حتى طلوع الفجر ، وقال

وقد جاء بالفتح والكسر مَحْمَدَة وَمَدْرَمَة وَمَعْجَز وَمَعْجَزَة وَمَظْلَمَة وَمَعْتَبَة
وَمَحْسَبَة وَعَلَقَ مَضْنَة ^(١) وبالضم والكسر المَعْدِرَة ^(٢) ، وبالفتح والضم
المُنْسَرَة ^(٣)

بعض الناس المطلع (بالكسر) الموضع الذى يطلع فيه الفجر ، والمطلع (بالفتح)
المصدر . والقول ما قال سيديوه ، لانه لا يجوز إبطال قراءة من قرأ بالكسر
ولا يحتمل إلا الطلوع ، لان حتى إنما يقع بعدها فى التوقيت ما يحدث ، والطلوع
هو الذى يحدث ، والمطلع ليس بحادث فى آخر الليل ، لانه الموضع « اه كلامه

(١) تقول : حمده يحمده - كعلم يعلم - حمدا كنصر ، ومحمدا ومحمدة - بالفتح فيهما -
ومحمدا ومحمدة - بالكسر فيهما - وهما نادران . وتقول : ذمه يذمه ذما كمد مدا
ومذمة - بفتح الذال - أى : عابه ، ولم نجد فى كتب اللغة من هذا المعنى مصدرا على
مذمة بالكسر ، لكن فى القاموس واللسان أنه يقال : رجل ذو مذمة - بالفتح
والكسر - ، إذا كان كلا وعيبا على الناس . وتقول : عجز عن الأمر - من باى
سمع وضرب - عجزا ومعجزا ومعجزة بكسر الجيم وفتحها فى الأخيرين . قال سيديوه :
« الكسر على النادر والفتح على القياس لانه مصدر » . وتقول : ظلمه يظلمه - من
ياب ضرب - ظلما بالفتح والضم ، ومظلمة - بكسر اللام - ، إذا جار عليه ووضع
أمره على غير موضعه ، ولم يذكروا صاحب اللسان والقاموس فتح اللام فيهما . وتقول
عتب عليه يعتب - كيجلس ويخرج - عتبا وعتابا ومعتابا - بالفتح - ومعتبة - بالفتح
والكسر - ، إذا لافه وسخط عليه ، وتقول : حسب الشيء يحسبه - بكسر عين
المضارع وفتحها والكسر أجوزهما - حسبانا - بكسر أوله - ومحسبة - بكسر السين
أو فتحها - إذا ظنه ، والكسر نادر عندهم قال فى المضارع يحسب بالفتح وأما عند
من كسر عين المضارع فهو القياس . وتقول : هذا الشيء علق مضنة : أى هو شيء
نفيس يتنافس فيه أى يرضن به ، ويقال أيضا : هو عرق مضنة ، وذلك كما يقال : فلان
علق علم وتبع علم وطلب علم ، السكل بكسر أوله وسكون ثانيه ، والمعنى أنه يعلق العلم
ويتبع أهله ويطلبه . والضاد مكسورة أو مفتوحة . (٢) العذر (بضم العين) والعذرة
(بالكسر) والعذرى (بالضم) والمعدرة (بضم الذال وكسرها) الحجة التى يعتذر بها
(٣) اليسر ، واليسار ، والميسرة (بفتح السين وضمها) : السهولة والغنى . قال

فدو التاء المفتوح العين شاذ من جهة ، وكذا المكسور العين أو المضمومها
بلا تاء ، وأما المكسورها أو المضمومها مع التاء فشاذ من وجهين
قوله « ومن غيره » أى : من غير الثلاثي المجرد فيصالح للمصدر والمفعول
والزمان والمكان كالمُدْحَرَجِ والمُقَاتِلِ والمُخَرَّنَجِمِ كما يجيئ
الميسور : اليُسْر ، والميسور : العُسْر ، والمجلود : الجُلْد : أى الصبر ، والمفتون :
الفتنة ، قال الله تعالى : (بأيّكم الفتون) أى : الفتنة ، على قول ، وخالف ^(١)

قال في القاموس : « رجعي رجوع رجوعا ، ومرجعا - كمنزل - ومرجعة شاذان ، لأن
المصادر من فعل يفعل (كضرب يضرب) إنما تكون بالفتح ، ورجعي ورجعانا
بضمهما ، انصرف . ورجع الشيء عن الشيء وإليه رجعا - ومرجعا كقعد ومنزل -
صرفه ورده » اهـ . وتقول : جاء يجيئ جياء ومجيئا ، إذا أتى . قال في اللسان : « والمجيئ
شاذ ، لأن المصدر من فعل يفعل (كضرب يضرب) مفعول بفتح العين ، وقد شذت
منه حروف فجاءت على مفعول كالمجيئ والمحيض والمكيل والمصير » اهـ . والعيب
والعاب والمعاب والمعاية والمعيب : أن تصم الرجل ، وفعله عاب يعيب ، وهو لازم
ومتعد ، ومن هذا تعلم أن اقتصار المؤلف على الكسر فيه غير مستقيم ، هذا ، وقدم مثل
المؤلف نفسه بالمعذرة لما جاء فيه الضم والكسر ، فكيف مثل به ههنا لما جاء بالكسر
وحده ، وتقول : أوى له بأوى - كروى يروى - أوبة وأوبة ومأوية ومأواة ، إذ ارق
له ورثي ، قال زهير :

بَانَ الْخَلِيْطُ وَلَمْ يَأْوُوا لِمَنْ تَرَكَوْا

ومنه تعلم تقصير المؤلف في التمثيل به لما جاء بالكسر وحده

(١) قد ذكر المؤلف كما ذكر غيره في هذه الآية وجهين ، والحقيقة أن فيها ثلاثة
أوجه : الأول : أن الباء زائدة ، وأى مبتدأ ، والمفتون اسم مفعول بمعنى المجنون خبر
المبتدأ ، والثاني : أن الباء أصلية بمعنى في ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم
والمفتون اسم مفعول أيضا بمعنى المجنون مبتدأ مؤخر . والثالث : أن الباء للبالسة
والجار والمجرور خبر مقدم والمفتون مصدر بمعنى المجنون مبتدأ مؤخر ، والمعنى الفتنة
ملايسة لأى الفريقين من المسلمين والكفار

سببويه غيره في مجيء المصدر على وزن المفعول ، وجعل الميسور والمعسور صفة للزمان :
 أى الزمان الذى يُوسر فيه ويُعسر فيه ، على حذف الجار ، كقولهم : المحصول :
 أى المحصول عليه ، وكذا قال فى المرفوع والموضوع ، وهما نوعان من السير ، قال :
 هو السير الذى ترفعه الفرس وتضعه : أى تقويه وتضعفه ، وكذا جعل المعقول
 بمعنى الحبوس المشدود : أى العقل المشدود المقوى ، وجعل الباء فى (بأىكم
 المفتون) زيادة ، وقيل : بأىكم الجنى ، وهو المفتون ، والمجلود : الصبر الذى يُجَلَدُ
 فيه : أى يستعمل الجَلَادَة ، وأما المكروهة فالظاهر أنها ليست مصدرا ، بل هو
 الشئ المكروه ، والهاء دليل الاسمية ، وكذا المصدوقة : يقال : بَيَّنَّ لى مَصْدُوقَةً
 حاله : أى حقيقتها ، من قولهم : صَدَقَنِى ^(١) سِنَّ بَكْرِهِ : أى بَيَّنَّ حاله التى
 صَدَقَنِىهَا .

قوله « وفاعلة كالعافية » تقول : عافانى الله مُعَافَاةً وَعَافِيَةً ، وأما العاقبة
 فالظاهر أنه اسم فاعل لأنه بمعنى الآخر ، يقال : عَقِبَ الشئ [الشئ] أى :
 خَلْفَهُ ، والهاء دليل الاسمية ، أو يقال : إنها صفة النهاية فى ^(٢) الأَصْل ، وأما

(١) هذا مثل من أمثال العرب . قال فى اللسان : « وفى المثل صدقنى سن بكره
 وأصله أن رجلا أراد بيع بكره فقال للبشترى : إنه جمل ؛ فقال المشتري : بل هو بكر
 فبينما هما كذلك إذ ند البكر فصاح به صاحبه هددع (بكسر أوله وفتح ثانيه وآخره
 مبنى على السكون) . وهذه كلمة يسكن بها صغار الابل إذا نفرت ، وقيل : يسكن بها
 البكارة خاصة ، فقال المشتري : صدقنى سن بكره » اهـ

(٢) كلام المؤلف فى هذه الكلمة مضطرب ، ولو كان نظم كلامه هكذا « وأما
 العاقبة فالظاهر أنه اسم فاعل ؛ لأنه بمعنى الآخر . يقال : عقب الشئ الشئ : أى
 خلفه ، والهاء للتأنيث . أو يقال : إنها صفة النهاية فى الأصل ثم صارت إسما لها .
 والهاء دليل الاسمية « لكن كلاما مستقيما ؛ فانه لا معنى لجعلها اسم فاعل مع كون
 الهاء دليل الاسمية ؛ إذ الهاء التى فى اسم الفاعل للفرق بين صفتى المذكر والمؤنث ،
 والهاء التى هى دليل الاسمية إنما يوتى بها فى الوصف بعد نقله من معناه الأصيل إلى

الباقية في قوله تعالى (فهل ترى لهم من باقية) فقيل : بمعنى بقاء ، ويجوز أن يكون بمعنى نفس باقية ، أو شيء باق ، والهاء للاسمية ، وكذا الفاضلة بمعنى الشيء الفاضل ، والهاء للاسمية ، أو العطية الفاضلة ، والكاذبة في قوله تعالى (ليس لوقعتها كاذبة) قيل : بمعنى الكذب ، ويجوز أن يكون بمعنى نفس كاذبة : أى تكون النفوس في ذلك الوقت مؤمنة صادقة ، والدالة : الدلال والغنج ، هذا كله مع التاء ، قيل : وقد يوضع اسم الفاعل مقام المصدر ، نحو قُمْ قائماً : أى قياماً ، كما يوضع المصدر مقام اسم الفاعل ، نحو رَجُلٌ عَدْلٌ وَصَوْمٌ ، ويجوز أن يكون قائماً حالاً مؤكدة ، وكذا في قوله : —

٢٤ — * كَفَىٰ بِالنَّائِي مِنْ أَسْمَاءَ كَافٌ (١) *

أى : كافياً ، كقوله : —

الاسم ، كقوله : مقدمة وحقيقة . وبعد فاعلم أن كلمة العاقبة قد جاءت لثلاث معان : الأول المصدر . تقول : عقب الولد أباه يعقبه كنصره ينصره عقباً وعاقبة ، إذا خلفه . والثاني : اسم فاعل من هذا الفعل ، ومنه إطلاق العاقب على النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه خلف جميع الرسل ، ومن أجل هذا كان الأخفش يقول : إن الهاء في العاقبة للتأنيث . والثالث : أنها اسم لآخر الشيء مثل العقب - كنمر - والعقب - كفلس والعقبة والعقبى - بضم أولهما - والتاء حينئذ للنقل من الوصفية إلى الاسمية . ويدل على صحة ما ذهبنا إليه من اضطراب كلام المؤلف في هذه الكلمة أن عبارته مستقيمة على الأوجه التي ذكرناها في الكلمات التي بعد هذه الكلمة ، فقوله في كلمة « الباقية » « فقيل بمعنى بقاء » إشارة إلى أنها مصدر ، وقوله « ويجوز أن يكون بمعنى نفس باقية » إشارة إلى أنها وصف والهاء للتأنيث ، ولهذا قدر الموصوف مؤنثاً ، وقوله « أو شيء باق والهاء للاسمية » إشارة إلى أنها اسم .

(١) هذا صدر بيت لبشر بن أبي خازم أحد شعراء الجاهلية . وعجزه : —

وَلَيْسَ لِنَائِيهَا إِذْ طَالَ شَأْنِي

واستشهد به على أن قوله « كافي » اسم فاعل من كفاه يكفيه ، وهو منصوب على

٢٥ — * فَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِإِلِيمَاةٍ دَارُهُ ^(١) * —

فكما أن اسم المفعول في قوله تعالى : « والنجوم مُسَخَّرَاتٌ » بنصبهما حال مؤكدة ، لا بمعنى المصدر ، فكذا اسم الفاعل فيما نحن فيه . وقوله : —

٢٦ — أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي * لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمٌ وَمَقَامٌ

عَلَى حَنْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا * وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ ^(٢)

قال سيديويه : معناه لاأشتم شما ولا يخرج خروجا ، وقال عيسى بن عمر :

هو حال معطوف على الحال الذي هو « لاأشتم » أى غير شاتم ولا خارج ، كقوله

عالمى : « صَافَاتٍ وَيَقِيضَنَّ » ولم يذكر معااهد الله عليه لدلالة الكلام ؛ لأنه

كجواب القسم يحذف مع القرينة ، وعند سيديويه « لاأشتم » جواب « عاهدت »

قال : « وَنَحْوُ دَحْرَجَ عَلَى دَحْرَجَةٍ وَدِحْرَاجٍ بِالْكَسْرِ ، وَنَحْوُ زَلَزَلَ

عَلَى زِلْزَالٍ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ »

الحال من النأى الذى هو فاعل كفى ، وقد عامل الشاعر المنقوص فى حالة النصب

كما يعامله فى حالة الرفع والجر فحذف الباء

(١) هذا صدر بيت لمجنون بنى عامر المعروف بمجنون ليلى . وعجزه قوله :

* وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا *

واستشهد به على أن العرب قد تعامل المنقوص فى حالة النصب كما تعامله فى

حالة الرفع والجر ، فتحذف ياءه ، وذلك أن قوله « واش » اسم أن منصوب بفتحة

مقدرة على آخره منع من ظهورها إجراء المنصوب مجرى المرفوع .

(٢) هذان البيتان للفرزدق : همام بن غالب ، والشاهد فيه فى قوله « خارجا »

فانه عند سيديويه مصدر حذف عامله ، وتقديره : لاأشتم مسلما الدهر ولا يخرج

خروجاً من فى زور كلام ، وكان عيسى بن عمر يجعل خارجا اسم فاعل ، ويقول :

إنما قوله « لاأشتم » حال ، فأراد عاهدت ربى فى هذه الحال وأنا غير شاتم ولا

أقول : قال سيبويه : الهاء في دحرجة عوض من الألف الذي هو قياس مصادر غير الثلاثي المجرد قبل الآخر ، وَالْفَعْلَلَةُ هو المطرد دون الْفَعْلَالِ ، لا يقال : بَرَقَشَ ^(١) برقاشا ، وكذا الْفَعْلَالِ مسموع في الملحق بدحرج غير مطرد ، نحو حَيْقَالِ ، وكذا في المضاعف ، ولا يجوز في غير المضاعف فتح أول فَعْلَالِ ؛ وإنما جاز ذلك في المضاعف — كالتَقْلَقَالِ ^(٢) والزَّلْزَالِ وَالْخَلْخَالِ — قصداً للتخفيف ؛ لثقل التضعيف

ومصادر ما زيد فيه من الرباعي نحو تَدَحْرُجِ وَاحِرِ نَجْمٍ وَاقْشَعِرَارِ ، وأما اقْشَعَرَ قُشْعَرِيْرَةً واطْمَأْن طمأنينة فالمنصوبان فيهما اسمان واقعان مقام المصدر ، كما في أَنْبَتَ نَبَاتًا وَأَعْطَى عَطَاءً .

اسم المرة قال : « وَالْمَرَّةُ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمُجْرَدِ الَّذِي لَا تَاءَ فِيهِ عَلَى فَعْلَةٍ ، نَحْوُ ضَرْبَةٍ وَقِتْلَةٍ ، وَبِكَسْرِ الْفَاءِ لِلتَّوَعُّعِ ، نَحْوُ ضَرْبَةٍ وَقِتْلَةٍ ، وَمَا عَدَاهُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُسْتَعْمَلِ ، نَحْوُ إِنْآخَةٍ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَاءَ زِدْتَهَا ، وَنَحْوُ آتَيْتُهُ إِيَّانَةً وَلَقَيْتُهُ لِقَاءَةً شَادُّ »

أقول : اعلم أن بناء المرة إما أن يكون من الثلاثي المجرد أو غيره ، والثلاثي المجرد إما مجرد عن التاء أولاً

(١) ورد هذا الفعل لازماً ، ومتعدياً . تقول : برقش الرجل برقشة ، إذا ولى هارباً . وتقول : برقش الرجل الشيء ، إذا نقشه بألوان شتى .

(٢) تقول : قلقلت الشيء قلقلة ، وقلقالا (كسر أوله وفتححه ، وضمه نادر) ، إذا حركته وقال في اللسان : « فاذا كسرتَه فهو مصدر ، وإذا فتحتَه فهو اسم مثل الزلزال والزلزال » . والذي في القاموس : قلقل الشيء قلقلة وقلقالا (بالكسر ويفتح) حركة ، أو بالفتح الاسم ، وتقول : خلخل العظم ، إذا أخذ ما عليه من اللحم .

فالمجرد عنها يجعله على فعلة بفتح الفاء وحذف الزوائد إن كانت فيه ، نحو
خرجت خرّجة ودخلت دخلة

وذو التاء تبقّيه على حاله ، نحو دريت دراية ونشدت^(١) نشدة ، ولا تقول
درية ونشدة ، كذا قال المصنف ؛ ولم أعر في مصنف على مقاله ، بل أطلق
المصنفون أن المرة من الثلاثي المجرد على فعلة ، قال سيبويه : إذا أردت الوحدة من
الفعل جئت بها أبداً على فعلة على الأصل ؛ لأن أصل المصادر فعل ، هذا قوله ؛
والذي أرى أنك ترد ذا التاء أيضاً من الثلاثي إلى فعلة ؛ فتقول : نشدت نشدة
بفتح النون

وغير الثلاثي المجرد تخليّه على حاله ، سواء كان رباعياً كدّ خرّجة أو ذا
زيادة كإطلاق وإخراج وتدّخرج ، فإن لم تكن فيه التاء زدتها ، نحو أكرّمته
إكرامة ، وإن كانت فيه تاء خليتها ، نحو عزّيته تعزية : أى واحدة ، والأكثر
الوصف في مثله بالواحدة لرفع اللبس ؛ نحو عزّيته تعزية واحدة ، ولو قلنا بحذف
تلك التاء والمجىء بتاء الوحدة فلا بأس

واستدل سيبويه على أن أصل مصادر جميع الثلاثي متعدياً كان أو لازماً فعل
ببناء الوحدة ، قال : لاشك أن الجنس من نحو تمرّة وتفاحة بحذف التاء ، فكان
القياس أن يكون الجنس في نحو خرّجة ودخلة كذلك أيضاً ، ونعني بالجنس
المصدر المطلق ، نحو خرّج ودخل ؛ إلا أنهم تصرفوا في مصادر الثلاثي بزيادة
الحروف وتغيير التركيب خلفته ، دون الرباعي وذى الزيادة

ثم أعلم أنه إن جاء للرباعي وذى الزيادة مصدران أحدهما أشهر فالوحدة على

(١) تقول : نشد الضالة نشد أو نشدة ونشداً (بكسر الأخيرين) إذا طابها ، وإذا عرفها

ذلك الأشهر دون الغريب ، تقول : دحرج دحرجة واحدة ، ولا تقول دحرجة ، وكذا لا تقول قاتلت قتالة ، ولا كذبت كذابة

وقد شذ في الثلاثي حرفان لم تحذف منهما الزوائد ولم يردّا إلى بناء فعلة ، بل بل ألحق بهما التاء كما هما ، وهما إتيانة ولقاءة ، وبجوز أتيمة ولقيمة على القياس ، قال أبو الطيب :

٢٧ — لَقِمْتُ بِدَرْبِ الْقَلَّةِ الْفَجْرَ لَقِيَةً * شَفَّتْ كَمَدِي وَاللَّيْلُ فِيهِ قَتِيلٌ^(١)

قوله « وما عدا » أى : ما عدا الثلاثي المجرد الخالي من التاء ، وهو ثلاثة : الرباعى ، وذو الزيادة ، والثلاثي ذو التاء ، على ما ذهب إليه المصنف

قوله « فان لم تكن تاء » أى : فيما عدا

وقوله « وبكسر الفاء للنوع نحو ضربة » أى : ضربا موصوفا بصفة ، وتلك الصفة إما أن تذكر نحو « حَسَنُ الرَّكْبَةِ » و « سَيِّئُ الْمِيْمَةِ » و « جلست جلسة حسنة » أو تكون معلومة بقرينة الحال ، كقوله : —

٢٨ — هَا إِنِّ تَاعِذِرُهُ إِنِّ لَمْ تَكُنْ نَفَعْتُ * فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ^(٢)

(١) البيت من قصيدة طويلة لأبي الطيب المتنبي يمدح فيها سيف الدولة الحمداني . وأولها :

لِيَالِيَّ بَعْدَ الظَّاعِنِينَ سُكُولُ طَوَالٍ ، وَلَيْلُ الْعَاشِقِينَ طَوِيلُ
والظَّاعِنِينَ : أى الراحلين . وسُكُولُ : أى متشاكلة متشابهة . ودرب القلة :

موضع وراء الفرات ، وأصل الدرب المضيق فى الجبال ، واستعمل فى كل مدخل إلى بلاد الروم وفى كل باب طريق واسع . وأصل القلة أعلى الجبل ، وذكر المؤلف لهذا البيت كذا ذكره لأمثاله من شعر المتنبي وأبى تمام والبحترى وأبى العلاء ليس على

سبيل الاستشهاد ولكنه للتمثيل

(٢) هذا البيت من قصيدة طويلة للابغة الذبياني ، ويروى عجزه هكذا :

* فَإِنَّ صَاحِبَهَا مُحَالَفُ النَّكَدِ *

أى عذر بليغ : وقد لا تكون الفعل مرة والفعل نوعا كالرحمة والنسبة

قال « أَسْمَاءُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ بِمَا مُضَارَعُهُ مَفْتُوحُ الْعَيْنِ أَوْ مَضْمُومُهَا ^{أسماء} ^{الزمان} ^{والمكان} وَمِنْ الْمَنْقُوصِ عَلَى مَفْعَلٍ ، نَحْوُ مَشْرَبٍ وَمَقْتَلٍ وَمَرَمَى ، وَمِنْ مَكْسُورِهَا وَالْمِثَالِ عَلَى مَفْعِلٍ ، نَحْوُ مَضْرِبٍ وَمَوْعِدٍ ، وَجَاءَ الْمَنْسُكُ وَالْمَجْزُرُ وَالْمَنْبِتُ وَالْمَطْلِعُ وَالْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ وَالْمَرْقُ وَالْمَسْقُطُ وَالْمَسْكِنُ وَالْمَرْفِقُ وَالْمَسْجِدُ وَالْمَنْخِرُ ، وَأَمَّا مَنْخَرُهُ فَمَرْعٌ كَمَنْتَيْنِ وَلَا غَيْرُهُمَا ، وَنَحْوُ الْمَظْنَةِ وَالْمَقْبَرَةِ فَتَحًا وَضَمًّا لَيْسَ بَقِيَاسٍ ، وَمَا عَدَاهُ فَعَلَى لَفْظِ الْمَفْعُولِ »

أقول : اعلم أنهم [كأنهم] [كانوا] بنوا الزمان والمكان على المضارع ، فكسروا العين فيما مضارعه مكسور العين ، وفتحوها فيما مضارعه مفتوحها ، وإنما لم يضموها فيما مضارعه مضمومها نحو يَقْتُلُ وَيَنْصُرُ لأنه لم يأت في الكلام في غير هذا الباب مَفْعَلٌ إلا نادرا كَمَكْرُمٍ وَمَعُونٍ على ما ذكرنا ، فلم يحملوا ما أَدَّى إليه قياس كلامهم على بناء نادر في غير هذا الباب ، وعُدِلَ إلى أحد اللفظين مَفْعَلٍ وَمَفْعِلٍ ، وكان الفتح أخفَّ فحمل عليه

وقد جاء من يَفْعُلُ المضموم العين كلماتٌ على مَفْعِلٍ بالكسر لا غير ، وهى : الْمَشْرِقُ ، وَالْمَغْرِبُ ، وَالْمَرْفِقُ وهو مَوْصِلُ الذراع والعُضد ، وهو أيضاً كل ما يُنْتَفَعُ به ، والارتفاق : الانتفاع ، والاتكاء على الْمَرْفِقِ ، ويقال فيهما الْمَرْفِقُ على وزن المَثْقَبِ أيضاً ، لأنهما آلتا الرِّفْقِ الذى هو ضد الْحَرْقِ ؛ إذ المتكى ، على مَرْفَقِهِ ساكن مطمئن ، وكذا ذو المال المنتفع به على الأغلب ، ومعنى الموضع فيهما أبعد وذلك بتأويل أنهما مَظَنَّتَا الرِّفْقَ وَمَحَلَّاهُ ، ومنها الْمَنْبِتُ ، وَالْمَنْخِرُ ، وَالْمَجْزُرُ ، وَالْمَسْقُطُ ، وَالْمَظْنَةُ

وقد جاء من يَفْعُلُ المضموم العين أيضاً كلماتٌ سمع في عينها الفتح والكسر ، وهى

الْمَفْرَقَ ، ، وَالْمَحْشَرُ ، وَالْمَسْجِدُ ، وَالْمَنْسِكَ ^(١) ، وَأَمَّا الْمَجَلُّ فَمَعْنَى الْمَنْزِلِ
فَلْيَكُونُ مَضَارِعُهُ عَلَى الْوَجْهِينِ ، قَرِءَ قَوْلُهُ تَعَالَى (فَيَجْلِلُ عَلَيْكُمْ غَضَبِي)
عَلَى الْوَجْهِينِ

وَجَاءَ فِي مَضَارِعِهِ يَفْعِلُ بِالْكَسْرِ ^(٢) بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، وَهِيَ الْمَدَبُ ^(٣) ،

(١) الْمَنْسِكَ — بِالضَّمِّ وَبِضْمَتَيْنِ — كُلُّ مَا يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَقَدْ نَسَكْتَ
أَنْسَكَ - مِثْلُ نَصْرِيْنَصْر - نَسَكَ - بَفَتْحٍ أَوَّلُهُ وَكُسْرُهُ وَسَكُونُ ثَانِيهِ - قَالَ فِي اللِّسَانِ :
« وَالْمَنْسِكَ وَالْمَنْسِكَ (بَفَتْحِ السَّيْنِ وَكُسْرِهَا) شَرْعَةُ الْمَنْسِكَ . وَقِيلَ : الْمَنْسِكَ (بِالْفَتْحِ)
الْمَنْسِكَ نَفْسُهُ ، وَالْمَنْسِكَ (بِكُسْرِ السَّيْنِ) الْمَوْضِعُ الَّذِي تَذْبَحُ فِيهِ النَّسِيكَةُ . وَقَالَ
الْفَرَّاءُ : الْمَنْسِكَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ (بِكُسْرِ السَّيْنِ) الْمَوْضِعُ الْمُعْتَادُ الَّذِي تَعْتَادُهُ . وَيُقَالُ :
إِنْ لِفُلَانٍ مَنَسَكَ يَعْتَادُهُ فِي خَيْرٍ كَانَ أَوْ غَيْرِهِ ... قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ : قَدْ تَكَرَّرَ ذِكْرُ
الْمَنَاسِكِ وَالْمَنْسِكَ وَالنَّسِيكَةِ فِي الْحَدِيثِ ، فَالْمَنَاسِكُ جَمْعُ مَنَسِكَ بِفَتْحِ السَّيْنِ وَكُسْرِهَا
وَهُوَ الْمُتَعَبِدُ (مَكَانُ التَّعَبُدِ) وَيَقَعُ عَلَى الْمَصْدَرِ وَالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ » اهـ مُلَخَّصاً .
وَهَذِهِ أَقْوَالٌ لَا يَتَلَقَّاهَا بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ .

(٢) اَعْتَبَارُ الْمَدَبِ - بِفَتْحِ الدَّالِ وَكُسْرِهَا - اسْمُ مَكَانٍ أَحَدُ تَخْرِيجِيْنِ لِلْعُلَمَاءِ فِي
هَذِهِ الْكَلِمَةِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ الْمَفْتُوحَ مَصْدَرًا وَالْمَكْسُورَ اسْمَ مَكَانٍ ، فَيَكُونُ مُوَافِقًا
لِلْقِيَاسِ . قَالَ فِي اللِّسَانِ : « وَمَدَبُ السَّيْلِ وَمَدَبُهُ (بِفَتْحِ الدَّالِ وَكُسْرِهَا) مَوْضِعُ
جَرِيهِ . يُقَالُ : تَنَحَّى عَنْ مَدَبِ السَّيْلِ وَمَدَبِهِ ، وَمَدَبُ النَّمْلِ وَمَدَبُهُ ، فَالْأَسْمُ مَكْسُورٌ
وَالْمَصْدَرُ مَفْتُوحٌ ، وَكَذَلِكَ الْمَفْعَلُ مِنْ كُلِّ مَا كَانَ عَلَى فِعْلِ يَفْعَلُ (كَضَرْبٍ يَضْرِبُ)
قَالَ فِي التَّهْذِيبِ : وَالْمَدَبُ (بِكُسْرِ الدَّالِ) مَوْضِعُ دَيْبِ النَّمْلِ وَغَيْرِهِ » اهـ مُلَخَّصاً .
وَأَنْتَ تَرَى أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ وَجْهُ التَّفْرِيعِ فِي قَوْلِ صَاحِبِ اللِّسَانِ « فَالْأَسْمُ مَكْسُورٌ
وَالْمَصْدَرُ مَفْتُوحٌ »

وَالْمَأْوَى : الْمَنْزِلُ . قَالَ الْأَزْهَرِيُّ : سَمِعْتُ الْفَصِيحَ مِنْ بَنِي كِلَابٍ يَقُولُ الْمَأْوَى
الْأَبْلُ « مَأْوَاةٌ » بِالْهَاءِ . وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ : مَأْوَى الْأَبْلِ - بِكُسْرِ الْوَاوِ - لُغَةٌ فِي مَأْوَى
الْأَبْلِ خَاصَّةً ، وَهُوَ شَاذٌ . وَقَالَ الْفَرَّاءُ : ذَكَرْتُ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يُسَمِّي مَأْوَى
الْأَبْلِ مَأْوَى بِكُسْرِ الْوَاوِ . قَالَ : وَهُوَ نَادِرٌ ، لَمْ يَجِءْ فِي ذَوَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ مَفْعَلٌ بِكُسْرِ

وَمَاوَى الْإِبِلِ ، وَالْمَزَلَةِ ، وَمَضْرِبَةِ السِّيفِ ، وجاءَ مَقْبَرَةٌ وَمَشْرِقَةٌ وَمَقْبِئَةٌ وَمَقْبِئَةٌ وَمَقْنَأَةٌ وَمَقْنُوءَةٌ (١) فَتَحًا وَضَمًّا ، وَكَذَا الْمَشْرُبَةُ فِي الْغُرْفَةِ ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَشْرَبُونَ فِي الْغُرْفِ ، وَالْمَشْرِقَةُ وَالْمَقْبِئَةُ مِنْ ذَوَاتِ الزَّوَائِدِ ، إِذْ هُمَا مَوْضِعَانِ لِلتَّشْرِيقِ وَالتَّقْيِئِ فَيَشِدُّ أَنْ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا ، وَلِهَذَا لَمْ تَعَلِ الْمَقْبِئَةُ ، أَوْ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْهَبْ بِهَا مَذْهَبُ الْفَعْلِ ، كَمَا يَجِيءُ ، وَالْمَشْرُبَةُ لَشَعْرِ الصَّدْرِ مَضْمُومَةُ الْعَيْنِ لَا غَيْرَ ، قَالَ سَبْيُورِيه : لَمْ تَذْهَبْ بِالْمَسْجِدِ مَذْهَبَ الْفَعْلِ ، وَلَكِنَّكَ جَعَلْتَهُ اسْمًا لِبَيْتٍ ، يَعْنِي أَنَّكَ أَخْرَجْتَهُ عَمَّا يَكُونُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَوْضِعِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّكَ تَقُولُ : الْمَقْتَلُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَقَعُ فِيهِ الْقَتْلُ ، وَلَا تَقْصِدُ بِهِ مَكَانًا دُونَ مَكَانٍ ، وَلَا كَذَلِكَ الْمَسْجِدَ

العين ، إِلَّا حَرْفَيْنِ : مَأَقَى الْعَيْنِ ، وَمَاوَى الْإِبِلِ ، وَهُمَا نَادِرَانِ ، وَاللُّغَةُ الْعَالِيَةُ فِيهِمَا « مَاوَى وَمَوْقٌ وَمَأَقٌ » اهـ . وَاعْتَبَارُهُ مَأَقَى الْعَيْنِ عَلَى مَفْعَلٍ كَلَامٌ غَيْرُ مَبْنِيٍّ عَلَى تَحْقِيقٍ وَلَا نَظَرٍ ، لِأَنَّهُ قَوْلُهُمْ « مَوْقٌ وَمَأَقٌ » بِثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمِيمَ مِنْ أَصْلِ الْكَلِمَةِ ، فَإِذَا قَالُوا مَأَقَى مَعَ ذَلِكَ تَبَيَّنَ أَنَّ الْيَاءَ هِيَ الزَّائِدَةُ ، كَمَا كَانَ الْأَطْلُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْيَاءَ زَائِدَةٌ فِي الْإِيطَلِ ، فَوَزَنَ الْمَأَقَى عَلَى هَذَا فَعْلَى — بِكَسْرِ اللَّامِ أَوْ فَتْحِهَا —

(١) زَلِيزِلَ زَلًا - كَضْرَبَ يَضْرِبُ - : زَلَقَ ، وَالْمَزَلَةُ - بَفَتْحِ الزَّوَايِ وَكُسْرِهَا - : الْمَوْضِعُ الَّذِي تَزَلِقُ عَلَيْهِ الْأَقْدَامُ وَلَا تَثْبُتُ ، وَقَالَ فِي اللِّسَانِ : « وَضَرْبَةُ السِّيفِ ، وَمَضْرِبُهُ وَمَضْرِبُهُ وَمَضْرِبَتُهُ وَمَضْرِبَتُهُ - بَفَتْحِ الرَّاءِ وَكُسْرِهَا فِيهِمَا - : حُدَّهُ ، وَحَكِي الْأَخِيرَتَيْنِ سَبْيُورِيه ، وَقَالَ : جَعَلُوهُ اسْمًا كَالْحَدِيدَةِ ، يَعْنِي أَنَّهُمَا يَسْتَعْلِي الْفَعْلُ ، وَقِيلَ : هُوَ دُونَ الظُّلَّةِ ، وَقِيلَ : هُوَ نَحْوُ مَنْ شَبَّهِ فِي طَرَفِهِ » اهـ وَالْمَشْرِقَةُ : مَوْضِعُ الْقُعُودِ لِلشَّمْسِ ، وَحَكِي ابْنُ سَيْدِهِ فِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ : فَتَحَ الرَّاءِ ، وَضَمَّهَا ، وَكُسْرُهَا ، وَقَالَ : هِيَ الْمَوْضِعُ الَّذِي تَشْرُقُ عَلَيْهِ الشَّمْسُ ، وَخَصَّ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ بِالشِّتَاءِ . وَالْمَقْبِئَةُ : مَوْضِعُ النَّفْيِ ، وَهُوَ ظِلُّ الْعَشِيِّ ، وَحَكِي الْفَارَسِيُّ عَنْ ثَعْلَبٍ فِيهَا الْمَقْبِئَةُ ، مِثْلُ الْمَعِيشَةِ ، وَحَكِي الْمُجَدِّ فِي الْقَامُوسِ اللَّغَتَيْنِ اللَّتَيْنِ حَكَاهُمَا الْمُؤَلِّفُ . وَالْمَقْنَأَةُ - بَفَتْحِ النَّوْنِ وَضَمِّهَا - الْمَوْضِعُ الَّذِي لَا تَصِيبُهُ الشَّمْسُ فِي الشِّتَاءِ ، وَحَكِي فِيهَا الضَّمَّ وَالْفَتْحَ ، مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ

فإنك جعلته اسما لما يقع فيه السجود بشرط أن يكون بيتاً على هيئة مخصوصة ، فلم يكن مبنياً على الفعل المضارع كما في سائر أسماء المواضع ، وذلك أن مطلق الفعل لا اختصاص فيه بموضع دون موضع ، قيل : ولو أردت موضع السجود وموقع الجهة من الأرض سواء كان في المسجد أو غيره فتحت العين ؛ لكونه إذن مبنياً على الفعل بكونه مطلقاً كالفعل ، وكذا يجوز أن يقال في المنسك ، إذ هو مكان نسك مخصوص ، وكذا المفرق ، لأنه مفرق الطريق ، أو الرأس ، وكذا مضربة السيف مخصوصة برأس السيف قدر شبر ، وليس بمعنى موضع الضرب مطلقاً ، فلذا جاء فيه الفتح أيضاً : أى لكونه غير مبنى على الفعل ، ولذا دخلته التاء التي لا تدخل الفعل ، وكذا المقبرة ، إذ ليست اسماً لكل ما يقبر فيه : أى يدفن ، إذ لا يقال لمدفن شخص واحد مقبرة فموضع الفعل إذن مقبر كما هو القياس ، وكذا المشرقة اسم لموضع خاص لكل موضع يُشَرَّق فيه من الأرض من جانب الغرب أو الشرق ^(١) وكذا المقنأة والمقياة ، وكذا المنخر صار اسماً لثقب الأنف ، ولا يقصد فيه معنى النخر ، وكذا المشرقة ليست اسماً لكل موضع يشرب فيه الماء ويجرى ، قال سيديويه : وكذا المطبخ والمربد بكسر الميم فيهما اسمان لموضعين خاصين للموضع الطبخ مطلقاً ، ولا لكل موضع الربود : أى الإقامة ، بل المطبخ بيت يطبخ فيه الأشياء معمول له ، والمربد محبس الابل ، أو موضع يجعل فيه التمر ، ويجوز أن يقال في المرفق بكسر الميم في المعنيين : إن أصله الموضع ، فلما اختص غير بكسر الميم عن وضع الفعل كما قال سيديويه في المطبخ والمربد ، فكل ما جاء على مفعّل بكسر العين مما مضارعه يفعل بالضم فهو شاذ من

(١) لم يبين المؤلف هذا الموضع الخاص أى شيء هو ، كما بين في المشرقة مثلاً أنها صارت اسماً للغرفة ، ولم نعتز على ما يرشد إلى هذا المعنى الخاص في كتب اللغة التي بين أيدينا

وجه ، وكذا مَفْعَلَةٌ بالتاء مع فتح العين ، ^(١) ، وكذا مِفْعَلٌ بكسر الميم وفتح العين ، ومَفْعِلَةٌ كَالْمَظْنَةِ أَشَدُّ ، ومَفْعَلَةٌ بضم العين كَالْمَقْبَرَةِ أَشَدُّ ، إذ قياس الموضع إما فتح العين أو كسرهما ، وكذا كل ما جاء من يَفْعِلُ المكسور العين على مَفْعَلٍ بالفتح شاذ من وجه ، وكذا مَفْعِلَةٌ بالتاء مع كسر العين ، ومَفْعَلَةٌ بفتحها أَشَدُّ ، لكن كلُّ ما ثبت اختصاصه ببعض الأشياء دون بعض وخروجه عن طريقة الفعل فهو العذر في خروجه ^(٢) عن القياس كما ذكرنا

قوله « ومن المنقوص » يعنى نحو المَثْوَى وإن كان من يَفْعِلُ بكسر العين وإن كان أيضاً مثلاً واوياً كالمَوْلى لموضع الولاية ، وذلك لتخفيف الكلمة بقلب اللام ألفاً ، وإنما كان المثال الواو على مَفْعِلٍ بالكسر وإن كان على يَفْعَلٍ كالمَوْجِلِ والمَوْجِلِ لما ذكرنا في باب المصدر ، وذكرنا هناك أن بعض العرب يقولون مَوْجِلٌ ومَوْحِلٌ فيطرد ذلك في الموضع والزمان أيضاً ، وحكى الكوفيون المَوْضِعَ ، وقد جاء على مَفْعَلٍ بالفتح من المثال بعضُ أسماء ليست بمصادر ولا أمكنة مبنية على الفعل ، كمَوْحَدٍ في العدد ، والمَوْهَبَةِ للغدير من الماء ^(٣) ، وأما مَوْظَبٌ في اسم

(١) مع أن الأمثلة التي وردت مقترنة بالتاء كثيرة جداً قد نص كثير من العلماء على أن لحاق التاء شاذ يقتصر فيه على ماسم ، والتمس بعضهم للحاق التاء ببعض الأسماء سبباً كالملبغة أو إرادة البقعة . وهذا عجيب ، مامدخل التاء في الزنة !!
(٢) هذا وجه ذكره المؤلف تبعاً لسيديويه ، ومن العلماء من يرى أن هذه الألفاظ أسماء أمكنة الأحداث المطلقة ، ولم يخرج بها عن مذهب الفعل ولكنها من حيث صيغتها شاذة عن القياس

(٣) الموهبة - بفتح الهاء وكسرهما - : غدير صغير من الماء ، وقيل : نقرة في الجبل يستنقع فيها الماء . وفي التهذيب : وأما النقرة في الصخرة فهو هبة بفتح الهاء . جاء نادراً . قال :-

وَلَفُوكِ أَطْيَبُ إِنَّ بَدَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءٍ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَرٍّ

الميم : الْمُكْحَلَةُ ، وَالْمُسْعُطُ ، وَالْمُنْخُلُ ، وَالْمُدْقُ ، وَالْمُدْهَنُ ، هذا كلامه ،
وجاء المنصل ^(١) أيضاً ، لكنه ليس بآلة النصل ، بل هو بمعنى النصل ، وأما
المُحْرَضَةُ فذكرها الزمخشري ، وفي الصحاح المُحْرَضَةُ بكسر الميم وفتح الراء ،
وكذا قال ابن يعيش : لا أعرف الضم ^(٢) فيها ، قال سيبويه في الأحرف الخمسة :
هي مثل الْمُغْفُورِ وَالْمُغْثُورِ ، وهما ضرب من الصمغ ، وَالْمُغْرُودُ : ضرب من
الكهانة ، وَالْمُغْلُوقُ : المغلاق ، أربعة أحرف جاءت على مُفْعُولٍ ، لا نظير لها
في كلام العرب ، وقال سيبويه في المكحلة وأخواتها : لم يذهبوا بها مذهب
الفعل ، ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية ، يعني أن المكحلة ليست لكل
ما يكون فيه الكحل ، ولكنها اختصت بالآلة المخصوصة ، وكذا أخواتها ، فلم
تكن مثل الْمَكْسَحَةِ وَالْمُصْفَاةِ ، فجاز تغييرها عما عليه قياس بناء الآلة كما قلنا
في المسجد وأخواته ، وَالْمُسْعُطُ : ما يسعط به الصبي أو غيره ، أى يجعل به
السعوط في أنفه ، وَالْمُدْقُ : ما يدق به الشيء كفهز العطار ، والمدهن : ما يجعل
فيه الدهن من زجاج ونحوه ، ولو قيل إن الْمُكْحَلَةَ وَالْمُدْهَنَ موضعان

(١) المنصل - بضم الميم ، وصاحبه مضمومة أو مفتوحة - السيف : قال ابن سيده :
لا نعلم اسماً اشترك فيه هذان الوزنان إلا المنصل والمنخل » اهـ بمعناه . والنصل :
حديدة السيف والرمح والسهم والسكين مالم يكن لها مقبض ، فإن كان معها مقبض
فهو سيف أو رمح أو سهم أو سكين

(٢) الذى ذكر صاحب القاموس وصاحب اللسان المحرصة - بكسر الميم وفتح
الراء - كما نقل المؤلف عن الصحاح ، وقالوا : هي وعاء الحرض . والحرض كقفل
وكعق - : الأشنان وهو شجر يؤخذ ورقه رطبا ثم يحرق ويرش الماء على رماده
فينعقد ، ثم تغسل به الأيدي والثياب ، ولا يزال مستعملاً في جزيرة العرب إلى يوم
الناس هذا . وقرئ في قوله تعالى (حتى تكون حرصاً أو تكون من الهالكين)
يفتحين وبضمين وبضم فسكون

للكحل والدهن ، ولم يبنيا على مَفْعَلٍ كما هو بناء المواضع لأنهما ليسا موضعين لما يفعل فيه الشيء كالمَقْتَلِ حتى يبنيا على الفعل ، بل هما موضعان لاسم جامد ، لم يبعد ، فاذا جعلنا آلتين فهما بمعنى آلة الكحل والدهن — بفتح الكاف والداد — كالمِثْقَبِ لآلة الثقب ، والمِحْرَضَةِ : وعاء الحِرْضِ : أى الأشنان ، والظاهر أن مَضْرِبَةَ السيف آلة الضرب ، لا موضعه ، غُيِّرَتْ عما هو قياس بناء الآلة لكونها غير مذهب بهامذهب الفعل

وجاء الفِعْعَالُ أيضا للآلة ؛ كالحَيَّاطِ والنِّظَامِ

واعلم أن الشيء إذا كثُرَ بالمكان وكان اسمه جامدا فالباب فيه مَفْعَلَةٌ بفتح العين ، كالمَأْسَدَةِ وَالْمَسْبُوعَةِ والمَذْأَبَةِ : أى الموضع الكثير الأسد والسباع والذئاب ، وهو مع كثرتِه ليس بقياس مطرد ، فلا يقال مَضْبُوعَةٌ وَمَقْرَدَةٌ ، ولم يأتوا بمثل هذا فى الرباعى فما فوقه ، نحو الضَّفْدَعِ وَالتَّغْلِبِ ، بل استغنوا بقولهم : كثير التغالب ، أو تقول : مكان مُتَغَلِّبٍ وَمُعَقَّرٍ وَمُضْفَدٍ وَمُطَحِّلٍ بكسر اللام الأولى على أنها اسم فاعل ، قال [لبيد] : —

٢٩ — يَمْنَنُ أَعْدَادًا بِلَبْنَى أَوْ أَجَا * مُضْفَدَاتٍ كُلُّهَا مُطَحِّلَةٌ (١)

(١) البيت للبيد بن ربيعة العامرى . كما ثبت فى بعض نسخ الأصل . وقد أنشد الجوهري والصاغاني فى العباب هذا البيت لما ذكره المؤلف . ويمتن : قصدن . والأعداد — بفتح الهمزة — : جمع عد بكسر العين مثل حمل وأحمال وقده وأقداح ووتر وأوتار ، والعد : الماء الذى له مادة لا تنقطع كماء العين وماء البئر ، ولبنى : بضم فسكون — : اسم جبل ، وأجا بوزن عصافى هذا البيت ، والأكثرون يهمزونه مثل خطأ ، وهو أحد جبلى طى ، ومضفدات : كثيرة الضفادع ، وهى صفة لأعداد ، ومطحلبة : كثيرة الطحلب . وتقول : ضفدع الماء وطحلب ، إذا كثرت ضفادعه وطحالبه ، مثل قولك : نرجست الدواء ، وفلقلت الطعام وعبرته ، وزعفرت الثوب ، وعندمت الفتاة أناملها ، ونحو ذلك من كل فعل تأخذه على مثال دحرج من اسم جنس رباعى الأصول أو منزل منزلته

ما كثر
بالمكان
ينبنى على
مفعلة

ولو كانوا يقولون من الرابعى على قياس الثلاثى لقالوا مُثَعِّلَةً وَمُعَقَّرَةً على وزن المفعول ؛ لأن نظير المَفْعَلِ فيما جاوز الثلاثة على وزن مفعوله ، نحو مُدْ حَرَجَ وَمُقَاتِلَ وَمُحَزَّقٍ ، كما ذكرنا فى المكان والزمان والمصدر ، ولم يسمع مُثَعِّلَةً وَمُعَقَّرَةً بفتح اللام ؛ فلا تظن أن معنى قول سيبويه « فقالوا على ذلك أرض مُثَعِّلَةً وَمُعَقَّرَةً » أن ذلك مما سمع ، بل معنى كلامه أنهم لو استعملوا من الرابعى لقالوا كذا ، قال : ومن قال ثعالة قال مُثَعِّلَةً ؛ لأن ثعالة من الثلاثى ، قال الجوهري : وجاء مُعَقَّرَةٌ بحذف الباء : أى كثيرة العقارب ، وهو شاذ ^(١)

قال : « الْمَصْغَرُ الْمَزِيدُ فِيهِ لِيَذُلَّ عَلَى تَقْلِيلٍ ؛ فَالْمُتَمَكِّنُ يُضَمُّ أَوَّلُهُ وَيُفْتَحُ ثَانِيهِ وَبَعْدَهُمَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ ، وَيُكْسَرُ مَا بَعْدَهَا فِي الْأَرْبَعَةِ إِلَّا فِي تَاءِ التَّانِيثِ وَالْفِيهِ وَالْأَفِ وَالثَّوْنِ الْمُشَبَّهَتَيْنِ مِمَّا وَأَفِ أفعالٍ جَمْعاً » .

(١) لم يذكر المؤلف ولا صاحب الأصل تعريف اسم الآلة ، وسكتا عن بيان الفعل الذى يؤخذ منه ، وعبارة سيبويه فى تعريفه اسم الآلة : أنه ما يعالج به ، وعبارة المفصل وشرحه : اسم ما يعالج به وينقل ، واما أنه يؤخذ من أى الأفعال فانا رأينا العرب قد استعملت أسماء آلات من أفعال ثلاثية متعدية مثل المكسحة والمكسنة والمفتاح والمقراض والمقص ووجدناهم استعملوا أسماء آلات أفعالها الثلاثية المجردة لازمة كالميصنة والمطهرة والمصفاة ، ووجدنا بعض أسماء الآلات مأخوذا على هذا القياس وليس له أفعال ثلاثية مجردة من معناها ، من ذلك المصباح فانا لم نجد له فعلا ثلاثيا من معناه ؛ بل المستعمل منه استصح أى أشعل السراج ، ومن ذلك المسرجة فان فعلها أسرج ، ووجدناهم قد أخذوا بعض أسماء الآلات من أسماء الأجناس ، ومن ذلك المنخدة ، فانهم أخذوها من الخد ، والمحففة ، فانهم أخذوها من اللحاف ، ووجدنا كل ذلك فى كلام العرب ولو كنا نرى ألا يؤخذ اسم الآله من اسم جنس حتى يكون قد استعمل منه فعل ، فأما من الأفعال فيؤخذ من الثلاثى اللازم والمتعدى على إحدى هذه الصيغ التى ذكرها المؤلف والله أعلم

أقول : يعنى المصغر ما زيد فيه شئ حتى يدل على تقليل ؛ فيشمل المبهمات كذَيَاكَ وَالَّذِيَا وغيرهما ، والتقليل يشمل تقليل العدد كقولك : «عندى ذُرِّيَّهَمَات» أى أعدادها قليلة ، وتقليل ذات المصغر بالتحقير حتى لا يتوهم عظاما نحو كَلَيْبَ وَرُجَيْلَ ، ومن مجاز تقليل الذات التصغيرُ المفيد للشفقة والتلطف كقولك يَا بُنَىَّ وَيَا أَخِيَّ وَأَنْتَ صَدِيقِي ، وذلك لأن الصَّغَارَ يشفق عليهم ويتلطف بهم ، فسكنى بالتصغير عن عزة المصغر على من أضيف إليه ، ومن ذلك التصغير المفيد للملاحة كقولك هو لَطِيفٌ مُلَيِّحٌ ومنه قوله : —

٣٠ — يَأْمَأْمِيلِحَ غَزْلًا نَاشَدَنَّا لَنَا * (١) [مِنْ هُوَلِيَّا نَكُنَّ الضَّالِّ وَالسَّعُرِ]

وذلك لأن الصغار فى الأغلب لطاف ملاح ، فاذا كبرت غلظت وجههم ؛ ومن تقليل ذات المصغر تصغير قبل وبعد فى نحو قولك خروجى قَبِيلَ قِيَامِكَ ، أو بُعِيدِهِ ، لأن القبل هو الزمان المتقدم على الشئ ، والبعد هو الزمان المتأخر عنه ، فعنى قبيل قِيَامِكَ أى فى زمان متقدم على قِيَامِكَ صغير المقدار ، والمراد أن الزمان الذى أوله مقترن بأخذى فى الخروج وآخره متصل بأخذك فى القيام صغير المقدار ؛ ومنه تصغير الجهات الست كقولك : دُوَيْنَ النهر ، وَفَوْقَ الأرض ، على ما ذكرنا من التأويل فى قبيل وبعيد ، والغرض من تصغير مثل هذا الزمان والمكان

(١) هذا البيت قد اختلف فى نسبته إلى قائله فنسبه قوم إلى العرجى ونسبه جماعة إلى بدوى سموه كاملا الثقفى ونسبه قوم إلى الحسين بن عبد الرحمن العرينى . وأميلح : تصغير أملح ، وهو فعل تعجب من الملاحظة وهى البهجة وحسن المنظر ، والفعل ككرم ، والغزلان جمع غزال . وشدن بتشديد النون : فعل ماض مسند إلى نون النسوة وتقول : شدن الغزال يشدن شدونا مثل خرج يخرج خروجا ، إذا قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه . وهولياء : تصغير هولاء . والضال : جمع ضالة وهو السدر البرى (والسدر شجر النبق) . والسمر - بفتح فضم - جمع سمرة ، وهى شجرة الطلح وسقط من الأصل الشطر الثانى من البيت

قربُ مظلوفهما مما أضيفا إليه من ذلك الجانب الذي أفاده الظرفان ، فعنى خروجي قبيل قيامك قرب الخروج من القيام من جانب القبلية ، وكذا ما يماثله

وقيل : يحىء التصغير للتعظيم ، فيكون من باب الكناية ، يكنى بالصغر عن بلوغ الغاية في العظم ، لأن الشيء إذا جاوز حده جانس ضده ، وقريب منه قول الشاعر : —

٣١ — دَاهِيَةٌ قَدْ صَغُرَتْ مِنَ الْكِبَرِ صِلْ صَفًا مَا تَنْطَوِي مِنَ الْقِصَرِ^(١)

واستدل لحيء التصغير للإشارة إلى معنى التعظيم بقوله : —

٣٢ — وَكُلُّ أَنْاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُؤْيِيَّةٌ تَصْفُرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ^(٢)

وردَّ بأن تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها ، إذ المراد بها الموت : أى يحيطهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم فى نفسه تصغر منه الأنامل ، واستدل أيضا بقوله :

(١) لم نعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولم يشرحه البغدادى . والداهية : المصيبة من مصائب الدهر ، وأصل اشتقاقها من الدهى - بفتح فسكون - وهو النكر ، وذلك لأن كل أحد ينكرها . والصل : الحية التى تقتل إذا نهشت من ساعتها ، والصفاء : الصخرة الملساء ، ويقال للحية : إنها لصل صفا ، وإنها لصل صفى (كدلى) ، إذا كانت منكرة ، وهو يريد بهذا أنها ضخمة

(٢) هذا البيت لليد بن ربيعة العامرى . وقوله دؤيية هو تصغير داهية ، ويروى فى مكانه خويخية وهو مصغر خوخة - بفتح فسكون - وهى الباب الصغير أى أنه سيفتح عليهم باب يدخل إليهم منه الشر ، والمراد بالأنامل الأظفار وصفرتها تكون بعد الموت . والشاهد فى هذا البيت قوله دؤيية فقد حقق المؤلف أن تصغيرها للتحقير وحكى أنه قيل إن تصغيرها للأشارة إلى التعظيم

٣٣ — فَوْيَقَ جَبِيلٍ شَاهِقِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ لَتَبْلُغْهُ حَتَّى تَكِلَ وَتَعْمَلَا (١)

ورد بتجويز كون المراد دقة الجبل وإن كان طويلا ، وإذا كان كذا فهو أشد لصعوده

واعلم أنهم قصدوا بالتصغير والنسبة الاختصار كما في التثنية والجمع وغير ذلك ؛ إذ قولهم رُجِيلٌ أَخْفَ من رجل صغير ، وكوفي أَخْصَرُ من منسوب إلى الكوفة ، وفيهما معنى الصفة كما ترى ، لكن المنسوب يَعْمَلُ رفعا بخلاف المصغر ، لما مر في شرح (٢) الكافية ، ولما كان استعمال الجمع في كلامهم أكثر من استعمال

(١) هذا البيت من قصيدة لأوس بن حجر في وصف قوس : يصف امتناع منبتها وتجشمه الأهوال إليها ، والقواسون يطلبون العيدان العتاق من منابتها حيث كانت في السهول والحزون ويستدلون عليها من الرعاء وقناص الوعول ؛ يجعلون فيها الجعائل وربما أبصروا الشجرة منها بحيث لا يستطيعها راق فيتدلون عليها بالجائئل في المهاوى والمهالك . وفويق : تصغير فوق . وجبيل : تصغير جبل . وتكل : تتعب وتعبي ، وبابه ضرب . وتعمل : أراد تجتهد في العمل

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (ج ٢ ص ١٦٩) : « والوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول وأبنية المبالغة ؛ إلا ما يستثنى ، والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر نحو رجيلون ؛ إلا أن المصغر مخالف لسائر الصفات من حيث لا يجرى على الموصوف جريها ، وإنما لم يجر لأن جرى الصفات عليه إنما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والطويل والبصري ؛ فانها لا تدل على موصوف معين ، وأما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا ؛ إذ معنى رجيل رجل صغير ، فوزانه وزان نحو رجل ورجلين في دلالتها على العدد والمعدود معا ؛ فلم يحتاجا إلى ذكر عدد قبلهما كما تقدم ، وكل صفة تدل على الموصوف المعين لا يذكر قبلها كالصفات الغالبة ، ويفارقها أيضا من حيث إنه لا يعمل في الفاعل عملها ؛ لأن الصفات ترفع بالفاعلية ما هو موصوفها معنى ، والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله ؛ فلما لم يعمل

المصغر ، وهم إليه أحوج ؛ كَثُرُوا أبنية الجمع ووسَّعوها ليسكون لهم في كل موضع لفظ من الجمع يناسب ذلك الموضع ، إذ ربما يحتاج في الشعر أو السجع إلى وزن دون وزن فقَصَّرَهم الجُمُوع على أوزان قليلة كالتصغير مدعاة إلى الخرج ، بخلاف المصغر ، ثم لما كان أبنية المصغر قليلة واستعمالها في الكلام أيضاً قليلاً ، صاغوها على وزن ثَقِيل ، إذ الثقل مع القلة محتمل ، فخلبوا الأولها أثقل الحركات ، وثالثها أوسط حروف المدثلاً ، وهو الياء ، لثلاثا يكون ثقيلاً بمرّة ، وجاءوا بين الثقلين بأخف الحركات ، وهو الفتح ، لتقاوم شيئاً من ثقلها ، والأولى أن يقال : إن الضم والفتح في عُنَيْقٍ وَجُمَيْلٍ وَصُرَيْدٍ غيرهما في عُنُقٍ وَجَمَلٍ وَصُرْدٍ ، كما قيل في فُلْكَ وَهَبْجَانٍ قوله « فالمتمكن يضم أوله » إنما خص المتمكن لأن المبهمات تصغر على غير هذا النمط ، كما يجيء في آخر الباب

قوله « في الأربعة » احتراز من الثلاثي ، لأن ما بعد الياء فيه حرف الإعراب فلا يجوز أن يلزم الكسر ، وكان ينبغي أن يقول « في غير الثلاثي » ليعم نحو عَصِيفِير^(١) وَسُفَيْرَج ، وإذا حصل بعد ياء التصغير مثلاًن أدغم أحدهما في الآخر فيزول الكسر بالادغام ، نحو أُصَيْمٍ وَمُدَيْقٍ ، ويعد هذا من باب التقاء الساكنين على حده ، كما يجيء في بابه ، وهو أن يكون الساكن الأول حرف مدأى ألفاً أو واواً أو ياء ما قبلها من الحركة من جنسها ، إذ ما قبل ياء التصغير وإن لم يكن من جنسها لكن لما لزمها السكون أجريت مجرى المدغم أن في مثل هذا الياء والواو أى الساكن المفتوح ما قبله شيئاً من المد ، وإن لم يكن تاماً ، ألا ترى أن الشاعر إذا

في الفاعل وهو أصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال وغير ذلك » اهـ وسيأتى لهذا الموضوع مزيد بحث في أول باب النسب

(١) عَصِيفِير : تصغير عصفور ، وفي بعض النسخ عَصِيفِر - مهملةتين - فتكون تصغير عصفور وهو نبات يصبغ به

قال قصيدة قبل رَوَّيْهَا ياءُ أو واو ساكنة مفتوح ما قبلها فهي مردفة ولزمه أن يأتي بها في جميع القصيدة كما في قوله : —

٣٤ — وَمَهْمَيْنِ قَدَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ * ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ (٢)

قوله « إلا في تاء التأنيث » لأنها كلمة مركبة مع الأولى وإن صارت كبعض حروف الأولى من حيث دوران الاعراب عليها ، وآخر أولى الكلمتين المركبتين مفتوح ، فصار حكم التاء في فتح ما قبلها في المصغر والمكبر سواء

قوله « وألف التأنيث » أي المقصورة والممدودة ، نحو حَيْلَى وَحَيْرَاءَ ، وإنما لم يكسر ما قبلها إبقاء عليهما من أن ينقلبا ياء ، وهما علامتا التأنيث ، والعلامة لا تغير ما أمكن ، أما لزوم انقلاب علامة التأنيث ياء في المقصورة فظاهر ، وأما في الممدودة فالعلامة وإن كانت هي الهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث ، والألف التي قبلها المد كما في حمار ، لكن لما كان قلب ألف التأنيث همزة لاوا ولا ياء للألف التي قبلها ، كما ذكرنا في باب التأنيث ، استلزم قلب الأولى ياء قلب الثانية ياء أيضا كما في قوله :

٣٥ — * لَمَدَ أَغْدُو عَلَى أَشْقَرِ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَّ (١) *

(١) هذان بيتان من الرجز المشطور من أرجوزة طويلة لخطام بن نصر بن عياض بن يربوع المجاشعي الدارمي . ومهمين : تثنية مهمه وهو الفقر المخوف . وقذفين : تثنية قذف - بفتحين كبطل - وهو البعيد من الأرض . ومرتين : تثنية مرت - بفتح فسكون - وهو الأرض التي لا ماء بها ولا نبات . والظهر : ما ارتفع من الأرض ، شبهه بظهر الترس في ارتفاعه وتعريه من النبات

(٢) هذا البيت للوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان . وأراد بالأشقر الفرس الذي لونه الشقرة ، وهي حمرة صافية بخلاف الشقرة في الإنسان ، فأنها فيه حمرة يعلوها بياض . ويغتيال : يهلك ، واستعاره لقطع المسافة بسرعة شديدة . والصحاري

وقد تغير علامة التأنيث إذا اضطروا إليه ، وذلك إذا وقعت قبل ألف التثنية نحو حُبْلَيَان ، أو ألف الجمع نحو حُبْلَيَات ، وإنما جاز تغييرها بلا ضرورة في نحو حُمْرَاوَان و حُمْرَاوَات إجراءً لألفي التأنيث الممدودة والمقصورة مجرى واحد في قلبهما قبل ألفي التثنية والجمع .

وقد يجيء أسماء في آخرها ألف للعرب فيها مذهبان : منهم من يجعل تلك الألف للتأنيث فلا يقلبها في التصغير ياء ؛ ومنهم من يجعلها لغير التأنيث فيكسر ما قبلها ويقلبها ياء ، وذلك نحو عَلَقَى وَذِفْرَى وَتَتْرَى ، فمن نونها قال عَلِيقٍ وَذُفَيْرٍ وَتَتِيرٍ ، ومن لم ينونها قال عَلِيقَى وَذُفَيْرَى وَتَتِيرَى ^(١) وكذا يجيء في الممدودة ما لهم فيه مذهبان كغَوْغَاء ^(٢) من نونه وجعله فعلاً لا كززال قال في التصغير

- بتشديد الياء - جمع صحراء وهي البرية وتشديد الياء في صحارى هو الأصل في جمع ما مفردة مثل صحراء كعذاره ولكنهم كثيراً ما يخففون بحذف الياء الأولى لاستئصال الياء المشددة في آخر الجمع الأقصى مع بقاء كسر ما قبلها ، وقد يخففون بعد ذلك بفتح هذه الكسرة وقلب الياء ألفاً كما قالوا عذارى وصحارى ومدارى . وسيأتى لذلك مزيد بحث في باب جمع التكسير

(١) علقى : شجر تدوم خضرته في القيظ وله أفنان طوال دقاق وورق لطاف اختلف في ألفها فبعضهم يجعلها للتأنيث فلا ينونها . وبعضهم يجعلها للالحاق بجعفر وينونها والذفرى : العظم الشاخص خلف الأذن ، اختلف في ألفها أيضاً على النحو السابق . وتترى : أصلها وترى من المواتره وهي المتابعة ، فالتاء بدل من الواو بدلا غير قياسي اختلف في ألفها أيضاً فبعضهم من جعلها للالحاق بمنزلة أرطى ومزى ، ومنهم من يجعلها للتأنيث بمنزلة سكرى وغضى .

(٢) غوغاء : الأصل في الغوغاء الجراد حين يخف للطيران ، ثم استعير للسفلة من الناس والمتسرعين إلى الشر ، ويجوز أن يكون من الغوغاء الذى هو الصوت والجلبة لكثرة لغظهم وصياحهم

غَوَيْغِيُّ ، ومن لم ينونه وجعله كحمرء قال غَوَيْغَاء ، وكذا في قُوبَاء ^(١) من فتح
الواو فالألف للتأنيث لا غير ، وتصغيره قُوبِيَاء ، ومن سكنها وجعله ملحقا بقُرطاس
فتصغيره قُويِيُّ

وإنما لم تقلب الألف التي قبل النون الزائدة ياء تشبيها لها بألف حمراء ، وليس
كل ألف ونون زائدتين في آخر الاسم تشبهان بألف التأنيث الممدودة فيمتنع
قلب ألفه في التصغير ياء ؛

فإذا أرادت تمييز ما يقلب ألفه ياء مما لا تقلب فاعلم أنهما إذا كانا في علم مرتجل
نحو عُثْمَانٍ وَعِمْرَانٍ وَسَعْدَانٍ وَغُظْفَانٍ وَسَلْمَانٍ وَمَرْوَانٍ شابهتا ، لأن
تاء التأنيث لاتلحقهما لا قبل العلمية ولا معها ، أما قبلها فلفرضا ارتجالها ، وأما
معها فلا لأن العلمية مانعة كما مر فيما لا ينصرف ^(٢) ؛ فعلى هذا نقول عُثْمَانُ

(١) قُوبَاء - بضم القاف والواو مفتوحة أو ساكنة - : الذي يظهر في الجسد
ويخرج عليه وهو داء معروف يتقشر ويتسع يعالج ويداوى بالريق . قال الفراء :
« القوباء تؤنث وتذكر ، وتحرك وتسكن ، فيقال هذه قوباء - بالتحريك - فلا
تصرف في معرفة ولا نكرة ، ويلحق بباب فقهاء ، وهو نادر ، وتقول في التخفيف
هذه قوباء ؛ فلا تصرف في المعرفة وتصرف في النكرة » اهـ ومراده بالتخفيف سكون
الواو ، وإنما كانت محتملة للصرف وعدمه حيثئذ لكون الألف للحاق ، ولو
كانت للتأنيث لم تصرف معرفة ولا نكرة ؛ لأن ألف التأنيث تستقل وحدها
بالمنع من الصرف

(٢) قال في شرح الكافية (ج ١ ص ٤٣) : « وأما الزيادة في الأعلام فنقول :
إن كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كالف التأنيث في نحو بشرى وذكرى وتاء التأنيث
في نحو غرفة وألف اللاحق في نحو معزى لم يجز زيادته ؛ لأن مثل ذلك لا يكون
إلا حال الوضع ، وكلامنا فيما يزداد على العلم بعد وضعه إذا استعمل
على وضعه العلمي ، وكذا الحكم إن لم تعد الزيادة ؛ إلا ما أفاد العلم كتاء الوحدة
ولام التعريف ، من غير اشتراك العلم ، وإن أفادت الزيادة معنى آخر فإن لم يقع
لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له أولا لم يجز ، لزوال الوضع العلمي ؛ فلا تزيد

وَعَمَّيْرَانِ وَسُعَيْدَانِ وَعُظَيْفَانِ وَسُلَيْمَانِ وَمُرِّيَّانِ ؛ وَأَمَّا عُثْمَانُ فِي فَرْخِ الْحُبَّارِيِّ
عَلَى مَاقِيلٍ وَسَعْدَانُ فِي نَبْتٍ فَتَصْغِيرُهُمَا عُثْمَيْنِ وَسُعَيْدَيْنِ ، وَلَيْسَا أَصْلَيْنِ لِسَعْدَانَ
وَعُثْمَانَ عِلْمَيْنِ ، بَلْ اتَّفَقَ الْعِلْمُ الْمُرْتَجِلُ وَالْجِنْسُ ، كَمَا اتَّفَقَ الْأَعْجَمِيُّ وَالْعَرَبِيُّ
فِي يَعْقُوبَ وَأَزَرَ ، وَسَعْدَانِ اسْمُ مُرْتَجِلٍ مِنَ السَّعَادَةِ كَسَعَادَ مِنْهَا ، وَعُثْمَانُ مُرْتَجِلٌ
مِنَ الْعِثْمِ ^(١) ، وَكَذَا إِنْ كَانَتْ فِي صِفَةٍ مَمْتَنَّةٌ مِنَ التَّاءِ كَجَوْعَانُ وَسُكْرَانُ تَشَابَهَانِيهَا
بِانْتِفَاءِ التَّاءِ ، فَتَقُولُ : سُكْرِيَّانِ وَجَوْيَعَانِ ؛ وَإِنْ كَانَتْ فِي صِفَةٍ لَا تَمْتَنِعُ مِنَ التَّاءِ
كَالْعُرْيَانِ وَالنَّدَمَانِ وَالصَّمِيَّانِ لِلشَّجَاعِ وَالْقَطَوَّانِ لِلْبَطِيءِ شَبَهْتُمَا بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ فِي
بَابِ سُكْرَانِ ؛ لَكُونُهَا صِفَاتٌ مِثْلُهُ وَإِنْ لَحِقَتْهَا التَّاءُ ، فَقِيلَ : عُرْيَانُ وَنَدِيمَانُ
وَصُمِّيَّانُ وَقُطَيَّانُ ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْأَسْمِ الصَّرِيحِ غَيْرِ الْعِلْمِ فَانْهَمَا لَا تَشَبَهُانِ بِالْأَلْفِ
وَالنُّونِ فِي بَابِ سُكْرَانِ مُطْلَقًا ؛ إِذَا لَاجِمَعُهُمَا الْوَصْفُ كَمَا جَمَعَ عَرِيَانًا وَسُكْرَانًا ، بَلْ
يَنْظُرُ هَلِ الْأَلْفُ رَابِعَةٌ أَوْ فَوْقَهَا ، فَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً نَظَرَ ؛ فَإِنْ كَانَ الْأَسْمُ الَّذِي هُمَا
فِي آخِرِهِ مَسَاوِيَا لَأَسْمِ آخِرُهُ لَا مَقْبَلَهَا أَلْفٌ زَائِدَةٌ فِي عِدَدِ الْحُرُوفِ وَالْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ
وَإِنْ لَمْ يَسَاوِهِ وَزَنَا حَقِيقِيًّا قَلِبَ أَلْفُهُ فِي التَّصْغِيرِ يَاءً تَشْبِيهًُا لَهَا بِذَلِكَ الْأَلْفِ الَّذِي
قَبْلَ اللَّامِ ، وَذَلِكَ فِي ثَلَاثَةِ أَوزَانٍ فَقَطْ : فَعْلَانُ ، وَفُعْلَانُ ، وَفِعْلَلَانُ ، كَحُومَانُ
وَسُلْطَانُ وَسِرْحَانُ ، فَإِنْ نُونُ حُومَانٍ مَوْقَعُهُمَا مَوْقِعُ اللَّامِ فِي جَبَّارٍ وَزَلَالٍ ، وَمَوْقِعُ نُونِ

عَلَيْهِ التَّاءُ الْمَفِيدَةُ لِمَعْنَى التَّائِيثِ ، وَإِنْ بَقِيَ لَفْظُ الْعِلْمِ مَعَ تِلْكَ الزِّيَادَةِ وَقَعَا عَلَى مَا كَانَ
مَوْضُوعًا لَهُ جَازَتْ مُطْلَقًا إِنْ لَمْ يَخْرُجِ الْعِلْمُ بِهَا عَنِ التَّعْيِينِ كِيَاءَ النِّسْبَةِ وَيَاءَ التَّصْغِيرِ
وَتَوِينِ التَّمَكُّنِ نَحْوِ هَاشِمِيٍّ وَطَلِيحَةٍ ، وَإِنْ خَرَجَ بِهَا عَنِ التَّعْيِينِ جَازَتْ بِشَرْطِ
جَبْرَانِ التَّعْيِينِ بِعِلَامَتِهِ كَمَا فِي الزَّيْدَانِ وَالزَّيْدُونِ عَلَى مَا يَجِيءُ فِي بَابِ الْأَعْلَامِ » اهـ

(١) العثم - بفتح فسكون - : جبر العظم المكسور على غير استقامته ، وتقول
عثمت المرأة المزادة - من باب نصر - إذا خرزتها خرزا غير محكم ، وفي المثل « إلا
أكن صنعا فاني أعتشم » أي : إن لم أكن حاذقا فأني أعمل على قدر معرفتي ، والصنع
بفتحتين - الماهر الحاذق

سلطان كلام قرطاس وَزَنَّار^(١) وطومار، وموقع نون سِرْحان كلام سِرْبَال^(٢) ومفتاح وإصباح، فتنقول: حَوَيْمِينَ وَسُلَيْطِينَ وَسُرَيْحِينَ، كزليزيل وقريطيس ومفيتيح، وإن لم يكن الاسم المذكور مساويا لما ذكرنا فيما ذكرنا كالظَرْبَانِ وَالسَّبْعَانِ^(٣) وَفِعْلَانِ وَفِعْلَانِ وَفُعْلَانِ وَفُعْلَانِ إن جاءت في كلامهم لم يشبه ألفها بالألف التي قبل اللام، إذ لا يقع موقع الألف والنون فيها ألف زائدة بعدها لام، بل تُشَبِّه الألف والنون فيها بالألف والنون في باب سكران، فلا تنقلب الألف ياء، نحو ظَرْبَانِ وَسَبْعَيْنِ في تصغير ظَرْبَانِ وَسَبْعَانِ، وإنما جاز تشبيهما بها ههنا في التصغير ولم يجز ذلك في الجمع فلم يُقَلَّ ظَرْبَانِ بل ظَرَايِينِ لتمام بنية التصغير قبل الألف والنون، وهى فُعَيْلٌ، بخلاف بنية الجمع الأقصى، وإذا جاز لهم لاقامة بنية الجمع الأقصى قلب ألف التأنيت وهى أصل الألف والنون كما في الدَعَاوِيَّ وَالْفَتَاوِيَّ وَالْحَبَايِيَّ في المقصورة والصحاري في الممدودة كما يحىء في باب الجمع فكيف بالألف والنون

(١) الزنار - كرم - ومثله الزنارة: ما يلبسه الذمي يشده على وسطه. والطومار ومثله الطامور كالخابور: الصحيفة، قال ابن سيده: «قيل هو دخيل وأراه عربيا محضا، لأن سيبويه قداعده به في الأبنية فقال: هو ملحق بفسطاط وإن كانت الواو بعد الضمة، فاعلم كان ذلك لأن موضع المد إنما هو قبيل الطرف مجاور له كالألف عماد وياه عميد وواو عمود، فأما واو طومار فليست للمد؛ لأنها لم تجاور الطرف؛ فلما تقدمت الواو فيه ولم تجاور طرفه قال إنه ملحق» اهـ

(٢) السربال: القميص، والدرع، وقيل: كل ما لبس فهو سربال

(٣) الظربان - بفتح فكسر - والظرباء كذلك ممدودا: دابة تشبه القرد على قدر الهر، وقيل: تشبه الكلب طويلة الخراطوم سوداء الظهر بيضاء البطن كثيرة الصو منتنة الرائحة تفسو في حجر الضب فيخرج من خبث رائحتها فتأكله، وتزعم الأعراب أنها تفسو في ثوب أحدهم إذا صادها فلا تذهب رائحتها حتى يبلى الثوب. والسبعان: بفتح السين وضم الباء -: موضع معروف في ديار قيس؛ قال ابن مقبل:

وكان قياس نحو وَرْشَانَ وَكَرَوَانَ^(١) أن يكون كظربان ، إذ لا يقع موقع نونه لام ، كما لم يقع موقع نون ظَرْبَانَ وَسْبُعَانَ ، لكنه لما جاءت على هذا الوزن الصفات أيضا كَالصَّمِيَّانِ وَالْقَطْوَانِ^(٢) وشبهت ألفها بألف سكران فلم تقلب كما مر ؛ قصدوا الفرق بينهما ، فقلبت في الاسم قفيل : وَرْشِينَ وَكَرَوِينَ^(٣) ، لأن تشبيه الصفة بالصفة أنسب وأولى من تشبيه الاسم بها

وإن كانت الألف فوق الرابعة : فان كانت خامسة كزَعْفَرَانَ وَعُقْرُبَانَ وَأَفْعُونَ^(٤) لم يميز تشبيها بالألف التي قبل اللام وقلبها ياء ، إذ لا تقلب تلك الألف ياء في التصغير إلا الرابعة كمفتاح ومصباح ، فلم يبق إلا تشبيها بألف التأنيث

أَلَا يَادِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانَ أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبِلَاءِ الْمَلَوَانَ

قال في اللسان : «ولا يعرف في كلامهم اسم على فعلان (بفتح الفاء وضم العين) غيره» اهـ

(١) الورشان - بفتحات - طائر شبه الحمامة ، والآثى ورشانة ، بجمع على ورشان - بالكسر - ووراشين ، والورشان أيضا : الجزء الذي يغطيه الجفن الأعلى من بياض المقلة . والكروان بالتحرير - طائر ، ويدعى الحجل والقبج (الأول كبطل والثاني كفلس) وجمعه كروان (بكسر فسكون) وكراوين

(٢) الصميان - بفتحات - من الرجال : الشديد المحتك السن ، والجريء الشجاع ، والصميان أيضا : التلفت والوثب : يقال رجل صميان ؛ إذا كان ذاتوثب على الناس والقطوان - بفتحات - : مقارب الخطو في مشيه . يقال : قطا في مشيته يقطو واقطوطى فهو قطوان وقطوطى

(٣) كذا في جميع النسخ بتصحيح الواو ، والذي يقتضيه القياس كما يأتي في كلام المؤلف قريبا أن يقال : كربين بقلب الواو التي هي لام ياء وجوبا . اللهم إلا أن يكون أراد الاتيان بها حسب الاصل

(٤) العقربان - بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه مع تخفيف الباء وتشديدها - : الذكر من العقارب . والأفعوان - بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه كذلك - الذكر من الأفاعي

فَقِيلَ : زُعْفَرَانٌ وَعُقَيْرَانٌ وَأُفَيْعِيَانٌ وَفِي صِلْيَانٍ ^(١) صُلَيْلِيَانٌ ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ
فِي أُسْطَوَانَةٍ أُسَيْطِيَانَةٍ ، لَكِنَّهُ حُذِفَ الْوَاوُ فِيهَا شَاذًا ، فَصَارَتِ الْأَلْفُ رَابِعَةً فَقِيلَ :
أُسَيْطِينَةٍ ، كَثْعِيمِينَ ، وَكَذَا قِيلَ فِي الْجَمْعِ أُسَاطِينَ ، وَكَذَا قِيَاسُ إِنْسَانٍ أَنْ يُصَغَّرَ
عَلَى أَنْيْسِينَ كَسْرِ يَحِينُ لَكِنَّهُ لَمَّا زِيدَ بَاءٌ قَبْلَ الْأَلْفِ شَاذًا فِي الْأَصَحِّ كَمَا يُجْبَى فِي
ذِي الزِّيَادَةِ صَارَتِ الْأَلْفُ خَامِسَةً كَمَا فِي أَفْعَوَانٍ وَعُقْرَبَانٍ

وَإِنْ كَانَتِ الْأَلْفُ فَوْقَ الْخَامِسَةِ : فَإِنْ كَانَ فِي جُمْلَةِ الْأَحْرَفِ الْمَتَقَدِّمَةِ عَلَيْهَا
مَا يَلِزِمُهُ حُذْفُ بِحَيْثُ تَصِيرُ الْأَلْفُ بَعْدَ حُذْفِهِ خَامِسَةً بَقِيَتْ بِحَالِهَا لِأَنَّهَا تَصِيرُ إِذَنْ
كَأَمَّا عَقْرَبَانٍ ، وَذَلِكَ كَمَا تَقُولُ فِي عَبَوَثَرَانٍ ^(٢) عُيَيْرَانٍ ، لِأَنَّ الْوَاوَ زَائِدَةٌ ،
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ حُذِفَتِ الْأَلْفُ وَالنُّونُ كَمَا تَقُولُ فِي قَرَعْبَلَانَةٍ ^(٣) قُرَيْعِيَّةٍ
لَأَنَّكَ تَحْذِفُ الْأَصْلِيَّ قَبْلَهُمَا فَكَيْفَ تَحْلِيهِمَا ؟

(١) الصليان نبت له سمة عظيمة كأنها رأس القصبه إذا خرجت أذناها تجذبها الابل
والعرب تسميه خبزة الابل ، واختلف علماء اللغة في وزنه فمهم من قال إنه على وزن فعلان
بكسر الفاء والعين المشددة — ، وقال بعضهم : هو فعليان — بكسر الفاء واللام
وسكون العين —

(٢) قال في اللسان : « العبوثران والعبيثران : نبات كالقيصوم في الغبرة ، إلا
أنه طيب للأكل ، له قضبان دقاق طيب الريح ، وتفتح الثاء فيهما وتضم أربع لغات » اهـ
(٣) القرعبلانة : دويبة عريضة مبنطثة عظيمة البطن . قال ابن سيده : وهو
مما فات الكتاب من الأبنية ، إلا أن ابن جني قد قال : كأنه قرعبل ولا اعتداد بالالف
والنون بعدها ، على أن هذه اللفظة لم تسمع إلا في كتاب العين . قال الجوهري : أصل
القرعبلانة قرعبل فزيدت فيه ثلاثة حروف لأن الاسم لا يكون على أكثر من خمسة
أحرف وتصغيره قريةبة . قال الأزهرى : ما زاد على قرعبل فهو فضل ليس من
حروفهم الأصلية . قال : ولم يأت اسم في كلام العرب زائدا على خمسة أحرف إلا
بزادات ليست من أصلها أو وصل بحكاية كقولهم

فَتَفْتَحُهُ طَوْرًا وَطَوْرًا تُجَيِّفُهُ فَتَسْمَعُ فِي الْحَالَيْنِ مِنْهُ جَلَنَ بَلَقْ

وأما العلم المنقول عن الشيء فحكمه حكم المنقول عنه ، تقول في سِرْحَان (١) وَوَرَّشَان وَسُلْطَان أعلاما : سريحين ووريشين وسليطين ، تكون قبل التصغير غير منصرفة للعلمية والألف والنون ، وتنصرف بعد التصغير لزوال الألف بانقلابها ياء ، وهذا كما لا ينصرف مِعْزَى علما لمشابهة ألفها لألف التأنيث فاذا صغرته صرفته لانقلابها ياء نحو مُعْزٍ ، وتقول في ظربان وعقربان وسكران وندمان أعلاما : ظربان وعقربان وسكيران ونديمان كما كانت قبل النقل إلى العلمية ، وهذا كما تقول في أجمال علما : أَجْمَال ، بالألف على ما ذكره سيبويه

هذا ، ثم إن النحاة قالوا في تعريف الألف والنون المشبهتين بألف التأنيث : كل ما قلب ألفه في الجمع ياء فاقبلها في التصغير أيضا ياء ، ومالم تقلب في التكسير فلا تقلب في التصغير ، وهذا رد إلى الجهالة ، ولا يطرد ذلك في نحو ظربان لقولهم ظربان وظرايين ، ومالم يعرف هل قلب ألفه في التكسير أو لا اختلفوا فيه : فقال السيرا في وأبوعلى : لا تقلب ألفه حملا على باب سكران ؛ لأنه هو الأكثر ، وقال الأندلسي : يحتمل أن يقال : الأصل عدم التغير ، وأن يقال : الأصل الحمل على الأكثر فتغير والله أعلم ، وإِنما لم تغير ألف أفعال إبقاء على علامة ما هو مستغرب في التصغير ، أعنى الجمع ، وذلك لأنهم — كما يجيء — لم يصغروا من (٢) صيغ الجمع المكسر إلا الأربعة الأوزان التي للقلة ، وهى : أَفْعُلُ وَأَفْعَالُ وَأَفْعَلَةٌ وَفِعْلَةٌ ،

حكى صوت باب ضخم في حالتي فتحه وإسفاقه وهما حكيتان متباينتان جان على حدة وبلق على حدة ؛ إلا أنهما التزقا في اللفظ فظن غير المميز أنهما كلمة واحدة « اه (١) السرحان : الذئب ، وقيل : الأسد بلغة هذيل . قال سيبويه : النون زائدة وهو فعلان ، والجمع سراحين وسراحن وسراحي

(٢) إنما لم يصغروا جموع الكثرة لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره ببقاء لفظ جمع الكثرة لكون ذلك يشبه أن يكون تناقضا

التكسير

فكان تصغير الجمع مستنكرا في الظاهر ، فلو لم يُبقوا علامته لم يحمل السامع المصغر على أنه مصغر الجمع لتباين بينهما في الظاهر ، وأما ألف نحو إخراج وإدخال فهي وإن كانت علامة المصدر إلا أنها تقلب في التصغير ياء ، إذ لا يستغرب تصغير المصدر استغراب تصغير الجمع ، وإذا سميت بأجمال قلت أيضا أجيال كما ذكرنا .
قال : « وَلَا يَزَادُ عَلَى أَرْبَعَةٍ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجِءْ فِي غَيْرِهَا إِلَّا فُعِيلٌ وَفُعِيلٌ وَفُعِيلٌ ، وَإِذَا صُعِّرَ الْخُمَاسِيُّ عَلَى ضَعْفِهِ فَلَا أَوْلَى حَذْفُ الْخَامِسِ ، وَقِيلَ : مَا أَشَبَّهُ الزَّائِدَ ، وَسَمِعَ الْأَخْفَشُ سُفَيْرَ جَلٍّ »

أقول : قوله « ولا يزداد على أربعة » عبارة ركيكة ، مراده منها أنه لا يصغر الخماسي ، أي : لا يرتقي إلى أكثر من أربعة أحرف أصول في التصغير ؛ لأنّ للأسماء ثلاث درجات : ثلاثي ، ورباعي ، وخماسي ؛ فيصغر الثلاثي ، ويزاد عليه أن يرتقي منه إلى الرباعي أيضا ، فيصغر ، ولا يزداد على الرباعي : أي لا يزداد الارتقاء عليه ، بل يقتصر عليه ؛ فإن صغرته على ضعفه فالحكم ما ذكر من حذف الخامس قوله « ولذلك » أي لأنه لا يرتقي من الرباعي لانتجاوز أمثلة التصغير عن ثلاثة ، وذلك أنه إن كان ثلاثيا على أي وزن كان من الأوزان العشرة فتصغيره على فُعِيل ، وإن كان رباعيا فإما أن يكون مع الأربعة مدة رابعة أولا ، فتصغير الأول فُعِيلٌ ، وتصغير الثاني فُعِيلٌ ، وحكى الأصمعي في عنكبوت عُنَيْكِيَّتٍ وَعَنَاكِيَّتٍ ، وهو شاذ

قوله « لم يجيء في غيرها » أي : في غير ذى تاء التأنيث ، وذى ألف التأنيث ، وذى الألف والنون المشبهتين بها ، وذى ألف أفعال ؛ وأما فيها فيجىء غير الأمثلة الثلاثة ويجىء الأمثلة الثلاثة قبل تاء التأنيث ، كقُدَيْرَةٍ وَسُلَيْمِيَّةٍ وَزُنَيْمِيَّةٍ (١)

(١) القدر - بكسر فسكون - : معروف وهي مؤنثة بغير تاء . قال في اللسان :

في زُبُورَة ، وكذا قبل ألف التانيث الممدودة ، نحو حَمِيرَاء وَخُنَيْفَسَاء وَمُعِيرَاء ^(١)
 في مَعِيرَاء ، وكذا قبل الألف والنون نحو سُلَيْمَان وَجُعَيْفَرَان وَعُبَيْثَرَانِ
 بابتدال الياء من الواو المحذوفة ، ولا يجيء قبل ألف الجمع إلا فُعِيلٌ كَأَجْمَالٍ ،
 وكذا قبل ألف التانيث المقصورة لا يجيء فُعَيْلٌ وَفُعَيْعِيلٌ ، لأنها تحذف خامسة
 في التصغير كما يجيء .

وكان على المصنف أن يذكر ياء النسبة أيضا نحو بُرَيْدِي فِي بُرْدِي ^(١)
 وَمُشَيْدِي فِي مَشْدِيٍّ ومطيلقي في منطلقى ، بابتدال الياء من النون ، فيقول : لم
 يجيء في غيرها وغير المنسوب بالياء إلا كذا

«وتصغيرها قدير بلا هاء على غير قياس . قال الأزهري : القدر مؤنثة عند جميع العرب
 بلا هاء فإذا صغرت قلت لها قديرة وقدير ، بالهاء وغير الهاء ، والسلهبة تصغير السلهبة
 والسلهبة بفتح السين والهاء بينهما لام ساكنة الجسميمة من النساء ، ويقال فرس سلهب
 وسلهبة للذكر إذا عظم وطال وطالت عظامه . وزنييرة تصغير زنبورة كما قال المؤلف
 والزنبورة والزنبور والزنبار (كقتراس) ضرب من الذباب لساع . قال
 الجوهري : الزنبور الدبر (النحل) وهى تؤنث ، والزنبار لغة فيه حكاها بن السكيت ،
 ويجمع الزناير ، وأرض مزيرة كثيرة الزناير كأنهم ردوه إلى ثلاثة أحرف
 وحذفوا الزيادات ثم بنوا عليه كما قالوا أرض معقرة ومثعلة أى ذات عقارب وثعالب
 (١) المعبوراء : اسم لجمع الغير ، قال الأزهري : المعبوراء : الحير ، مقصور ،
 وقد يقال المعبوراء ممدودة مثل المعنوجاء والمشيوخاء والمأتوناء يمد ذلك كله ويقصر
 (٢) البردى - بضم الباء وسكون الراء - : ضرب من تمر الحجاز جيد معروف
 عند أهل الحجاز ، وفي الحديث أنه أمر أن يؤخذ البردى في الصدقة . والبردى - بفتح
 الباء - نبت معزوف ، واحدته بردية ، وهذه الياء التى فى بردى على اختلاف ضبطه
 ليست ياء النسب ، وإنما هى ياء زيدت لاللدلالة على معنى كياء السكرسى وقد صرح
 بذلك المؤلف فى أول باب النسب من هذا الكتاب ، فتسميته لها هنا ياء النسبة فيه
 تسامح ، والمراد أنها على صورة ياء النسبة

فان قال فُعَيْلِيُّ هو فَعِيلٌ ، والياء زائدة

قلنا : لاشك في زيادتها إلا أنها صارت كجزء الكلمة ، مثل تاء التأنيث ،
بدليل دوران إعراب الكلمة عليها كما على التاء
وتصح المعارضة بنحو مُحَيَّرَةٍ وَحُبَيْلِيٍّ وَحُمَيْرَاءٍ ، فانها فُعَيْلٌ ، والتاء والألفان
زوائد .

وهلا ذكر المثنى والمجموع نحو العميران والعميرون ، فقال : ويكسر ما بعدها
إلا في تاء التأنيث وألفه وياء النسبة وألف المثنى وواو الجمع وألف جمع
المؤنث وألف أفعال والألف والنون المضارعتين وكذا في المركب نحو بعلبك
قوله « فالأولى حذف الخامس » لأن الكلمة ثقيلة بالخمس الأصول ،
فاذا زدت عليها ياء التصغير زادت ثقلا ، وسبب زيادة الثقل وإن كانت زيادة
الياء لكنه لا يمكن حذفها إذ هي علامة التصغير ، فحذف ما صارت به الكلمة
مؤدية إلى الثقل بزيادة حرف آخر عليها ؛ وذلك هو الخامس ، ألا ترى أن الرباعي
لا يستقل بزيادة الياء عليه ، فحذف الحرف الخامس مع أصالته

فان قيل : أليس في كلام العرب ما هو زائد على الخامس نحو قَبَعَثَرِيٍّ
وسَلَسَبِيلٍ ^(١) وغير ذلك ؟؟

قلت : بلى ؛ لكن تلك الزيادات ليست بقياسية فلا يكثر المزيد فيه بسببها
إذ كل واحد كالشاذ في زنته ، وأما زيادة ياء التصغير فقياس ؛ فلو سنوا قاعدة
زيادتها على الخامس الأصلي حروفه لصارت قياسا ؛ فيؤدى إلى السكثرة ، إذ يصير
لهم قانون يقاس عليه

فان قيل : أليس مثل مستخرج قياسا ؟

(١) انظر كلمة قَبَعَثَرِيٍّ (ص ٥٥٩) من هذا الجزء و(ص ٥٢ س ١) أيضا
وكلمة سَلَسَبِيلٍ (ص ٥٠)

قلت : بلى ، لكنه مبني على الفعل وجار مجراه ، وجاز ذلك في الفعل كثيرا غالبا قريبا من القياس ، نحو اسْتَخْرَجَ وَاخْرَجَ ؛ لكونه أقل أصولا من الاسم إذ لا يجيء منه الخماسي الأصلي حروفه ، والتقل بالحروف الأصول لرسوخها وتمسكها أشد وأقوى .

قوله « وقيل ما أشبه الزائد » اعلم أن من العرب من يحذف في الخماسي الحرف الذي يكون من حروف « اليوم تنساه » وإن كان أصليا لكونه شبيه الزائد ، فإذا كان لابد من حذفٍ لحذف شبه الزائد أولى ، كما أنه إذا كان في كلمة على خمسة زائدٌ حذف الزائد أين كان نحو دُخِرَج في مدحرج ، لكن الفرق بين الزائد حقيقة وبين الأصلي المشبه له بكونه من حروف « اليوم تنساه » أن مثل ذلك الأصلي لا يحذف إلا إذا كان قريب الطرف بكونه رابعا ، بخلاف الزائد الصرف ؛ فانه يحذف أين كان ، فلا يقال في جَعَمِرَشْ جُعَمِرَشْ لبعده الميم من الطرف ، كما يقال في مُدَحْرَجْ دحيرج ، وقال الزمخشري : إن بعض العرب يحذف شبه الزائد أين كان ، وهو وهم على مانص عليه السيرافي والأندلسي ؛ فان لم يكن مجاور الطرف شيئا من حروف « اليوم تنساه » لكن يشابه واحدا منها في المخرج حذف أيضا ، فيقال في فزردق : فُرَيْرِقْ ، لأن الدال من مخرج التاء

قوله « وسمع الأخفش سفيرجل » يعني باثبات الحروف الخمسة كراهة لحذف حرف أصلي ، وبإبقاء فتحة الجيم كما كانت ، وحكى سيبويه عن بعض النحاة في التصغير والتكسير سُفَيْرِ جَلْ وَسَفَارِ جَلْ — بفتح الجيم فيهما — فقال الخليل لو كنت محقرا للخماسي بلا حذف شيء منه لسكنت الحرف الذي قبل الأخير فقلت سُفَيْرِ جَلْ قياسا على ما ثبت في كلامهم ، وهو نحو دُنَيْنِيرْ ، لأن الياء ساكنة قال « وَيُرَدُّ نَحْوُ بَابِ وَنَابٍ وَمِيزَانٍ وَمَوْقِظٍ إِلَى أَصْلِهِ لِذَهَابِ الْمُقْتَضَى ؛ بِخِلَافِ قَائِمٍ وَثَرَاتٍ وَأَدَدٍ ، وَقَالُوا عُمَيْدُهُمْ لِقَوْلِهِمْ أَعْيَادٌ »

أقول : اعلم أن الاسم إما أن يكون فيه قبل التصغير سبب قلب أو حذف
أولاً : فإن كان فيما أن يزيل التصغير ذلك السبب ، أولاً ؛ فما يزيل التصغير
سبب القلب الذي كان فيه نحو باب وناب ، ونحو ميزان وموقظ ، ونحو طيّ ولى ،
ونحو عطاء وكساء ، ونحو ذوائب وماء وشاء عند المبرد ، وفم ، ونحو قائم وبائع ،
ونحو أدور والنور ، ونحو متلج وممتد^(١) ؛ وما يزيل التصغير سبب الحذف الذى

(١) المعروف أن أول المصغر مضموم وثانيه مفتوح دائماً وباب وناب المكبران
ألفهما مقلوبة عن الواو والياء لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، فإذا صغرا زال فتح ما قبل
الواو والياء الذى هو شطر سبب القلب ، وميزان أصله موزان قلبت واوه ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فإذا صغر ضم أوله فزال سبب القلب . وموقظ أصله ميقظ
أبدلت ياؤه واوا لسكونها إثر ضمة فإذا صغر ضم أوله وفتح ثانيه فزال سبب قلب
الياء واوا . وطى ولى أصلهما طوى ولوى أبدلت واوهما ياء لاجتماعهما مع الياء وسبقها
بالسكون فإذا صغرا ضم أولهما وفتح ثانيهما فيزول سبب قلب الواو ياء . وعطاء
وكساء أصلهما عطاو وكساو أبدلت واوهما ألفا ثم همزة أو همزة من أول الأمر
على اختلاف العلماء فى ذلك لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة فإذا صغرا أبدلت ألفهما
ياء لوقوعها بعد ياء التصغير فيزول سبب قلب الواو ألفا وهمزة . وذوائب أصلها ذائب
فكرهوا اكتشاف همزتين للالف التى هى فى حكم العدم فأبدلوا الهمزة الأولى واوا
إبدالاً إذاً فإذا صغر ذوائب اسم رجل حذفت الألف ، فتقع ياء التصغير فاصلة
بين الهمزتين فيزول سبب إبدال الهمزة الأولى واوا . رماء وشاء أصلهما موه وشوه
قلبت عينهما ألفا ثم لا مهما همزة لأن الهاء عندهم من الحروف الخفية وكذلك الألف
فكرهوا وقوع حرف خفى بعد مثله فأبدلوا الهاء همزة لقربها منها فى المخرج ، فإذا
صغرا ضم أولهما فيزول سبب قلب عينهما ألفا وسبب قلب لامهما همزة . وفم أصله
فوه حذفت لامه اعتباراً ثم أبدلت واوه ميماً لأن الاسم المعرب لا يكون على
حرفين ثانيهما لين ، فإذا صغر ردت لامه لتمامها بنية التصغير فيزول سبب قلب
الواو ميماً . وقائم وبائع أصلهما قاوم وباع قلبت عينهما ألفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها إذاً لالف لزيادتها فى حكم العدم ، فإذا صغرا زال سبب قلب عينهما ألفا .

كان فيه نحو عَصًا وَفَتًى وَعَمٍّ^(١) والسبب هو اجتماع الساكنين ، وقريب منه لم يُزَلِّ التصغير سبب الحذف لكنه عرض في التصغير ما يمنع من اعتبار ذلك السبب ، كالثلاثي المحذوف منه حرفٌ إما لقصد التخفيف على غير قياس نحو سَهٍ وَغَدٍ ، ونحو ابن واسم وبنت وأخت وَحَمٍّ ؛ فان قصد التخفيف بالحذف لا يمكن اعتباره في التصغير ؛ إذ لا يتم الوزن بدون المحذوف ، وإما لإعلال قياسى كعِدَّة وزنة ، وما لا يزيل التصغير سبب القلب الذى كان فى مكبره نحو تُرَاثٌ وَأَدَدٌ^(٢) وما لا يزيل التصغير سبب الحذف الذى كان فى مكبره كَمَيْتٍ

لوقوعها بعد ياء التصغير وهى ساكنة . وأدور جمع دار وأصله أدور قلبت الواو المضمومة ضمة لازمة همزة جوازا ، فإذا صغر وقعت العين بعد ياء التصغير فى اسم زائد على الثلاثة فوجب أن تكون مكسورة فزال سبب قلب العين همزة والنوور بزنة صبور : النيلج ودخان الشحم ؛ وحصة كالأشد تدق فتسفها اللثة . والنوور أيضا المرأة النفور من الريبة ، وأصل النور النور ، قلبت الواو همزة جوازا لكونها مضمومة ضما لازما ، فإذا صغر زال سبب قلبها همزة لأنها تقع ثانيا فى المصغر ، وهو مفتوح على ما قدمنا . وأصل متلج ومتعد موتلج وموتعد (بوزان مفتعل) من الولوج والوعد فقلب الواو فيهما تاء لوقوعها قبل تاء الافعال ثم أدغمت فى التاء ، فإذا صغرا حذفت تاء الافعال لأنها تخلص بصيغة التصغير فيزول بحذفها سبب قلب الواو تاء (١) أصل عصا وفقى عضو وفقى قلبت لاهما ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ثم حذفت الألف تخلصا من التقاء الساكنين ، وكذا التنوين ، فإذا صغرا زال سبب قلب لاهما ألفا لوقوعها بعد ياء التصغير التى هى ساكنة ، ومتى زال سبب القلب ألفا زال سبب الحذف . وأصل عم عمى استقلت الضمة أو الكسرة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء ، فإذا صغر وقعت الياء بعد ياء التصغير الساكنة فلا تستقل الحركة عليها كما لم تستقل على نحو ظي ، فيزول سبب الحذف (٢) التراث كغراب : المال الموروث ، أصله وراث استقلوا الواو المضمومة فى أول الكلمة فأبدلوها تاء إبدالا غير قياسى . وأدد : علم شخصى ، وأصله ودد فقلب

وهار وناسٍ وَيَرَى وأرى ونَرَى وترى وَيَضَع وتضع وخَيْرٍ وشر^(١)
وإن لم يكن فيه قبل التصغير سبب قلب ولا حذف فإما أن يعرض في التصغير
ذلك كعروض سبب قلب ألف نحو ضارب وحمار ، وواو جَدُول وأَسْوَد وعُرْوَة ومِرْوَدٍ
وعصفور وعروض^(٢) ؛ وكعروض سبب حذف خامس نحو سفرجل ، وثالثة يأت نحو
أَحْوَى^(٣) ومعاوية وعطاء ، وألف نحو مساجد ، وما يحذف من نحو مستخرج
واستخراج ومنطلق وانطلاق ونحوها ، وإما أن لا يعرض فيه ذلك كما في
تصغير نحو رجل وجعفر

الواو المضمومة ضمة لازمة همزة جوازا ، فاذا صغر واحد من هذين اللفظين لم
ينزل التصغير سبب القلب فيه لبقاء الضمة .

(١) المحذوف من ميت ياء ، والمحذوف من هار ياء أيضا كقاض ، والمحذوف
من ناس همزة ، وأصله أناس ، والمحذوف من يرى وأخواته همزة وأصلهن يرى
وأرأى ونرأى وترأى ، والمحذوف من يضع وتضع واو وهى فاء الكلمة وأصله
يوضع وتوضع ، والمحذوف من خير وشر همزة أفعل وأصلهما أخير وأشر ،
وسبب الحذف في جميع هذه الكلمات هو قصد التخفيف ، وهذا السبب لا يزول عند
التصغير ، بل تشتد الداعية إليه

(٢) العروة من الدلو الكوز : المقبض ، ومن الثوب أخت زره . والمزود —
كنبر — : وعاء الزاد . والعروض : اسم مكة والمدينة وما حولهما ، والناقة الصعبة
التي لم ترض ، وميزان الشعر ، واسم الجزء الأخير من النصف الأول من البيت ،
والطريق في عرض الجبل في مضيق

(٣) الأحوى : وصف من الحوة — بضم الحاء وتشديد الواو — وهو سواد
إلى الخضرة ، أو حمرة إلى السواد ، وفعله حوى كرضى . ومعاوية : أصله اسم
فاعل من عاوى ، وتقول : تعاوت الكلاب وعاوى الكلب الكلب ، إذا تصاحوا ونبح
أحدهما الآخر وأطلقوا معاوية على الكلبة التي تصيح عند السفاد ، وأطلقوه أيضا
على جرو الثعلب ، وقالوا أبو معاوية للفهد ، ومن أسمائهم معاوية

فالقسم الذى أزال التصغير سبب القلب الذى كان فيه اختلف فى بعضه : هل ينتفى المسبب لزوال السبب أولا ؟ واتفق فى بعضه على أنه ينتفى ذلك بانتفاء سببه ؛ فما اتفقوا فيه على رجوع الأصل الألف المنقلبة عن الواو والياء ثانية لتحركها وانفتاح ما قبلها ، تقول فى باب وناب : بُوَيْبٌ وَنَيْبٌ ؛ لزوال فتحة ما قبلهما ، وبعض العرب يجعل المنقلبة عن الياء فى مثله واوا أيضا حملا على الألف أكثر ؛ فإن أكثر الألفات فى الأجوف منقلبة عن الواو ، وهذا مع مناسبة الضمة للواو بعدها ، وبعض العرب يكسر أول المصغر فى ذوات الياء نحو نَيْبٌ وَشَيْخٌ ، خوفا على الياء من انقلابها واواً لضمه ما قبلها ، وتفصيلاً من استتقال ياء بعد ضمة لو بقيتا كذلك ، وهذا كما قيل فى الجمع بِيُوتٌ وَشَيْوُخٌ — بكسر الفاء — وقرئ به فى الكتاب العزيز ، وإذا كان الألف فى نحو باب مجهول الأصل وجب قلبها فى التصغير واوا عند سيويوه ؛ لأن الواو على ما مر أقرب ؛ فتقول فى تصغير صَابٍ وَآءٍ^(١) — وهما شجران — : صُوَيْبٌ وَأُوَيْةٌ ، والأخفش يحملها على الياء خلفها فيقول : صَيْبٌ وَأُيَيْةٌ ، وتقول فى « رجلٌ خافٌ » أى خائف ، و « كبشٌ صافٌ » برفع لا ميهما : خُوَيْفٌ وَصُوَيْفٌ ، بالواو لا غير ؛ لأنه يجوز أن يكون أصله خائفاً وصائفاً فحذفت العين ، فتسكون

(١) الصاب : شجر مر ، واحده صابة ، قيل : هو عصارة الصبر ، وقيل : هو شجر إذا اعتصر خرج منه كهيئة اللبن وربما نزلت منه نزية أى قطرة فتقع فى العين كأنها شهاب نار ، وربما أضعف البصر . قال أبو ذؤيب الهذلى : —

إِنِّى أَرِقْتُ فَيْتُ اللَّيْلِ مُشْتَجِرًا كَأَنَّ عَيْنِي فِىهَا الصَّابُ مَذْبُوحُ

والآء — بوزن عاع — : شجر واحده آءة ، قال الليث : الآء شجر له ثمر يا كله النعام . قال : وتسمى الشجرة سرحة وثمرها الآء ، ومن كلامه الأخير قال المجدفى القاموس : « الآء ثمر شجر ، لاشجر ، ووهم الجوهري »

الألف زائدة ، فوجب قلبها واوا كما في ضَوِيرَب ، وأن يكون خَوْفًا وَصَوْفًا
 كقولك : رجل مَالٌ ، من مال يمال كفزع يفزع ، فترد الألف إلى أصلها كما في
 بَوَيْبٌ ؛ وكذا تقول : إن الألف في فتى ترد إلى أصلها لزوال فتحة ما قبلها ،
 وكذا في العصا ترد إلى الواو ، لكنها تقلب ياء لعروض علة قلبها في التصغير ياء
 ومن المتفق عليه رد الياء المنقلبة عن الواو لسكونها وانكسار ما قبلها إلى أصلها
 نحو مِيقَاتٍ وريح ، تقول في تصغيرها : مُوَيْقِيت ورُوَيْحَة ، لزوال الكسر والسكون ،
 وهذا كما تقول في الجمع مَوَاقِيت ، وحكى بعض الكوفيين أن من العرب من لا
 يردّها في الجمع إلى الواو ، قال : —

٣٦ - حَمَى لَا يُحَلُّ الدَّهْرَ إِلَّا بِأَمْرِنَا

وَلَا نَسْأَلُ الْأَقْوَامَ عَقْدَ الْمِيَاثِقِ (١)

(١) ورد هذا البيت في نوادر أبي زيد الأنصاري الثقة عند سيبويه (ص ٦٤)
 منسوباً إلى عياض بن درة ، وهو شاعر جاهلي طائي ، وذكر قبله بيتاً آخر ، وهو :
 وَكُنَّا إِذَا الدِّينُ الْغُلْبِيُّ بَرَى لَنَا إِذَا مَا حَكَلْنَاهُ مُصَابَ الْبُورِقِ
 وقال في شرحه « الدين : الطاعة ، والغلبى : المغالبة ، وبرى لنا : عرض لنا ،
 يبرى بريا ، وانبرى ينبرى انبراء » اهـ ، ومثل هذا بنصه في شواهد العيني ، وتبعه
 البغدادي في شرح شواهد الشافعية إلا أنه ضبط مصاباً بفتح الميم ، وقال : هو اسم
 مكان من صابه المطر ، إذ امطر ، والصوب : نزول المطر ، والبوارق : جمع بارقة وهي
 سحابة ذات برق . والغلبى : ليس مصدراً للمفاعلة إنما هو أحد مصادر غلبه يغلبه
 غالباً بمسكون اللام وغلباً بتحريكها وغلبة بالحاق الهاء وغلاية كعلاية وغلبة
 كحذقة وغلبى ومغلبة بفتح اللام كذا في العباب ، والاستشهاد بالبيت عند المؤلف
 على أن من العرب من لا يرد الواو المنقلبة ياء في الجمع

وإنما قالوا عُمِيدٌ في تصغير عيد ليفرقوا بينه وبين تصغير عود ، وكذلك فرقوا
 جميعهما فقالوا أعياد في جمع عيد وأعواد في جميع عود (١)

وكذا اتفقوا على ردّ الأصل في قرير يوط ودنينير لزوال الكسر الموجب لقلب
 أول المضعف ياء ، كما قيل قرّار يوط ودنانير .

وكذا اتفقوا على ردّ أصل الياء التي كانت أبدلت من الواو لاجتماعها مع الياء
 وسكون أولها ، كما تقول في تصغير طَيٍّ وَلَيٍّ : طُوًى وَلُوًى ؛ لتحرك الأولى
 في التصغير ، وكذا تقول : طُوَيَّان ورُوَيَّان في تصغير طَيَّان (٢) ورَيَّان ، كما تقول
 في الجمع : طَوَاء ورَوَاء ، وكذا إذا حقرت قِيًّا (٣) وأصله قُوًى كحبر من الأرض
 القواء : أى القفر .

وكذا اتفقوا على ردّ أصل الهمزة المبدلة من الواو والياء لتطرفها بعد الألف
 الزائدة ، نحو عطاء وقضاء ، فتقول : عَطِيٍّ ، تردها إلى الواو ، ثم تقلبها ياء لانكسار
 ما قبلها ، ثم تحذفها نسيًّا لاجتماع ثلاث يآت كما يجيء ، وكذا تقلب همزة الإلحاق
 في حرباء ياء ، فتقول : حُرَيْبِي ، لأن أصلها ياء كما يجيء في باب الاعلال

(١) هذا الذى ذكره المؤلف وجه غير الوجه الذى يتبادر من عبارة ابن
 الحاجب ، فحاصل ما ذكره ابن الحاجب أنهم لم يردوا الياء التي في عيد إلى أصلها
 وهو الواو عند التصغير حملا للتصغير على الجمع ، أما ما ذكره المؤلف فحاصله أنهم
 لم يردوها للفرق بين تصغير عيد وعود كما فرقوا بين جميعهما

(٢) طيان : صفة مشبهة من طوى يطوى - كرضى يرضى - ومصدره الطوى -
 كالجوى وكالرضا - والطيان هو الذى لم يَأْ كل شيئا

(٣) القى - بكسر أوله - والقواء - بفتح القاف ممدودا ومقصورا - الأرض
 القفر الحالية من الأهل . وفي حديث سلمان « من صلى بأرض قى فأذن وأقام الصلاة
 صلى خلفه من الملائكة مالا يرى قطره »

وإن كانت الهمزة أصلية خلتها كاليئة في تصغير الآلة (١) ، وإن لم تعرف هل الهمزة أصل أو بدل من الواو والياء خَلَّتِ الهمز في التصغير بحاله ولم تقلبه ، إلى أن يقوم دليل على وجوب انقلابه ؛ لأن الهمزة موجودة ، ولا دليل على أنها كانت في الأصل شيئاً آخر ، وكذلك ترد أصل الياء الثانية في بَرِيَّةٍ (٢) وهو الهمزة عند من قال : إنها من برأ أى خلق ؛ لأنها إنما قلبت ياء لكون الياء قبلها ساكنة حتى تدغم فيها ، ومن جعلها من البرى — وهو التراب — لم يهمزها في التصغير ، وكذا النبي أصله عند سيبويه الهمز ، لقولهم تنبأ مسيلم (٣) خففت بالإدغام كما في برية ؛ فكان قياس التصغير نُبِيَّء ، قال سيبويه : لكنك إذا صغرتة أو جمعته على أفعلاء كأنباء تركت الهمزة لغلبة تخفيف الهمزة في النبي فتقول في التصغير نُبِيَّ بِيَاءين على حذف الثالث كما في أُخَى ، وقد جاء التنباء

(١) قال في القاموس : «الألاء - كسحاب - ويقصر : شجر مرداهم الخضره واحده آلاء وألاء أيضا»

(٢) قال في اللسان : «في التهذيب البرية أيضا الخلق بلا همز . قال الفراء : هي من برأ الله الخلق أى خلقهم ، وأصلها الهمز ، وقد تركت العرب همزها ونظيره النبي والذرية . وأهل مكة يخالفون غيرهم من العرب يهمزون البرية والنبيمة والذرية من ذرأ الله الخلق وذلك قليل . قال الفراء : وإذا أخذت البرية من البرى وهو التراب فأصلها غير الهمزة . وقال اللحياني : أجمعت العرب على ترك همز هذه الثلاثة ولم يستثن أهل مكة»

(٣) قال سيبويه (ج٢ ص ١٢٦) : فأما النبي فان العرب قد اختلفت فيه ، فمن قال النبأ قال كان مسيلمه نبي سوء (مصغرا) وتقديره انبيع ، وقال العباس بن مرداس :

يَا خَاتِمَ النَّبِيَّاءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ كُلُّهُدَى السَّبِيلِ هُدَاكَ

ذا القياس ، لأنه مما لا يلزم ، ومن قال أنبياء قال نبي سوء (مصغرا) كما قال في عيد حين قالوا أعياد عبيد وبما نقلناه من عبارة سيبويه يتبين لك ما في عبارة المؤلف من قصور عن أداء المعنى الذى يؤخذ من عبارة سيبويه

وكذا اتفقوا على رد الألف في آدم إلى أصلها ، وهو الهمزة ، في التصغير والجمع ، لكنه يعرض للهمزة فيهما ما يوجب قلبها واوا ، وذلك اجتماع همزتين متحركتين لافي الآخر غير مكسورة إحداهما ، كما يحىء في باب تخفيف الهمز . وكذا اتفقوا على أنك إذا صغرت ذَوَّاب اسم رجل قلت : ذُوَّابٌ بهمزتين مكتنفتين للياء ، لأن أصل ذَوَّاب ذَا ب بهمزتين ، إذ هي جمع ذَوَّابَة ^(١) فكره اكتناف همزتين للألف التي هي خلفتها كلا فصل ، فأبدلوا الأولى شاذاً لزوماً واوا ، وإنما لم يقلبوا الثانية لتعود الأولى إلى القلب في المفرد : أى في ذَوَّابَة ، وإنما أبدلت واوا لأنها أبدلت في مفردة ذلك ، وليكون كأوادم وجوامع ، هذا ، وقال سيديويه في تصغير شاء : شَوَّى ، قال : أصل شاء إما شَوَّى أو شَوَّوْ قلبت العين ألفاً واللام همزة وكلاهما ^(٢) شاذ ، وفيه جمع بين إعلالين ، والقياس قلب اللام

(١) الذوابة - بضم أوله - : الناصية أو منبته من الرأس ، وشعر في أعلى ناصية الفرس ، وأعلى كل شىء

(٢) أما شنوذ قلب العين ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها فلأن من شرط هذا القلب ألا تكون اللام حرف علة ، وأما شنوذ قلب اللام همزة فلأنها وقعت بعد ألف ليست زائدة . والاعلالان هما قلب العين ألفاً واللام همزة . وقد نقل المؤلف عبارة سيديويه بالمعنى والاستنتاج وزاد فيها ، وهما نحن أولاء نسوقها إليك بنصها . قال (ج ٢ ص ١٢٦) : « وأما الشاء فإن العرب تقول فيه شوى ، وفي شاة شوية ، والقول فيه أن شاء من بنات الياءات أو الواوات التي تكون لامات ، وشاة من بنات الواوات التي تكون عينات ولامهااء ، كما كانت سواسية ليس من لفظ سى ، كما كانت شاء من بنات الياءات التي هي لامات ، وشاة من بنات الواوات التي هي عينات ، والدليل على ذلك هذا شوى ، وإنما ذا كامرأة ونسوة ، والنسوة ليست من لفظ امرأة ، ومثله رجل ونفر » اهـ ، وقول سيديويه « وإنما ذا كامرأة ونسوة » يريد به أن شاء اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو شاة كما أن نسوة اسم جمع له واحد من معناه دون لفظه وهو امرأة

فقط ألفا ، قال : ليس لفظ شاء من شاة لأن أصلها شَوْهَةٌ بدليل شَوِيهَةٌ ، بل هو بالنسبة إلى شاة كنسوة إلى امرأة ، واستدل على كون لامه حرف علة بقولهم في الجمع شَوِيٌّ ككليب ، وقال المبرد : شَوِيٌّ من غير لفظ ^(١) شاء ، وأصل شاء شَوَهَ فهو من شاة كتمر من تمر ، قلبت العين ألفا على القياس ، كما في باب ، ثم قلبت الهاء همزة لخفائها بعد الألف الخافي أيضا ، وهذا كما أن أصل ماء مَوَه ، قال : فتقول في تصغير شاء : شويه ، كما تقول في ماء : مويه ، لزوال الألف الخافي في التصغير ، فتزد اللام إلى أصلها ، كما تقول في الجمع : شياه ، ومياه

وكذا اتفقوا على رد ميم « فم » إلى أصله ، وهو الواو ، لأنه إنما جعلت ميمًا لئلا تحذف باجتماع الساكنين ، فيبقى الاسم على حرف

وما اختلف في هذا القسم في رجوع الحرف المقلوب فيه إلى أصله باب قائم ونائم ، وباب أدور والنور ، بالهمزة ، وباب مُتَعَد ، قال سيبويه في الجميع : لا ترد إلى أصولها في التصغير ، بل تقول : قَوَيْمٌ ، وأَدَيْرٌ ، بالهمزة بعد الياء فيهما وكذا نُؤَيِّرٌ ، بالهمزة قبل الياء ، وَمُتَيِّعٌ وَمُتَيِّنٌ ، ولعل ذلك لأن قلب العين همزة في باب قائل ، وقلب الواو تاء في متعد — وإن كانا مطردَيْنِ — إلا أن العلة فيهما ليست بقوة ، إذ قلب العين ألفا في قائم ليس لحصول العلة في جوهره ، ألا ترى أن ما قبل العين أى الألف ساكن عريق في السكون ، بخلاف سكون

(١) المبرد يخالف سيبويه من وجوه : أحدها أنه جعل شويا اسم جمع له واحد من معناه وهو شاء ، الثاني : أنه جعل شاء اسم جنس جمعيا له واحد من لفظه يفرق بينهما بالتاء وهو شاة ، الثالث : أنه قلب العين ألفا قياسا لتحركها وانفتاح ما قبلها مع عدم اعتلال اللام ، وقلب اللام التي هي هاء همزة قلبا غير قياسي ، الرابع : أنه صغر شاء على شويه في حين أن سيبويه صغره على شوى ، وهذا الوجه نتيجة حتمية للوجوه السابقة

قاف أقوَمَ ، ومع هذا لم يكن حرف العلة فى الطرف الذى هو محل التغير كما كانت فى رِداء ؛ فلا جرم ضعف علة القلب فيه ضعفا تاما حتى صارت كالعدم ، لكنه حمل فى الإعلال على الفعل نحو قال ، فلما كانت علة القلب ضعيفة لم يُبالَ بزوال شرطها فى التصغير بزوال الألف ، وإنما كان الألف شرط علة القلب لأنها قبل العين المتحركة كالفتحة ، أو تقول : هى لضعفها كالعدم فكأن واو قَوم متحرك مفتوح ما قبلها ، وكذا تقول : إن علة قلب الواو فى أو تعد تاء ضعيفة ، وذلك لأن الحامل عليه كراهة مخالفة الماضى المضارع لو لم تقلب الواو تاء ، لكون الماضى بالياء والمضارع بالواو ، مع كون التاء فى كثير من المواضع بدلا من الواو نحو تُراث وتُكَلَّة وتَقْوَى ^(١) ، ونحو ذلك ، ومخالفة الماضى للمضارع غير عزيزة كما فى قال يقول وباع يبيع ، فظهر أن قلب الواو تاء وإن كان مطردا إلا أنه لضرب من الاستحسان ، ولقصد تخفيف الكلمة بالإدغام ما أمكن ، واضعف العلة لم يقلبه بعض الحجازيين تاء ، بل قالوا ايتَعَد ياتعد ، كما يحجىء فى باب الاعلال ، فلما ضعفت علتنا قلب عين نحو قائم وفاء نحو مُتعد صار الحرفان كأنهما أبدا لا لعله ، فلم يُبالَ بزوال علتين فى التصغير ، فقليل : قُويم بالهمزة ، ومتيعد بالتاء وحذف تاء الافتعال ، كما فى تصغير نحو مرتفع .

وخالف الجرمى فى الأول ، فقال : قُوِيلَ وبُويعَ بترك الهمزة لذهاب شرط العلة ، وهو وقوع العين بعد الألف ، وقد اشترط سيبويه أيضا فى كتابه فى قلب العين فى اسم الفاعل ألفا ثم همزة وقوعها بعد الألف ، واتفق عليه النحاة ، فلا

(١) يقال : رجل وكل - بالتحريك - ووكلة - كهمزة - وتكلة على البدل ، ومواكل ، كل ذلك معناه عاجز كثير الاتكال على غيره . والتقية والتقوى والانقاء كله واحد ، وأصل تقوى وقيا ؛ لأنه من وقيت ، أبدلت واؤه تاء وياؤه واوا

وجه لقول المصنف في الشرح إن علة قلب العين ألفا فيه حاصلة ، وهي كونه اسم فاعل من فعل مُعل ؛ فان هذه العلة إنما تؤثر بشرط وقوع العين بعد الألف باتفاق منهم

وخالف الزجاج في نحو متعد فقال في تصغيره : مُوَيْعِد ، لذهاب العلة وهي وقوع الواو قبل التاء ، وذلك لأن التاء تحذف في التصغير كما في مُرْتَدِع ومُجْتَمِع كما يجيء .

وأما نحو أدور وتور فان سيبويه لم يبال بزوال علة قلب الواو همزة في التصغير وهي كونها واوا مضمومة ، لأنها وإن كانت مطردة في جواز قلب كل واو مضمومة ضمة لازمة همزة ، كما يجيء ، لكنها استحسانية غير لازمة ، نحو وجوه ونحوه ، فهي علة كلا علة ؛ وخالفه المبرد فقال : إنما همزت الواو لانضمامها ، وقد زالت في التصغير فتقول في أدور وتور المهموزين : أدور بالياء المشددة ونويز بالواو الصريحة ، ولا كلام في نحو تخمة وتراث وشمة ^(١) ، لأن قلب الواو تاء لأجل انضمامها في أول الكلمة ، فكرهوا الابتداء بحرف ثقيل متحرك بأثقل الحركات ، والضمة حاصلة في التصغير ، وهذا القلب غير مطرد ، بخلافه في نحو اتعد

قوله « وأد » ^(٢) هو أبو قبيلة من الين ، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن

(١) التخمة - بضم ففتح : الثقل الذي يصيبك من الطعام ، تاؤه مبدلة من الواو والتهمة - بوزن تخمة — : ظن السوء ، وأصلها وهمة من الوهم أبدلت واوها تاء

(٢) قال في اللسان في مادة ودد : « الود بفتح الواو : صنم كان لقوم نوح ثم

صار لسكب ، وكان بدومة الجندل ، وكان لقريش صنم يدعونه ودا (بضم الواو) ومنهم من يهمن فيقول أد ، ومنه سمى عبدود ، ومنه سمى أد بن طابخة ، وأدد جد معد بن عدنان » اه . وقال في مادة أد « وأدد : أبو قبيلة من الين ، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير ، والعرب تقول أودا ، جعلوه بمنزلة ثقب ولم

سبأ بن حير، وأدُّ أبو قبيلة، وهو أدبن طابخة بن الياس بن مضر، يعنى أنه فى الأصل وُدَد بالواو المضمومة، واستثقل الابتداء بها فقلبت همزة كما فى أجوه وأُقتت، وإبدال الواو المضمومة ضمة لازمة همزة فى الأول كانت أو فى الوسط قياسٌ مطرد لكن على سبيل الجواز لا الوجوب، ولا أدرى أى شىء دعاهم إلى دعوى انقلاب همزة أدد عن الواو، وما المانع من كونه من تركيب « أدد » وقد جاء منه الإدُّ بمعنى الأمر العظيم، وغير ذلك

قال: « فَإِنْ كَانَتْ مَدَّةٌ ثَانِيَةً فَأَلَوَا لَازِمَةً، نَحْوُ ضَوَيْرِبٍ فِي ضَارِبٍ وَضَوَيْرِبٍ فِي ضِيرَابٍ، وَالْأَسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ يُرَدُّ مَحْذُوفُهُ، تَقُولُ فِي عِدَةٍ وَكُلِّ اسْمًا وَعُمِيدَةٍ وَأَكِيلٍ، وَفِي سَهٍ وَمُذِ اسْمًا سُتَيْمَةً وَمُنِيدٍ، وَفِي دَمٍ وَحِرِّ دُمَى وَحُرَيْجٍ، وَكَذَلِكَ بَابُ ابْنٍ وَاسِمٍ وَأُخْتٍ وَبَنَتٍ وَهَنْتٍ، بِخِلَافِ بَابِ مَيِّتٍ وَهَارٍ وَنَاسٍ »

أقول: قد مر أن نحو ضويرب مما عرض فيه فى التصغير علة القلب اعلم أن كل مدة زائدة ثانية غير الواو تقلب فى التصغير واواً لانضمام ما قبلها؛ فتقول فى ضارب وضيراب وطومار: ضويرب وضويرب وطويمير^(١)، وأما إن لم تكن زائدة نحو القير^(٢) والنَّاب فلا، بل تقول: فَيِيرَ ونَيَّيبَ

قوله « والاسم على حرفين يرد محذوفه » هذا من باب ما عرض فيه فى التصغير مانع منع من اعتبار سبب الحذف الذى كان فى المكبر كما ذكرنا اعلم أن كل اسم ثلاثى حذف فاؤه أو عينه أو لامه وجب فى التصغير ردها؛

يجعلوه بمنزلة عمر « اه وهذا الصنيع منه يشعر بوجود خلاف فى همزة أدد، هل هى أصلية أو منقلبة عن واو، وأنه لم يترجح عنده أحد المذهبين

(١) الطومار: الصحيفة، والمؤلف أراد أن يمثل به لما كانت المدة الثانية فيه واوا، وحكمها أن تبقى فى التصغير ولا تقلب

(٢) القير - بالكسر - والقار: شىء أسود يطل به السفن والأبل، أو هما الزفت

لأن أقل أوزان التصغير فُعِيلٌ ، ولا يتم إلا بثلاثة أحرف ؛ فإذا كنت محتاجا إلى حرف ثالث فَرَدُّ الأصلِ المحذوف من الكلمة أولى من اجتلاب الأجنبي ، وأما إن كانت الكلمة موضوعة على حرفين أو كُنْتَ لاتعرف أن الذاهب منها أى شيء هو ، زدت في آخرها في التصغير ياء ، قياسا على الأكثر ، لأن أكثر ما يحذف من الثلاثي اللام دون الفاء والعين ، كدِمَ ويَدٍ وَفِيمَ وَحَرٍ ، وأكثر ما يحذف من اللام حرف العلة ، وهى إما واو ، أو ياء ، ولو زدت واوا وجب قلبها ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها ، فجئت من أول الأمر بالياء ، فقلت في تصغير مَنَ وَمِنَ وأن الناصبة للمضارع وإن الشرطية أعلاما : مُنًى وَأُنًى ، وأما إذا نسبت إلى مثل هذه فيجىء حكمها في باب النسب ، وتقول في تصغير عدة : وَعِدَّةٌ وهذه التاء وإن كانت كالعوض من الفاء ولذلك لا يتجمعان نحو وَصَلَةٌ وَوَعْدَةٌ ، لكنه لم يتم بنية تصغير الثلاثي — أى فُعِيلٌ — بها ، لأن أصلها أن تكون كلمة مضمومة إلى كلمة ، فلماذا فتح ما قبلها كما فتح في نحو بَعْلَبَك ، فالتاء مثل كرب في معدى كرب ، من حيث إنه يدور إعراب المركب عليه ، ومن حيث افتتاح ما قبلها ، وأما إذا قامت التاء مقام اللام وصارت عوضا منه كما في أخت و بنت فانها تخرج عما هو حدها من فتح ما قبلها ، بل تسكن ويوقف عليها تاء ، ولا يعتد بمثل هذه أيضا في البنية ، بل يقال أُخِيَّةٌ برد اللام حفظا لأصل التاء ، وهو الانفصال ، وكونها كلمة غير الكلمة الأولى ، فإذا لم يعتد بها في البنية في نحو بِنْتُ مع كونها عوضا من اللام قائمة مقامها لما فيها من راحة التأنيث فكيف يعتد بها فيها في نحو عِدَّةٌ مع عدم قيامها مقام العوض منه بدلالة فتح ما قبلها كما هو حقا في الأصل وكذا الوقف عليها هاء ، وتقول في كل اسما : أُكَيْلٌ ، ترد الهمزة التي هى فاء الكلمة ، ولا ترد همزة الوصل ؛ لأنه إنما أحتيج إليها لسكون الفاء ، وفي المصغر يتحرك ذلك

قوله « وفي مذ » هذا بناء على أن أصله منذ ، وقد ذكرنا في شرح^(١)
الكافية أنه لم يقم دليل عليه

قوله « سه » أصله ستّه وفيه ثلاث لغات إحداها هذه ، وهي محذوفة العين ،
والثانية ستٌ بحذف اللام مع فتح السين ، والثالثة است بحذف اللام وإسكان
السين والجيء بهمزة الوصل

فأما إذا سميت بقمٌ وبع فانك تقول في المكبر : قومٌ وبيع ، كما مر في باب
الأعلام^(٢) فلا يكون من هذا الباب

قوله « وفي دَمٍ وَحِرٍ » لام دم ياء ، ولام حِرٍ حاء ، حذفت لاستئصال الحاءين
بينهما حرف ساكن ، وحذفُ العين في سَهٍ ومُذ واللام من حر ودم ليس قياسا
بل القياس في نحو عَمٍ وَفَتًى ، وحذف الفاء في كُئِلٍ شاذ ، وفي عِدّة قياس كما
يجبىء في موضعه

قوله « وكذا باب ابن واسم وبنت وهنت » يعني إذا حذفت اللام وأبدلت
منها همزة الوصل في أول الكلمة أو التاء في موضعه فانه لا يتم بالبدلين بنية تصغير
الثلاثي ، بل لابد من رد اللام ، وإنما لم يتم بهمزة الوصل لأنها غير لازمة ، بل
لا تكون إلا في الابتداء ، فلو اعتد بها لم تبقى البنية في حال الدرج إن سقطت

(١) قد سبق أن تكلمنا على هذه الكلمة فيما مضى من الكتاب (ص ٧)

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (٢ ص ١٣٤) : « ولهذا يرد اللام أو
العين إذا سمي بفعل محذوف اللام أو العين جزما أو وفقا كيغزو ويرم ويخش واغزو
وارم واخش ويقل ويبع وخف وقل وبع ، فتقول : جاءني يغزو ويرم
والتنوين للعوض كما في قاض اسم امرأة ، ويخشى كيحي واغزو وارمى واخشى
ويخاف ويقول ويبع وقول ويبع وخاف ، كما مر في غير المنصرف » اهـ

الهمزة وإن لم تسقط خرجت همزة الوصل عن حقيقتها ؛ لأنها هي التي تسقط في
الدرج ، وإنما لم يعتد بالتاء في البنية لما فيها من رائحة التأنيث لاختصاص
الإبدال بالمؤنث دون المذكر ، وإنما قلنا إن الهمزة والتاء بدلان من اللام
لأنهما لا تجامعانه ، ولم يجيء من الكلمات ما يبدل من لامه تاء فيكون ما قبلها
ساكناً ويوقف عليها تاء لإسبع كلمات : أخت ، وبنت ، وهنت ، وكيت ،
وذيت ، وثنتان ^(١)

(١) أخت : أصلها أخو ، حذفت لامها اعتباراً وعوض عنها التاء مع قصد
الدلالة على المؤنث وغيرت الصيغة من فعل (كجبل) إلى فعل (بضم فسكون)
دلالة على أن التاء ليست متمحضة للتأنيث . وبنت : أصلها بنو ، فعل بها ما فعل
بأخت إلا أنهم كسروا فاء الكلمة منها . والهن والهنه والهنت : كناية عن الشيء
يستفحش ذكره . قال في اللسان : ويقال للمرأة ياهنة أقبل فأذا وقفت قلت : ياهنه
وقالوا : هنت بالتاء ساكنة النون فجعلوه بمنزلة بنت وأخت ، وهنتان وهنات ،
تصغيرها هنية وهنية ، فهنية على القياس وهنية على إبدال الهاء من الياء في هنية للقرب
الذي بين الهاء وحروف اللين ، والياء في هنية بدل من الواو في هنية ، والجمع هنات
على اللفظ وهنات على الأصل . قال ابن جنى : أما هنت فبدل على أن التاء فيها
بدل من الواو قولهم هنات قال :

أَرَى ابْنَ نَزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَّنِي عَلَى هَنَوَاتٍ شَأْنَهَا مُتَتَابِعُ

أما كيت فقد قال في اللسان : « وكان من الأمر كيت وكيت ، يكنى بذلك
عن قولهم كذا وكذا ، وكان الأصل فيه كية وكية (بتشديد الياء) فأبدلت الياء الأخيرة تاء
وأجروها مجرى الأصل لأنه ملحق بفلس والملحق كالأصل . قال ابن سيده : قال ابن جنى :
أبدلوا التاء من الياء لاما وذلك في قولهم كيت وكيت وأصلها كية وكية ثم إنهم حذفوا
الهاء وأبدلوا من الياء التي هي لام تاء كما فعلوا ذلك في قولهم ثنتان فقالوا كيت
فكما أن الهاء في كية علم تأنيث كذلك الصيغة في كيت علم تأنيث ، وفي كيت ثلاث
لغات ، منهم من يبينها على الفتح (طلباً للخفة) ومنهم من يبينها على الضم (تشبيهاً
لها بقبيل وبعد) ومنهم من يبينها على الكسر (على أصل التخلص من التقاء الساكنين) .

وكلتا عند سيبويه (١) ، وقولهم مننت (٢) بسكون النون مثلها ، لكنهما

قال : وأصل التاء فيها هاء وإنما صارت تاء في الوصل « اه بتصرف . وأما ذيت . فالقول فيها كالقول في كيت تماما . وأما ثنتان فقد قال في اللسان : « والاثنتان ضعف الواحد ، والمؤنث الثنتان ، تأؤه مبدلة من ياء ، ويدل على أنه من الياء أنه من ثنيت لأن الاثنتين قد ثنى أحدهما إلى صاحبه ، وأصله ثنى (كجبل) يدللك على ذلك جمعهم إياه على أثناء بمنزلة أبناء وآخاء ، فنقلوه من فعل (بفتح الفاء والعين) إلى فعل (بكسر الفاء وسكون العين) كما فعلوا ذلك في بنت ، وليس في الكلام تاء مبدلة من الياء في غير افتعل إلا ما حكاها سيبويه من قولهم : أسنتوا ، وما حكاها أبو علي من قولهم : ثنتان اه ، وقوله أسنتوا قال عنه ابن يعيش (١٠ : ٤٠) : « وقولهم أسنتوا أى أجدبوا ، وهو من لفظ السنة على قول من يرى أن لامها واو ، لقولهم سنة سنواء واستأجرته مساناة ، ومنهم من يقول التاء بدل من الواو ، ومنهم من يقول إنها بدل من الياء ، وذلك أن الواو إذا وقعت رابعة تنقلب ياء على حد أوعيت وأغزيت ثم أبدل من الياء التاء ، وهو أقيس » اه

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل (ح ١ ص ٥٥) : « وقد اختلف العلماء في هذه التاء (يريد تاء كلتا) فذهب سيبويه إلى أن الألف للتأنيث والتاء بدل من لام الكلمة كما أبدلت منها في بنت وأخت ووزنها فعلى كذكرى وحفري — وهو نبت — وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن التاء للتأنيث والألف لام الكلمة كما كانت في كلا ، والأوجه الأول ، وذلك لأمرين : أحدهما : ندرة البناء وأنه ليس في الأسماء فعتل (بكسر الفاء وسكون العين وفتح التاء) ، والثاني : أن تاء التأنيث لا تكون في الأسماء المفردة إلا وقبلها مفتوح نحو حمزة وطلحة وقائمة وقاعدة ، وكلتا اسم مفرد عندنا ، وما قبل التاء فيه ساكن فلم تكن تأؤه للتأنيث مع أن تاء التأنيث لا تكون حشوا في كلمة ، فلو سميت رجلا بكلمات لم تصرفه في معرفة ولا نكرة كما لو سميت بذكرى وسكرى لأن الألف للتأنيث ، وقياس مذهب أبي عمر الجرمي ألا تصرفه في المعرفة وتصرفه في النكرة ، لأنه كقائمة وقاعدة إذا سمي بهما فاعرفه » اه . ويؤخذ مما ذكره المؤلف في باب النسب أن من العلماء من ذهب إلى أن التاء بدل من الواو التي هي لام الكلمة وليس فيها معنى التأنيث كالتاء في ست ، وأصله سدس ، و كالتاء في تكلة وترات وأصلها وكلة ووراث

(٢) مننت : أصله من زيدت فيه التاء عند الحكاية وقفا للدلالة على تأنيث المحكى

ليست بدلا من اللام ، إذ لا لام لمن وضعها ، وتقول في تصغيرها : أُخْيَّة ،
وَبُنْيَّة ، وَهْنِيَّة ، وَهْنِيَّة ، لأن لامها ذات وجهين كسنة ، وتصغير سنة
أيضا على سُنْيَةٍ وَسُنْيَةٍ ، وتقول في منت : مُنْيَةٍ كما تصغر مَنْ على ما ذكرنا ،
وتقول في كَيْتٍ وَذَيْتٍ : كَيْيَّة وَذِييَّة ؛ لقولهم في المكبر ذِيَّةً وَكِيَّةً أيضا ،
ومن قال أصلهما كَوِيَّة وَذَوِيَّة لكون باب طَوَى أكثر من باب حَيَّ قال :
كُوِيَّة وَذَوِيَّة ، وإنما فتحت ما قبلها في التصغير ووقفت عليها هاء لأنك إذا رددت
اللام لم يكن التاء بدلا منها ، وإذا سميت بَضْرَبْتَ قلت : ضَرْبَةً كما مر في العلم
وتصغيرها على ضَرْبِيَّة ، وتقول في تصغير فُلٍ ^(١) فُلَيْنٍ ؛ لأن لامه نون من قولهم

والأفصح فيه أن يقال : منه ، بتحريك نونه وإبدال تائه هاء

(١) هذا الذي ذهب إليه المؤلف في هذه الكلمة هو مذهب الكوفيين في « فل »
التي تختص بالنداء في نحو قولهم يافل ويافلة وهو مذهب جميع النحاة في فل التي
تستعمل في غير النداء من مواقع الكلام نحو قول الشاعر

* فِي لَجَّةِ أُمِّسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلٍ *

ومذهب البصريين في المختص بالنداء أن لامه ياء وأنه يقال في تصغيره فلي . قال
أبو الحسن الأشموني : « لا يستعمل فل في غير النداء ويقال للثوثة : يافلة ،
واختلف فيهما ، فذهب سيبويه أنهما كسائتان عن نكرتين فقل كناية
عن رجل وفلة كناية عن امرأة ، ومذهب الكوفيين أن أصلهما فلان
وفلانة فرخما ، ورده الناظم ، لأنه لو كان مرخما لقل فيه فلا ، ولما قيل في التائيث
فلة ، وذهب الشلوين وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن فل وفلة كناية
عن العلم نحو زيد وهند بمعنى فلان وفلانة ، وعلى ذلك مشى الناظم وولده . قال
الناظم في شرح التسهيل وغيره : إن يافل بمعنى يافلان ويافلة بمعنى يافلانة . قال :
وهما الأصل ، فلا يستعملان منقوصين في غير نداء إلا في ضرورة فقد وافق الكوفيين
في أنهما كناية عن العلم وأن أصلهما فلان وفلانة وخالفهم في الترخيم ورده بالوجهين
السابقين » اهـ . وقال بعد ذلك : « وجر في الشعر فل ، قال الرازي : في لجة »

فلان ، وتقول في تصغير قطَّ وَرُبَّ وَبَخَّ مخففات : قُطِيطَ وَرُبَيْبٌ وَبُخَيْخٌ (١)
وتقول في تصغير ذِه مسكن الهاء ذِيٌّ لِأَنَّ الهاء بدل من الياء ، والأصل ذى كما
مرفى أسماء الإشارة

والصواب أن أصل هذا فلان وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة كقوله :

* دَرَسَ الْمَنَّا بِمَتَالَعِ قَابَانَ *

أى درس المنازل وليس هو فل المختص بالنداء ، إذ معنا هما مختلف على الصحيح
كما مر أن المختص بالنداء كناية عن اسم الجنس ، وفلان كناية عن علم ومادتهما مختلفت ،
فالمختص مادته من ف ل ي فلو صغرتة قلت فلى وهذا مادته ف ل ن فلو صغرتة قلت
فلىن « اه . وقال ابن منظور فى اللسان : « قال ابن بزرج : يقول بعض بنى أسد :
يافل أتبل ويافل أقبلا ويافل أقبلا وقالوا للبرأة فيمن قال يا فل يا فلان أقبلى
وبعض بنى تميم يقول يا فلانة أقبلى ، وبعضهم يقول يا فلانة أقبلى ، وقال غيرهم : يقال
للرجل : يا فل أقبلى وللثنتين يا فلان ويا فلون للجميع أقبلا وللبرأة يا فل (بفتح اللام)
أقبلى ويا فلثان ويا فلانة أقبلى نصب فى الواحد لأنه أراد يا فلانة فنصبوا الهاء . ثم قال
قال الخليل : فلان تقديره فعال (بضم الفاء) وتصغيره فلىن (بتشديد الياء) قال :
وبعض يقول : هو فى الأصل فعلان (بضم الفاء وسكون العين) حذف منه واو . قال :
وتصغيره على هذا القول فلىان ، وروى عن الخليل أنه قال : فلان نقصانه ياء أو واو
من آخره والنون زائدة لانك تقول فى تصغيره فلىان فيرجع إليه مانقص وسقط
منه ولو كان فلان مثل دخان لكان تصغيره فلىن مثل دخين (بتشديد الياء فيهما)
ولكنهم زادوا ألفا ونونا على فل (بفتح اللام) » اه ملخصا

(١) قال ابن هشام : قط على ثلاثة أوجه — أحدها — أن تكون ظرف زمان
لاستغراق ماضى ، وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة فى أفصح اللغات...
وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين وقد تتبع قافه طاءه فى الضم وقد تخفف
طاءه مع ضمها أو إسكانها — والثانى : أن تكون بمعنى حسب ، وهذه مفتوحة
القاف ساكنة الطاء ، ويقال فيها : قطى وقطك... والثالث : أن تكون اسم
فعل بمعنى يكنى فيقال قطى بنون الوقاية « اه ومثل هذا فى شرح الكافية للمؤلف (٢٠)

قوله « بخلاف ميت وهار وناس » الأصل مَيِّت وهَائِر ^(١) وأناس ، حذفها
لأعلة موجبة ، بل للتخفيف ، وهذه العلة غير زائلة في حال التصغير ، ولا حاجة
ضرورية إلى رد الحذوف ، كما كانت في القسم المتقدم ، إذ يتم بنية التصغير
بدونها ، وكذا لا ترد الحذوف في تصغير يَرَى وترى وأرى ونرى ، ويضع وتضع ،
وخير وشر ، بل تقول : يَرَىُّ وترَىُّ وَأَرَىُّ ونَرَىُّ وَيُضَيِّعُ وتُضَيِّعُ وَخَيْرٌ
وشريرٌ ؛ وحكى يونس أن أبا عمرو كان يقول في مُرٍ : مُرَىٌّ كمربع ،
يهمز ويكسر كمعيط في مُعْطٍ ؛ فألزمه سيبويه أن يقول في مَيِّتٍ وناسٍ مَيِّتٌ
وأنيس ، وكان المازني يرد نحو يَضَعُ وهَارٍ إلى أصله ، نحو يُوضِعُ وهوَ يَضَعُ ،

ص ١١٧) وزاد أنه يقال في قط الظرفية قط بضم القاف مع تخفيف الطاء مضمومة
ومراد المؤلف هنا قط الظرفية المخففة على أى وجه من وجوها . وقال صاحب
المغنى : « وفي رب ست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف
والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنة أو محركة ومع التجرد منها فهذه اثنا عشرة
والضم والفتح مع إسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف » . وبخ:
كلمة تقال عند تعظيم الشئ ، أو استحسانه وهى بسكون الخاء وبكسر ها منونة
أو بغير تنوين وبتشديد ها مكسورة مع التنوين وبضمها مخففة مع التنوين ؛ فان
كررتها سكتت مع الكسر أو نونت الأولى وسكنت الثانية

(١) قال في اللسان : « هار البناء هوراهدمه . وهار البناء والجرف يهور هورا
وهوورا فهو هائر وهار على القلب » اه ، فالفعل لازم ومتعد ، وقوله وهار على القلب
يريد أن أصله هاور ثم قدمت الراء على الواو فصار هاروا ثم قلبت الواو ياء لتطرفها
إثر كسرة فصار هاريا ثم أعلل إعلال قاض . وقال في اللسان أيضا : « الناس قد
يكون من الانس ومن الجن ، وأصله أناس فحفف ، ولم يجعلوا الألف واللام فيه
عوضا من الهمزة المحذوفة ، لأنه لو كان كذلك لما اجتمع مع المعوض منه في قول
الشاعر :

« إِنَّ الْمُنَايَا يَطْلَعُ نَ عَلَى الْأُنَاسِ الْأَمِينَا » اه

قال السيرافي : فيلزمهم أن يقولوا : أَخَيْرٌ وَأَشْيَرٌ ، وقد حكى يونس عن جماعة هُوَيْثَرٌ ، فقال سيبويه : هذا تصغير هائر لا تصغير هار^(١) ، كما قالوا في تصغير بُنُونُ أَيْدُونُ ، وهو تصغير أُنْبَى مقدرا كأضحى ، وإن لم يستعمل كما مر في شرح الكافية^(٢) في الجمع ، ولو كان تصغير بُنُون على لفظه قلت بُنْيُون

(١) يريد أنك إذا صغرت هائرا الذي بقي على أصله من غير قلب مكانى قلت هويثر كما تقول سويل ونويل وصويثم في تصغير سائل ونائل وصائم ، وإذا أردت تصغير هار الذي قدمت لامه على عينه قلت هوير كما تقول قويس وغوير في تصغير قاض وغاز

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (ص ٢ ص ١٧٠ ، ١٧١) : « الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير منها أينون ، قال :

رَعَمَتْ تَمَاضِرُ أَنْتِي إِمَّا أُمْتُ يَسْدُدُ أَيْدُونُهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي

وهو عند البصريين جمع أين وهو تصغير أبني مقدرا على وزن أفعل كأضحى فشذوذه عندهم لأنه جمع لمصغر لم يثبت مكبره . وقال الكوفيون : هو جمع أين ، وهو تصغير ابن مقدرا وهو جمع ابن كادل في جمع دلو ، فهو عندهم شاذ من وجهين كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره وبجى أفعل في فعل وهو شاذ كأجبل وأزمن ، وقال الجوهري : شذوذه لكونه جمع أين تصغير ابن يجعل همزة الوصل قطعاً ، وقال أبو عبيد : هو تصغير بنين على غير قياس » اهـ . قال البغدادى (ص ٤٠١) : « وقال ابن جنى في إعراب الحماسة : ذهب سيبويه إلى أن الواحد المكبر من هذا الجمع أبني على وزن أفعل مفتوح العين بوزن أعمى ثم حقر أيضا فصار أين كأعيم ثم جمع بالواو والنون فصار أينون ثم حذفت النون للإضافة فصار أيدنوها ، وذهب الفراء إلى أنه كسر ابنا على أفعل مضموم العين ككلب وأكلب ، ويذهب البغداديون في هذه المحذوفات إلى أنها كلها سوا كن العين فأين عنده كأديل كما أن ابن ذلك المقدر عندهم كأدل وكأن سيبويه إنما عدل إلى أن جعل الواحد من ذلك أفعل اسما واحدا مفردا غير مكسر لأمرين أحدهما أن مذهبه في ابن أنه فعل (بفتح العين) بدلالة تكسيرهم إياها على أفعال ، (١٥ - ١)

قال « وَإِذَا وَلِيَ يَاءُ التَّصْغِيرِ وَآوُ أَوْ أَلِفٌ مُنْقَلِبَةٌ أَوْ زَائِدَةٌ قُلِبَتْ يَاءٌ ، وَكَذَلِكَ الْهَمْزَةُ الْمُنْقَلِبَةُ بَعْدَهَا نَحْوُ عُرْيَةٍ وَعُصْيَةٍ وَرُسْيَةٍ ، وَتَصْغِيرُهَا فِي بَابِ أُسَيْدٍ وَجَدِيلٍ قَائِلٌ ، فَإِنْ اتَّفَقَ اجْتِمَاعُ ثَلَاثِ يَآتٍ حُذِفَتِ الْأَخِيرَةُ نَسِيًّا عَلَى الْأَفْصَحِ ، كَقَوْلِكَ فِي عَطَاءٍ وَإِدَاوَةٍ وَغَاوِيَةٍ وَمُعَاوِيَةٍ : عَطَى وَأَدَّى وَغَوِيَّةٌ وَمُعِيَّةٌ ، وَقِيَّاسُ أَحْوَى أَحَى غَيْرَ مُنْصَرِفٍ ، وَعَيْسَى يَصْرِفُهُ ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو : أَحَى ، وَعَلَى قِيَّاسِ أُسَيْوَدَ أَحْيَوِ »

أقول : قوله « وَإِذَا وَلِيَ يَاءُ التَّصْغِيرِ » إلى قوله « وَجَدِيلٌ قَلِيلٌ » من باب

ما يعرض فيه للتصغير سبب القلب (١)

وليس من باب فعل (كقفل) أو فعل (كجذع) — والآخر — أنه لو كان أفعل لكان لمثال القلة ولو كان له لقب جمع بالواو والنون وذلك أن هذا الجمع موضوع للقلة فلا يجمع بينه وبين مثال القلة ، لئلا يكون ذلك كاجتماع شيتين لمعنى واحد وذلك مرفوض في كلامهم « اه

(١) شملت هذه العبارة أربعة أنواع عرض فيها سبب القلب عند التصغير — الأول — الواو التالية لياء التصغير سواء أكانت أصلية وهي لام كعروة ودلو وحقو أم كانت زائدة كعجوز ورسول وجزور . وهذا النوع تقلب واوه ياء بسبب عرض وهو اجتماع الواو والياء في كلمة وسبق إحداهما بالسكون — الثاني — الألف المنقلبة عن واو أو ياء ولا تكون إلا لاما كفتى وعصا ورحى . وهذا النوع ترد فيه الألف إلى أصلها إذ قد زال بسبب التصغير سبب قلب الواو والياء ألفا وهو تحرك كل منهما مع انفتاح ما قبله ، وعرض سبب آخر موجب للقلب في الواو وهو اجتماعها مع الياء وسبق إحداهما التي هي ياء التصغير بالسكون وللأدغام في الياء وهو اجتماع المثليين في كلمة وأولهما ساكن ، والظاهر أن المؤلف رحمه الله لم يراع رد الألف إلى أصلها بل قلبها من أول الأمر ياء — الثالث — الألف الزائدة التالية لياء التصغير كألف رسالة وقلادة وقضاة وقحافة وسحابة وشهامة . وهذا النوع تقلب فيه الألف ياء لما قد تقرر من أنه يجب كسر الحرف التالي لياء التصغير فيما زاد على الثلاثة والألف حرف

قوله « فان اتفق اجتماع — إلى آخر ما ذكر » من باب ما يزول فيه في التصغير
سبب القلب الذي كان في المكبر ويعرض في التصغير سبب الحذف
قوله « قلبت ياء » ليس على إطلاقه ، بل بشرط أن لا يكون بعد الواو أو
الألف حرفان يقعان في التصغير موقع العين واللام من فُعَيْلٍ ، فإنه إن كان بعدهما
حرفان كذا وجب حذفهما ، وكذا كل ياء في مثل موقعهما ، تقول في تصغير مقاتل :
مُقَيْتِل ، بحذف الألف ، إذ مُفَيْعِل — بتشديد الياء — ليس من أبنية التصغير ،
وكذا تُقَيْتِل في تصغير تقول علما بحذف الواو ، وكذا حَمَيْر في تصغير حمير
بحذف الياء مع همزة الوصل ، كما يحىء ، وإنما تقلب الألف والواو ياء إذا وقعا إما
مَوْعٍ اللام من فَعَيْل ، نحو أذَى في تصغير إذا علما ، وعُرْيَةٍ في تصغير عُرْوَةٍ ،
أو موقع العين من فُعَيْل ، كرسيلة في رسالة ، وعَجَزٍ في عَجُوز ، وإنما قلبتا ياءين
لأنهما إذن لا بد من تحريكهما ، فاذا تحركت الواو وقبلها ياء ساكنة وجب قلبها ياء ،
وإذا قصدت تحريك الألف فجعلها ياء أولى ، لأنها إن جعلتها واوا وجب قلبها ياء
لما ذكرنا ، وجعلها همزة بعيد ، لأن اعتبار التقارب في الصفة في حروف العلة أكثر
من اعتبار التقارب في المخرج ، فلذلك لا تقلب الألف همزة إلا في موضع لو قلبت

لا يقبل الحركة ولم يحز قلبها إلى حرف آخر من غير حروف العلة لأن حروف
العلة بعضها أنسب ببعض ، ولم يحز قلبها واوا لأنها لو قلبت واوا لاجتمعت مع
الياء الساكنة السابقة عليها ، فكان ينبغي قلبها ياء فآثرنا الاختصار بقلبها ياء من أول
الأمر - الرابع - الهمزة المنقلبة عن واو أو ياء التالية لألف زائدة مثل كساء وبناء
وقضاء وسماء وعواء وزها . وهذا النوع تقلب فيه الألف الزائدة ياء لما تقدم في
النوع الثالث ، فيزول سبب قلب الواو أو الياء همزة ، فتعود كل منهما ، ثم تقلب الواو
ياء لتطرفها إثر كسرة ، وكأن المصنف والشارح لا يريان رجوع الهمزة إلى أصلها
بل يقلبانها ياء من أول الأمر ، ولهذا لم يفرقا بين الواوى واليائى . واعلم أن النوع
الرابع كما عرض فيه سبب القلب قد عرض فيه سبب الحذف

فيه واوا أوياء لا تقلبت ألفا أيضا ، كألف التأنيث في حمراء ^(١) والألف في نحو الضالين ودابة ^(٢) ، وأما العالم والباز فنادران ^(٣)

(١) أصل حمراء حمري كسرى ثم قصد مد الصوت فزيدت ألف قبل ألف التأنيث فاجتمع ألفان فلزم قلب الثانية همزة لأنه لو قلبت الأولى لفات الغرض المأتى بها لأجله ، ولو قلبت الثانية واوا أوياء رعاية للتقارب في الصفة بين حروف العلة لصارت حينئذ حمراى أو حمراو فتقع كل من الواو والياء متحركة مفتوحا ما قبلها إذ لا اعتداد بالألف لزيادتها فيجب انقلابهما ألفا فتعود الكلمة سيرتها الأولى .

(٢) يحكى عن أيوب السخيتاني في الشواذ (ولا الضالين) بهمزة مفتوحة - فرارا من التقاء الساكنين ، وحكى أبو زيد عنه دأبة وشأبة - بهمزة مفتوحة أيضا - للعلة المتقدمة . وإنما قلب الألف همزة ولم يقلبها ياء ولا واوا لأنه لو قلبها إلى إحداهما لصارت كل واحدة منهما متحركة مفتوحا ما قبلها فيلزم قلبها ألفا . قال أبو البقاء العكبري في كتابه وجوه القراءات (ج ١ ص ٥) : « وقرأ أيوب السخيتاني بهمزة مفتوحة ، وهي لغة فاشية في العرب في كل ألف وقع بعدها حرف مشدد نحو ضال ودابة وجان والعلة في ذلك أنه قلب الألف همزة لتصح حركتها لثلاث يجمع بين ساكنين هاهنا وقال أبو عبد الله القرطبي في تفسيره (ج ١ ص ١٣١) الأصل في الضالين الضاللين ، حذفت حركة اللام الأولى ثم أدغمت اللام في اللام فاجتمع ساكنان مدة الألف واللام المدغمة . وقرأ أيوب السخيتاني ولا الضالين - بهمزة غير ممدودة - كأنه فر من التقاء الساكنين وهي لغة ، حكى أبو زيد قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ (فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان) فظننته أنه قد لحن حتى سمعت من العرب دأبة وشأبة . قال أبو الفتح : وعلى هذه اللغة قول كثير :

* إِذَا مَا الْغَوَانِي بِالْعَبِيْطِ احْمَارَتْ * اه كلامه

(٣) إنما كان ذلك نادرا لأن الألف لو قلبت واوا أوياء لم يلزم قلبهما ألفا لعدم تحررهما . وقد قال المؤلف في باب الابدال : وعن العجاج أنه كان يهمز

ثم إن الواو الواقعة بعد ياء التصغير - أعنى التى لا تحذف - لا يخلو إما أن تكون لاما أو غير لام

فاللام تقلب ياء لا غير، تقول: غَزَيَّ وَغَزَيْتَ فى غَزْوٍ وَغُرُوءٍ، وكذا غَزَيَّانَ وَعَشِيَّاءُ وَغَزَيْتَ بياضين مشددتين، فى تصغير غَزَوَانٍ وَعَشَوَاءُ ^(١) وَغَزُوءٌ منسوبة إلى الغزو

وأما غير اللام فإن كانت ساكنة فى المكبر فلا بد من قلبها ياء، نحو عَجِيزٌ

العالم والخاتم، وليس ذلك فرارا من التقاء الساكنين ولكن لتقارب مخرجى الألف والهمزة « اه كلامه، نقول: ومن شواهد قلب الألف همزة فى العالم قول العجاج.

يَا دَارَ سَلَمِي يَا سَلَمِي ثُمَّ اسَلِمِي * فَخَنَدِفْ هَامَةً هَذَا الْعَالَمِ

ومن شواهد قلبها همزة فى البأز قول الشاعر

كَأَنَّهُ بَأَزْدَجْنٍ فَوْقَ مَرْقَبَةٍ جَلَّى الْقَطَا وَسُطَّ قَاعَ سَمَلَقٍ سَلَقِ

وقد استمر هذا القلب فى الجمع فقالوا: أبُوزُ وبُزْرانُ كما استمر قلب الواو ياء فى عيد لسكونها إثر كسرة عند جمعه فقالوا أعياد

(١) قال فى اللسان: « والغزو السير إلى قتال العدو وانتهى به. غزاهم غزوا وغزوانا، عن سيبويه، صحت الواو فيه كراهية الاختلال. وغزواها، اه وقوله. صحت الواو فيه كراهية الاختلال، يريد به أن حق الواو فى غزوان أن تقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكنهما لم تقلب لأنها لو قلبت لاجتمع ألفان فكان يجب حذف إحداهما دفعا لالتقاء الساكنين فيصير غزان فيلبس فعلا (بفتح العين) بفعال. والعشواء أتى الأعشى، قال فى اللسان: « العشاء مقصور سوء البصر بالليل والنهار يكون فى الناس والدواب والابل والطيور، وقيل: هو ذهاب البصر وقيل: هو ألا يبصر بالليل، وقد عشى يعشى عشى (كعمى يعمى عمى) وهو عش وأعشى والأثى عشواء، اه ملخصا

وَجَزِيرٌ فِي عَجُوزٍ^(١) وَجَزُورٌ، وَإِنْ كَانَتْ فِيهِ مَتَحَرِّكَةٌ أَصْلِيَّةٌ كَانَتْ كَأَسْوَدَ وَمَزُودَ، أَوْ زَائِدَةٌ كَجَدُولَ فَلَا كَثْرَتُ الْقَلْبِ، وَيَجُوزُ تَرْكُهُ كَأَسْيُودَ وَجُدْيُولَ^(٢)، لِقُوَّةِ الْوَاوِ الْمَتَحَرِّكَةِ، وَعَدَمِ كَوْنِهَا فِي الْآخِرِ الَّذِي هُوَ مَحَلُّ التَّغْيِيرِ، وَكَوْنِ يَاءِ التَّصْغِيرِ عَارِضَةً غَيْرَ لَازِمَةٍ؛ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ حَمَلًا عَلَى التَّكْسِيرِ، نَحْوَ جَدَاوِلَ وَأَسَاوِدَ، وَلَوْ كَانَ حَمَلًا عَلَيْهِ لَجَازَ فِي مَقَامٍ وَمَقَالٍ مُقَيِّمٌ وَمُقَيَّوْلٌ كَمَا فِي مَقَاوِلَ وَمَقَاوِمَ

قَوْلُهُ « وَكَذَلِكَ الْهَمْزَةُ الْمُنْقَلِبَةُ بَعْدَهَا » أَيْ: الْهَمْزَةُ الْمُنْقَلِبَةُ عَنِ الْأَلْفِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بَعْدَ الْأَلْفِ الزَّائِدَةِ الَّتِي تَلِي يَاءَ التَّصْغِيرِ يَعْضُضُ فِيهِ سَبَبُ قَلْبِ الْأَلْفِ يَاءَ كَمَا مَرَّ، وَيَزُولُ سَبَبُ قَلْبِ اللَّامِ أَلْفًا؛ إِذْ مِنْ جَمَلَتِهِ الْأَلْفُ الزَّائِدَةُ وَالْفَتْحَةُ الَّتِي

(١) أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يُقَالُ لِلرَّأَةِ الْمُسْنَةِ: عَجُوزٌ - بِلَاتَاءٍ - وَاخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ هَلْ يُقَالُ لَهَا عَجُوزَةٌ - بِالتَّاءِ - وَفِي أَنَّهُ هَلْ يُقَالُ لِلرَّجُلِ عَجُوزٌ أَيْضًا، وَقَدْ حَكِيَ صَاحِبُ اللِّسَانِ عَنْ بَعْضِ أَئِمَّةِ اللُّغَةِ أَنَّهُ يُقَالُ لِلرَّجُلِ عَجُوزٌ، كَمَا حَكِيَ أَنَّهُ يُقَالُ لِلرَّأَةِ عَجُوزَةٌ بِالتَّاءِ مَعَ الْقَلَّةِ. وَالْجَزُورُ: الْمَجْزُورُ مِنَ الْإِبِلِ، يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَهُوَ مُؤَنَّثٌ بِلَاتَاءٍ تَقُولُ: هَذِهِ جَزُورُ بَنِي فَلَانٍ وَجَزُورُ بَنِي فَلَانٍ ذُبِحَتْهَا وَإِنْ عَنِيَتْ بِذَلِكَ الْمَذْكَرَ (٢) الْمَزُودُ: وَعَاءٌ يَجْعَلُ فِيهِ الزَّادُ. وَالْأَسْوَدُ: أَصْلُهُ صِفَةٌ مِنَ السَّوَادِ، وَقَدْ سَمِيَ بِهِ نَوْعٌ مِنَ الْحَيَاتِ وَهُوَ الْعَظِيمُ الَّذِي فِيهِ سَوَادٌ وَقَدْ قَالُوا فِي مُؤَنَّثِهِ أَسْوَدَةٌ وَقَالُوا فِي مُؤَنَّثِ الصِّفَةِ سَوْدَاءَ. وَلَمْ يَفْرُقِ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْإِسْمِ فِي جَوَازِ الْوُجْهِينَ - وَهُمَا التَّصْحِيحُ وَقَلْبُ الْوَاوِ يَاءً فِي التَّصْغِيرِ -، وَالَّذِي حَكَاهُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْمُونِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْأَلْفِيَّةِ فِي بَابِ الْإِبْدَالِ أَنَّهُ إِنْ جُمِعَتِ الْكَلِمَةُ عَلَى صِيغَةٍ مَتْنَهِيَ الْجُمُوعَ جَازَ فِيهَا الْوُجْهَانِ فِي التَّصْغِيرِ، وَذَلِكَ كَأَسْوَدَ الْإِسْمِ وَجَدُولَ فَقَدْ قِيلَ فِي جَمْعِهَا أَسَاوِدَ وَجَدَاوِلَ، وَأَمَّا إِنْ كَانَتِ الْكَلِمَةُ لَمْ تَجْمَعْ عَلَى هَذِهِ الزَّنَةِ فَلَيْسَ فِيهَا إِلَّا الْإِعْلَالُ وَذَلِكَ كَأَسْوَدَ وَأَعُورَ وَأَحْوَلَ وَأَحْوَرُ إِذَا جَاءَ جَمْعُهَا عَلَى فِعْلِ - بَضْمٍ فَسَكُونٌ - وَإِنَّمَا أَجَازَ الْوُجْهَيْنِ: أَمَّا الْإِعْلَالُ فَلِأَنَّهُ الْأَصْلُ، وَأَمَّا التَّصْحِيحُ فَحَمَلًا لِلتَّصْغِيرِ عَلَى التَّكْسِيرِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَفْرُقِ الْمُؤَلِّفُ هَذَا الْفَرْقَ لِأَنَّهُ جَعَلَ عِلَّةَ جَوَازِ التَّصْحِيحِ قُوَّةَ الْوَاوِ بِالْحَرَكَةِ

قبلها ، ويعرض سبب آخر لقلب اللام ياء ، إن كان واوا ؛ ثم سبب آخر لحذف ذلك اللام ، وذلك أنه إذا اجتمع ثلاث ياءات والأخيرة متطرفة لفظاً كما في أَحْيٍ أو تقديراً كما في مَعِيَّةٍ وثانيتها مكسورة مُدْغَمٌ فيها ، ولم يكن ذلك في الفعل كما في أَحْيٍ وَيُحْيِي ولا في الجارى عليه نحو الْمُحْيِي ؛ وجب حذف الثالثة نَسِيًّا ، كما يحىء في باب الاعلال تحقيقه

فاذا حقر نحو عطاء قلب ألفه ياء كما في حَمَار ؛ فيرجع لام الكلمة إلى أصلها من الواو لزوال الألف قبلها ، ثم تنقلب ياء لتطرفها مكسوراً ما قبلها ؛ فتجتمع ثلاث ياءات : الأولى للتصغير ، والثانية عوض من الألف الزائدة ، والثالثة عوض عن لام الكلمة ؛ فتحذف الثالثة نَسِيًّا ، فيبقى عَطَى ، ويدور الاعراب على الثانية وكذا إداوة ، لافرق بينهما ، إلا أن لام إداوة لم تنقلب ألفاً ثم همزة ؛ لأنها لم تنطرف كما تطرف لام عطاء

وأما غاوية فانك تقلب ألفها واوا كما في ضارب ؛ فتجتمع ياء التصغير والواو التي هي عين الكلمة ، فتقلب ياء لسكون الأولى ، فيجتمع ثلاث ياءات : ياء التصغير ، وبعدها العين ، ثم اللام

وأما معاوية فانك تحذف ألفها كما في مُقاتل ؛ فتزيد ياء التصغير ، وتنقلب العين ياء لما ذكرنا ؛ قال

٣٧ — وَقَاءٌ مَّا مَعِيَّةٌ مِنْ أَبِيهِ * لِمَنْ أَوْ فَيَ بَعْدُ أَوْ بَعْدُ^(١)

(١) هذا البيت من كلام الصمة الأصغر — وهو معاوية بن الحارث ، وهو والدريد ابن الصمة الشاعر المعروف — وكان الصمة أسيراً هو وابنه معية ، فقتل الصمة ، فقال هذا البيت وهو يجود بنفسه ، يريد أن في ابنه الباقي بعده أحسن الخلف والعوض منه والوقاء — بكسر الواو وفتحها بعدها قاف — : ما حيت به شيئاً أو حفظته و«ما» زائدة وقوله معية مبتدأ مؤخر خبره وقاء ، و«من أبيه» متعلق بوقاء أو بمحذوف حال من ضمير المبتدأ و«أو في» مثل وفي مخففة ، والعقد : إحكام العهد ، و«والعهد» الأمان وقد

وكذا يجتمع في أحوى^(١) ثلاث يآت بسبب قلب العين ياء ، فبعد حذف

أنشد المؤلف هذا البيت دليلاً على أنه يقال في تصغير معاوية معية — بحذف الألف وقلب الواو ياء وإدغامها مع ياء التصغير وحذف الياء التالية لها لكونها ثالثة قال في القاموس وشرحه : « تصغير معاوية معيوة على قول من يقول أسود ، ومعية وهذا قول أهل البصرة لأن كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات أو لاهن ياء التصغير حذفت واحدة منهن فإن لم تكن أو لاهن ياء التصغير لم تحذف منه شيئاً ، تقول في تصغير مية مية ، وأما أهل الكوفة فلا يحذفون منه شيئاً . يقولون في تصغير معاوية معية (يريد أنهم لم يحذفوا من الياءات شيئاً ولا شك أنهم حذفوا الألف) على قول من يقول أسيد . ومنهم من يقول معيوية » اه ومثله أيضاً في صحاح الجوهري

(١) الأحوى : وصف من الحوة بضم الحاء وتشديد الواو — وهى سواد إلى الخضرة أو حمرة تضرب الى السواد . قال الجوهري : « تصغير أحوى أحيو في لغة من قال أسود . واختلفوا في لغة من أدغم . قال عيسى بن عمر : أحى فصرف . قال سيبويه قد أخطأ هو ، ولو جاز هذا لصرف أصم لأنه أخف من أحوى ولقالوا أصيم فصرفوا . وقال أبو عمرو بن العلاء أحى كما قالوا أحيو : قال سيبويه : ولو جاز هذا لقلت في عطاء عطى . وقال يونس أحى قال سيبويه : هذا هو القياس والصواب » اه كلام الجوهري . واليك ما ذكر سيبويه في هذا الموضوع بحرفه (٢ ص ١٣٢) قال : « واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياء ان حذفت التي هي آخر الحروف ويصير الحرف على مثال فاعيل ، ويجرى على وجوه العربية (يريد أنه يعرب بالحركات الظاهرة) وذلك قولك في عطاء عطى وقضاء قضى وسقاية سقية وإدواة أدية وفي شأوية شوية وفي غاوغوى إلا أن تقول شويوية وغوبو في قول من قال أسود وذلك لأن هذه اللام إذا كانت بعد كسرة اعتلت واستثقلت إذا كانت بعد كسرة في غير المعتل فلما كانت كسرة في ياء قبل تلك الياء ياء التحقير ازدادوا لها استنقا لا فحذفوا وكذلك أحوى ، إلا في قول من قال أسود ، ولا تصرفه لأن الزيادة ثابتة في أوله ، ولا يلتفت إلى قلته كما لا يلتفت إلى قلة يضع ، وأما عيسى فكان يقول : أحى ويصرفه وهذا خطأ ، لو جاز ذا لصرفت أصم

الياء الثالثة كان سيبويه يمنع صرفه ، لأنه وإن زال وَزَنُ الفعل لفظاً وتقديراً أيضاً بسبب حذف اللام نَسِيماً ، لكن الهمزة في الأول ترشد إليه وتنبه عليه ، كما منع صرف نحو يَعِدُ وَيَرَى اتفاقاً ، وإن نقص عن وزن الفعل بحذف الفاء والعين وجوباً ، وكان عيسى بن عمر يصرفه ، نظراً إلى تقصان الكلمة عن وزن الفعل نقصاناً لازماً ، بخلاف نحو أَرَسَ في تخفيف أَرَأْسَ ، فإن النقص فيه غير لازم (١) وليس بشيء ، لأن الواجب والجائز كما ذكرنا في مثله سواء مع قيام حرف المشابهة وكان أبو عمرو بن العلاء لا يحذف الثالثة نَسِيماً ، بل إنما يحذفها مع التنوين حَذَفَ ياء قاض ومع اللام والاضافة يردّها كالأُحْيَى ، قال الفارسي : إنما فعل ذلك لمشابهة في اللفظ الفعل ، فكأنه اسم جار عليه مثل المُحْيَى وكذا يلزمه أن يقول في تصغير يُحْيِي يُحْيِي ، ورد سيبويه على ابن العلاء بقولهم في عطاء : عَطَى ، بحذف الثالثة

لأنه أخف من أحمر وصرفت أَرَأْسَ إذا سميت به ولم تهمز فقلت أَرَسَ . وأما أبو عمرو فكان يقول : أحي (أى بالأدغام وحذف الثالثة معتداً بها فيعربه كقاض) ولوجاز ذا لقلت في عطاء عطى (كقاض) لأنها ياء كهذه الياء وهي بعد ياء مكسورة، ولقلت في سقاية سقية وشاء وشوى . وأما يونس فقوله : هذا أحي (بمنع الصرف) كما ترى وهو القياس والصواب « اهـ . قال السيرافي : » ورأيت أبا العباس المبرد يطل رد سيبويه بأصم قال : لأن أصم لم يذهب منه شيء لأن حركة الميم الأولى في أصم قد أُلقيت على الصاد ، وليس هذا بشيء ، لأن سيبويه إنما أراد الخفة مع ثبوت الزائد ، والمانع من الصرف لا يوجب صرفه ، وأصم أخف من أصمم الذي هو الأصل ولم يجب صرفه وكذلك لو سميت رجلاً بيضع ويعد لم تصرفه وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل « اهـ

(١) الأَرَأْسُ العظيم الرأس . والأتى رأسي ، وقد يخفف الأَرَأْسُ بالقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها ثم حذفها فيصير الأَرَسُ — بفتح الهمزة والراء — وهو قبل التخفيف وبعده غير منصرف للوصفية ووزن الفعل إجماعاً

إجماعاً ، ولا يلزمه ذلك على ما اعتذر له أبو علي وقد مر جميع هذا في باب غير المنصرف (١)

ومن قال أسيود قال في معاوية وعاوية : مُعَيَوِيَّة ، وَغَوَيَوِيَّة ، وفي أحوى أَحْيَو ، إذ لم يجتمع ثلاث يآت حتى تحذف الثالثة نسياً .
والكلام في صرف أحى عند أبي عمرو ومنع صرفه ، وكذا في صرف أَحْيَو ومنعه ، والبحث في أن التنوين فيهما للصرف أو للعوض كما مر في جوار في باب ما لا ينصرف سواء (٢) .

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (١ ص ٥٢) مانصه : « واعلم أنك إذا صغرت نحو أحوى قلت أحى بحذف الياء الأخيرة نسياً لكونها متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل أو جار مجراه كأحى والمحى / وقياس مثلها الحذف نسياً كما يجيء في التصريف إن شاء الله تعالى ، فسيبويه بعد حذف الياء نسياً يمنع الصرف لأنه بقي في أوله زيادة دالة على وزن الفعل ، وعيسى بن عمر يصرفه لتقصانه عن الوزن بحذف الياء نسياً ، بخلاف نحو جوار فأن الياء كالتأنيث بدليل كسرة الراء كما ذكرنا ، فلم يسقط عن وزن أقصى الجموع والأولى قول سيبويه ، ألا ترى أنك لا تصرف نحو يعد ويضع عليها وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل ، وأبو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو أحى نسياً بل يعله لإعلال أعيل وذلك لأن في أول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة بخلاف عطى تصغير عطاء فجعله كالجارى مجرى الفعل أعنى المحى في الإعلال فأحى عنده كأعيل سواء في الإعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا ، وبعضهم يقول أحيو في تصغير أحوى كأسيود في تصغير أسود كما يجيء في التصريف ؛ ويكون في الصرف وتركه كأعيل على الخلاف المذكور » اهـ

(٢) قد سبق لنا القول في نحو جوار وبيان أنه محل ممنوع من الصرف وبيان مذهب سيبويه في مثله (ص ٥٨ من هذا الكتاب) . وقال المؤلف في شرح الكافية (١ ص ٥١) مالمخصه : « اختلفوا في كون جوار رفعا وجرا منصرفاً أو غير منصرف ، فقال الزجاج : إن تنوينه للصرف وإن الإعلال مقدم على منع

وقول المصنف « حذفت الأخيره نسيا على الأفصح » يرمى إلى أنه لا تحذف على غير الأفصح ، وليس كذلك ، بل الواجب في الياء المقيدة بالقيود المذكورة الحذف اتفاقا ، إلا في نحو أحيى ممافى أوله شبه حرف المضارعة ، فإن أباعمرو لا يحذفها نسيا كما مر ، قال السيرافى : تقول في عطاء : عطى ، وفي قضاء قضى ، وفي سقاية سقى ، وفي إداوة أدية ، ثم قال : فهذا لا يجوز فيه غيره ، وقال ابن خروف في مثله : إن القياس إعلاله إعلال قاض ، لكن المسموع حذف الثالثة نسياً ، بل قال الاندلسى والجوهري : إن ترك الحذف مذهب الكوفيين ، وأنا أرى ما نسباً إليهم وهما منهما

وكذا تحذف الياء المشددة المتطرفة الواقعة بعد ياء مشددة ، إذا لم يكن الثانية للنسبة كما إذا صغرت مرؤية اسم مفعول من روى قلت : مربية ، والأصل مربية ، وكذا تصغر أروية فيمن قال أنها أفعولة ، وأما من قال ففعلية والياء

الصرف لقوة سبب الاعلال وسر ما ذهب إليه أن الاسم بعد الاعلال لم يبق على صيغة أقصى المجموع ، ويمنع بأن الياء الساقطة في حكم الثابت بدليل كسرة الراء ، وكل ما حذف لاعلال موجب فهو بمنزلة الباقي . وقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء ، ومنع الصرف مقدم على الاعلال ، وقال سيديويه والخليل : إن التنوين عوض من الياء . واختلف في تفسير هذا القول ففسره بعضهم بأن منع الصرف مقدم على الاعلال وفسره السيرافى بأن الاعلال مقدم على منع الصرف فالتنوين عوض من الياء ، بخلاف نحو أحوى . وأشقى ، فإنه قدم الاعلال في مثلهما أيضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة : لأن ألف أحوى المنون ثابت تقديرا ، فهو على وزن أفعل ، تحذف تنوين الصرف ، لكن لم يعوض التنوين من الألف المحذوفة ولا من حركة اللام ، كما فعل في جوار : لأن أحوى بالألف أخف منه بالتنوين ، وأما جوار فهو بالتنوين أخف منه بالياء ، والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن ، تنبيها بذلك على ثقله المعنوى بكونه متصفا بالفرعين « ا هـ

للنسبة فإنه يقول في تصغيرها (١) أَرِيَّةٌ بيائين مشدتين ، كما إذا صغر غَزَوِيٌّ
المنسوب إلى الغَزَوِ قيل : غَزِيِيٌّ ، وكذا يصغر عَلَوِيٌّ وَعَدَوِيٌّ على عَليٍّ وَعَدِيٍّ
بياءين مشدتين

وإنما لم تحذف شيئا إذا طرأ التصغير على المنسوب كما في الأمثلة المذكورة وحذفت
ياء التصغير إذا طرأ النسب على المصغر في نحو أُمَوِيٍّ وَقُصَوِيٍّ المنسوبين إلى
أُمِيَّةٍ وَقُصَيٍّ لأن المنسوب في مصغر المنسوب هو العمدة إذ هو الموصوف ، ألا ترى
أن معنى عَلِيِيٍّ عَلَوِيٌّ مصغر فلم يجز إهدار علامته ، وكذا لا يهدر علامة المصغر

(١) قال في اللسان : « والأروية بضم الهمزة وعن اللحياني كسرهما : الأثني
من الوعول ، وثلاث أراوى — على أفاعيل — إلى العشر : فإذا كثرت فهي
الأروى — على أفعل — على غير قياس ، قال ابن سيده : وذهب أبو العباس إلى
أنها فعلى ، والصحيح أنها أفعل ، لكون أروية أفعولة . قال : والذي حكىته من
أن أراوى لأدنى العدد وأروى للكثير قول أهل اللغة ، قال : والصحيح عندي أن
أراوى تكسير أروية ، كأرجوحة وأراجيح ، والأروى اسم للجمع » اهـ . ثم
قال : « قال ابن برى : أروى تنون ولاتنون ، فمن نونها احتمل أفعلا مثل أرنب
وأن يكون فعلى مثل أرطى ملحق بجعفر ، فعلى هذا القول يكون أروية أفعولة ،
وعلى القول الثاني فعلية ، وتصغير أروى إذا جعلت وزنها أفعلا أريو (منقوصا)
مثل قاض (على من قال أسود وأحيو ، وأرى (منقوصا أيضا) على من قال
أسيد وأحى ، وأما أروى فيمن لم ينون فوزنه فعلى (أى : والألف للتأنيث)
وتصغيرها أريا (مثل ثريا) ، وأما تصغير أروية إذا جعلتها أفعولة فأروية عند
من قال أسود ، ووزنها أفعيلة ، وأرية عند من قال أسيد ، ووزنها أفعلة ،
وأصلها أريديه : فالأولى ياء التصغير ، والثانية عين الفعل ، والثالثة واو أفعولة ،
والرابعة لام الكلمة ، حذفت منها اثنتان ، ومن جعل أروية فعلية فتصغيرها أرية
ووزنها فعيلة ، وحذفت الياء المشددة . قال : وكون أروى أفعل أقيس ، لكثرة
زيادة الهمزة أولا ، وهو مذهب سيبويه لأنه جعل أروية أفعولة » اهـ

إذ هو الطارىء ، والطارىء إذا لم يبطل حكم المطرو عليه لمانع فلا أقل من أن لا يبطل حكمه بالمطرو عليه ، وأما المنسوب إلى المصغر فليس المصغر فيه عمدة ، إذ ليس موصوفاً ، بل هو من ذنابات المنسوب ، إذ معني قُصَوِّى منسوب إلى قصى فجاز إهدار علامته إجابة لداعى الاستثقال ، وأما النسبة فطارئة فلا تهدر علامتها فعلى هذه القاعدة ينسب إلى جُهَيْنَةَ جُهْنَى بحذف الياء ، ثم إذا صغرت جُهْنَى زدت الياء فقلت جُهَيْنَى

قال : « ويزاد في المَوْنَتِ الثلاثِ بغيرِ تاءٍ تاءَ كَمَيْنَةٍ وَأُذَيْنَةٍ ، وَعَرِيبٌ وَعَرِيسٌ شاذٌّ ، بخلافِ الرُّبَاعِ كَعَقِيبٍ ، وَقَدِيدَةٍ وَوُرَيْثَةٍ شاذٌّ ، وتُحذفُ أَلِفُ التَّائِيثِ الْمُقْصُورَةِ غَيْرِ الرَّابِعَةِ كَجُحَيْبٍ وَحُوَيْلٍ فِي جَجَجَبِي وَحَوَلَايَا وَتَثَبْتُ الْمَمْدُودَةُ مُطْلَقاً ثُبُوتَ الثَّانِي فِي بَعْلَبَكْ »

أقول : أعلم أن التصغير يورد في الجامد معنى الصفة ، ألا ترى أن معنى رَجِيلُ رجل صغير ، فالاسم المصغر بمنزلة الموصوف مع صفته ، فكما أنك تقول : قدّم صغيرة . بالحق التاء في آخر الوصف ، قلت : قَدِيمَةٌ ، بالحق التاء في آخر هذا الاسم الذي هو كآخر الوصف ، والدليل على عروض معنى الوصف فيه أنك لا تقول رَجُلُونِ لعدم معنى الوصف وتقول في تصغير رجال : رُجِيلُونِ ، وإنما لم يرفع المصغر ^(١) لاضميراً ولا ظاهراً مع تضمنه معنى الوصف كما ترفع سائر الأوصاف من اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب لأنها إنما ترفع من الضمير والظاهر أصحابها الخصوصية التي لا تدل ألفاظ الوصف عليها إذ الصفات لم توضع لموصوفات معينة ، بل صالحة لكل موصوف ، فان حسنا في قولك « رجل حسن » لا يدل على رجل فرغ ضميره ، وكذا لا يدل على وجهه في قولك « رَجُلٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » فرفعه ، والموصوف

(١) سبق القول في هذا الموضوع بما لا يحتاج معه إلى زيادة

الخصوص في رُجِيل مدلول عليه بتركيب هذا اللفظ مع الوصف، فلا يحتاج إلى رفع ما هو موصوفه حقيقة، ولما رأى بعض النحاة أن التصغير يورد في الاسم معنى الوصف ورأوا أن العلم لا معنى للوصف فيه قالوا: تصغير الأعلام ليس بوجه، وليس ما توهموا بشيء؛ لأنك لا تجعل بالتصغير عين المكبر نعمتا حتى يردما قالوا، بل تصف بالتصغير المكبر، إلا أنك تجعل اللفظ الواحد - وهو المصغر - كالموصوف والصفة، ووصف الأعلام غير مستنكر، بل شائع كثير، وإنما لم يلحقوا التاء بآخر ما زاد على ثلاثة من الأسماء في التصغير لأنهم لما قصدوا فيه ذكر الموصوف مع صفته بلفظ واحد تَوَخَّوْا من الاختصار ما يمكن، ألا ترى إلى حذفهم فيه كل ما زاد على أربعة من الزائد والأصلي، وهذا هو العلة في تخفيفات الملحق به ياء النسب، لأن المنسوب أيضا كالصفة مع الموصوف مع ثقل الياء المشددة في آخر الاسم الذي هو موضع الخفة، لكنك لم تحذف في النسب الزائد على الأربعة لكون علامة النسبة كالمفصل من المنسوب، بخلاف علامة التصغير، فالمقصود أنهم اجترؤوا في الثلاثي الذي هو أخف الأبنية - لما طرأ فيه معنى الوصف - على زيادة التاء التي تلحق آخر أوصاف المؤنث، فلما وصلوا إلى الرباعي وما فوقه والتاء وإن كانت كلمة برأسها إلا أنها كحرف الكلمة المتصلة هي بها لم يروا زيادة حرف على عدد حروف لوزاد عليها أصلي طرحوه في التصغير، فقدروا الحرف الأخير كالتاء، إذ هي محتاج إليها لكون الاسم وصفا، فقالوا: عَقِيْبٌ وَعُقَيْرِبٌ^(١)

(١) العقاب بزنة غراب - طائر من العتاق مؤنثة، وقيل: العقاب يقع على الذكر والأنثى، وتمييزه باسم الإشارة والضمير. والعقرب واحدة العقارب، وهي دويبة من الهوام تكون للذكر والأنثى بلفظ واحد، والغالب عليه التأنيث، وقد يقال للأنثى عقربة وعقرباء ممدود غير مصروف، ويصغر على عقيرب كما تصغر زينب على زينب، والذكر عقربان - بضم العين والراء - وهو دابة له أرجل طوال، وليس ذنبه كذنب العقارب

وإذا كان الاسم المؤنث على أكثر من ثلاثة لكنه يعرض فيه في حال التصغير ما يرجع به إلى الثلاثة وجب زيادة التاء فيه ، نحو سُمَيَّةٌ في سَمَاءَ ، لأنه يجتمع فيه ثلاث يآت فتحذف الأخيرة نَسِيًّا كما ذكرنا

وكذا إذا صغرت الثلاثي المزيد فيه نحو عَنَّاَقَ وَعُقَّابَ وَزَيْتَبَ تصغير الترخيم قلت : عُنَيْقَةً ، وَعُقَيْبَةً ، وَزُنَيْبَةً

وإن كان الثلاثي جنسا مذكرا في الأصل وصف به المؤنث - نحو امرأة عدل أو صوم أورضى - فانك تعتبر الأصل في التصغير ، وهو التذكير ، ولا تزيد فيه التاء نحو : امرأة رضى وعُدَيْلٌ وَصُؤَيْمٌ ، كما أن نحو حائض وطالق لفظ مذكر جعل صفة لمؤنث ، وإن كان معناه لا يمكن إلا في المؤنث ، فإذا سمى بمثله مذكر صرف ، لكونه الآن علم مذكر ليس فيه تاء ظاهرة ولا حرف قائم مقامها في الوضع ، كما كان في عقرب إذ وضع نحو لفظ حائض - كما مر في غير المنصرف على التذكير كضارب وقاتل ^(١) ، فإذا صغرت نحوه تصغير الترخيم لم تزد

(١) قال سيديوه (٢ ص ٢٠) : «واعلم أنك إذا سميت المذكر بصفة المؤنث صرفته ، وذلك أن تسمى رجلا بحائض أو طامث أو متم فزعم أنه إنما يصرف هذه الصفات لأنها مذكورة وصف بها المؤنث كما يوصف المذكر بمؤنث لا يكون إلا للمذكر ، وذلك نحو قولهم : رجل نكحة ، ورجل ربعة ، ورجل خجاة ، فكأن هذا المؤنث وصف لساعة أولعين أو لنفس وما أشبه هذا ، وكان المذكر وصف لشيء ، فكأنك قلت هذا شيء حائض ، ثم وصف به المؤنث ، كما تقول هذا بكر ضامر ثم تقول ناقة ضامر »
٥١٠ وقال المؤلف في شرح الكافية (١ ص ٤٥) : «وهنا شروط أخر لمنع صرف المؤنث إذا سمى به مذكر تركها المصنف - أحدها - ألا يكون ذلك المؤنث منقولاً عن مذكر ، فإن ربابا اسم امرأة ، لكن إذا سميت به مذكرا انصرف ، لأن الرباب قبل تسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغيم ، وكذا لو سميت بنحو حائض وطالق

التاء ، لكونه مذكرا في الأصل ، فتقول : حَيْيُضٌ وَطَلِيْقٌ

وإذا سميت مؤنثا بثلاثي مذكرا نحو شَجَرٍ وَحَجَرٍ وَزَيْدٍ ثم صغرت زدت التاء وكذا إذا سميت مؤنثا بمؤنث ثلاثي لم يكن تدخلُ التاء في تصغيره قبل العامية كَحَجَرٍ وَنَابٍ وَدِرْعٍ

فان قلت : فكيف راعيت الأصل في نحو امرأة عَدْلٍ وَصَوَمٍ ، ولم تقل عَدِيلَةً وَصُؤَيْمَةً ولم تراع ذلك في العلم؟؟

قلت : لأن الوصف غير مُخْرَجٍ عن أصله بالكلية ، إذ معنى « امرأة عدل » كأنها من كثرة العدل تجسمت عدلا ، ومعنى « امرأة حائض » إنسان حائض ، فقد قصدت فيهما المعنى الأصلي الذي وضع اللفظ باعتباره ، وأما في العلم فلم تقصد ذلك ، لأنه منقول ووضِعَ ثَانٍ غير الوضع الأول وغرضه الأهم الابانة عن المسمى ، لا معناه الأصلي ، فاذا سميت بالحجر فهو كما لو سميت بغطفان وغيره من المرتجلات ، وقليل ما يراعى في العلم معنى المنقول منه

وكذا إذا سميت مذكرا بمؤنث مجرد عن التاء كأذُنٍ وَعَيْنٍ لم تلحق به التاء في التصغير ، لأنه - كما ذكرنا - وضع مستأنف ، ويونس يدخل التاء فيه ، فيقول : أَذَيْنَةٌ وَعُيَيْنَةٌ ، استدلالا بأذَيْنَةٍ وَعُيَيْنَةٍ علمي رجلين ، وهذان عند النحاة إنما سمي المذكران بهما بعد التصغير ، فلا حجة فيه

وإذا سميت مذكرا بنحو أُخْتٍ وَبَنِيٍّ وصغرت حذف التاء ، فتقول : أُخِيٌّ ، برد

مذكرا انصرف ، لأنه في الأصل لفظ مذكرو وصف به المؤنث ؛ إذ معناه في الأصل شخص حائض ، لأن الأصل المطرد في الصفات أن يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وذلِ التاء موضوعا للمؤنث ، فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للتذكّر استعملت للمؤنث » اهـ

اللام المحذوفة المبدلة منها التاء ؛ إذ لا يتم بنية التصغير بالتاء كما ذكرنا ، ولا تأتي بعدها بالتاء لأنه مذكّر إذن

واعلم أنه قد شذت من الثلاثي أسماء لم تلحقها التاء في التصغير : ذكر سيدييه منها ثلاثة ، وهي الناب بمعنى المسنة من الابل ، وإنما قلوا فيها نَيْبٌ لأن الناب من الأسنان مذكّر^(١) ، والمسنة من الابل قيل لها ناب لطول نابها كما يقال لعظيم البطن بَطَيْنٌ بتصغير بطن ؛ فروعى أصل ناب في التذكير ، وكذا قال في الفرس فُرَيْسٌ لوقوعه على المذكر والمؤنث فُغِبَّ^(٢) وكذا قال في الحرب — وهي^(٣) مؤنثة — :

(١) الناب من الأسنان: هي السن التي خلف الرابعة . قال في اللسان : « والناب والنيوب الناقة المسنة ، سموها بذلك حين طال نابها وعظم ، مؤنثة ؛ وهو مما سمي فيه الكل باسم الجزء » اهـ ، والذي قاله المؤلف من أن الناب من الأسنان مذكّر هو أحد قولين لأهل اللغة ، وابن سيده يذهب إلى أنها مؤنثة قال في المخصص (ص ١٧ ص ١١) : « الناب المسنة من النوق مؤنثة ، وجمعها نيب ، وتصغيرها نيبب بغير هاء .. وأما الناب من الأسنان فذكر ، وكذلك ناب القوم سيدهم ، يقال : فلان ناب بني فلان : أي سيدهم »

(٢) قال صاحب الصحاح : « الفرس يقع على الذكر والأنثى ، ولا يقال للأنثى فرسة ، وتصغير الفرس فريس ، وإن أردت الأنثى خاصة لم تقل إلا فريسة بالهاء ، عن أبي بكر بن السراج » اهـ وأنت ترى أن ما ذكره الجوهرى عن ابن السراج يخالف ما ذكره المؤلف

(٣) الذي ذكره المؤلف من أن الحرب مؤنثة هو المعروف عن أهل اللغة ؛ قال ابن سيده في المخصص (ص ١٧ ص ٩) : « الحرب أنثى ، يقال في تصغيرها حريب بغير هاء فأما قولهم . فلان حرب لى : أى معاد ؛ فذكر » اهـ . وحكى صاحب اللسان عن ابن الأعرابي فيها التذكير ، ثم قال : وعندى أنه إنما حمل على معنى القتل أو الهرج

حَرْبٌ ؛ لكونها في الأصل مصدرًا ، تقول : نحن حَرْبٌ ، وأتم حَرْبٌ ،
وذكر الجرمي من الشواذ درعَ الحديد^(١) ، والعُرْسَ وهي مؤنثة^(٢) ، قال : —
٣٨ — إِنَّا وَجَدْنَا عُرْسَ الْحَنَاطِ لَثِيْمَةً مَذْمُومَةً الْحَوَاطِ^(٣)

(١) هذا الذي ذكره المؤلف في الدرع أنها مؤنثة - أحد رأيين لأهل اللغة ،
والثاني أنها تذكر وتؤنث قال ابن سيده (١٧ ص ٢٠) : « درع الحديد تذكر
وتؤنث ، والتأنيث الغالب المعروف ، والتذكير أقلهما ، أولا ترى أن أسماءها
وصفاتها الجارية مجرى الأسماء مؤنثة ؟ كقولهم : لآمة ، وفاضة ، ومفاضة ،
وجدلاء ، وحدياء ، وسابغة ، فأما ذائل فقد تكون على التذكير وقد تكون على
النسب ، وأما دلاص فبمنزلة كناز وضناك — بزنة كتاب — وإن كان قد
يجوز أن يكون نعتا غير مؤنث على تذكير الدرع » اه وقوله بمنزلة كناز وضناك
يريد به أنه لفظ يقع على الذكر والأنثى من غير تاء . والكناز والضناك كلاهما
بمعنى الضخمة الشديدة اللحم ، ويوصف بهما النساء والنوق . وقول المؤلف درع
الحديد احتراز من درع المرأة : أي قيصها ، فانه مذكر ليس غير عند بعض اللغويين
ومنهم اللحياني وعند الآخرين أنه يذكر وتؤنث

(٢) الذي ذهب إليه المؤلف من أن العرس مؤنثة أحد رأيين ، وذهب ابن
سيده كالجوهرى إلى أنه يذكر وتؤنث ، قال (١٧ ص ١٩) : « العرس يذكر وتؤنث
ويصغرونها عريس وعريسة ، وجمعها في القليلين عرسات ، وحقيقة العرس طعام
الزفاف » اه

(٣) هذا الرجز لديكين الراجز ، وبعده :

نُدْعَى مَعَ النَّسَاجِ وَالْحَيَّاطِ وَكُلُّ عِلْجٍ شَخِيمِ الْآبَاطِ

والعرس - كعق وكقفل - مضى شرحه ، والحناط - بائع الخطبة ، والصيغة
للنسب ، والحواط : جمع حائط وهو اسم فاعل من حاط يحوط إذا التف حول
الشيء ، والمراد هنا الذين يقومون بخدمة الناس في الدعوات ، لأنهم يحيطون بهم ،
وذكر صاحب اللسان أن الحواط مفرد ومعناه الحظيرة التي يكون الطعام فيها .

والقوس (١)، وذكر غيرها العرب والذؤد والضحى (٢) وقد شد في الرباعي قدام ووراء (٣) فألحق بمصغرها الهاء والقياس تركها، وحكى أبو حاتم أميمة في أمام، وقال: ليس بثبت، قال السيرافي: إنما لحقتها الهاء لأنهما طرفان: لا يخبر عنهما، [ولا يوصفان] ولا يوصف بهما، حتى يتبين تأنيهما بشيء من ذلك، كما تقول: لَسَعَتِ العُقْرُبَ، وعُقْرِبَ لاسعة، وهذه العُقْرِبُ؛ فأنثا

والعج - بكسر فسكون - : الرجل من كفار العجم وهو أيضا الشديد الغليظ .
وقيل كل ذى لحية ، والشخم - بفتح الشين وكسر الخاء - : المتن

(١) الذى ذكره المؤلف فى القوس أحد رأيين فيها ؛ قال ابن سيده : « القوس التى يرمى عنها أنثى ، وتصغيرها قويس بغير هاء ، شذت عن القياس ، ولها نظائر قد حكاها سيويه » والرأى الثانى أنها تذكر وتؤنث ؛ قال الجوهرى : « القوس يذكر ويؤنث فمن أنث قال فى تصغيرها قويسة ، ومن ذكره قال قويس » اهـ

(٢) العرب - بفتحتين وكقفل - : خلاف العجم ، مؤنثة ، ولم يلحق تصغيرها الهاء ، وقد قالوا : العرب العاربة ، وقال عبد المؤمن بن عبد القدوس فى تصغير العرب :

وَمَكْنُ الضَّبَابِ طَعَامُ الْعُرَيْبِ وَلَا تَشْتَهِيهِ نَفْسُ الْعَجَمِ

ولو جعلت وجه التذكير فى تصغير عرب أن أصله مصدر عرب كفرح كما قاله المؤلف فى كلمة الحرب لم تعد الصواب . والذود : ما بين الثلاث إلى العشر من إناث الابل ، قال ابن سيده (ح ١٧ ص ٩) : « الذود أنثى ، وتصغيرها ذويد بغير هاء » وقال فى اللسان عنه : « الذود مؤنث ، وتصغيره بغير هاء على غير قياس توهموا به المصدر » . واما الضحى فقد قال فى اللسان : « الضحو والضحوه والضحية : ارتفاع النهار ، والضحي فوق ذلك أنثى ، وتصغيرها بغير هاء ، لئلا يلتبس بتصغير ضحوه » اهـ

(٨) أما قدام ووراء فقد قال اللسان : « قدام نقيض وراء ، وهما يؤنثان ، ويصغران بالهاء ، قديمة وقديمة ووريثة ، وهما شاذان لأن الهاء لاتلحق الرباعى فى التصغير ، قال الكسائى : قدام مؤنثة ، وإن ذكرت جاز ، وقد قيل فى تصغيره قديم ، وهذا يؤيد ما حكاه الكسائى من تذكيرها » اهـ

تبييناً لتأنيثهما ، وفي وراء قولان : أحدهما (٣) أن لامة همزة ، قالوا : يقال : وَرَّاتٌ بكذا : أى سارت به ، ومنه الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا أراد سفراً وَرَّأُ بغيره » وأصحاب الحديث لم يضبطوا الهمزة فرووا « وَرَّى بغيره » ، وقال بعضهم : بل لامة واو أوياء ، مثل كساء ورداء ، من وَرَّيت بكذا ، وهو الأشهر ، فتصغيره على هذا وُرية لا غير ، بحذف الياء الثالثة كما في سُمَيَّة تصغير سماء

ومذهب أبى عمرو أنه إذا حذف ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعداً كما يجب أن يبدل منها تاء ، نحو حُبَيْرَةٍ في حُبَارَى وَلُغَيْزَةٍ في لُغَيْزَى (٢) ، ولم يرد ذلك غيره من النحاة ، إلا ابن الأنبارى فإنه يحذف الممدودة أيضاً خامسة فصاعداً ، ويبدل منها التاء كالمقصورة ، ولم يوافق أحد في حذف الممدودة

قوله « وَيُحذف ألف التأنيث المقصورة غير الرابعة » إنما تحذف خامسة

(١) قال فى اللسان : « ووريت الخبر أوريه تورية إذا سترته وأظهرت غيره كأنه مأخوذ من وراء الانسان ، لأنه إذا قال وريته فكأنه يجعله وراءه حيث لا يظهر » اهـ ، فقد أشار إلى أن التورية من مادة وراء وإن لم يصرح بذلك ، فتكون الهمزة فى وراء منقلبة عن ياء لتطرفها إثر ألف زائدة . ومثل الذى ذكره صاحب اللسان قول ابن الأثير فى النهاية : « كان إذا أراد سفراً ورى بغيره : أى ستره وكنى عنه وأوهم أنه يريد غيره ، وأصله من الوراء : أى ألقى البيان وراء ظهره » اهـ

(٢) الحبارى - بضم أوله وتخفيف ثانيه - : طائر يقع على الذكر والأنثى ، والواحد والجمع ، وهو على شكل الأوزة قال الجوهري : وألفه ليست للتأنيث ولا للألحاق ، وإنما بنى الاسم عليها فصارت كأنها من نفس الكلمة لا تنصرف فى معرفة ولا نكرة : أى لا تنون « اهـ وهذا كلام ينقض آخره أوله لأن الألف التى ليست للتأنيث ينصرف الاسم معها سواء أكانت للألحاق أم لم تكن ، وعدم الصرف فى المعرفة والنكرة دليل على أن الألف للتأنيث ، وقوله وإنما بنى الاسم عليها الخ كلام لا معنى له . والغيزى بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا - : مثل الغز - كقفل

فصاعداً لأنها لازمة للكلمة ، وصائرة كالحروف التي زيدت لبنية الكلمة ، مثل ألف حمار ، مع أنها لا تقيد معنى التأنيث كما تفيد الرابعة نحو سكرى حتى تراعى لكونها علامة ، وإذا كانت الحروف الأصلية تحذف خامسة فكيف بالزائدة كالأصلية ، فإذا صغرت العَرْضَى ^(١) قلت عُرَيْضٌ ، والنون لللاحق ، فهو بمنزلة أصلى رابع ، وكذا إذا صغرت العَبْدَى ^(٢) قلت عُبَيْدٌ ، بحذف الألف ؛ لأن إحدى الدالين وإن كانت زائدة إلا أنها تضعيف الحرف الأصلي ؛ فتحصنت من الحذف بذلك ، وبكونها ليست من حروف « اليوم تنساه » وبكونها ليست في الطرف ، بخلاف ألف التأنيث فانها عارية من الثلاثة ، وكذا تقول في لُعَيْزَى لُعَيْزٌ بحذف الألف ، دون إحدى الغينين ، كما أنك لا تحذف في تصغير عَفَنْجَج ^(٣) غير النون ؛ لأن إحدى الجيمين تضعيف لحرف أصلى ، وليست من حروف « اليوم تنساه » ، ولا تحذف ياء لُعَيْزَى في التصغير ؛ لأنها لا تخل ببنيته ، بل تصير مدا قبل الآخر كما في عَصِيفٍ ، كما أنك لا تحذف من

وكرطب وكجبل - وهو ما عَمِيَ من الكلام وأخفى المراد منه ، وياء اللغزى ليست للتصغير ، فإن ياء التصغير لا تكون رابعة ، وإنما ياءه بمنزلة الياء في خليطى والألف الأولى في شقارى وخبازى وخضارى

(١) يقال : عدت الفرس العرضى والعرضنة والعرضانة - بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه في الثلاثة - : إذا كانت تمشى معترضة مرة من وجه ومرة من آخر بسبب نشاطها ، وهو ضرب من خيلاء الخيل

(٢) العبدى بكسر العين والباء وتشديد الدال مفتوحة بعدها ألف - ومثله العبداء بضبطه ومدودا والمعبوداء والمعبدة كمشيوخاء ومشيوخة : أسماء جمع العبد ، وخص بعضهم العبدى بالعبيد الذين يولدون في الملك

(٣) العفنجج : الضخم اللاحق

حَوَلَايَا - وهو اسم رجل - غير ألف التانيث ، ولا تحذف الألف التي بعد اللام لأنها مدة رابعة لا تحذف في التصغير ، بل قد تجلب لتكون عوضا من زائد محذوف في موضع آخر ، نحو مُطَيَّلِيْق في منطلق ، فالإخلال بالبنية في حَوَلَايَا وَلُغَيْزَى من ألف التانيث ، لامن الألف والياء المتوسطتين ؛ إذ لو حذفتهما وقلت لُغَيْزَى وَحَوَيْلِيا لوقعت ألف التانيث خامسة موقع اللام في سَفِيرِ جَل ، فاحتجت إلى حذفها أيضا ، وأما في نحو حُبَارَى فكل واحدة من ألف التانيث والألف المتوسطة متساويتان في الإخلال ببنية التصغير ، وأيتهما حذفت تحصل البنية ، إذ لو حذفت المتوسطة لم تكن ألف التانيث خامسة ، بل تقول : حُبَيْرَى كحَبِيلَى ، ولو حذفت ألف التانيث قلت : حُبَيْرٌ كَحُمَيْرٍ ؛ فالألفان إذن متساويتان كالألف والنون في حَبَنَطَى ، تقول : حُبِنِطٌ وَحُبَيْطٌ ، فان ترجحت الثانية - بكونها في الأصل علامة التانيث فلا تحذف - ترجحت الأولى بالتوسط ، فمن شَمَّ جازفيه حُبَيْرٌ وَحُبَيْرَى ؛ وإذا صغرت بَرْدَرَايَا^(١) حذفت الألفين والياء بينهما ، وقلت بُرِيدَرٌ ؛

لاخلال الجميع بالبنية

هذا كله في ألف التانيث المقصورة ، وأما الممدودة في نحو خُنْفُسَاء ، والألف والنون في نحو زَعْفَرَان وَظَرِبَانَ ، وياء النسب في نحو سَلَهِيٍّ^(٢) ، والنون للثني ، والواو والنون في جمع المذكر ، والألف والتاء في جمع المؤنث ، نحو ضاربان وضاربون وضاربات ، فجميعها - لكونها على حرفين - وكذا تاء التانيث لكونها

(١) بردرايا - بفتح أوله وسكون ثانيه بعده دال مهملة مفتوحة فراء مهملة كذلك فألف - : موضع . قال ياقوت في المعجم : أظنه بالنهروان من أعمال بغداد

(٢) سلهي : كلمة منسوبة إلى سلهب ، وهو الطويل من كل شيء ، وقيل : من الرجال ، وقيل : من الخيل والناس

متحركة صارت كأنها اسم ضم إلى اسم ، كما في نحو بَعْلَبَكَّ ؛ تمت بنية التصغير دون هذه الزوائد ، ولم تخل بها ، بخلاف الألف المقصورة فإنها حرف واحد ساكنة خفية ميتة ، لا يصح أن تقدر ككلمة مستقلة ، بل هي كبعض الحروف الزائدة في البنية نحو مَدَّاتِ عَمَادٍ وسعيد وعجوز ، فَحْمَيْلَى كسفيرج ، كما أن حَبَّالَى كسفارج ، لولا المحافظة في الموضعين على علامة التأنيث لكسر ما قبلها ، فلا تقول : إن بنية التصغير تمت قبل الألف في حَبِيلَى وإنه كطليحة ، كما لا تقول : إن بنية الجمع تمت قبلها في حَبَّالَى

فعلى هذا إذا صغرت [نحو] ظريفان وظريفون وظريفات أجناسا قلت : ظُرَيْفَان وظُرَيْفُونَ وظُرَيْفَات ، بالياء المشددة قولاً واحداً ، وكذا عند المبرد إذا جعلتها أعلاماً ؛ لأن هذه الزيادات وإن لم تكن حال العلمية مفيدة لمعان غير معانى الكلمات المتصلة هي بها حتى تُعَدَّ كالكلمة المستأنفة بل صارت المدات بسبب العلمية كمدات عَمُودٍ وَحِمَارٍ وكريم ؛ لكنها كانت قبل العلمية كالعلمية المستقلة ، مثل تاء التأنيث ، فروعى الأصل ولم تُعَيَّرْ ؛ وأما عند سيبويه فخالها أعلاماً بخلاف حالها أجناساً : هي في حال العلمية بالنظر إلى أصلها [منفصلة] كالتاء ، وبالنظر إلى العلمية كأنها من تمام بنية الكلمة ، فلا جرم أنه أبقي هذه الزيادات بحالها في حال العلمية إبقاء ثمانية كلمتي بَعْلَبَكَّ وَثْنِيَا عَشْرَ وَثْنِيَتَا عَشْرَةَ ، وَحَذَفَ المدات إن كانت قبلها نحو ياء ظريفان وظريفون وظريفات ، وألف نحو جداران ودجاجات ، وواو نحو عجوزات ، إذا كانت هذه الأسماء أعلاماً ؛ لجعل الزيادات اللاحقة كبعض حروف بنية الكلمة ؛ فتستقل معها ، ومن ثم قال يونس في ثلاثون جنساً ثَلَاثُونَ بِحَذَفِ الْأَلْفِ ؛ لأن الواو والنون كجزء الكلمة ؛ إذ ليس بجمع ثلاث ، وإلا كان أقل عدد يقع عليه تسعة كما مر في أول شرح الكافية ، وكذا قال سيبويه في بَرُوكَاءَ وَبَرَّاءَ

وَقَرِيْثَاءُ ^(١) إِنَّهُ بِحَذْفِ الْوَاوِ وَالْأَلْفِ وَالْيَاءِ ؛ لِجَعْلِ الْأَلْفِ الْمُدَوْدَةِ كَالْجُزْءِ مِنْ وَجْهِ
وغير الجزء من آخر ، على ما بينا . فقال : بُرَيْكَاءَ وَقَرِيْثَاءَ مُخَفِّفِينَ ، والمبرد يشدد
نحوهما ؛ لأنه لا يحذف شيئاً ؛ قال سيبويه : لو جاء في الكلام فَعَوْلَاءَ بفتح الواو
لم تحذفها حذف واو جَلُولَاءَ ^(٢) ، لأنها تكون إذن لللاحق بِحَرِّ مَلَاءَ ^(٣) فتكون
كالأصلية ، وأما واو بُرُوكَاءَ وجَلُولَاءَ فمدة ضعيفة فلا مبالاة بحذفها لاقتضاء القياس
المذكور ذلك ؛ وإذا صغرت مَعْيُورَاءَ ومَعْلُوجَاءَ ^(٤) لم يحذف الواو ؛ لأن مثل هذه
المدة حالا في الثبات ليست لغيرها ، كما قلنا في ألف حَوْلَا يَا التي قبل الياء ، وأما مع
تاء التأنيث فلا خلاف أن المدة الثالثة لا تحذف ، نحو دَجَاجَةٌ ودجاجتان ،

(١) قال في اللسان : البروكاء (بفتح فضم) والبراكاء (بضم أولها) والبراكاء
(بفتح أولها) : الثبات في الحرب والجد وأصله من البروك ، قال بشر بن أبي
حازم

وَلَا يُنْجِي مِنَ الْعَمَرَاتِ إِلَّا بَرَكَاءُ الْقِتَالِ أَوْ الْفِرَارِ
والبراكاء (بفتح أولها) أيضا : ساحة القتال « اه بتصرف . والقريثاء (بفتح
فكسر) : ضرب من التمر أسود ومثله الكريثاء ولا نظير لهما في البناء ، وكأن
السكاف في الثاني بدل من القاف في الأول

(٢) جلولاء - بفتح أوله وضم ثانيه آخره ألف ممدودة - : ناحية من نواحي
سواد العراق في طريق خراسان بينها وبين خانقين سبعة فراسخ ، وهو نهر عظيم
في العراق . وبها كانت الوقعة المشهورة على الفرس للمسلمين سنة ١٦ من الهجرة
وجلولاء أيضا : مدينة مشهورة بأفريقيا بينها وبين القيروان أربعة وعشرون ميلا
وكان فتحها على يدي عبد الملك بن مروان

(٣) حرملاء (بفتح فسكون ففتح) : اسم موضع كما في اللسان والقاموس ولم
يذكره ياقوت

(٤) معيوراء : اسم جمع غير ، وهو الحمار وحشيا كان أو أهليا وقد غلب على
الوحشى . ومعلوجاء : اسم جمع لعلج وقد تقدم (ص ٢٤٣ هـ ٣٥)

علما كانت أولا؛ لأن أصل تاء التأنيث على الانفصال ، تقول : دُجِيَّةٌ ودُجِيَّتان ،
قولا واحدا كبعيلبك .

وإذا صغرت نحو حُبْلَوِي وَمَلْهَوِي وهو كَسَهْلِي كَسَرَتْ ما قبل الواو ؛
لأن ما بعد ياء التصغير في الرباعي مكسور لاغير ، فتقلب الواو ياء مكسورة ، ولا
يجوز فتح ما قبلها كما فتحته في المنسوب إلى مَلْهِي وَحُبْلِي ؛ لما ذكرنا ، فلم يبق
إلا حذف الياء المنقلبة من الواو ؛ كما حذف [في] غازی وقاضی المنسوبين إلى
غازٍ وقاضٍ ، ولم يمكن حذف ياء النسب لكونها علامة ولتقويها بالتشديد ، وإنما
كسر ما قبل واو حُبْلَوِي في التصغير وإن كانت بدلا من حرف لا يكون ما قبلها
في التصغير إلا مفتوحا — أعني ألف التأنيث — نحو حُبَيْلِي ؛ لتغير صورة الألف ،
فلم يبق لها الحرمة الأصلية لزوال عين الألف ، هذا ، و جَحَجِي : قبيلة من الأنصار ،
وحو لا ياء : اسم رجل .

قال : «والمدة الواقعة بعد كسرة التصغير تنقلب ياءً إن لم تكنها ،
نحو مُفَيْتِيحٍ وكرَيْدِيَسٍ ، وذو الزيادة تين غيرها من الثلاثي يُحذف أقلهما
فائدة كمُطِيلِي ومُعِيلٍ ومُضِيرٍ ومُعِيدٍ في مُنْطَلِقٍ ومُعْتَمٍ ومُضَارِبٍ
ومُعْدٍ ، فإن تساويا فمُخَيَّرٌ كقُلَيْسِيَّةٍ وكقُلَيْسِيَّةٍ وَحُبَيْنِيَّةٍ وَحُبَيْنِيَّةٍ ، وذو
الثلاث غيرها تَبْقَى الْفُضْلَى مِنْهَا كَمُعَيْسٍ فِي مُعْعَسٍ ، وَيُحذف زيادات
الرباعي كلها مطلقاً غير المدة كقُسَيْرٍ فِي مُقْسِرٍ وَحُرَيْجٍ فِي أُخْرِيَجٍ
وَيَجُوزُ التَّعْوِيضُ مِنْ حَذْفِ الزِّيَادَةِ بِمَدَّةٍ بَعْدَ الْكُسْرَةِ فِيمَا لَيْسَتْ فِيهِ
كَمُعِيلٍ فِي مُعْتَمِلٍ »

أقول : يعني بكسرة التصغير الكسرة التي تحدث في التصغير بعد يائه ،
والمدة إما واو كما في عصفور وكرْدُوس — وهو جماعة الخيل — أو ألف كما في مفتاح

ومصباح ، ولا حاجة إلى التقييد بالمدة ^(١) ، بل كل حرف لين رابعة فانها في التصغير تصير ياء ساكنة مكسورا ما قبلها إن لم تكن كذلك ، إلا ألف أفعال وفعلان ، وألفي التأنيث ، وعلامات المثني والجمعين ، فيدخل فيه نحو جليلين وفليليق في تصغير جلوز ^(٢) وفليق ^(٣) وإن لم تكن الواو والياء مدا ، وكذا الواو والياء المتحركتان كما في مسرول ومشرّيف ، تقول : مسيريل ومشيريف ^(٤) ، وكذا تقول في ترقة : ترقيمة ^(٥) ، ويجب سكون كل ياء بعد كسرة التصغير ، إذا لم تكن حرف إعراب كما رأيت أريطيا إلا إذا كان

(١) المدة في عرفهم هي حرف اللين الساكن الذي قبله حركة من جنسه ، واللين حرف العلة الساكن تقدمته حركة مجانسة أم لم تتقدمه : فاللين أعم من المد وحرف العلة يطلق على الألف والواو والياء ، سواء أكانت متحركة أم ساكنة وسواء أكانت مسبقة بحركة أم لا ، وسواء أكانت الحركة السابقة مجانسة أم لا ، فهو أعم من المد واللين جميعا ، وعلى ذلك يكون واو عصفور وألف قرطاس وياه قنديل حروف علة ومد ولين ، ويكون واو يوم وياه بين ويبيع حروف علة ولين وليست حروف مد ، ويكون ياء بيان وواو وعد ونزان حروف علة وليست مدا ولا لينا . هذا أمر ثابت مقرر عندهم ، وإذا عرفت هذا علمت أن تعبير ابن الحاجب بالمدة فيه قصور لأنه لا يشمل واو فرعون وجلوز وياه غريق وفليق ، كما أن تعبير الرضى بحرف اللين كذلك لأنه لا يشمل واو مسرول ولا ياء مشريف اسمي مفعول ، والصواب التعبير بحرف العلة الرابع

(٢) الجلوز (بكسر الجيم وتشديد اللام مفتوحة) البندق الذي يؤكل له . والفليق (بضم الفاء وتشديد اللام مفتوحة) أيضا : ضرب من خوخ يتفلق عن نواه

(٣) يقال : فرس مسرول ، إذا جاوز بياض تحجيلة العضدين والفخذين ، وزرع مشريف ، إذا قطع شريافه : أي ورقه وذلك إذا طال حتى يخشى فساد

(٤) الترقة (بفتح فسكون فضم) : مقدم الحلق في أعلى الصدر

بعدها تاء التأنيث كثرَيْقِيَّة ، أو الألف الممدودة كَسَيْمِيَاء في سيميَاء ^(١) ، أو الألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث كَعُنْفِيَّان في عُنْفُوَان ^(٢)

قوله « إن لم تكنها » أى : إن لم تكن ياء ؛ لأن الياء لا تقلب ياء
قوله « وذو الزيادتين غيرها » أى : غير المدة الرابعة ، والأولى أن يقال
غير حرف اللين الرابعة ؛ ليكون أعم

اعلم أن الثلاثي إذا كان ذا زيادة واحدة لم تحذفها : في الأول كانت كَمَقْتَل
وَأَسُود ، أو في الوسط كَكُوْثَرٍ وَجَدُولٍ وَخَاتَمٍ وَعَجْزُورٍ وَكَبِيرٍ وَحِمَارٍ أو في
الآخر كَحُبْلَى وَزَيْدَل

وإن كان ذا زيادتين غير المدة المذكورة لم يمكن بقاؤهما ؛ إذ الخامس يحذف
حرفه الأصلي ، فكيف بذى الزيادة ؟ فإذا لم يكن بد من الحذف اقتصر على

(١) السيمياء والسياء : العلامة يعرف بها الخير والشر ، ويقصران ؛ قال
أبو بكر : « قولهم عليه سيماء حسنة معناه علامة ، وهى مأخوذة من وسمت أسم ،
قال : والأصل فى سيماء وسمى ؛ فحوت الواو من موضع الفاء فوضعت فى موضع
العين ، كما قالوا ما أطيبه وأيطبه ، فصار سومي ، وجعلت الواو ياء ؛ لسكونها وانكسار
ما قبلها » اه وعلى هذا يكون وزن سيماء عِفْلَاء وسيمياء عِفْلِيَاء (بكسر
العين وسكون الفاء فى الجميع) ، ولكن مجيء سومة (بضم أوله) وسيماء (بكسره)
بمعنى العلامة كالسيمياء والسيمياء واشتقاق أفعال من هذه المادة على هذا الترتيب
نحو سوم ، وصفات كما فى قوله تعالى « والخليل المسومة » وقوله تعالى « من الملائكة مسومين »
كل ذلك يدل على أن وزن سيماء وسيمياء فعلاء وفعلياء ، ويؤكدده صنيع القاموس
واللسان والصحاح حيث أطبقوا على ذكرها فى مادة (س وم)

(٢) عنفوان الشيء وعنفوه (بضم العين والفاء وسكون النون بينهما وتشديد
الواو فى الثانية) : أوله أو أول بهجته

حذف إحداهما ، إذ هو قدر الضرورة ، وتصير الكلمة بذلك على بنية التصغير ، فلا يرتكب حذفهما معا

فالزائدان إما أن تكونا متساويتين ، أو تكون إحداهما الفضلى ، فإن فضلت إحداهما الأخرى حذفت المفضولة والفضل يكون بأنواع :

منها : أن تكون الزيادة في الأول كيم مُنْطَلَقٌ وَمُقْتَدِرٌ وَمُقَدَّمٌ وَمُحْمَرٌ وَكَهْمَزَةٌ أَلَنْدَدٌ (١) وَأَرْنَدَجٌ وَكِيَاءٌ يَلَنْدَدٌ وَيَرْنَدَجٌ ، فالأولى بالبقاء أولى لأن الأواخر محل التغيير لتثاقل الكلمة إذا وصلت إليها ، ثم بعد ذلك الأوساط أولى ، وأما الأوائل فهي أقوى وأمكن منهما ، وهى مصنوعة عن الحذف إلا فى القليل النادر ، إذ الكلمة لا تثقل بأول حروفها ولیم نحو منطق ومقتدرفضيلتان أخريان : كونها ألزم من الزائد المتأخر ، إذهى مطردة فى جميع اسمى الفاعل والمفعول من الثلاثى المزد فيه ومن الرابعى ، وكونها طارئة على الزائد المتأخر ، والحكم للطارىء .

ومن أنواع الفضل أن يكون أحد الزائدين مكرّر الحرف الأصلى دون الآخر ؛ فالمكرر بالإبقاء أولى ؛ لكونه كالخرف الأصلى ، فجيم عَفَنْجَجٍ ودال غَدَوْدَن (٢) أولى بالإبقاء من الباقين ، وكذا المضعف فى خَفِيدَدٍ وَحَمَارَّةٍ وَصَبَارَّةٍ (٣) أفضل

(١) الأَلَنْدَدُ واليَلَنْدَدُ : الشدید الخسومة مثل الأَلَدُ . والأَرْنَدَجُ واليَرْنَدَجُ : السواد يسود به الخف

(٢) العَفَنْجَجُ : تقدم ذكره فى (ص ٣٥٤٥) . أما الغدودن فانه يقال : شاب غدودن : أى ناعم ، وشعر غدودن : أى كثير ملتف طويل

(٣) الخَفِيدُ : السريع ، والظالم الخفيف . والحَمَارَّةُ (بفتح الحاء والميم مخففة وتشديد الراء) : شدة الحر . والصبارة : شدة البرد ، وهى بزنة الحمارة

من الباقي ، هذا مع أن النون والواو والياء والألف أبعد من الطرف ، إلا أنها ضعفت بالسكون ، وأما قَطَوَطَى — وهو البطيء المشى — فعند سيبويه فَعَوَّعَلْ كَغَدَوَدَنْ ، فتقول : قُطَيْطٍ ، أو قُطَيْطِيٌّ بابدال الياء من الواو المحذوفة ، وقال المبرد : بل هو فَعَلَّعَلْ ، وأصله قَطَوَطَوَ كَصَمَخَمَخَ ، وقال : فَعَلَّعَلْ أكثر من فَعَوَّعَلْ ؛ فأحد المضعفين — أعنى الطاء والواو الأولين أو الثانيين — زائد كما في صَمَخَمَخَ وَبَرَهْرَهَةَ (١) ، قال سيبويه : جاء منه اقْطَوَطَى إذا أبطأ في مشيه ، وهو افْعول كَغَدَوَدَنْ ، وَاَفْعَلَّعَلْ لم يأت في كلامهم ، ولو كان أيضا فَعَلَّعَلَّا كما قال المبرد كان القياس حذف الواو الأولى ، على ما ذكرنا في شرح معنى الإلحاق أن صمخمحا وَبَرَهْرَهَةَ يُجْمَعَانِ عَلَى صَمَاحٍ وَبَرَارِهِ

وإذا صغرت عَطَوَدًا (٢) فعند سيبويه تحذف الواو الأولى ، لانهما وإن كانتا زائدتين لكن الثانية أفضل وأقوى لتحركها وسكون الأولى ، فتقول : عَطِيْدٌ ؛ وبالإبدال عَطِيْدٌ ، وقال المبرد : لا يجوز حذف إحدى الواوين ، لأن عَطَوَدًا كَمُسْرُولٍ ، والواو الرابعة ساكنة كانت أو متحركة لا تحذف كما ذكرنا ، فكما قلت هناك مُسِيرٍ ل تقول هنا : عَطِيْدٌ ، بالمد لا غير

وإذا حقر (٣) عَثُولٌ — وهو ملحق بِمَجْرَدَحَلٍّ — بزيادة الواو وإحدى اللامين — فمذهب سيبويه ، وحكاه عن الخليل ، وقال : هو قول العرب ، أنك

(١) الصمخمح (كسفرجل) : الشديد القوى . والبرهرة : المرأة البيضاء الشابة أو التي ترعد نعومة

(٢) العطود (كسفرجل) : الشديد الشاق من كل شيء ، وهو أيضا السريع المشى ؛ قال الراجز

* إِلَيْكَ أَشْكُو عَنْقًا عَطَوْدًا *

(٣) العثول (بكسر فسكون ففتح فلام مشددة) : الكثير اللحم الرخو ، وهو أيضا الكثير شعر الجسد والرأس

تُحذف آخر اللامين دون الواو ، وإن كان تضعيف الحرف الأصلي ؛ لكونه طرفامع
تحرك الواو ، بخلاف ياء حَقِيدٍ ، وأيضاً للقياس على الخماسة الملحق هو به ، وقال
المبرد ، وحكاه عن المازني : إنك تقول عُثَيْلٌ نظراً إلى كون اللام مضعف الحرف
الأصلي دون الواو ، وإذا كان السماع عن العرب على ما ذكر سيبويه مع أنه يعضده
قياسٌ ما فلاوجه لما قال المبرد لجرد القياس

وإذا صغرت أَلْتَدَدًا فانك تحذف النون قولاً واحداً ؛ لأن الدالين أصليان ،
إذ هو من اللدَد ، والهمزة لتصدرها تحصَّنت من الحذف فإذا حذفها قال سيبويه
أَلَيْدٌ بالإدغام كأَصِيمٍ ، وقال المبرد : بل أَلَيْدٌ بفك الإدغام لموافقة أصله ، وقول
سيبويه أولى ؛ لأنه كان ملحقا بالخماسة لا بالرباعي ، فلما سقطت النون لم يبق ملحقا
بالخماسة ، ولم يقصد في الأصل إلحاقه بالرباعي حتى يقال أَلَيْدٌ كَقَرِيدٍ ، فتقول
على هذا في عَفَنْجَجٍ عَفَيْجٌ ^(١) بالإدغام أيضاً كأَصِيمٍ

وإذا صغرت أَلْبَبًا وَحَيَوَةً ^(٢) وفك الإدغام فيهما شاذ ، قلت : أَلْبَبٌ وَحَيَوَةٌ
بالإدغام فيهما ؛ لأن هذا الشذوذ مسموع في المكبر لافي المصغر ، فلا تقيسهما
في الشذوذ على مكبريهما ، بل يرجعان إلى أصل الإدغام
وإن كانت الزائدتان في الثلاثي متساويتين من غير فضل لإحداهما على
الأخرى فانت مخير في حذف أيتهما شئت ، كالنون والواو في الْقَلَسُوءَةِ ، ولوقيل
إن حذف الواو لتطرفها أولى لم يبعد

(١) وقع في الأصل سفنجج ولم نجد له معنى في كتب اللغة التي بين أيدينا
فأصلحناه إلى عفنجج وهو كما تقدم الضخم اللاحق

(٢) قال في اللسان : « بنات ألب : عروق في القلب يكون منها الرقة ، وقيل
لأعرابية تعاتب ابنها : مالك لا تدعين عليه ؟ قالت : تأتي له ذلك بنات ألبى ،
قال الأصمعي : كان أعرابي عنده امرأة فبرم بها فألقاها في بئر فبرم بها فبرمها فسمعوا

قيل : وكذلك الخيار في حذف النون أو الألف في ^(١) حَبْنَطِي ؛ إذ هما للالحاق وليس أحدهما أفضل ، ولو قيل في الموضعين حذف الأخير لتطرفه أولى مع جواز حذف الأول ؛ لكان قولاً

وكذا قيل بالتخيير بين ألف عَفَرَنِي ^(٢) ونونه ؛ إذ هما للالحاق ، بدليل عَفَرْنَاة .

همهتها من البئر فاستخرجوها وقالوا : من فعل هذا بك ؟ فقالت : زوجي ، فقالوا : ادعى الله عليه ؛ فقالت : لا تطاوعني بنات ألبى ، فأن جمعت ألبيا قلت : ألبب ، والتصغير ألبب ، وهو أولى من قول من أعليا « اه ملخصا ، وهو يريد من الاعلال هنا الإدغام فهو مخالف لما ذكر المؤلف كما ترى . وحيوة (بفتح فسكون) : اسم رجل قلبت الياء واوا فيه لضرب من التوسع وكرهه لتضعيف الياء ، قال في اللسان : « وإذا كانوا قد كرهوا تضعيف الياء مع الفصل حتى دعاهم ذلك إلى التغير في حاجيت وهاهيت كان إبدال اللام في حيوة ليختلف الحرفان أخرى وانضاف إلى ذلك أنه علم والأعلام قد يعرض فيها مالا يوجد في غيرها نحو مورق وموهب وموظب ؛ قال الجوهرى : حيوة اسم رجل ، وإنما لم يدغم كما أدغم هين وميت لأنه اسم موضوع لا على وجه الفعل » اه

(١) الحبنطى : الممتلى غيظاً أو بطنة ، ويقال فيه : حبنطاً وحنطأة ؛ قال في اللسان : « فأن حقرت فأنت بالخيار ؛ إن شئت حذفته النون وأبدلت من الألف ياء وقلت حبيط بكسر الطاء منونا ؛ لأن الألف ليست للتأنيث فيفتح ما قبلها كما تفتح في تصغير حبل وبشرى ، وإن بقيت النون وحذفت الألف قلت : حبينط ، وإن شئت أيضاً عوضت من المحذوف في الموضعين ، وإن شئت لم تعوض ، فإن عوضت في الأول قلت حيطى (ياء مشددة آخره) وفي الثانى تقول : حبينيط » اه بتصرف وإصلاح في التصغير مع التعويض على الوجه الأول

(٢) العفرنى (بفتحيتين بعدهما سكون) : الشديد ، وتقول : رجل عفر (كتب)

وأما العِرضَى فالألف فيه للتأنيث ، خذفها واجب ؛ لكونها خامسة في الطرف ، دون النون ، كما مر

وحذف الألف الأولى في مَهَارَى (١) علما أرجح من جهة مشابهة الأخيرة للأصلي ، بانقلابها ، وحذف الثانية أرجح من جهة كونها أخيرة فتساوتا وأنت مخير في حَنْظَاو (٢) بين حذف الواو والنون ، والواو أولى ، وأما الهمزة فبعد زيادتها في الوسط ، كما يجيء في باب ذى الزيادة ، قال سيبويه : أنت مخير في حذف واو كَوَأَل (٣) أو إحدى اللامين ، وأما الهمزة فأصلية لبعدها زيادتها في الوسط ، فإن رجحنا حذف اللام بكونها في الطرف ووقوعها كشين جَمْرَش ترجح حذف الواو بسبب كون اللام مضعف الحرف الأصلي

وعفرية (بكسرتين بينهما سكون) وعفريت وعفر (كطمر) وعفري (بزيادة الياء المشددة عليه) وعفربية (كقذعملة) وعفارية (بضم أوله) ؛ إذا كان خبيثاً منكراً ، وتقول : أسد عفر وعفري ، وتقول : لبؤة عفرة (كسفرجلة) ، فدل لحوق التاء على أن الألف في عفري ليست للتأنيث

(١) المهارى - بزنة الصحارى - جمع مهريّة ، وهى إبل منسوبة إلى مهرة (بفتح الميم وسكون الهاء وصوب ياقوت فتحها) وهوا بن حيدان أبوقيلة ، ويقال فى الجمع أيضا : مهارى كسكراسى ومهار كجوار ، وقد روى ياقوت عن العمرانى أن مهرة بلاد تنسب إليها الإبل ، ثم قال : « هذا خطأ إنما مهرة قبيلة ، وهى مهرة بن حيدان بن عمرو بن الحاف بن قضاة تنسب إليهم الإبل المهرية ، وبالنسبة لهم مخلاف يقال باسقاط المضاف إليه » اه وبعد ذلك لا محل لتخطئة العمرانى ما دام مخلاف هذه القبيلة يسمى مهرة ، وهذا معنى قوله باسقاط المضاف إليه

(٢) الحنظأو (كجردحل) وهو بالطاء المهملة وبالطاء المشالة أيضا كما فى القاموس وإن لم يذكره فى اللسان ولا فى الصحاح إلا بالمهملة ، وهو القصير . والحنظأو (بالمهملة) : العظيم البطن أيضا

(٣) الكوأل (كسفرجل) : القصير مع غاظ وشدة

وكذا كان ينبغي أن يكون مذهبه التخيير في زيادتي عشول^(١)

ومما أنت مخير فيه نحو جمادى وسَماني وحُبَارى^(٢) كامر

وقال سيبويه: وليس مَهَارى وصَحَارى علمين كحُبَارى؛ فإن الألف الأخيرة في حُبَارى للتأنيث؛ فصار لها وإن كانت في الآخر ثبات قدم، بخلاف الألف الأخيرة في مَهَارى وصَحَارى؛ فإنها ليست للتأنيث؛ بل هي بدل من الياء التي هي بدل من ألف التأنيث كما يجيء في الجمع، فهي بالحذف أولى

وفي ثَمَانِيَّةٍ وَعَلَانِيَّةٍ وَعُقَارِيَّةٍ^(٣) رجع سيبويه حذف الألف لضعفها وقوة الياء، ولكون الياء في مقام الحرف الأصلي في نحو ملائكة وعذافرة^(٤) فهي للحاق دون الألف؛ قال: وبعض العرب يقول: ثُمَيْنَةٌ وَعُقَيْرَةٌ، بحذف الأخير؛ لكونه في الطرف الذي هو محل التغيير

(١) لعل السرف في أن سيبويه خير في تصغير كوالل بين حذف الواو وإحدى اللامين وأوجب في تصغير عشول حذف آخر اللامين أنه قدر في عشول زيادة الواو أولا للالحاق بالرباعي ثم زيادة اللام للحاق بمجرد حل، فلما أريد التصغير حذف منه ما ألحق بالخماسي وهو اللام الأخيرة، كما أن الخماسي يحذف منه حرفه الأخير، وأما كوالل فالحرفان زيدا معا للالحاق بسفرجل، فلما أريد تصغيره وكان لسكل من اللام والواو مزية بدون رجحان لأحدهما خير في حذف أى واحد منهما

(٢) جمادى (كجبارى) : من أسماء الشهور، معرفة مؤنثة، ويقال: ظلت العين جمادى (بالتنوين) : أى جامدة لا تدمع. والسمانى (كجبارى أيضا) : طائر، يطلق على الواحد والجمع. وقد تقدم ذكر الجبارى قريبا

(٣) علن الأمر (كخرج وجلس وفرح وكرم) علنا (مثل الفراح) وعَلَانِيَّة (مثل طواعية) واعتلن أيضا: أى ظهر. والعقارية: الجريء الشديد، وقد تقدم مع العفري

(٤) العذافر (كعلاط): الأسد والعظيم الشديد من الأبل، والآثى عذافرة

وأما نحو قبائل وعجائز علماً فسيبويه والخليل اختارا حذف الألف لضعفها ،
ويونس اختار حذف الهمزة لقرنها من الطرف ، فإذا صغرت على هذا مطايا قلت :
مُطَيَّ ، بياء مشددة على القولين : أما الخليل فإنه يحذف الألف التي بعد الطاء
فيصير مطيا فتدخل ياء التصغير قبل هذه الياء وتكسر هذه الياء فتتقلب الألف
لكسرة ما قبلها ياء ، فيجتمع ثلاث ياءات كما في تصغير عطاء ، فتحذف الثالثة
نسيّاً ، وأما يونس فيحذف الياء التي هي بدل من الهمزة فيبقى ألفان بعد الطاء
فتدخل ياء التصغير قبل الأولى ، فتتقلب الأولى ياء مكسورة كما في حمار ، فتتقلب
الثانية أيضاً ياء لكسرة ما قبلها ؛ فيصير مثل تصغير عطاء ، فيحذف ثالثة الياءات ؛
ولا يقال ههنا مُطَيَّ بالهمزة كما قال الخليل في رسائل رُسَيْل ؛ لأن هذه الهمزة
لم تثبت قط في الجمع ثبوت همزة رسائل ، بل تجعل الياء الزائدة همزة وتقلب الهمزة
بلا فصل ياءً مفتوحة كما يحجى في موضعه

ولو صغرت خطايا قلت : خُطَيَّ ، بالهمزة أخيراً ، لأنك إن حذف الألف التي
بعد الطاء على قول الخليل وسيبويه ؛ فعند سيبويه يرجع ياء خطايا إلى أصلها من الهمزة
لأنها إنما أبدلت ياءً لكونها في باب مساجد بعد الألف ، وترجع في الحال الهمزة إلى أصلها
من الياء الزائدة التي كانت بعد الطاء في خطيئة ؛ فترجع الهمزة التي هي لام إلى
أصلها ^(١) ؛ لأنها إنما انقلبت ياء لاجتماع همزتين مكسورةً أولاً ، وعند الخليل

(١) إن قلت : فلماذا قالوا في تصغير رسائل وقبائل وعجائز أعلاما : رسيئلا
وعجيزا وقبيئلا ، مع أنه بعد حذف الألف الثالثة قد زال سبب قلب حرف المد
الذي في الواحد ألفا ثم همزة ولم يقولوا في قضايا ومطايا وزوايا ونحوهن أعلاما
بالهمزة أيضاً مع أنه إذا حذف الألف الثالثة زال سبب انقلاب هذه الهمزة ياء
فالجواب أن نقول : إن سبب قلب اللين همزة في نحو رسائل ضعيف ، لأنهم إنما
قلبه لتحركة وانفتاح ما قبله ، إذ لم يعتدوا بالألف حاجزا ، أو لأنهم شبهوا

إنما قلبت الهمزة إلى موضع الياء خوفا من اجتماع همزتين ؛ فإذا لم تنقلب الأولى همزةً بسبب زوال ألف الجمع لم تنقلب الهمزة إلى موضع الياء ، بل تبقى في موضعها وإن حذفت ياء خطأياً على قول يونس رجعت الهمزة أيضاً إلى أصلها ، لعدم اجتماع همزتين ، فتقول أيضاً: خُطِّيَّ ، كَحُمَيْرٍ .

قوله « وذو الثلاث غيرها » أى : الثلاثى ذو الزوائد الثلاث غير المدة المذكورة تبقى الفُضْلُ من زوائده الثلاث ، على ما قلنا فى ذى الزيادتين ، وتحذف الثنتان فى نحو مقعنس ، قال سيديويه : تحذف النون وإحدى السينين ؛ لسكون الميم أفضل منهما ، وقال المبرد : بل تحذف الميم كما تحذف فى نحو محرجم ؛ لأن السين للالحاق بحرف أصلى ؛ وقول سيديويه أولى ، لأن السين وإن كانت للالحاق بالحرف الأصلى وتضعيف الحرف الأصلى ، لكنها طرف إن كانت الزائدة هى الثانية ، أو قريبة من الطرف إن كانت هى ^(١) الأولى ، والميم لها قوة التصدر مع كونها مطردة فى

الألف بالفتحة ، فلما كان سبب ذلك ضعيفا لم يبالوا بفقدانه ، فان وجود الضعيف كلا وجود ، ولذلك يقولون فى تصغير قائم وبائع : قويم وبويشع بالهمزة . أما علة قلب الهمزة ياء فى مطايا ونحوها ففقوة ؛ لأنها إما أن تكون الهرب من اجتماع همزتين أو من اجتماع شبه ثلاث ألفات ، فلما كان السبب قويا اعتبروا زوال سببه زوالا له (١) اعلم أنهم اختلفوا فى الحرف المكرر لحرف أصلى سواء أكان الزائد للالحاق كما فى جلب ومهد واقعنس ومقعنس ، أم كان لغير الالحاق ، نحو قطع واسطر ومكفر ومحر ، وما أشبه ذلك ، هل الزائد أول الحرفين المتجانسين أو ثانيهما ؟ فقال الخليل : الزائد هو الأول ، وقال غيره : الزائد هو الثانى واختاره ابن الحاجب ، وقال سيديويه : إن شئت اعتبرته الأول هو الزائد ، وإن شئت اعتبرته الثانى هو الزائد ، وسيأتى مزيد بحث لهذه المسألة بذكر آراء العلماء ودليل كل واحد منهم فى باب ذى الزيادة ، وإنما قصدنا ههنا إلى أن نبين لك أن ترديد المؤلف إشارة إلى هذا الاختلاف

معنى ، كما ذكرنا قبل ، وإن حذفت في مُعْدُوْدِ الدال الأولى فلا بد من حذف الواو أيضا فيبقى مُعْيَدَن ، وإن حذفت الثانية وقعت الواو رابعة فلا يحتاج إلى حذفها لأنها تصير مدة نحو مُعْيَدَيْن ، وإن كانت إحدى الزوائد حرف اللين المذكورة — أعنى الرابعة — لم تحذفها قطعا ، وتكون المعاملة مع الزائدين الباقيتين ، وكأن ذلك اللين ليس فيه ، تقول في تِمْلَاق ^(١) تَمِيلِيقُ ، بالمد ؛ وإنما حذفت إحدى اللامين وإن كانت من تضعيف الأصلي لأن التاء أفضل منهما بالتصدر ، ومجيئها في مصادر كثيرة بلا تضعيف ، كالتَّفَعُّلُ والتَّمَاعِلُ والتَّفَعُّيلُ والتَّفَوُّعُلُ ، ويسقط جميع همزات الوصل ، في الرباعي كانت أو في الثلاثي ، تقول في افتقار وانطلاق : فُتَيْقِيرُ ونُطَيْلِيقُ ، وفي احرنجام : حُرَيْجِيمُ لأنك تضم أول حروف الكلمة في التصغير ، فلو لم تحذف الهمزة ضممتها ، فكانت تسقط في الدرج فتتكسر بنية التصغير ، وتقول في الثلاثي ذى أربعة الزوائد مع المد نحو استخارج : تُخْيِرِيحُ ، وإنما كان سقوط السين أولى من سقوط التاء إذ لا تزداد السين في أول الكلمة إلا مشفوعة بالتاء ، فلو قلنا سُخْيِرِيحُ لكان سفيعيلا وليس له نظير ؛ وأما تَفْعِيلُ فهو كالتَّجْفِيفِ ^(٢) والتاء تزداد في الأول بلا سين ، وتقول

فِي أَشْهِيَابٍ وَأَعْدِيدَانٍ وَقَعْنَسَاسٍ : شُهَيْبٍ وَغُدَيْدِينَ وَقَعْنَسِيسَ ، وَحَذَفَ
الْهَمْزَةَ لَا بَدَ مِنْهُ لَمَّا ذَكَرْنَا ، ثُمَّ حَذَفَ الْيَاءَ وَالنُّونَ أَوَّلَى مِنْ حَذَفِ مُضْعَفِ
الْأَصْلَى ، وَتَقُولُ فِي أَعْلَوَاطٍ عَلِيَّيْطٍ ^(١) ، بِحَذَفِ الْهَمْزَةِ وَإِحْدَى الْوَاوَيْنِ ،
وَأَصْلُهُ عَلِيَّوَيْطٌ ، وَتَقُولُ فِي اضْطِرَابٍ : ضُتَيْرِيْبٌ ، بَرْدُ الطَّاءِ إِلَى أَصْلِهَا مِنْ
التَّاءِ ؛ لِأَنَّ جَعْلَهَا طَاءً إِنَّمَا كَانَ لِسُكُونِ الضَّادِ ؛ فَيَكُونُ التَّجَاوُرُ إِذْنًا بَيْنَ الْمُطْبِقَيْنِ ،
أَمَّا إِذَا تَحَرَّكَتِ الضَّادُ وَالْحَرْكَةُ بَعْدَ الْحَرْفِ ، كَمَا ذَكَرْنَا ، فَهِيَ فَاصِلَةٌ بَيْنَهُمَا ، أَلَا تَرَى
أَنْكَ تَقُولُ حَبِطَتْ بِالتَّاءِ ^(٢) بَعْدَ الطَّاءِ لَا غَيْرَ ؛ فَإِذَا أُسْكِنْتَ الطَّاءَ مَعَ تَاءِ الْمُتَكَلِّمِ جَازٍ
عِنْدَ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّ تَقَلُّبَ التَّاءِ طَاءً فَيُقَالُ : حَبِطٌ كَمَا يَجِيءُ فِي بَابِ الْإِدْغَامِ
قَوْلُهُ « وَتُحَذَفُ زِيَادَاتُ الرَّبَاعِيِّ كُلِّهَا مُطْلَقًا غَيْرَ الْمُدَّةِ » إِنَّمَا وَجِبَ حَذْفُهَا إِلَّا
الْمُدَّةَ لِيَتِمَّ بَنِيَّةُ التَّصْغِيرِ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مِنَ الْحَذَفِ بَدَ فَالزَّائِدُ [إِنْ وَجَدَ] كَانَ أَوَّلَى
بِالْحَذَفِ مِنَ الْأَصْلَى ، تَقُولُ فِي مَدْحَرَجٍ وَفِيهِ زَائِدٌ وَاحِدٌ : دُخَيْرِجٌ ، وَفِي مَحْرَجٍ وَفِيهِ
اِثْنَانٌ : حُرَيْجِمٌ ، وَفِي أَحْرَنْجَامٍ وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ : حُرَيْجِمٌ ، بِحَذَفِ الْجَمِيعِ ، إِلَّا الْمُدَّةَ ،
وَتَقُولُ فِي قَمَحْدُوَّةٍ وَسَلْحَفَاةٍ : قَمَحْدُوَّةٌ وَسَلْحَفَاةٌ ^(٣) وَفِي مَنَجْنِيقٍ : مَجْنِيقٌ ،

(١) اعلواط : مصدر اعلوط البعير إذا تعلق بعنقه وعلاه أو ركه بلا خطام
أو عريا ، و اعلوط فلانا : أخذه وحبسه ولزمه

(٢) حبط : جاء هذا الفعل من بابي سمع وضرب بمعنى بطل أو أعرض ،
تقول : حبط عمله يحبط حبطا وحبوطا ، ومنه قوله تعالى « لئن أشركت ليحبطن
عملك » وتقول : حبط فلان عن فلان : أي أعرض ، وجاء من باب فرح ليس غير
بمعنى انتفخ ، تقول : حبط البعير ، إذا أكل كلاء فأكثر منه فانتفخ بطنه ، ومنه
قوله صلى الله عليه وسلم « وإن مما ينبت الربيع ما يقتل حبطا أو يلم »

(٣) القمحودة - بفتح الحاء فسكون فضم - العظم الناقى فوق القفا خلف الرأس
والسلحفاة - بضم أو كسر ففتح فسكون - ويقال سلحفية وسلحفاء ويقصر

بناء على زيادة النون الأولى بدليل ^(١) مجانيق ، وفي عَنَتْرِيس - وهو الشديد -
عَتْرِيس بحذف النون ؛ لأنه من ^(٢) العَتْرِسَة ، وهى الأخذ بشدة ، وفي
خَنَشَلِيل : ^(٣) خَنَشَلِيل ، لزيادة إحدى اللامين وعدم قيام دليل على زيادة
النون ، وفي مَنَجْنِين : ^(٤) مُنَجِّين ؛ لأن إحدى النونين الأخيرتين زائدة

وتسكن لامه : دابة من دواب الماء وتعيش فى البر يحيط بها من أعلى غطاء صدفى
سميك لها أرجل قصار تسير بها على الأرض زحفا

(١) المنجنيق - بفتح الميم أو كسرهما وسكون النون بعدها جيم مفتوحة ونون
مكسورة - : أداة من أدوات الحرب ترمى بها الحجارة

(٢) العترسة الأخذ بالشدة وبالجهاد والعنف والغلبة ، والعتريس (كقنديل)
الجبار الغضبان والغول الذكر والداهية ، والعترس (كجعفر) : العظيم الحسيم ،
والعتريس : الداهية أيضا ، والناقة الصلبة الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم ، وقد
يوصف به الفرس ، قال فى اللسان . « قال سيبويه : هو من العترسة التى هى الشدة ،
لم يحك ذلك غيره » اه

(٣) الخنشليل - بفتحتين بينهما سكون ثم لام مكسورة - : السريع الماضى
الجيد الضرب بالسيف ، والمسن من الناس والابل ، ويقال : ناقة خنشليل : أى
طويلة ، قال صاحب اللسان : « جعل سيبويه الخنشليل مرة ثلاثيا وأخرى رباعيا
فإن كان ثلاثيا فخنشل مثله ، وإن كان رباعيا فهو كذلك » اه ، يريد أنك إن جعلته
ثلاثيا فأصوله الخاء والشين واللام وتكون النون والياء وإحدى اللامين زوائد
ويكون الخنشل من الثلاثى زيدت فيه النون للأخلاق بجعفر (كعنبس وعنسل) ،
وإن جعلته رباعيا فأصوله الخاء والنون والشين واللام ، والياء وإحدى اللامين زائدتان
ويكون الخنشل كجعفر لا ملحقا به ، ويؤيد هذا أن صاحب القاموس ذكر
الخنشليل مرتين : الأولى فى مادة خ ش ل على أنه من مزيد الثلاثى ، والثانية عقد له
ترجمة خاصة خ ن ش ل على أنه من مزيد الرباعى

(٤) المنجنين ومثله المنجنون - بفتح فسكون ففتح - : السانية أى الدولاب

لتكررها ، فحذفت الأولى دون الثانية ؛ لأنك لو حذفت الثانية أحوجت إلى حذف الياء أيضاً ، وأيضاً المسموع في جمعه مناجين ، وكذلك تحذف الأولى من طمانينة وقشعريرة ؛ فتقول : طُمَيْئِنَةٌ وَقُشْعِرِيرَةٌ ، وتقول في عَنَكَبُوتَ : عُنَيْكِبٌ ، وسمع الأصمعي عُنَيْكَبِيَّتَ ، وهو شاذ ، وفي عَيْضُمُوزَ وَجَحْنَفَلٍ ^(١) وَعَجَنَسَ : عَضِيمِيزَ ، وَجَحْنِفَلٍ ، وَعُجْنِيسَ

قال سيبويه في تصغير إسماعيل وإبراهيم : سُمَيْعِيلُ وَبُرْهَيْمٌ ، بحذف الهمزة ، ورد عليه المبرد بأن بعد الهمزة أربعة أصول ؛ فلا تكون الهمزة زائدة كما في إِصْطَبَلٍ على مايجيء في باب ذى الزيادة ، فاذن هما خاسيان ، فتحذف الحرف الأخير ؛ فتقول : أُبْرِيَهُ وَأُسَيْمِيعَ كَشْمَيْرِيخَ ^(٢) ، والقياس يقتضى مقاله المبرد ، إلا أن المسموع من العرب مقاله سيبويه ، كما روى أبو زيد وغيره عن العرب ، وحكى سيبويه عن العرب في تصغيرهما تصغير الترخيم بُرْيَهُ وَسُمَيْعَ ،

التي يستقى بها ، قال ابن برى : « هو رباعي الاصول ، ميمه أصلية وكذا النون التي تليها ، وهى مؤنثة وجمعها مناجين » اه ، وعلى هذا فوزن منجنون فعملول (كعصر فوط) والنون الأخيرة للتكرير ، ووزن منجنين فعليل (كجعقلق) والنون الأخيرة للتكرير أيضاً

(١) العيضموز - بفتح فسكون ففتح - : العجوز والناقاة الضخمة والصخرة الطويلة العظيمة ، وقد وقع في بعض النسخ « عضموز » بزنة عصفور وهو بضاد معجمة أو صاد مهملة ، وهو الدولاب أو دلو ، ولكن لا محل لذكره في هذا الموضع لان ليس مما اجتمع فيه زيادتان ، بل ولا هو مما فيه زيادة واحدة تحذف . وإنما زيادته تقلب ياء لكونها مدممة قبل الآخر . والجحنفل - كسفرجل - الغليظ الشفة . والعجنس كسفرجل أيضاً - : الجمل الضخم الصلب الشديد مع ثقل وبطء

(٢) شميرخ : تصغير شمراخ كقرطاس أو شمروخ كعصفور ، وهو الغصن الذى عليه البسر . وهو في النخل بمنزلة العنقود من السكر

وهو دليل على زيادة الميم في إبراهيم واللام في إسماعيل ؛ فتكون الهمزة في الأول و بعدها ثلاثة أصول كما مر ؛ ولولا السماع في تصغير الترخيم لم نحكم بزيادة الميم واللام ؛ لأنهما ليستا مما يغلب زيادته في الآخر

وأما استتبرق^(١) فأصله أيضا أعجمي فعرب ، وهو بالفارسية إستبر[ه] ؛ فلما عرب حمل على ما يناسبه في الأبنية العربية ، ولا يناسب من أبنية الاسم شديداً ، بل يناسب نحو استخرج ، أو تقول : يناسب نحو استخرج من أبنية الأسماء باجتماع الألف والسين والتاء في الأول ، فحكما بزيادة الأحرف الثلاثة حملاً له على نظيره ، ولا بد من حذف اثنتين من الحروف الزائدة ، فبقينا الهمزة لفضلها بالتصدر ، وليست بهمزة وصل كما كانت في استخراج حتى تحذف ، فحذفنا السين والتاء ، وكذا تحذف الزيادة في الخماسي مع الخامس الأصلي ، تقول في قرعبلانة وقرطبوس^(٢) : قرعية وقريطب

قوله « ويجوز التعويض عن حذف الزائد » قال سيديويه : التعويض قول يونس ؛ فكل ما حذفت في التصغير ، سواء كان أصلياً كما في سفرجل أو زائداً كما في مُقدّم ، يجوز لك التعويض منه بياء ساكنة قبل الآخر ، إن لم يكن في المكبر حرف علة في ذلك الموضع ، وإن كان كما في اخرجام فلا تقدر على التعويض ؛ لاشتغال المحل بمثله

(١) الاستتبرق : ما غلظ من الحرير . قال ابن الأثير : « وقد ذكرها الجوهري في برق على أن الهمزة والسين والتاء زوائد . وذكرها الأزهرى في خماسي القاف على أن همزتها وحدها زائدة . وقال أصلها بالفارسية استفره ، وقال أيضاً إنها وأمثالها من الالفاظ حروف عربية وقع فيها وفاق بين العجمية والعربية ، وقال : هذا عندى هو الصواب » اه قال الزجاج : هو اسم أعجمي أصله بالفارسية استفره ونقل من العجمية إلى العربية ، وفي القاموس أنه معرب استروه

(٢) القرطبوس - بفتح القاف أو كسرها ثمراء ساكنة فطاء مهملة مفتوحة - الداهية والناقة العظيمة الشديدة . والقرعبلانة : دويبه (انظر ص ١٠٥)

قال «وَيُرَدُّ جَمْعُ الْكَثَرَةِ لِأَسْمِ الْجَمْعِ إِلَى جَمْعٍ قَلَّتِهِ؛ فَيُصَغَّرُ نَحْوُ غَلِيمَةٍ فِي غِلْمَانٍ، أَوْ إِلَى وَاحِدِهِ؛ فَيُصَغَّرُ ثُمَّ يُجْمَعُ جَمْعُ السَّلَامَةِ، نَحْوُ غَلِيمُونَ وَدُورَاتٍ»

أقول: قوله «لا اسم الجمع» قد عرفت في شرح الكافية معنى اسم الجمع (١)

فاذا كان لفظ يفيد الجمعية: فان كان لفظه مفردا، كاسم الجمع واسم الجنس؛ فانه يصغر على لفظه، سواء جاء من تركيبه واحد كراكب وركب ومسافر وسفر وراجل (٢) ورجل، تقول: رُكِبَ، وَرُجِلَ، وَسُفِرَ؛ أو لم يحىء، نحو قُوَيْمٌ وَنُفَيْرٌ، في تصغير قَوْمٍ وَنَفَرٍ. وكذا في الجنس تقول: تَمَيَّرَ وَتَفَيَّحَ.

(١) سيأتى ذكر الفروق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعى في آخر باب جمع التفسير فلا محل لذكرها هنا

(٢) يقال: رجل سفر وقوم سفر - بفتح السين وسكون الفاء - وسافرة وأسفار وسفار - بضم السين وتشديد الفاء - أى: ذوو سفر، والسافر والمسافر واحد سفر من قوْلهم قوم سفر. ويقال: رجل الرجل رجلا (كفرح فرحا) فهو راجل ورجل (كعُضد) ورجل (ككتف) ورجل (كشيد) ورجل (كضخم) ورجلان (كغضبان)، إذا لم يكن له ظهر يركبه في سفر، وكما جاء الرجل (بسكون الجيم) وصفا للواحد جاء للكثير أيضا، واختلف العلماء فيه حينئذ: فذهب سيويوه إلى أنه اسم جمع واحد راجل، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه جمع راجل، ورجح الفارسي قول سيويوه، وقال: لو كان جمعا ثم صغر لرد إلى واحد ثم جمع، ونحن نجد مصغرا على لفظه، وأنشد:

بَنِيَّتُهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا أَخْشَى رُكَيْبًا وَرُجَيْلًا عَادِيَا

ومذهب الأخفش — وهو أن ركبا جمع را كب ، وسفرا جمع مسافر — يقتضى رد مثلهما إلى الواحد ، نحو رُوَيْسُكِبُونِ ومُسَيِّفِرُونِ ، وكذا يفعل .

وإن كان لفظه جمعا : فإما أن يكون جمع سلامة ؛ فهو يصغر على لفظه ، سواء كان للمذكر ، نحو ضُوَيْرِيون ، أو للمؤنث ، نحو ضُوَيْرِيات ؛ وإما أن يكون جمع تكسير ، وهو إما للقلة ، وهو أربعة : أَفْعُل ، وَأَفْعَال ، وَأَفْعِلَة ، وَفِعْلَة ، فتصغر على لفظها ، نحو أَكَيْبٌ وَأَجِيمَالٌ وَأَقِيفِزَةٌ وَعُلَيْمَة ؛ وإما للكثرة ، وهو ماعدا الأربعة ، ولا يخلو إما أن يكون له من لفظه جمع قلة ككِلَابٍ وَأَكْلَبٌ وفُلُوسٌ وَأَفْلُسٌ ، أولا كدارهم ودنانير ورجال ؛ فالثانى يرد إلى واحده ويصغر ذلك الواحد ، ثم ينظر ، فإن كان ذلك الواحد عاقلا مذكرا للفظ والمعنى جمعه بالواو والنون لحصول العقل فيه أولا وعروض الوصف بالتصغير ، كرجُلُونَ في تصغير رجال ، وإن لم يكن عاقلا جمعه بالالف والتاء مذكرا كان ككُتَيْبَاتٍ في كُتُبٍ ، أو مؤنثا كقَدِيرَاتٍ في قُدُورٍ ، وكذا إن اتفق أن يكون عاقلا مؤنثا للفظ مذكرا المعنى ، أو عاقلا مذكرا للفظ مؤنث المعنى ، فتقول في جَرَحِي وَحَمَقِي وَحُمُرٍ وَعِطَاشٍ في المذكر : جَرِيحُونَ وَأَحِمِيمُونَ وَأَحْمِرُونَ وَعُطِيشَانُونَ ، وفي المؤنث : جَرِيحَاتٌ وَحَمِقَاتٌ وَحُمِرَاوَاتٌ وَعُطِيشِيَّاتٌ ، بجمع المصغرات جمع السلامة ، وإن لم يجز ذلك في المكبرات ، وكذا تقول في حوائض جمع حائض : حَوِيصَاتٌ ، وإن لم تجمع حائضا جمع السلامة .

وأما في القسم الأول — أى الذى له جمع قلة مع جمع الكثرة — فلك التخيير بين رد جمع كثرته إلى جمع قلته وتصغيره ، كتصغيرك كلابا وفلوسا على أكيلب وأفيلس ، وبين رد جمع كثرته إلى الواحد وتصغير ذلك الواحد ثم جمعه إما بالواو والنون أو بالالف والتاء ، كما في ذلك القسم سواء .

وإنما لم يصغر جمع الكثرة على لفظه لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد ؛
فمعنى عندى غليمة أى عدد منهم قليل ، وليس المقصود تقليل ذواتهم ، فلم يجمعوا
بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره بابقاء لفظ جمع الكثرة ، لكونه تناقضاً ، وأما
أسماء المجموع فمشاركة بين القلة والكثرة ، وكذا جمع السلامة على الصحيح
كما مضى ^(١) فى شرح الكافية ، فيصغر جميعها نظرا إلى القلة ، فلا يلزم
التناقض ، ولم يصغر شيء من جموع الكثرة على لفظه إلا أصلاً جمع أصيل ^(٢)

(١) الذى قاله فى شرح الكافية (ج ٢ ص ١٧٧) هو « قالوا : مطلق الجمع على ضربين
قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلاثة إلى العشرة ، والحدان داخلان ، وبالكثير ما فوق
العشرة ، قالوا : وجمع القلة من المكسر أربعة : أفعل ، وأفعال ، وأفعلة ، وفعلة ،
وزاد الفراء فعلة (بفتح الفاء والعين) كقولهم : هم أكلة رأس : أى قليلون يكفيهم
ويشبعهم رأس واحد ، وليس بشيء ، إذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس
واحد لا من إطلاق فعلة ، ونقل التبريزى أن منها أفعلاء كأصدقاء ، وجمعا السلامة
عندهم منها أيضا ، استدلالا بمشابهتهما للتثنية فى سلامة الواحد ، وليس بشيء ، إذ
مشابهة شيء لشيء لفظا لا تقتضى مشابهته له معنى أيضا ، ولو ثبت ما نقل أن
النابعة قال لحسان لما أنشده قوله :

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرَّ يَلْمَعْنَ بِالصَّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا
قللت جفانك وسيوفك لكان فيه دليل على أن المجموع بالألف والتاء جمع قلة ،
وقال ابن خروف : جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة ، والظاهر أنهما
لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصالحان لهما « اه كلامه . وقد ذهب
بعضهم إلى أن الاسم إن كان له جمع تكسير وجمع سلامة كالجفان والجففات فجمع
السلامة للقلة وجمع التكسير للكثرة ، وإن لم يكن له إلا جمع سلامة فجمع السلامة
مشترك بين القلة والكثرة

(٢) الأصيل : العشى ، وهو ما بعد الزوال إلى الغروب ، وقيل : من زوال الشمس
إلى الصباح . يجمع على أصل كرسل ، وأصلان كبعير وبعران ، وأصال وأصائل .

تشبيهاً بَعَثَمَان ، فيقال : أَصِيلَان ، وقد يعوض من نونه اللام فيقال أَصِيلَال ، وهو شاذ على شاذ .

وأجاز الكسائي والقراء تصغير نحو شُقْرَان وسُودَان جمع أَشْقَرٍ وَأَسْوَدٍ على لفظه ، نحو شَقِيرَان وسُوَيْدَان .

وإن اتفق جمع كثرة ولم يستعمل واحده كعَبَايِد وعَبَايِد ، بمعنى متفرقات ، حقرتة على واحده القياسى المقدر ثم جمعته جمع السلامة ، نحو عُبَيْدٌ يَدُون ، وَعُبَيْبِيْدُونَ ، لأن فعاليل جمع فُعْلُولٍ أو فَعْلِيلٍ أو فِعْلَالٍ ^(١)

قال السيرافى : إن كان أصيلان تصغير أصلان جمع أصيل فتصغيره نادر ، لأنه إنما يصغر من الجمع ما كان على بناء أدنى العدد ، وأبنية أدنى العدد أربعة أفعال وأفعل وأفعلة وفعلة وليست أصلان واحدة منها ، فوجب أن يحكم عليه بالشذوذ ، وإن كان أصلان واحداً كرماز وقربان فتصغيره على بابه

(١) اختلفت كلمة سيوبه في تصغير هذا الجمع (وهو جمع الكثرة الذى لم يستعمل واحده) ، والنسب إليه ، فذهب في النسب إلى أنه ينسب إليه على لفظه مخافة أن يحدث في لغة العرب شيئاً لم يقلوه وذلك بأن يجيء بالواحد المقدر ، وذهب في التصغير إلى أنه يجاء بالواحد المقدر ثم يصغر ويجمع جمع السلامة ، والفرق بين الباسين مشكل مادام الذى منعه من الرد إلى الواحد هو أن لا يقول على العرب مالم يقلوه قال في باب النسب (> ٢ ص ٨٩) : « وإن أضفت إلى عبايد قلت عبايدى ، لأنه ليس له واحد ، وواحد يكون على فعلول أو فعليل أو فعلال ، فإذا لم يكن له واحد لم تجاوزه حتى تعلم ، فهذا أقوى من أن أحدث شيئاً لم تكلم به العرب » اهـ . وقال في باب التصغير (> ٢ ص ١٤٢) : « وإذا جاء الجمع ليس له واحد مستعمل في الكلام من لفظه يكون تكسيره عليه قياساً ولا غير ذلك فتحقيره على واحد هو بناؤه إذا جمع في القياس ، وذلك نحو عبايد ، فإذا حقرتها قلت : عبيدون ، لأن عبايد إنما هو جمع فعلول أو فعليل أو فعلال ، فإذا قلت : عبيدات فأيا ما كان واحدها فهذا

وإن جاء بعض المجموع على واحد مهمل وله واحد مستعمل غير قياسى رد فى التصغير إلى المستعمل ، لا إلى المهمل القياسى ، يقال فى محاسن ومشابهة : حُسَيْنَات وشُبَيْهَات ، وفى العاقل المذكور : حُسَيْنُون وشُبَيْهُون ، وكان أبو زيد يردده إلى المهمل ^(١) القياسى ، نحو مُحْيِسُنُون وَمُشْبِيهُون وَمُحْيِسِنَات وَمُشْبِيهَات ، قال يونس : إن من العرب من يقول فى تصغير سَراويل : سُرَيْيَلَات ^(٢) اعتقادا منه أنها

تخفيره « اه . ولعل الفرق بين البابين أنك فى باب النسب تحافظ على لفظ الواحد الذى قدرته مفردا لهذا الجمع فكنت تقول عبادى أو عبدى أو عبدودى ، فأما فى التصغير فانك لا تحافظ على هذا المفرد . بل تنطق بجمع التصحيح مصغرا بصورة واحدة فنقول عبيدون وعبيدات مهما فرضت المفرد ، ألا ترى أن تصغير عباد أو عبدود أو عبيد هو عبيد على كل حال ، هذا ، والعباد والعبايد كما فى القاموس الفرق من الناس والخيل الذاهبون فى كل وجه ، والآكام ، والطرق البعيدة . وفى اللسان » قال الأصمعى : يقال : صاروا عبايد وعبايد : أى متفرقين ، وذهبوا عبايد كذلك إذا ذهبوا متفرقين ، ولا يقال : أقبلوا عبايد « اه ، وعلى هذا يكون عبيدون للفرق من الناس وعبيدات للفرق من الخيل أو للطرق أو الآكام .

(١) أبو زيد ينسب إلى الجمع الذى له واحد من لفظه غير قياسى على لفظه فيقول فى محاسن محاسنى ، وفى ملاحح ومشابهه ومذا كير وأباطيل وأحاديث : ملاحح ومشابهى ومذا كيرى وأباطيل وأحاديثى ، فأى فرق بين التصغير والنسب ، وهلا صغر على لفظه ههنا كما نسب إلى لفظه إذا كان يريد ألا يحدث فى كلام العرب ما لم يقولوه

(٢) لاختلاف بين العلماء فى أن سَراويل كلمة أعجمية عربية ، وإنما الخلاف بينهم فى أنها مفرد أو جمع ، فذهب سيبويه إلى أنها مفرد ، وذهب قوم إلى أنها جمع من قبل أن هذه الصيغة خاصة بالجمع فى العربية فشها مثل سراويل فالو احد سراويل أو سراويل كما كان واحد السراويل سرايالا ، والذى يظهر من كلام المؤلف أنه فهم من كلام يونس أنه يذهب إلى أن سراويل جمع فى اللفظ وإن كان مسماها واحدا

جمع سرّوالة ، لأن هذه الصيغة مختصة بالجمع ، فجعل كل قطعة منها سرّوالة ، قال :

٣٩ — عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سرّوالة^(١)

ومن جعلها مفردا — وهو الأولى — قال : سُرَيْيلَ أو سُرَيْوِيلَ ،

وقد شدّ عن القياس بعض الجموع ، وذلك كما في قوله : —

٤٠ — قَدْ رَوَيْتَ إِلَّا الدُّهَيْدَ هِينَا * قَلِيصَاتٍ وَأَيْبِكِرِينَا^(٢)

والدهّاء صغار الإبل ، وجمعه دهاديّه ، والأيبكر مصغر الأيبكر جمع البكر

فكان القياس دُهَيْدَهَاتٍ وَأَيْبِكِرَاتٍ

(١) هذا صدر بيت من المتقارب لا يعلم قائله حتى ذهب جماعة من العلماء إلى أنه

مصنوع ، وعجزه : —

* فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْظِفٍ *

واللؤم : الشح ودناءة الآباء ، ويرق : مضارع من الرقة ، وهي انعطاف القلب .

وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد دليلا على أن السراويل جمع واحده مستعمل وهو سرّوالة

(٢) هذا بيت من الرجز لم يعرف قائله ، وقد أنشده أبو عبيد في الغريب المصنف وقبله .

يَا وَهْبُ فَأَبْدَأْ بِنِي أَيْنَا ثُمَّتَ شَنْ بِنِي أَحِينَا

وَجِيرةَ الْبَيْتِ الْمُجَاوِرِينَ قَدْ رَوَيْتُ الخ

إِلَّا ثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِينَ قَلِيصَاتٍ الخ

ومنه تعلم أن الشاهد الذي ذكره المؤلف ليس مرتبا على ما ذكر . وقد أنشد

البيت شاهدا على أن قوله الدهيديين وقوله أيبكرين شاذان من قبل أن الأول تصغير

دهاديّه ، وهو جمع مالا يعقل ، فكان قياسه دهيدات على ما قال ، وأن الثاني تصغير

أبكر وهو جمع بكر فكان حقه أيبكرات على ما قال ، وقوله «فكان القياس دهيدات»

ليس بصواب ، والقياس دهيدات لأن الدهاديّه جمع دهاده ، وهو على خمسة أحرف

وإذا حقرت السنين والأرضين قلت : سُنَيَّاتٍ وَأَرِيضَاتٍ ؛ لأن الواو والنون فيهما عوض من اللام الزاهية في السنة والتاء المقدرة في أرض ، فترجعان في التصغير ، فلا يبدل منهما ، بل يرجع جمعهما إلى القياس ، وهو الجمع بالآلف والتاء ، وإذا جعلت نون سنين معتقب الإعراب من غير علمية صغرته على سُنَيْنٍ ، إذ هو كالواحد في اللفظ ، وكان الزجاج يرده إلى الأصل فيقول سُنَيَّاتٍ أيضا ، نظرا إلى المعنى ، إذ هو مع كون النون معتقب الإعراب جمع من حيث المعنى ، ولا يجوز جعل نون أرضين من دون العلمية معتقب الإعراب ، لأنها إنما تجعل كذلك في الشائع ؛ إما في الزاهب اللام ، أو في العلم ، كما تبين في شرح الكافية في باب الجمع ^(١) وإذا سميت رجلا أو امرأة بأرضين فإن جعلت النون معتقب الإعراب فتصغيره

رابعها مد ، فالقياس في مثله أن تقلب المدة ياء ولا تحذف ، وقوله « وأبيكرات » ليس بصواب أيضا ، لأن الأبرك جمع القلة لبكر كنهز وأنهر ، والقياس في مثله أن يصغر على لفظه ولا تلحق به علامة جمع التصحيح ، فيقال : أبيكر ، كما يقال أنهر وأفيلس ، ولهذا الذي لاحظناه على عبارته تجده قد ذكر في شرح الكافية عن البصريين غير ما ذكره هنا ، قال (ج ٢ ص ١٧١) : « وأبيكروفت جمع أبيكر تصغير أبكر مقدر كما ضحى عند البصريين ، فهو شاذ من وجهين : أحدهما : كونه بالواو والنون من غير العقلاء ، والثاني : كونه جمع مصغر لمكبر مقدر ، وهو عند الكوفيين جمع تصغير أبكر جمع بكر ، فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالدهيدمين » اه فالذي ذكره هنا هو مذهب الكوفيين وقد عرفت ملاحظتنا عليه

(١) هذا الذي ذكره المؤلف من الاختصار في لزوم الياء وجعل الإعراب بحركات على النون على جمع محذوف اللام كسنين وبنين وثنين وعلى ما صار علما من الجوع كفلسطين وما ألحق بها كأربعين هو مذهب جمهور النحاة وهو الذي قرره المؤلف في شرح الكافية (ج ٢ ص ١٧٢) وقد ذهب الفراء إلى أن جعل الإعراب بحركات على

كتصغير حَصِيصَة^(١) . تقول : أريضين ؛ منصرفا في المذكر غير منصرف في المؤنث ، وإن لم تجعله معتقب الإعراب لم ترده أيضا في التحقير إلى الواحد ، إذ ليس جمعا وإن أعرب بأعرابه ، كما أنك إذا صغرت مساجد علما قلت : مسيجد ، ولا ترده إلى الواحد ثم تجمعه ، فلا تقول : مُسَيِّجِدَات ؛ فتقول : أَرِيضُونَ رفعا ؛ وأريضين نصباً وجراً .

وأما إن سميت بسنين رجلا أو امرأة ولم تجعل النون معتقب الإعراب رددته إلى واحد ؛ لأن علامة الجمع إذن باقية متصلة باسم ثنائي ، ولا يتم بها بنية التصغير كما تمت في أريضون ، فتزد اللام المحذوفة ، ولا تحذف الواو والنون لأنهما وإن كانتا عوضا من اللام المحذوفة في الأصل إلا أنهما صارتا بالوضع العلمى جزءا من العلم ، فتقول : سُنِّيُونَ رفعا ، وسنين نصباً وجراً

وإن جعلتها مع العلمية معتقب الإعراب قلت سُنِّيَّين منصرفا في المذكر غير منصرف في المؤنث ، ولا يخالف الزجاج ههنا كما خالف حين جعلت النون معتقب الإعراب بلا علمية ؛ لأن اللفظ والمعنى في حال العلمية كالمفرد مع جعل النون معتقب الإعراب فكيف يرد إلى الواحد ؟ !

النون مع لزوم الباء مطرد في جمع المذكر السالم وما حمل عليه وعلى هذا جاء قول الشاعر :

رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقُبَابِ

وعلى هذا يصح أن تجعل النون معتقب الإعراب في أريضين كما كان ذلك جائزا في سنين .

(١) الحصيصة (بفتح أوله وثانيه وكسر ثالثه) : بقلة رملية حامضة وقد تشدد ميمها وهي واحدة الحصيصة

قوله « إلى جمع قلته » ، يعنى إن كان له جمع قلة فأنت خير بين الرد إليه والرد إلى واحد ، وإن لم يكن له ذلك تعين الرد إلى واحد
قوله « مُغْلِيْمُون » أى فى العاقل ، « ودُوَيْرَات » أى فى غيره ، وغليمون تصغير غلمان ، ودويرات تصغير دور ، وكلاهما مما جاء له جمع قلة وهو غلمة وأدور .
والركب يصغر صدره ، مضافا كان أولا ، نحو أبى بَكْر ، وأميمة عمرو ، ومُعَيْدِيكرب ، وخمسة عشر ، وذهب الفراء فى المضاف إذا كان كنية إلى تصغير المضاف إليه ، احتاجا بنحو أم حُبَيْن وأبى الحُصَيْن ^(١) ، وقوله : —

٤١ — أَعْلَاقَةٌ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ ^(٢)
قال : « وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ كَانَيْسِيَّانٍ وَعَشِيْشِيَّةٍ وَأُغْلِيْمَةٍ وَأَصْبِيَّةٍ شَاذٌ »

(١) أم حنين : دويبة على خلقة الحرباء عريضة الصدر عظيمة البطن ، وقيل : هى أثى الحرباء ، وقد روى عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه رأى بلالا وقد عظم بطنه فقال له مازحا : « أم حنين » يريد تشبيهه بها فى عظم بطنه . وأبو الحصين : كنية الثعلب ، ويقال له أيضا : أبو الحصن ، كما قالوا : أم عوف وأم عوف لدويبة (٢) هذا البيت نسبته فى اللسان للمرار الأسدى ، ويقال هو للمرار الفقعسى .
والعلاقة : الحب . وأم الوليد (بضم الواو وفتح اللام وتشديد الياء) تصغير أم الوليد وهو محل الشاهد حيث صغر العجز ، ولو صغر الصدر لقال : أميمة الوليد . والأفنان : جمع فن وأصله الغصن من الشجرة ، وأراد به ههنا خصل شعر الرأس . والثغام (بزنة سحاب) قال أبو عبيد : هو نبت أبيض الثمر والزهر يشبهه بياض الشيب به ، قال حسان بن ثابت :

إِذَا تَرَى رَأْسِي تَغَيَّرَ لَوْنُهُ شَمَطًا فَأَصْبَحَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ
والمخلص : اسم فاعل من أخلص النبات ، إذا كان بعضه أخضر وبعضه أبيض وكذلك يقال : أخلص رأسه ، إذا خالط سواده بياضه

قِيَاسُ إِنْسَانٍ أَنَيْسِينَ كَسْرَ يَحِينٍ فِي سِرْحَانٍ ؛ فَزَادُوا الْيَاءَ فِي التَّصْغِيرِ شَاذًا
فصار كَعْقَيْرِ بَانَ كما ذكرنا في أول الباب ، ومن قال إن إنسانا إفعلان من نسي -
كما يجيء في باب ذى الزيادة - فَأَنْيَسِيَانُ قِيَاسٌ عَنْده (١)

(١) قال في اللسان : «الانسان أصله إنسيان (بكسر الهمزة) ، لأن العرب
قاطبة قالوا في تصغيره: أنيسيان ، فدلّت الياء الأخيرة على الياء في تكبيره ، إلا أنهم
حذفوها لما كثر الناس في كلامهم ، وفي حديث ابن صياد قال النبي صلى الله عليه
وسلم ذات يوم : انطلقوا بنا إلى أنيسيان قد رابنا شأنه ؛ وهو تصغير إنسان جاء
شاذًا على غير قياس ، وقياسه أنيسان . قال : وإذا قالوا : أناسين فهو جمع بين مثل
بستان وبساتين ، وإذا قالوا أناسى كثيرا خففوا الياء أسقطوا الياء التي تكون فيما
بين عين الفعل ولامه ، مثل قراقر ، وقرقر ، وبين جواز أناسى بالتخفيف قول
العرب أناسية كثيرة ، والواحد إنسى ، وأناسى إن شئت ، وروى عن ابن عباس
رضي الله عنهما أنه قال : إنما سمي الانسان إنسانا لأنه عهد إليه فنسى ؛ قال
أبو منصور : إذا كان الانسان في الأصل إنسيانا فهو إفعلان من النسيان ، وقول
ابن عباس حجة قوية له ، وهو مثل ليل إضحيان من ضحى يضحي (كرضى يرضى)
وقد حذفت الياء فقل إنسان قال الأزهرى : وإنسان في الأصل إنسيان
وهو فعليان من الأنس والألف فيه فاء الفعل وعلى مثاله حرصان : وهو الجلد
الذى يلي الجلد الأعلى من الحيوان ؛ سمي حرصيانا لأنه يحرص : أى يقشر ، ومنه
أخذت الحارصة من الشجاج ، يقال : رجل حذريان إذا كان حذرا . قال الجوهري :
وتقدير إنسان فعلان ، وإنما زيد في تصغيره ياء كما زيد في تصغير رجل فليل رويجل .
وقال قوم : أصله إنسيان على إفعلان فحذفت الياء استخفافا لكثرة مايجرى على
السننهم ، فإذا صغروه ردوها لأن التصغير لا يكثر » اهـ . قال ابن سيده في المخصص
(ج ١ ص ١٦) : « إنسان عندي مشتق من أنس ؛ وذلك أن أنس الأرض وتحميلها
وبهائها إنما هو بهذا النوع الشريف اللطيف المعتمر لها والمعنى بها ؛ فوزنه على هذا
فعلان (بكسر فسكون) . وقد ذهب بعضهم إلى أنه إفعلان من نسي ؛ لقوله تعالى

وعُشَيْشِيَّةٌ تصغير عَشِيَّةٍ ، والقياس عَشِيَّةٌ ، بحذف ثالثة الياء كما في مُعِيَّةٍ ،
وكان مكبر عُشَيْشِيَّةٍ عَشَاةً ، تجعل أولى ياءى عَشِيَّةً شيئا مفتوحة فتدغم الشين في
الشين وتنقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وكذا قالوا في تصغير عَشِيٍّ :
عُشَيْشِيَّان ، وكأنه تصغير عَشِيَّان ، وقد صغروا عَشِيًّا أيضا على عُشِيَّات ، كأن
كل جزء منها عشي ؛ فعُشِيَّات جمع عُشَيْشِيَّان على غير القياس ، كما أن
عُشَيْشِيَّان تصغير عشي على غير القياس ^(١)

(ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنى) ولو كان كذلك لكان إنسيانا ولم تحذف الياء
منه لأنه ليس هنالك ما يقطعها ، فأما قولهم : أناسى فجمع إنسان ، شابهت النون
الألف لما فيها من الخفاء ، فخرج جمع إنسان على شكل جمع حراء ، وأصلها أناسين
وليس أناسى جمع إنسى كما ذهب إليه بعضهم لدلالة ماورد عنهم من قول رويشد .
أنشده أبو الفتح عثمان بن جنى : -

أَهْلًا بِأَهْلٍ وَبَيْتًا مِثْلَ بَيْتِكُمْ وَبِالْأَنَاسِينَ أَبْدَالَ الْأَنَاسِينَ

قال : ياء أناسى الثانية بدل من هذه النون ، ولا تكون نون أناسين هذه بدلا
من ياء أناسى كما كانت نون أثانين بدلا من ياء أثانى جمع أثناء التى هى جمع الأثن
بمعنى الاثنين لأن معنى الأثنانين ولفظها من باب ثنيت والياء هنا لام
البتة فهى ثم ثابتة وليست أناسين مما لامة حرف علة ، وإنما الواحد إنسان فهو
إذن كضباع وضباعين وسرحان وسراحين اه

(١) العشى والعشية : ما بين زوال الشمس إلى وقت غروبها ، وقيل من زوال الشمس
إلى الصباح ، وقيل آخر النهار . وقال الليث : العشى بغير هاء ، آخر النهار ، فاذا قلت
عشية فهو ليوم واحد ، يقال : لقيته عشية يوم كذا وكذا ، ولقيته عشية من العشيات
وقيل العشى والعشية من صلاة المغرب إلى العتمة . قال فى اللسان : « وتصغير العشى
عُشَيْشِيَّان على غير القياس ، وذلك عند شفى وهو آخر ساعة من النهار ، وقيل تصغير
العشى عَشِيَّان على غير قياس مكبره كأنهم صغروا عَشِيَّان (بفتح فسكون) والجمع
عَشِيَّات ، ولقيته عَشِيَّةً ، وعُشَيْشِيَّات ، وعُشَيْشِيَّات ، وعَشِيَّات ، وكل ذلك

وكذا قالوا في تصغير مَغْرَب: مُغَيَّرِ بان، ثم جمعوا فقالوا: مُغَيَّرِ بانات، وهذا جمع قياسي لتصغير غير قياسي، وكانهم جعلوا كل جزء منه مَغْرِبًا، كقولهم: بعير أَصْهَبَ الْعَثَانِينَ^(١)

نادر، ولقيته مغير بان الشمس ومغير بانات الشمس، وفي حديث جنس دب الجهنى فأنتينا بطن السكديد فنزلنا عشيشية. قال: هي تصغير عشية على غير قياس أبدل من الياء الوسطى شين كأن أصله عشية (بثلاث ياءات) وحكى عن ثعلب أتيته عشيشية وعشيشيانا وعشيانا. قال: ويجوز في تصغير عشية عشية وعشيشية، قال الأزهرى: كلام العرب في تصغير عشية عشيشية جاء نادرا على غير قياس، ولم أسمع عشية في تصغير عشية، وذلك أن عشية تصغير العشوة وهو أول ظلمة الليل فأرادوا أن يفرقوا بين تصغير العشية وبين تصغير العشوة « اه، وقول المؤلف: » وكان مكبر عشيشية عشاة « بفتح العين وتشديد الشين - وهذا الذى ذكره هو قول النحاة، قال ابن يعيش: « وأما عشيشية فكأنه تصغير عشاة، فلها صغرو وقعت ياء التصغير بين الشينين ثم قلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها، فصار عشيشية « اه وقد سمعت فى كلام صاحب اللسان ما يخالف هذا، وفى كل من الوجهين شذوذ، فما ذكره المؤلف فيه تقدير مكبر غير مسموع فى اللغة، وما ذكره صاحب اللسان فيه إبدال الياء شينا وهو إبدال شاذ فى اللغة. ومثل هذا تماما ما ذكره المؤلف فى تصغير عشى على عشيشيان. وقول المؤلف: « وقد صغروا عشيا أيضا على عشيات « غير مستقيم وذلك لأنه يفيد أن عشيات تصغير العشى الواحد بتقدير أن كل جزء منه عشى، وقد سمعت عن اللسان أن عشيات جمع عشيان الذى هو مصغر عشى، وهو كلام واضح، ومنه تعلم أيضا أن قول المؤلف « فعشيات جمع عشيشيان على غير القياس « كلام غير مستقيم أيضا، بل العشيات جمع العشيان الذى هو تصغير عشى، فالتصغير شاذ والجمع مطابق للقياس فافهم

(١) العثانين جمع عشون (كصغور): وهو شعيرات طوال تحت حنك البعير جعلوا كل واحدة منها عشونا فجمعوها على عثانين. وصهبتها أن يحمر ظاهرها وباطنها أسود

وَأَصْيَلَانِ شَاذٍ أَيْضًا ، لِكَوْنِهِ تَصْغِيرُ جَمْعِ الْكَثْرَةِ عَلَى لَفْظِهِ ، كَمَا ذَكَرْنَا ،
كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا كُلَّ جُزْءٍ مِنْهُ أَصِيلاً ، وَأَصْيَلَالٌ شَاذٌ عَلَى شَاذٍ ، وَالْقِيَاسُ أَصْيَلَاتٌ
وَقَالُوا فِي بَنُونٍ : أُبَيْنُونُ ، وَالْقِيَاسُ بُنْيُونٌ كَمَا مَرَّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ فِي
بَابِ الْجَمْعِ (١)

وَقَالُوا فِي تَصْغِيرِ لَيْلَةٍ لِيُمِيلِيَّةٍ بِنِزَادَةِ الْيَاءِ كَمَا فِي أُنَيْسِيَّانِ ، وَكَأَنَّهُ تَصْغِيرُ لَيْلَةٍ ، قَالَ :
٤٢ — * فِي كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكَلَّ لَيْلَاةً (٢) *
وَعَلِيَّةُ بَنِي اللَّيَالِي

(١) قَالَ الْمُؤَلَّفُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (٢ ص ١٧٠) : « الشَّاذُّ مِنْ جَمْعِ الْمَذْكُورِ بِالْوَاوِ
وَالنُّونِ كَثِيرٌ ، مِنْهَا أُبَيْنُونُ ، قَالَ :

زَعَمْتُ تُمَاضِرُ أَنِّي إِمَّا أُمْتُ يَسْدُذُ أُبَيْنُوها الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي
وَهُوَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ جَمْعُ أُبَيْنٍ وَهُوَ تَصْغِيرُ أُبْنَى مَقْدَرًا عَلَى وَزْنِ أَفْعَلٍ . أَضْحَى
فَشَذُوذُهُ عِنْدَهُمْ لِأَنَّهُ جَمْعٌ لِلْمَصْغَرِ لَمْ يَثْبُتْ مَكْبَرُهُ ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : هُوَ جَمْعُ أُبَيْنٍ ،
وَهُوَ تَصْغِيرُ أُبْنٍ مَقْدَرًا ، وَهُوَ جَمْعُ ابْنٍ ، كَأَدْلَى جَمْعِ دَلْوٍ ، فَهُوَ عِنْدَهُمْ شَاذٌ مِنْ جِهَتَيْنِ :
كَوْنُهُ جَمْعًا لِلْمَصْغَرِ لَمْ يَثْبُتْ مَكْبَرُهُ ، وَجِئَ أَفْعَلٌ فِي فِعْلٍ ، وَهُوَ شَاذٌ كَأَجْبَلٍ
وَأَزْمَنٍ . وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ : شَذُوذُهُ لِكَوْنِهِ جَمْعُ أُبَيْنٍ تَصْغِيرُ ابْنٍ بِجَعْلِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ
قَطْعًا . وَقَالَ أَبُو عَمِيدٍ : هُوَ تَصْغِيرُ بَنِينَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ » اهـ
(٢) هَذَا بَيْتٌ مِنْ مَشْطُورِ الرَّجَزِ لَمْ نَعْرِ عَلَى قَائِلِهِ ، وَبَعْدَهُ :

حَتَّى يَقُولَ كُلُّ رَاءٍ إِذْ رَأَى يَكْوِيحُهُ مِنْ جَمَلٍ مَا أَشْقَاهُ
وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَعْنَى أَنَّهُ يَعْمَلُ جَمْلَهُ فِي جَمِيعِ أَوْقَاتِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنْ كُلِّ يَوْمٍ وَكُلِّ
لَيْلَةٍ حَتَّى يَرْتِي لَهُ كُلَّ مَنْ رَأَى وَيَتَرَحَّمُ عَلَيْهِ قَاتِلًا وَيَحِبُّ مَا أَشْقَاهُ ، وَ« مَا » فِي قَوْلِهِ « فِي
كُلِّ يَوْمٍ مَا » زَائِدَةٌ ، وَقَدْ أَتَشَدُّ الْمُؤَلَّفُ الْبَيْتَ شَاهِدًا عَلَى وَجُودِ لَيْلَاةٍ الَّتِي مَعْنَى
لَيْلَةٍ ، وَهِيَ الَّتِي صَغُرَتْ عَلَى لَيْلِيَّةٍ بَقَلْبِ الْفَهَاءِ يَاءٍ لَوْ قَوَّعَهَا بَعْدَ الْكُسْرَةِ ، فَلَمَّا أَرَادُوا
تَصْغِيرَ لَيْلَةٍ اسْتَغْنَوْا عَنْهُ بِتَصْغِيرِ لَيْلَاةٍ لِكَوْنِهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ كَمَا أَنَّهُمْ حِينَئِذٍ أَرَادُوا

وقالوا في تصغير رَجُلٍ : رُؤَيْجِلٌ ، قيل : إن رجلا جاء بمعنى راجل ، قال : -

٣٤ - أَمَا أَقَاتِلُ عَنْ دِينِي عَلَى فَرَسِي وَهَكَذَا رَجُلًا إِلَّا بِأَصْحَابِ (١)

أى : راجلا ، فرويجل في الأصل تصغير راجل الذى جاء بمعناه رجل ، فكأنه تصغير رجل بمعنى راجل ، ثم استعمل في تصغير رجل مطلقا ، راجلا كان أولا

فان سميت بشيء من مكبرات هذه الشواذ ثم صغرت جري على القياس المحض ، فتقول في إنسان وَلَيْلَةٌ وَرَجُلٌ أعلاما : أُنَيْسِينَ وَرُجَيْلٌ وَلَيْمَةٌ ، إذ العلم وَضْعُ ثَانٍ

وَأَغْلَمَةٌ وَأَصْيَبِيَّةٌ فى تصغير (٢) غَلَمَةٌ وَصَبِيَّةٌ شاذان أيضا ، والقياس

غَلِيْمَةٌ وَصَبِيَّةٌ ، ومن العرب من يجيء بهما على القياس

تكسير ليلة استغنوا بتكسير ليلة فقالوا : ليال ، كما في قوله تعالى (والفجر وليال عشر) وهذا كقولهم أهال في تكسير أهل ، وإنما هو تكسير أهلات

(١) هذا بيت من البسيط قائله حي بن وائل ، وكان قد أدرك قطرى بن الفجاءة الخارجى أحد بنى مازن ، وقد رواه أبو زيد في نوادره (ص ٥) وذكر بعده بيتا آخر ، وهو قوله :

لَقَدْ لَقِيتُ إِذَا شَرًّا وَأَذَرَ كَنِي مَا كُنْتُ أَزْعُمُ فِي خَصْمِي مِنَ الْعَابِ

وقد وقع في النوادر رواية عجز بيت الشاهد * ولا كذا رجلا إلا بأصحابي * وروى عن أبي الحسن رواية صدر البيت :

* أَمَا أَقَاتِلُهُمْ إِلَّا عَلَى فَرَسٍ *

وأما بتخفيف الميم وفتح الألف . ورجلا معناه راجلا ، كما يقول العرب : جاءنا فلان حافيا رجلا : أى راجلا ، كأنه قال : أما أقاتل فارسا ولا كما أنا راجلا إلا ومعى أصحابي ، فلقد لقيت إذن شرا : أى إنى أقاتل وحدى ، يريد أنه يقاتل عن دينه وعن حسبه وليس تحته فرس ولا معه أصحاب . والعباب : العيب

(٢) فى جميع النسخ التى رأيناها المخطوطة منها والمطبوعة قوله (فى جمع غلثة وصيبة) وهو تحريف ظاهر ، والصواب ما أثبتناه

قال: « وَقَوْلُهُمْ أَصْغَرُ مِنْكَ وَدُونََ هَذَا وَفُوقَهُ لِتَقْلِيلِ مَا بَيْنَهُمَا »
أقول: قوله « أصغر منك » اعلم أن المقصود من تحقير النعوت ليس تحقير
الذات المنعوت غالبا ، بل تحقير ما قام بها من الوصف الذى يدل عليه لفظ النعت ،
فمعنى ضوئرب ذو ضرب حقير ، وقولهم أَسْيُودُ وَأَحْمِرُ وَأَصْيَفِرُ أى ليست هذه
الألوان فيه تامة ، وكذا بَزْ يَزِيْزُ وَعَطِيْطِيْرٌ^(١) أى الصنعتان فيهما ليستا كاملتين ،
وربما كانا كاملين فى أشياء أخرى ، وقولك « هُوَ مُثْلُ عَمْرٍو » : أى المماثلة بينهما
قليلة ، فعلى هذا معنى « أصغر منك » أى زيادته فى الصغر عليك قليلة ، وكذا
« أَعْيَلُ مِنْكَ » و « أَفْضَلُ مِنْكَ » ونحوه ، لأن أفعال التفضيل ما وضع لموصوف
بزيادة على غيره فى المعنى المشتق هو منه ، وقد تجيء لتحقير الذات كما فى قول
على « يَا عُدَىَّ نَفْسِهِ »

وأما تحقير العلم نحو زيد وعمرو فلمطلق التحقير ، وكذا فى الجنس الذى ليس
بوصف كرجل وفرس ، ولادليل فيه على أن التحقير إلى أى شىء يرجع إلى الذات
أو الصفة أو إليهما

قوله « وَدُونََ هَذَا ، وَفُوقَهُ » ، قد ذكرنا حقيقة مثله فى أول باب التحقير
قال: « وَنَحْوُ مَا أَحْسِنَهُ شَاذٌ ، وَالْمُرَادُ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ »

أقول: عند الكوفيين أفعال التعجب اسم ؛ فتصغره قياس ؛ وعند البصريين
هو فعل كما تقدم فى بابه فى شرح للكافية ، وإنما جرّأهم عليه تجرده عن معنى
الحدث والزمان اللذين هما من خواص الأفعال ، ومشابهته معنى لأفعال التفضيل ؛
ومن ثم يُنْبَيَانِ من أصل واحد ؛ فصار أفعال التعجب كأنه اسم فيه معنى الصفة

(١) بَزِيْزِيْزٌ : تصغير بزاز وهو صيغة نسب لمن يبيع البز وهى الثياب ، وقيل
ضرب منها . وعَطِيْطِيْرٌ : تصغير عطار وهو صيغة نسب أيضا لمن يبيع العطر

كَأَسْوَدٍ وَأُخْرٍ، والصفة — كما ذكرنا — إذا صغرت فالتصغير راجع إلى ذلك الوصف
المضمون، لا إلى الموصوف؛ فالتصغير في « مَا أَحْسِنَهُ » راجع إلى الحسن، وهو
تصغير التلطف كما ذكرنا في نحو بُنَيٍّ وَأُخَيٍّ، كَأَنَّكَ قُلْتَ هُوَ حُسَيْنٌ، وقوله
٣٠ - يَامَا أُمَيْلِحَ غَزَلَانَا^(١)

أى : هن مَلِيحَاتٌ ،
ولما كان أفعِلُ المتعجب فعلاً على الصحيح لم يمنعه تصغيره عن العمل ، كما يمنع
في نحو ضَوَّيْرَبَ عَلَى مَا يَجِيءُ .

قوله « والمراد المتعجب منه » أى : مفعولُ أَحْسِنَ ؛ فإذا قلت « مَا أَحْسِنَ
زَيْدًا » فالمراد تصغير زيد ، لكن لو صغرته لم يعلم أن تصغيره من أى وجه هو ؛
أمن جهة الحسن ، أم من جهة غيره ؟ فصغرت أحسن تصغير الشفقة والتلطف ؛
ليبين أن تصغير زيد راجع إلى حسنه ؛ لا إلى سائر صفاته .

قال : « وَنَحْوُ جَمِيلٍ وَكُعَيْتٍ لَطَائِرَيْنِ وَكُعَيْتٍ لِلْفَرَسِ مَوْضُوعٌ عَلَى
التَّصْغِيرِ » .

أقول : جميل طائر صغير شبيهه بالعصفور^(٢) ، وأما كُعَيْتٌ ففيل هو البلبل ،
وقال المبرد : هو شبيهه باللبل وليس به .

وإنما نطقوا بهذه الأشياء مصغرة لأنها مستصغرة عندهم ، والصغر من لوازمها
فوضعوا الألفاظ على التصغير ، ولم تستعمل مكبراتها ، وقولهم في جمع جميل

(١) سبق في أول هذا الباب القول في شرح هذا البيت (أنظر ص ١٩٠ ١٥)

(٢) في اللسان : « قال سيبويه : الجميل البلبل ، لا يتكلم به إلا مصغراً فأذا

جمعوه قالوا : جملان »

وَكُئِيتْ جَمْلَانْ وَكُئْتَانْ كَصِرْدَانْ ^(١) وَنَغْرَانْ ^(٢) تَكْسِيرُ الْمَكْبَرِيَّهِمَا الْمُقْدَرَيْنِ وَهِيَ الْجَمْلُ وَالْكُئْتُ، وَإِنَّمَا قَدَرَا عَلَى هَذَا الْوِزْنِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ وَزْنِ مَكْبَرٍ مِنْ صِيغَةِ الْمَصْغَرِ؛ فَلَمَّا لَمْ يَسْمَعْ مَكْبَرَاهُمَا قَدَرَا عَلَى أَقْرَبِ الْأَوْزَانِ مِنْ وَزْنِ الْمَصْغَرِ، وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنْ جَمْلَانَا وَكُئْتَانَا جَمْعَانِ لِلْمَكْبَرِ الْمُقْدَرِ لَا الْمَصْغَرِ لِأَنَّهُ جَرَتْ عَادَتُهُمْ أَنْ لَا يَجْمَعُوا الْمَصْغَرُ إِلَّا جَمْعَ السَّلَامَةِ إِمَّا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ أَوْ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، قِيلَ: وَذَلِكَ لِمُضَارَعَةِ التَّصْغِيرِ لِلْجَمْعِ الْأَقْصَى بِزِيَادَةِ حَرْفٍ لَيْنِ ثَلَاثَةٍ، وَلَا يَجْمَعُ الْجَمْعُ الْأَقْصَى إِلَّا جَمْعَ السَّلَامَةِ كَالصَّرَادِينَ وَالصَّوَّاحِبَاتِ، وَلَا مَنَعَ أَنْ نَقُولَ: إِنْ كُئِيتْنَا وَجُمُئِلَا مَوْضِعًا عَلَى التَّصْغِيرِ نَظَرًا إِلَى اسْتِصْغَارِهِمَا فِي الْأَصْلِ ثُمَّ اسْتِعْمَالًا بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى مَعْنَى التَّصْغِيرِ فِيهِمَا لِأَنَّ الْكُئِيتَ كَالْبَلْبِلِ مَعْنَى، وَلَا يَقْصَدُ فِي الْبَلْبِلِ مَعْنَى التَّصْغِيرِ، وَإِنْ كَانَ فِي نَفْسِهِ صَغِيرًا — ائْتَمَحَى عَنْهُمَا مَعْنَى التَّصْغِيرِ فِي الِاسْتِعْمَالِ، وَإِنْ كَانَ مَوْضُوعَيْنِ عَلَيْهِ، وَصَارَا كَلَفْظَيْنِ مَوْضُوعَيْنِ عَلَى التَّكْبِيرِ، فَجَمْعَا كَمَا يَجْمَعُ الْمَكْبَرُ، وَأَقْرَبُ الْمَكْبَرَاتِ إِلَى هَذِهِ الصِّيغَةِ فَعَلَ كَنُغَرٍ وَصُرْدٍ فَجَمْعَا جَمْعَهُمَا؛ فَعَلَى هَذَا كُئْتَانْ وَجَمْلَانْ جَمْعَانِ لِلْفُظَى كُئِيتٌ وَجُمُئِيلٌ، لَا لِلْمَكْبَرِيَّهِمَا الْمُقْدَرَيْنِ وَأَمَّا كُئِيتٌ فَهُوَ تَصْغِيرُ أَكْمَتٍ وَكُئْتَاءُ تَصْغِيرِ التَّرْخِيمِ ^(٣)، وَقَدْ ذَكَرْنَا

(١) الصَّرْدَانُ (بِكسر فسكون) جَمْعُ صُرْدٍ — بَضْمٌ فَفَتْحٌ — وَهُوَ طَائِرٌ فَوْقَ الْعَصْفُورِ، وَقِيلَ هُوَ طَائِرٌ أَبْقَعَ ضَخَمَ الرَّأْسِ يَكُونُ فِي الشَّجَرِ نَصْفُهُ أَيْضُ وَنَصْفُهُ أَسْوَدُ ضَخَمَ الْمُتَقَارِ. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: يَصِيدُ الْعَصَافِيرَ، وَفِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ قَتْلِ أَرْبَعٍ: النَّمْلَةِ، وَالنَّحْلَةِ، وَالصُّرْدِ، وَالْهَدَّهِدِ (٢) النُّغْرَانُ: جَمْعُ نَغْرٍ - كَصُرْدٍ - وَهُوَ طَيْرٌ كَالْعَصَافِيرِ حَمْرُ الْمَنَاقِيرِ، وَمَوْثَنُ نَغْرَةٍ (كَهَمْزَةٍ)، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يَسْمُونَهُ الْبَلْبِلَ، وَبِتَّصْغِيرِهِ جَاءَ الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ قَالَ لِبْنِي كَانَ لِأَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيُّ وَكَانَ لَهُ نَغْرٌ يَلْعَبُ بِهِ فَمَاتَ «فَمَا فَعَلَ النَّغِيرُ يَا أَبَا عَمِيرٍ»

(٣) قَالَ فِي اللِّسَانِ: «قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ: الْكُئِيتُ لَوْنٌ بَيْنَ السَّوَادِ وَالْحُمْرَةِ يَكُونُ

أن المراد بتصغير الصفة تصغير المعنى المضمون ، لاتصغير ما قام به ذلك المعنى ،
والكمية : لون يلزمه الصغر ، إذ هي لون ينقصُ عن سواد الأدهم ويزيد على
حمرة الأشقر ، فهي بين الحمرة والسواد ، فوضعوا كميّاً على صيغة التصغير لصغر
معناه المضمون ، وهو يقع على المذكر والمؤنث ، وجمعه كُمت ، وهو جمع مكبره
المقدر ، وهذا يقوى أن جملانا وكعتانا جمعان للمكبر أيضاً

وسُكَيْت بالتخفيف مصغر سُكَيْت — بالتشديد — تصغير الترخيم (١)

في الخيل والابل وغيرهما ، وقد كمت ككرم ، كمتا وكمته وكمتة وكمات (كاحمار)
والكميت من الخيل يستوى فيه المذكر والمؤنث . قال سيويه : سألت الخليل عن
كميت فقال هو بمنزلة جميل يعنى الذى هو البلبل . وقال : إنما هي حمرة يخالطها
سواد ولم تخلص ، وإنما حقروها لأنها بين السواد والحمرة ولم تخلص لواحد منهما
فيقال له أسود أو أحمر فأرادوا بالتصغير أنه منهما قريب ، وإنما هذا كقولك
هودين ذاك ، والجمع كمت ، كسروه على مكبره المتوهم ، وإن لم يلفظه ، لأن قياس
الأوصاف من الألوان هو أفعل كأحمر وأشقر وأسود وقياس جمعها على فعل كحمر
وخضر وسود . وقد جاء جمع الكميت على كمت في قول طفيل :

وَكُمْتًا مُدَمَّاةً كَانَ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٌ

والكميت أيضاً : الخمر التي فيها سواد وحمرة » اه ملخصاً من اللسان

(١) قال في اللسان : « والسكيت والسكيت بالتشديد والتخفيف : الذى يجيء في
آخر الحلبة آخر الخيل ، قال الليث السكيت مثل الكميت خفيف : العاشر الذى
يجيء في آخر الخيل إذا أجريت بقى مسكتا ، وفي الصحاح آخر ما يجيء من الخيل في
الحلبة من العشر المعدودات ، وقد يشدد فيقال السكيت وهو القاسور والفسل
أيضاً ، وما جاء بعده لا يعتد به . قال سيويه : سكيت بالتخفيف ترخيم سكيت
(بالتشديد) يعنى أن تصغير سكيت إنما هو سكيكيت ، فاذا رخم حذف زائدناه » اه

وإذا صغرت مُبَيَّطاً ومُسَيَّطاً كان التصغير بلفظ المكبر ؛ لأنك تحذف الياء كما تحذف النون في منطق ، وتجيء بياء التصغير في مكانه ، ولو صغرتهما تصغير الترخيم قلت : بُطَيْر ، وسُطَيْر

قال : « وَتَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ أَنْ تَحْذِفَ كُلَّ الزَّوَائِدِ ثُمَّ تُصَغِّرَ كَحَمِيدٍ ^{تصغير} ^{الترخيم} فِي أَحْمَدَ »

أقول : أعلم أن مذهب الفراء أنه لا يصغر تصغير الترخيم إلا العلم ؛ لأن ما بقي منه دليلٌ على ما ألقى لشهرته ، وأجاز البصرية في غير العلم أيضاً ، وقد ورد في المثل « عَرَفَ حَمِيقٌ جَمَلَهُ » ^(١) تصغير أحق

وإذا صغرت مُدْخَرَجاً تصغير الترخيم قلت : دُخِرَج ، وما قال بعض العرب في تصغير إبراهيم وإسماعيل — أعنى بُرَيْهَ وَسُمَيْعَ — فيما أن يكون جعل الميم واللام زائدتين ، وإن لم يكونا من الغوالب في الزيادة في الكلم العربية في مثل مواضعهما ، كما يجيء في باب ذى الزيادة ، لكنهم جعلوا حكم العجمية غير حكم العربية ، أو يكون حذف الحرف الأصلي شاذاً ؛ لأن تصغير الترخيم شاذ ، والأعجمي غريب شاذ في كلامهم ، فشبها الميم واللام الأصليتين ؛ لكونهما من حروف « اليوم تنساه » بحروف الزيادة ، وحذفوها حذفاً شاذاً ؛ لإتباع الشذوذ للشذوذ ؛ فعلى هذا يكون الهمزة أصلاً كما في إصطبل ؛ فيكون تصغيرها على بُرَيْهَيْمٍ وَسُمَيْعَيْلٍ ؛ بحذف الهمزة وهما المشهوران ، شاذاً أيضاً ، والقياس

(١) قال العلامة الميداني في مجمع الأمثال (ج ١ ص ٤٠١ طبع بولاق) « عرف حميق جملة : أى عرف هذا القدر وإن كان أحق ، ويروى عرف حميقاً جملة : أى أن جملة عرفه فاجترأ عليه . يضرب في الافراط في مؤانسة الناس . ويقال : معناه عرف قدره . ويقال : يضرب لمن يستضعف إنساناً ويولع به فلا يزال يؤذيه ويظلمه »

ما قال المبرد : أى أيريه وأسيمع ، وقد مر ، وتصغير الترخيم شاذ قليل
قال : « وَخُولَفَ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولِ فَأُلْحِقَ قَبْلَ آخِرِهِمَا يَاءٌ ،
وَزِيدَتْ بَعْدَ آخِرِهِمَا أَلِفٌ ؛ فَقِيلَ : ذِيًّا وَتِيًّا وَأُولِيًّا وَالَّذِيًّا وَالَّتِيًّا
وَالَّذِيَّانِ وَالَّتِيَّانِ وَالَّذِيَّانِ وَالَّذِيَّانِ »

أقول : كان حق اسم الإشارة أن لا يصغر ؛ لغلبة شبه الحرف عليه ، ولأن
أصله وهو « ذا » على حرفين ، لكنه لما تصرف تصرف الأسماء المتمكنة
فوصف [ووصف] به وثنى وجمع وأنت أجرى مجراها في التصغير ، وكذا
كان حق الموصولات أن لا تصغر ؛ لغلبة شبه الحرف عليها ، لكن لما جاء
بعضها على ثلاثة أحرف كاللذى والتي وتُصرف فيه تصرف المتمكنة فوصف به
وأنت وثنى وجمع جاز تصغيره وتصغير ما تصرف منه ، دون غيرهما من
الموصولات ، كمن وما

قيل : لما كان تصغيرهما على خلاف الأصل خولف بتصغيرهما تصغير الأسماء
المتمكنة ، فلم تُضم أوائلهما ، بل زيد في الآخر ألف بدل الضمة بعد أن كملوا
لفظ « ذا » ثلاثة أحرف بزيادة الياء على آخره ، كما تقدم أنه يقال في تصغير
من : مُنًى ؛ فصار ذايا ؛ فأدخلوا ياء التصغير ثالثة بعد الألف كما هو حقها ، فوجب
فتح ما قبلها كما في سائر الأسماء المتمكنة ، فقلبت الألف ياء ، لا واوا ، ليخالف
بها الألفات التي لأصل لها في المتمكنة ؛ فإنها تقلب في مثل هذا الموضع واوا ؛
لوقوعها بعد ضمة التصغير كما في ضوئرب ، فصار ذِيًّا

أو تقول : كان أصل « ذا » ذِيٌّ أَوْ ذَوًى ، قلبت اللام ألفا ، وحذفت العين
شاذًا كما في سِهٍ ، ورُدَّتْ في التصغير كما هو الواجب ، وزيد ياء التصغير بعد العين ؛
فرجعت الألف إلى أصلها من الياء كما في أَلْفَتِ إِذَا صَغُرَ ، فصار ذِيًّا ، أَوْ ذَوًى ، وكون

عينه واوا فى الأصل أولى^(١) ؛ لكون باب طوى أكثر من باب حى ، وأما

(١) قال المؤلف فى شرح الكافية (ج ٢ ص ٢٨) : « قال الأخفش : هو — يريد ذا اسم الإشارة — من مضاعف الياء لأن سيبويه حكى فيه الامالة ، وليس فى كلامهم تركيب نحو حيوت فلامه أيضا ياء ، وأصله ذى بلاتوين لبنائه ، محرك العين ، بدليل قلبها ألفا ، وإنما حذفت اللام اعتباطا أولا كما فى يد ودم ثم قلبت العين ألفا ، لأن المحذوف اعتباطا كالعدم ، ولولم يكن كذلك لم تقلب العين ، ألا ترى إلى نحو مرتو . فان قيل : فعله ساكن العين وهى المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المتحركة ، قلت : قيل ذلك ، لكن الأولى حذف اللام لدونها فى موضع التغيير ، ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا كسه ، وكثر المحذوف اللام كدم ، ويد ، وغد ، ونحوها . وقيل : أصله ذوى ، لأن باب طويت أكثر من باب حيث ، ثم إما أن نقول : حذفت اللام فقلبت العين ألفا ، والامالة تمنعه ، وإما أن نقول : حذفت العين وحذفها قليل كما مر فلا جرم كان جعله من باب حيث أولى . وقال الكوفيون : الاسم الذال وحدها والألف زائدة ، لأن تثنيته ذان بحذفها ، والذى حمل البصريين على جعله من الثلاثية لامن الثنائية غلبة أحكام الأسماء المتمكنة عليه كوصفه ، والوصف به ، وتثنيته ، وجمعه ، وتحقيره ، ويضعف بذلك قول الكوفيين ، والجواب عن حذف الألف فى التثنية أنه لاجتماع الألفين ، ولم يرد إلى أصله فرقا بين المتمكن وغيره ، نحو فتان وغيره ، كما حذف الياء فى اللذان . قال ابن يعيش : لا بأس بأن نقول هو ثنائى كما ، وذلك أنك إذا سميت به قلت : ذاء ، فتزيد ألفا أخرى ثم تقلبها همزة ، كما تقول : لاء ، إذا سميت بـ«لا» وهذا حكم الأسماء التى لا ثالث لها وضعاً إذا كان ثانياً حرف لين وسمى بها ، ولو كان أصله ثلاثة قلت : ذاي ، رداله إلى أصله » اه كلام المؤلف فى شرح الكافية . وأنت إذا تدبرته وجدته يرجع فيه غير ما رجحه هنا ، فهو هنا يرجح أن أصل «ذا» ذوى ويدفع ما اعترض به على ذلك من حكاية سيبويه فيها الامالة الدالة على كون العين ياء بأن المحذوف هو العين وهذه الألف بدل من اللام التى هى ياء ، مع أنه يرجح فيما نقلناه أن المحذوف هو اللام ، لأن حذف اللام اعتباطا أكثر من حذف العين كذلك ،

إمالة ذا فلكون الألف لامافي ذوى والعين محذوفة ، ثم حذفوا العين شاذاً
لكون تصغير المبهمات على خلاف الأصل كما مر ، فجراًهم الشذوذ على الشذوذ ؛
ألا ترى أنهم لم يحذفوا شيئاً من الياآت فى مُحَيِّىّ وطَوَّىّ تصغيرى حَيِّىّ وطَيِّىّ ،
ولا يجوز أن يكون المحذوفة ياء التصغير لكونها علامة ، ولا لام الكلمة للزوم
تحرك ياء التصغير بحذفها ، فصار ذِيّاً .

ولم يصغر فى المؤنث إلا تاوتى ، دون ذى ؛ لئلا يلتبس بالذكر ، وأما ذى ؛
فأصله ذى كما يجيىء فى باب الوقف ^(١) .

وهذه الألف بدل من الياء التى هى عين (ثم انظر ج ٣ ص ١٢٦ من شرح
ابن يعيش للفصل)

(١) ذكر فى باب الوقف أن بنى تميم يقلبون ياء هذى فى الوقف هاء ، فيقولون
هذه بسكون الهاء ، وإنما أبدلت هاء لخفاء الياء بعد الكسرة فى الوقف ، والهاء
بعدها أظهرتها ، وإنما أبدلت هاء لقرب الهاء من الألف التى هى أخت الياء فى المد ،
فاذا وصل هؤلاء ردرها ياء ، فقالوا : هذى هند ، لأن ما بعد الياء يبينها ، وقيس
وأهل الحجاز يجعلون الوقف والوصل سواء بالهاء الح ، وقال ابن يعيش : (ج ٣ ص
١٣١) : « وأما ذه فهى ذى والهاء فيها بدل من الياء وليست للتأنيث أيضاً ، فان قيل :
فلم قلت إن الهاء بدل من الياء فى ذى ، وهلا كان الأمر فيهما بالعكس ؟ قيل : إنما قلنا إن
الياء هى الأصل لقولهم فى تصغير ذا ذيا ، وذى إنما هو تأنيث ذا فكما أن الهاء ليس لها
أصل فى المذكور فكذلك هى فى المؤنث لأنها من لفظه ، فان قيل : فهلا كانت الهاء للتأنيث
على حدها فى قائمة وقاعدة ؟ فالجواب أنها لو كانت للتأنيث على حدها فى قائمة وقاعدة
لكانت زائدة وكان يؤذى إلى أن يكون الاسم على حرف واحد ، وقد بينا ضعف
مذهب السكوفيين فى ذلك ، وأمر آخر أنك لا تجد الهاء علامة للتأنيث
فى موضع من المواضع ، والياء قد تكون علامة للتأنيث فى قولك اضربى ، فاما قائمة
وقاعدة فانما التأنيث بالتاء والهاء من تغيير الوقف ، ألا تراك تجدها تاء فى الوصل نحو
طلحتان ، وهذه طالحة يافى ، وقائمة يارجل ، فاذا وقفت كانت هاء ، والهاء

وحذفوا في المثني الألف المزيد عوضاً من الضمة ، ا كتفاء بياء التصغير ،
وذلك لاجتماع ألفي المثني والعوض ، والقياس في اجتماع الساكنين حذف الأول ،
إذا كان مداً ، كما يجيء في بابه

وقالوا في «أولى» المقصور وهو مثل هُدَى : أُولَيَّا ، والضمة في أُولَيَّا هي التي كانت في أُولَى
وليست للتصغير ، فلذا زيد الألف بدلاً من الضمة ، وأما «أولاء» بالمد فتصغيره أُولَيَّا ،
قال المبرد : زيد ألف العوض قبل الآخر ، إذ لو زيدت في الآخر كما
في أخواته لالتبس بتصغير أولاء الممدود بتصغير أولى المقصور . وذلك أن أولاء
كقَضَاء لما صرفته وجعلته كالأسماء المتمكنة قَدَّرَتْ همزته التي بعد الألف منقلبة
عن الواو أو الياء كما في ردَاء وكسَاء ، فكما تقول في تصغير رداء : رُدَى ،
بحذف ثلاثة الياءات ، فكذا كنت تقول أُولَى ثم زيد الألف على آخره فيصير
أُولَيَّا فيلتبس بتصغير المقصور ؛ فلذا زدت ألف العوض قبل الهمزة بعد الألف ،
فانقلبت ألف «أولاء» ياء كألف حمار إذا قلت حَمِيرٌ ، لكنه لم يكسر
الياء كما كسرت في نحو حَمِيرٌ لتسلم ألف العوض ؛ فصار أُولَيَّا

وأما الزجاج فإنه يزيد ألف العوض في آخر أولاء كما في أخواته ، لكنه
يقدر همزة «أولاء» في الأصل ألفاً ، ولا دليل عليه ، قال : فإذا دخلت ياء
التصغير اجتمع بعدها ثلاث ألفات : الأول الذي كان بعد لام أولاء ، والثاني
أصل الهمزة على ما دعى ، والثالث ألف العوض ؛ فينقلب الأول ياء كما في حمار

في «ذه» ثابتة وصلًا ووقفًا ، والكلام إنما هو في حقيقة ما يندرج عليه ، ألا ترى أننا
نبدل من التنوين ألفاً في النصب وهو في الحقيقة تنوين على ما يندرج عليه الكلام .
ويؤيد ذلك أن قومًا من العرب وهم طيء يقولون على هذا البناء فيقولون شجرت ،
وجحفت . فثبت بما ذكرناه أن الهاء في «ذه» ليست كالهاء في قائمة فلا تفيد فائدتها من
التأنيث اه

ويبقى الأخيران ؛ فيجعل الأخير همزة كما في حمراء وصفراء ، فتكسر كما كانت في المكبر

وتقول في الذى والى : اللَّذَيَّا وَاللَّتَيَّا بزيادة ياء التصغير ثالثة وفتح ما قبلها ، وفتح الياء التى بعد ياء التصغير ؛ لتسلم ألف العوض ، وقد حكى اللذَيَّا واللَّتَيَّا بضم الأول جمعاً بين العوض والمعوّض منه

وتقول فى المثنى : اللَّذَيَّانِ وَاللَّتَيَّانِ ، وَاللَّذَيَّيْنِ وَاللَّتَيَّيْنِ ، بحذف ألف العوض قبل علامتى المثنى ؛ لاجتماع الساكنين ؛ فسيبويه يحذفها نسيّاً فيقول فى المجموع : اللَّذَيُّونَ وَاللَّذَيَّيْنِ ؛ بضم الياء وكسرها ، يحذف ألف العوض فى المثنى والمجموع نسيّاً ، كما حذف ياء الذى فى المثنى ، والأخفش لا يحذفها نسيّاً ، لافى المثنى ولا فى المجموع ، فيقول فى الجمع : اللَّذَيُّونَ وَاللَّذَيَّيْنِ [بفتح الياء] كالمصطفون والمصطفين فيكون الفرق عنده بين المثنى والمجموع فى النصب والجر بفتح النون وكسرها ، والمسموع فى الجمع ضم الياء وكسرها كما هو مذهب سيبويه

وإنما أطرّد فى المصغر اللَّذَيُّونَ رُفَعَا وَاللَّذَيَّيْنِ نَصَبَا وَجَرَا وَشَدَّ فى المكبر اللَّذُّونَ رُفَعَا لَأنه لما صغر شابه المتمكن فجرى جمعه فى الإعراب مجرى جمعه

وعند سيبويه استغنوا بالتَّسِيَّات جمع سلامة اللَّتَيَّا بحذف ألف العوض للساكنين عن تصغير اللاتى واللائى ، وقد صغرها الأخفش على لفظهما ، قياساً لاسماعا ، وكان لا يبالى بالقياس فى غير المسموع فقال فى تصغير اللاتى : اللَّوَيْتَا ، بقلب الألف واوا كما فى الجمع : أَى اللواتى ، وحذف ياء اللاتى لئلا يجتمع مع ألف العوض خمسة أحرف سوى الياء ، وقال فى تصغير اللائى : اللَّوَيْتَا ، بفتح اللام فيهما ، وقال المازنى : إذا كان لابد من الحذف فحذف الزائد أولى ، يعنى الألف التى بعد اللام فتصغير اللاتى كتصغير التى سواء ، قال بعض البصريين : اللَّوَيْتَا

وَاللَّوْ يُّيَا ، من غير حذف شيء ، وكل ذلك هَوَسٌ وتجاوز عن السمع بمجرد القياس ، ولا يجوز ، هذا ما قيل

وأنا أرى أنه لما كان تصغير المبهمات على خلاف الأصل ، كما ذكرنا ، جُعِلَ عوض الضمة ياء ، وأدغم فيها ياء التصغير ، لئلا يستثقل الياء الآن ، ولم يدغم في ياء التصغير لئلا يتحرك ياء التصغير التي لم تجر عاداتها بالتحرك ، فحصل في تصغير جميع المبهمات ياء مشددة : أولاهما ياء التصغير ، والثانية عوض من الضمة ، فاضطر إلى تحريك ياء العوض ، فالزم تحريكها بالفتح ؛ قصدا للخفة ، فان كان الحرف الثاني في الاسم ساكنا كما في « ذا » و « تا » و « ذان » و « تان » جعلت هذه الياء المشددة بعد الحرف الأول ؛ لأنها إن جعلت بعد الثاني — كما هو حق ياء التصغير — لزم التقاء الساكنين ، فألف ذَيَاوَتِيَا ، على هذا ، هي التي كانت في المكبر ، وإن كان ثاني الكلمة حرفا متحركا كأولى وأولاء جعلت ياء التصغير في موضعها بعد الثاني ، فعلى هذا كان حق الذي والتي اللذَيَّيْنِ واللَّتَيَّيْنِ بياء ساكنة في الآخر بعد ياء مفتوحة مشددة ، لكنه خفف ذلك بقلب الثالثة ألفا كراهة لاجتماع الياءات ، ويحق بذيَاوَتِيَا ومثنييهما وجمعيهما من هاء التنبيه وكاف الخطاب ملحقا قبل التصغير ، نحو هَذَيَاوَدَيَا لَكَ ، قال

٣٠ - * مِنْ هُوَ لِيَا لِيَكُنْ الضَّالِّ وَالسَّمُرُ * (١)

قَالَ : « وَرَفَضُوا تَصْغِيرَ الضَّمَّائِرِ ، وَنَحَوِ مَتَى وَأَيْنَ وَمَنْ وَمَا وَحَيْثُ وَمِنْذُ وَمَعَ وَغَيْرِ وَحَسْبُكَ ، وَالْإِسْمَ عَامِلًا عَمَلَ الْفِعْلِ ؛ فَمِنْ ثُمَّ جَازَ ضَوِيرُ بْ زَيْدٍ وَامْتَنَعَ ضَوِيرُ بْ زَيْدًا »

أقول : إنما امتنع تصغير الضمائر لغلبة شبه الحرف عليها مع قلة تصرفها ، إذ

لا تقع لاصفة ولا موصوفة كما تقع أسماء الإشارة ، ولمثل هذه العلة لم تصغر أسماء الاستفهام والشرط ؛ فانها تشابه الحرف ولا تتصرف بكونها صفات وموصوفات وأما مَنْ وما الموصولتان فأوغل في شبه الحرف من «الذى» لكونهما على حرفين ولعدم وقوعهما صفة كالذى

وحيث وإذا وإذا مُنْذُ مثل الضمائر في مشابهة الحرف ، وأقلُّ تصرفا منها ؛ لأنها مع كونها لا تقع صفات ولا موصوفات تلزم في الأغلب نوعا من الإعراب وأما مع فإنه وإن كان معربا لكنه غير متصرف في الإعراب ، ولا يقع صفة ولا موصوفا ، مع كونه على حرفين

وكذا عند لا يتصرف ^(١) وإن كان معربا على ثلاثة ، وكذا لم يصغر لَدُنْ لعدم تصرفه

وإنما لم يصغر غير كما صغر مثل وإن كانت المغايرة قابلة للقلّة والكثرة كالمثالة ، لتصوره في التمكن ، لأنه لا يدخله اللام ولا يثنى ولا يجمع بخلاف مثل ولا يصغر سوى ^(٢) وسواء بمعنى غير أيضا ، ولا يصغر حَسْبُكَ لتضمنه معنى

(١) قال سيديويه (ح ٢ ص ١٣٦) : « ولا تحقر عندك تحقر قبل وبعد ونحوهما لأنك إذا قلت عند فقد قلت ما بينهما وليس يراد من التقليل أقل من ذا ، فصار ذا كقولك قبيل ذاك إذا أردت أن تقلل ما بينهما » اهـ . وهذا وجه من التعليل لعدم تصغير عند حاصله أنه لما كان مصغرا بمعناه الأصلي لم يحتاج إلى التصغير لأن المصغر لا يصغر ، وهو وجه حسن

(٢) هذا الذى ذكره المؤلف فى هذه الكلمة هو ما ذكره سيديويه فى الكتاب (ح ٢ ص ١٣٥) حيث قال : « ولا يحقر غير لأنها ليست بمنزلة مثل ، وليس كل شىء يكون غير الحقير عندك يكون محقرا مثله ، كما لا يكون كل شىء مثل الحقير حقيرا ، وإنما معنى مررت برجل غيرك معنى مررت برجل سواك ، وسواك لا يحقر ، لأنه ليس اسما متمكنا ، وإنما هو كقولك مررت برجل ليس بك ، فكما قبح تحقير

الفعل ، لأنه بمعنى اكتف ، وكذا ما هو بمعناه من شرعك ^(١) وكفيك ولا يصغر شيء من أسماء الأفعال ، وكذا لا يصغر الاسم ^(٢) العامل عمل الفعل ، سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة ، لأن الاسم إذا صغر صار

ليس قبح تحقير سوى ، وغير أيضاً ليس باسم متمكن ، ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة ، ولا تجمع ولا تدخلها الألف واللام « اه . والذي نريد أن ننبهك إليه هو أن عدم التمكن في سوى الذي علل به سيوييه عدم تصغيرها ليس بمعناه عدم التصرف أى ملازمة هذه الكلمة للنصب على الظرفية كما هو المعروف من مذهب سيوييه ، بل بمعناه أنها ليست كسائر الأسماء المتمكنة كما أشار إليه ، مع أن القائلين بخروجها عن النصب على الظرفية والجرب من إلى سائر مواقع الأعراب قد ذهبوا أيضاً إلى أنها لا تصغر ، ومنهم من علل عدم تصغيرها بأنها غير متمكنة ، فوجب أن يكون التمكن في هذا الموضع بمعنى آخر ، ويشير إلى ذلك المعنى تعليل بعضهم عدم جواز التصغير بشدة شبه هذه الكلمة بالحرف ودلائها على معناه وهو إلا الاستثنائية (١) تقول : هذا رجل شرعك من رجل فتصف به النكرة ولا تثنيه ولا تجمعها ولا تؤنثه ، ومعناه كافيك من رجل ، وقد ورد في المثل شرعك ما بلغك المحل أى حسبك من الزاد ما بلغك مقصداً (انظر مجمع الأمثال - ص ٣١٩ طبع بولاق) قال في اللسان : « قال أبو زيد : هذا رجل كافيك من رجل ، وناهيك ، وجازيك من رجل ، وشرعك من رجل ، كله بمعنى واحد » اه وفي القاموس : « وكافيك من رجل ، وكفيك من رجل مثله الكاف : حسبك » اه زاد في اللسان أنك تقول : هذا رجل كفاك به ، وكفاك به ، بكسر الكاف أو ضمها مع القصر ، لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث

(٢) قد أطلق الشارح القول هنا كما أطلقه المصنف ، وفي المسألة تفصيل خلاصته أنك لو قلت : هذا ضارب زيد ، فأعملت اسم الفاعل فيما بعده النصب لم يحز تصغيره بحال ، وإذا قلت هذا ضارب زيد ، فأضفت اسم الفاعل إلى ما بعده فإن أردت به الحال أو الاستقبال لم يحز أن تصغره ؛ لأنه حينئذ كالعامل ، وإن أردت به الماضي جاز تصغيره . قال سيوييه . (> ٢ ص ١٣٦) : « واعلم أنك لا تحقر الاسم إذا كان

موصوفا بالصغر ، كما تكررت الإشارة إليه ، فيكون معنى « ضَوَّيْرَب » مثلا ضارب صغير ، والأسماء العاملة عمل الفعل إذا وصفت انعزلت عن العمل ، فلا تقول : زَيْدٌ ضاربٌ عظيمٌ عمراً ولا أَضاربٌ عظيمٌ الزَّيْدَانِ ، وذلك لبعدها إِذْنَ عن مشابهة الفعل ؛ إذ وضعه على أن يسند ولا يسند إليه ، والموصوف يسند إليه الصفة ، هذا في الصفات ، أعنى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، أما المصدر فلا يعزله عن العمل كونه مسندا إليه ؛ لقوة معنى الفعل فيه ، إذ لا يعمل الفعل الذى هو الأصل فى الفاعل ولا فى المفعول إلا لتضمنه معنى المصدر ، كما ذكرنا فى شرح الكافية فى باب المصدر ، فيجوز على هذا أن تقول أعجبني ضَرْبُكَ الشديدُ زَيْدًا ، وَضَرْبُكَ زَيْدًا^(١)

وقيل : إنما لم يصغر الاسم العامل عمل الفعل لغلبة شبه الفعل عليه إِذْنَ ، فكما لا يصغر الفعل لا يصغر مشبهه ، ويلزم منه عدم جواز تصغير المصدر العامل عمل الفعل

بمنزلة الفعل ألا ترى أنه قبيح هو ضويرب زيدا وهو ضويرب زيد إذا أردت بضارب زيد التنوين ، وإن كان ضارب زيد لما مضى فتصغيره جيد » اه
(١) هذا الذى ذكره المؤلف ههنا من أن المصدر يعمل مصغرا ويعمل موصوفا فى المفعول به أيضا غير المعروف عن النحاة ، أما المصغر فقد قال ابن هشام فى شرح القطر : « ويشترط (أى فى إعمال المصدر عمل الفعل) ألا يكون مصغرا ، فلا يجوز أعجبني ضربك زيدا ، ولا يختلف النحويون فى ذلك » اه . بل الذى ذكره المؤلف نفسه فى شرح الكافية يناقض ما قاله هنا ويوافق ما قاله ابن هشام فيما سمعت . قال فى شرح الكافية (٢ ص ١٨٣) « والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذى لا يدخل الأفعال ، ومن ثمت يمنع الوصف ثلاثتها عن العمل » اه وأما ما ذكره فى المصدر المنعوت فهو رأى ضعيف من ثلاثة آراء وحاصله جواز إعمال المصدر المنعوت مطلقا : أى سواء

ويصغر الزمان المحدود من الجانبين ، كالشهر واليوم والليلة والسنة ، وإنما
تصغر باعتبار اشتغالها على أشياء يستقصر الزمان لأجلها من المسار ^(١)
وأما غير المحدود كالوقت والزمان والحين فقد يصغر لذلك ، وقد يصغر لتقليله
في نفسه

وأما أمس وغد فانهما لم يصغرا وإن كانا محدودين كيوم وليلة لأن الغرض
الأهم منهما كون أحد اليومين قبل يومك بلا فصل والآخر بعد يومك ، وهما من
هذه الجهة لا يقبلان التحقير ، كما يقبله قبل وبعد ، كما ذكرنا في أول باب
التصغير ، ولم يصغرا [أيضا] باعتبار مظهر وفيهما وإن أمكن ذلك كما لم يصغرا
باعتبار تقليلهما في أنفسهما لما كان الغرض الأهم منهما ما لا يقبل التحقير
ومثل أمس وغد عند سيبويه كل زمان يعتبر كونه أولا وثانيا وثالثا ونحو
ذلك ، فلا تصغر عنده أيام الأسابيع كالسبت والأحد والاثنين إلى الجمعة ، وكذا
أسماء الشهور كالحرم وصفر إلى ذى الحجة ، إذ معناها الشهر الأول والثاني ونحو
ذلك ، وجوز الجرمي والمازني تصغير أيام الأسبوع وأسماء الشهور ، وقال بعض

أ كان نعتة سابقا على المعمول أم متأخرا عنه ، والرأى الثانى المنع مطلقا ، والثالث
إن تقدم المعمول عن النعت جاز وإلا فلا وهذا اختيار ابن هشام . قال فى شرح
القطر : « ويشترط ألا يكون موصوفا قبل العمل ؛ فلا يقال : أعجبنى ضربك الشديد
زيدا ، فإن أخرت الشديد جاز ، قال الشاعر :

إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدُ أَرَانِي عَاذِرًا فِيكَ مَنْ عَهْدْتُ عَذُولًا

فأخر الشديد عن الجار والمجرور المتعلق بوجدى »

(١) المسار : جمع مسرة ، ووقع فى النسخ التى بين أيدينا كافة « من المساد »

بدال مهملة ؛ وهو تحريف

النحاة : إنك إذا قلت اليوم الجمعة أو السبت بنصب اليوم فلا تصغر الجمعة والسبت إذ هما مصدران بمعنى الاجتماع والراحة ، وليس الغرض تصغيرهما ، وقال : ولا يجوز تحفیر اليوم المنتصب أيضا لقيامه مقام وقع أو يقع ، والفعل لا يصغر ، وإذا رفعت اليوم فالجمعة والسبت بمعنى اليوم فيجوز تصغيرهما ، وحكى عن بعضهم عكس هذا القول ؛ وهو جواز تصغير الجمعة والسبت مع نصب اليوم وعدم جوازه مع رفعه واعلم أنك إذا حقرت كلمة فيها قلب لم ترد الحروف إلى أما كتبها تقول في لاث وأصله لائث وشاكٍ وأصله شائك وفي قسي علما وأينق وأصلهما قووس وأنوق : لُوَيْثٌ وشُوَيْكٍ — بكسر الراء والكاف — وقُسِيَّ بحذف تالفة الياءات نسيا ، وأُيْنِقُ ، وذلك لأن الحامل على القلب سعة الكلام ولم يزلها التصغير حتى ترد الحروف إلى أما كتبها .

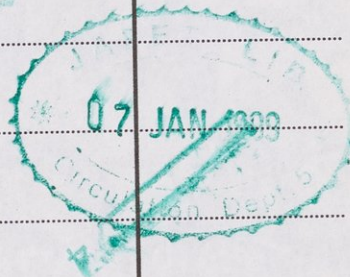
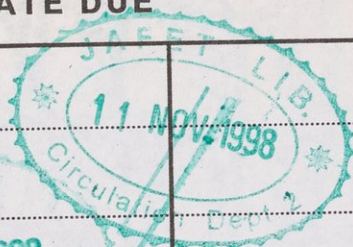
والحمد لله ، وصلى الله على رسوله وآله

بحمد الله تعالى وحسن توفيقه قد انتهينا من مراجعة الجزء الأول من شرح
شافية ابن الحاجب الذى ألفه العلامة المحقق رضى الدين الاستراباذى ، فى أثناء
سبعة أشهر آخرها يوم الاثنين المبارك الثالث عشر من شهر ذى الحجة أحد شهور عام
١٣٥٦ ست وخمسين وثلثمائة وألف من الهجرة . ويليه الجزء الثانى مفتتحا بباب
« النسب » نسأل الله الذى جلت قدرته أن يعين على إكماله .

AUB-LIBRARY REQUEST TYPE OR PRINT

ORDER NO.		SPECIAL REMARKS		L. C. CARD NO.		FUND	
CALL NO.		AUTHOR (LAST NAME FIRST)				DEALER	
TITLE :						ORDERED	
						LIST PRICE	
						RECEIVED	
						BIND. WAIT L. C. CAT.	
PLACE		PUBLISHER		EDITION DATE		AUB ON ORDER	
SERIES :						BNB CBI	
NO. OF VOLS		NO. OF COPIES		CHARGE TO		SIGNATURE (CHMN OR DEPT. HEAD)	
WHERE DID YOU FIND THIS TITLE ?		DATE REQUESTED				BIP RC	

DATE DUE



492.72:A859sA:v.1:c.1

عبد الحميد، محمد محي الدين

شرح شافية ابن الحاجب

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01024972

492.72

A859sA

v.1

72
SA